علم تحقيق النصوص

ماهو.. ولماذا.. وكيف

١-٢

وضعه

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

كان الله له

عِلْمُ تَحْقِيقِ النُّصُوصِ

عِلْمُ تَحْقِيقِ النُّصُوصِ

مَا هُوَ ؟ وَلِمَاذَا ؟ وَكَيْفَ ؟

نَظَرِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ

الجزء الأول

وَضَعَهُ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رِضَا الحُسَيْنِيّ الجَلَالِيّ

كَانَ اللهُ لَهُ

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

- إصدار : مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد / مركز المرتضى لإحياء التراث

- الناشر : مؤسسة المرتضى للثقافة والنشر / دار المرتضى للنشر

العراق / النجف الأشرف / نهاية شارع الرسول

موبايل : ٠٧٧١١١٩٦٨٦٨ - ٠٧٨٠٨٧٠٧٧٩٧

صندوق البريد : ٣٦٥ النجف الأشرف

E-mail : murtadha@almurtadha.org

وصيّةٌ

قيل للشاعر الحُطَيْئَة ـ وهو مُحْتَضَرٌ ـ: أَوْصِ !

فقال : أُوصيكم بالشعر خيراً .

ثمّ قال :

الشعرُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ
إذا ارتقى فيه الّذي لا يعْلَمُهْ
زَلَّتْ بهِ إلى الحَضيضِ قَدَمُهْ
يُريدُ أنْ يُعْرِبَهُ ، فيُعْجِمُهْ
ولَمْ يزلْ من حيثُ يأتي يَخْرِمُهْ[1]

وهذه الوصيّة ساريةٌ في كلّ علمٍ ، وهي في « علم تحقيق النُصوص » ألزمُ وأَهَمّ .

وقال الشيخ عبدالغني عبدالخالق :

تحقيق التراث مركّبٌ صعبٌ لا يقربُهُ إلّا من رُزِق :

ـ الفهم الثاقب .

ـ والعقل الراجح .

ـ والثقافة العالية المتنوّعة .

فضلاً عن أنّه : خطير لمن حرم شيئاً من ذلك[2].

---

(١) الأغاني لأبي الفرج في ترجمة (الحُطَيْئة) وهو في العقد الفريد وفيه : « النحو صعبٌ ...» : وأورده الميداني في مجمع الأمثال ، وزاد فيه البيت الأخير .

(٢) الشيخ عبدالغني عبدالخالق (حجّية السنّة ص٩ ـ ١٠) .

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين ، وعلى الأئمّة من آله الطاهرين ، وعلى أصحابهم الأبرار وأتباعهم الأخيار .

وبعد :

فإنّ كلّ أمرٍ مدرك ، سواء كان معنىً معقولاً ، أم كان شيئاً ملموساً ، فله واقع ثابت محسوس بإحدى الحواس الباطنة أو الظاهرة ، وهذا الواقع هو « **حقّ ذلك الأمر ، وحقيقته** » .

فمن أراد التوصّل إلى هذه الحقيقة أو يوجدها في التصور أو الخارج ، فهو «**المحقّق**» الذي يسعى إلى تحقيقه ، يعني إثباته على ما هو عليه من الواقع .

ومن المعلوم أنّ الذي يتصدّى لتحقيق أيّ أمر : لابدّ أن يكون من المتمكّنين من ذلك ، بمعنى المعرفة بطرق التحقيق فيه ، والقابلية لذلك ، حتّى يصدق عليه اسم « **المحقّق** » ويؤمل أن يصل إلى نتيجة .

و « **الكتاب : وهو النصّ المكتوب** » يكوّن الثروة العلمية لكلّ حضارة ، فهو من أعزّ ما تملكه الأُمم ، والكتب مفخرة الشعوب ، إلى جانب ما لهم من التُراث والآثار الخالدة .

والتراث الإسلامي المكتوب ، هو من أعظم مفاخر الأُمّة الإسلامية لاحتوائه على أبهر ما في تراث الحضارات البشرية من فكر وتعاليم ، فتضمّن أهمّ القواعد والقوانين لتنظيم حياة حرّة كريمة للبشرية ، وبقدر ما لهذا التراث من

عظمة وآثار ، فهو بحاجة إلى إبرازه وعرضه بأفضل شكل ممكن ، ولا يتمّ ذلك إلّا بالتحقيق الدقيق ، ليبرز للعالم وجهه الناصع المنير ، ويستهدي به البشر كافّة .

وهذا واجب على المسلمين قبل غيرهم أن يتحمّلوا مؤونته ، لكونهم الأقرب إليه ، والأقدر عليه ، والأولى به .

وكان إحساسي ـ أنا ـ بهذا الأمر مغروزاً فطرياً في نفسي ، لكن الذي أثارهُ ، وجعلني أبحث عنه ، فكانت الشرارة الأُولى التي أجّجته في حياتي ، هي القضيّة التالية :

كنتُ أشترك في الدروس العُليا ، التي يُلقيها أُستاذنا العلم المحقّق النـابغة ، الحجّة السيّد الروحاني القمّي رضوان الله عليه ، في علم أُصول الفقه ، وكان محور البحث هو كتاب « كفاية الأُصول » للإمام الشيخ محمّد كاظم الخراساني ﷺ ، فعلّق الأُستاذ على عبارةٍ في كلام الآخوند مردّدة بين « إذن » و « إذا » والاختلاف بينهما واضح في التأثير على المعنى ، فـ« إذن » ـ وهي الناصبة ـ تستتبع نتيجة ما سبق ، و « إذا » ـ وهي شرطية ـ تلازم الشرط والجزاء ، وترتبط بما يلي ؟

وقد طال بحث الأُستاذ بين الاحتمالين أكثر من المعتاد ، فخطر على بالي : أنّ ذلك البحث ـ وإن كان مفيداً لتبلور الذهن ـ إلّا أنّ التوقّف في الكلام حول ذلك إلى ذلك الحدّ غير لازم ، لأنّ كتاب « كفاية الأُصول » ليس قديم التأليف ، فلابدّ أن تكون نسخته الأصلية في متناول الأيدي ، أو عند ورثته ، ويحسم الأمر بالوقوف عليه والتأكّد ممّا فيه(١).

ومثل هذه المشكلة موجودة في أكثر الكتب المطبوعة ، ويكلّف كشفها وحلّها

---

(١) وفعلاً سعيت في الحصول على نسخة المؤلّف بعد السفر إلى طهران ، ومعرفة وجودها في مكتبة (الشورى) هناك .

العلماء والمدرّسين ، وحتّى الطلبة ، الكثير من الجهد والوقت .

وهنا تبرز أهميّة « **تحقيق النصوص** » .

وقد كُنتُ أُؤكّد على فهم ما أدرس وأقرأ ، ومن خلال ذلك كنت أُعالج ما أجدُ من أخطاء في الكتب ، وأبحث عن الصواب في نُصوصها في كلّ المراحل الدراسية .

ثمّ توسّعت في مطالعة الكتب المحقّقة ، حينذاك ، وأُتابع عمل محقّقيها ومعالجتهم لما فيها ، مثل محي الدين عبدالحميد ، وأبو الفضل إبراهيم ، وعبدالسلام هارون ، وغيرهم .

وكنتُ أُدقّق في مناهج كلّ ما أجده من المحقّقين ، وأختزن طرق أُولئك ، وأُسجّل الملاحظات حول أعمالهم .

ولمّا بدأت بالعمل في بعض الكتب التراثية ، حاولت أن أقرأ ما كتبه المحقّقون حول مناهج تحقيق النصوص وطرقه وأساليبه فقرأت الكثير ، وسجّلت الملاحظات والفوائد ، ما سيلاحظه القارئ في ثنايا هذا الكتاب .

وخارجاً عن العلوم الحوزوية المتداولة ، اتّجهتُ إلى الحديث الشريف وعلومه ، فوجدت أنّ علماء الحديث قد قرّروا من قواعد تحقيق المتون كثيراً من الأُصول والقواعد المتينة ، لحفظ التراث الحديثيّ ، فسجّلتها أيضاً ، وقد اخترت من تلك ومن هذه ما هو بنظري الأفضل والأقرب إلى النتيجة فتألّقت لديّ هذه المجموعة ، التي أُقدّمها إلى الباحثين .

وقد استوعبتُ الفنّ بنفسي ، وبرغبةٍ نابعة من هدفي لإحياء علوم الدين .

كما قمتُ بتطبيق ذلك في أعمالٍ نشرتُ ، وحازت أكثرها مواقع بين الكتب المحقّقة .

إنّ هذا الكتاب جمع بين ما يمتّ بتحقيق النصوص من قديم وحديث من

جانب ، وجمع بين « النظرية والتطبيق » من جانب آخر .

وقد حاولت أن أجعل من هذا الفنّ « **عِلْماً** » متكاملاً ، جامعاً لما يلزم العلم المستقلّ ، كسائر العلوم القائمة بنفسها ، والمتميّزة عن غيرها من حيث الموضوع والغاية ، والتعريف ، والمبادئ والمسائل .

وما لابُدّ من ذكره أنّي أوردت ما قالَه الأساتذة المتقنون لهذا الشأن من دُون النظر إلى مَنْ هم ؟ من حيث العقيدة أو المبدأ ، أو الدين أو المـذهَب ، لأنّ هـذا الموضوع هو ممّا يعتمد على الخبرة والعمل ، والمرجع فيه هُمْ أهل الخبرة والفنّ كسائر الفنون الإنسانية والطبيعية التي لا مدخل للعقيدة والالتزام الديني فيها .

منهج الكتاب :

اتّبعتُ منهجاً منطقياً لترتيب المطالب :

التمهيد

فبدأت في « التمهيد » بالمقدّمات اللازم معرفتها لطالب العلم ، وهي قسمان :

١ ـ **مقدّمات الشروع العامّة** ، للدخول في أيّ علم ، وهي المعروفة بالرؤوس الثمانية .

٢ ـ **مقدّمات العلم الخاصّة** ، للدخول في هذا العلم ، وهي :

ـ تحديد العلم ومعرفة حقيقته .

ـ معرفة موضوعه ، المبحوث عنه .

ـ معرفة الغاية ، والنتيجة المطلوبة منه .

ـ معرفة المسائل المعروضة فيه .

ثمّ دخلت في الفصول ، وهي ثلاثة :

الفصل الأوّل : مؤهّلات التحقيق ، وصفات المحقّق .

الفصل الثاني : مقوّمات التحقيق ، قواعده وشروطه ، وفيه مراحل .

الفصل الثالث مكمّلات التحقيق .

الملاحق .

التمهيد :

دأب العلماء أن يبدأوا بتقديم أُمور عـلى الدخـول فـي أيّ عـلم ، تسـمّى «**المقدّمات**» وضعوها بعنوانين ، هما :

١ ـ مقدّمات الشروع العامّة :

وهي الأُمور العامّة الخارجة عن العلم ، وليست لازمة له ، لكنّها مرتبطةٌ به ، لأنّها تؤدّي إلى إثارة الرغبة في الطالب ؛ لتحصيل العلم ، وليكون على بصيرة من عمله ودراسته له ، وتُذكر قبل الشروع فيه .

٢ ـ مقدّمات العلم الخاصّة :

وهي أُمورٌ خاصّة لازمة لاستيعاب العلم ، لكـونها تكشـفُ عـن حـقيقته ، والغاية من وضعه ، وفهرس محتواه .

ولابدّ لنا من التوفّر على هذه المقدّمات ، في دراستنا عن « **عـلم تـحقيق النصوص** » .

أ : مقدّمات الشروع العامّة المعروفة بـ « الرؤوس الثمانية » وهي :

أوّلاً : الغاية من العلم (الدافعة إلى صنعه) .

وهو الداعي لوضع العلم ، « كحفظ اللسان من الخطأ » في علم النحو ، و « حفظ الفكر عن الخطأ » في علم المنطق ، و « معرفة الحكم الشرعي » في علم الفقه ، و « تحديد أدلّة الفقه » في علم الأُصول .

والغاية في علم « **تحقيق النصوص** » هي : « تقويم النصوص وضبطها كما صدرت من صاحبها ، للتمكّن من الاستفادة منها ، وترتيب الآثار المقصودة من وضعها وتداولها . كما سيأتي في عنوان « المنفعة » .

ثانياً : المنفعة من العلم : (الحاصلة من استيعابه)

وهي الآثار التي تترتّب على معرفة العلم من المقاصد العلمية أو العملية : المعنوية أو المادّية ، الأُخروية أو الدنيوية .

والمنافع المتصوّرة لعلم « **تحقيق النصوص** » كثيرة ومهمّة ، فإنّ تحديد النصّ ؛ يترتّب عليه معرفة مُراد صاحبه بنحوٍ صحيح وجازم ، ويعمل به على وفقه ، بنسبته إليه ، وإلزامه به ، وإطاعته فيه ، أو الاعتراض عليه ، ولا يفترق في ذلك بين النصّ الملفوظ ، أو المكتوب .

لكن بما أنّ كثيراً من الأُمور ـ ومنها العلوم ـ إنّما تحفظ بالكتابة والتدوين ، وهو ما يعدّ « **تُراثاً مكتوباً** » عند جميع الحضارات الحيّة ؛ فتكون الحاجة إلى « **تحقيقها** » بضبطها وتقويمها بشكل علميّ ومنهجيّ وحسب القواعد المقرّرة في هذا العلم ، هي حاجةٌ ماسّةٌ جدّاً لترتيب الآثار عليها .

وتظهر أهميّة ذلك في النصوص المقدّسة والمستندات المهمّة ، فإنّ « التحقيق » في النصوص الدينية من آيات القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة ، المعتمدة في معرفة الدين والأحكام الشرعية ، أمرٌ واضح الأهميّة .

مضافاً إلى ذلك ، فإنّ « النصّ المحقّق » يُفيد في مجالات عديدة ، للاعتماد عليه مثل فهمه ، والنقل عنه ، ونسبته إلى مؤلّفه ، وتدريسه ، ونشره للاعتزاز به ، والفخر بما عند الأُمّة من التراث الضخم الفخم ، ومنع الآخرين من سوء الاستفادة منه ، وإبعاده عن الاعتراض لسوء الفهم المبتني على عدم صحّة النصّ .

ولابدّ هنا من الحديث عن أمرٍ مهمّ ـ ونحن في بداية الدراسة عن « تحقيق النصوص » وهو :

أنّ « تحقيق النصوص » علم مهمٌّ جدّاً ، وبالمقدار الذي له من الأهميّة فهو صعبٌ ، وبمقدار « صعوبة هذه المهمّة » فإنّ ما يترتّب عليه من المشاكل والمساوئ هو « خطير الهفوات » .

وبين « صعوبة المهمّة وخطورة الهفوات » يقلّ الّذين يفلحون في الوصول إلى قمّة معرفته والاستيلاء عليه ، ويكثر الّذين يسقطون على أعتابه أو على حافات واديه ، وهم يتسلّقون صخوره الوعرة ، والمهمّ المحاسبة المعنوية للّذي يدخل هذا الوادي ويُحاول أن يرتقي « سُلَّمُهُ الطويل الوعر » وقد يتعثّر ، ويخبط في طريقه ، فيعجم ما لابُدّ أن يعربَه ، أو يجعل المعجَمَ من حروفه مهملاً ، أو يهمل المعجم .

ولو كان النصّ محتوياً على « شعر » منظوم ، فهو مصداق لقول الحُطَيئة الذي صدّرنا به هذه الكتابة ، والأخطر ما في قوله : « **زلّتْ به إلى الحضيض قدمُه** » .

ويكون الكاتب الذي يعمل في نصّ مقدّس : « **زَلَّ بهِ إلى الجحيم قلمُهْ** » .

لأنّه ربّما حرّم حلالاً ، أو حلّل حراماً ، أو أفتى على أساس « تحقيقه للنصّ وتحريفه له » يغيّر ما أنزل الله ، فكان وزره ، ووزر من عمل به ، على عنق المحقّق ،

إلى يوم القيامة .

وإذا أضاف مَنْ لا أهلية له ممّن يتصدّى لهذا العلم والعمل فيه ، واستخدامه للأغراض غير الصحيحة ، كالشهرة بالعنوان ، والارتزاق من ورائه ، فتلك جريمةٌ لا تغتفر ، لأنّها تلاعبٌ بالتراث ، واستهتار بالعلم ، وإهانة للعلماء الّذين صنعوا ذلك التراث وخلّفوه ، وتشويه لسمعتهم بما نَسب إليهم من العلم السيئ المليئ بالأخطاء .

فمع أنّ الحضارة تحاسب هؤلاء « المحقّقين » فإنّ أصحاب التراث سيؤاخذونهم ويدعون عليهم ، ويُحاسبونهم يوم الحساب .

وإذا كان الّذي يقومون بالعمل فيه ، نصّاً مقدّساً يحتوي على كلام الله وتفسيره ، أو الحديث الشريف ، أو نصوص مقدّسة مثل نهج البلاغة والصحيفة السجّادية ، أو كتب النسب وغير ذلك من الكتب المهمّة ، فإنّ الخَطْب أفضع ، والأمر أصعب والهفوة أخطر ، والمحاسِبُ هنا هو الله عزّوجلّ .

فليحذر الّذين لم يتأهّبوا لهذه المهمّة ، ولم تكتمل لديهم العدّة للدخول في هذا العمل الصعب ، ولم تتوفّر عندهم الشروط اللازمة لهذا العلم ، من التورّط فيه .

ونحن في هذه البحوث ، نحاول شرح ما يلزم لهذا العلم من المؤهّلات والشروط والمكوّنات ، والمعدّات ، والقابليات والقواعد وسائر الأُمور المهمّة ، كي يقف عليها مَنْ يريد أن يدخل فيه ، كما سنشرح الهفوات والصعوبات والأخطار والمشاكل التي يجب أن يعرفها الداخل إلى هذا العلم ، كي يجتنبها ، ويحذر منها[1] حتّى يتمّ الانتفاع من العلم بالشكل الأكمل .

---

(١) أثبتنا كثيراً من هذه النماذج في موضوع « تحقيق النصوص » الذي سنقف عليه في الملحق بهذا البحث .

ثالثاً: (السمة) يعني عنوان العلم:

يسمّى هذا العلم: «**تحقيق النصوص**».

وسنقف، عند بيان مقدّمات العلم، على مدلول هذا العنوان من خلال شرح مفردة «**تحقيق**» ومفردة «**النصوص**» كما سيتّضح ذلك من خلال بيان «موضوع العلم» و«تعريف العلم».

رابعاً: مؤلّف هذا العلم:

لابُدّ في كلّ علم وصنعة من وجود مَنْ بدأ العمل فيه، وأظهره، ووضع أُسسه الأوّلية، ولو بشكل بسيط، وقد اتّخذه مَنْ بعده من المزاولين، ووسّعوا فيه، وطوّروه وكمّلوه.

فمن هو المؤلّف لعلم «تحقيق النصوص»؟

لم ينقل في تاريخ العلوم شيءٌ عن «مؤلّف هذا العلم وصانعه» كما لم تتحدّد بوضوح بداية له، وإن كان مرتبطاً بتدوين العلوم وكتابتها، كما هو واضح، لما عرفت من أنّ الغاية منه لدى المزاولين هو «ضبط النصّ وحفظه من التحريف والتصحيف».

والّذي يمكن أن يُقال: إنّ هذا العلم يبتني على أصل عقلائي هو ضرورة كون «**المكتوب**» صحيحاً ليؤدّي الغرض منه وهو الوصول إلى مؤدّاهُ ومعناه الذي يُراد إبلاغه إلى قارئه.

ولو لم يتحقّق ذلك، لم يترتّب عليه ذلك الأصل والغرض عند العقلاء الّذين يقومون بالكتابة ويُراجعون الكتب والمؤلّفات.

ولذا التزم الكاتبون برعاية المكتوب ليسلم من كلّ أنواع التشويه، لأنّ النصّ لو كان مشوّهاً بأي شكل: بالغلط أو التبديل أو التحريف أو التصحيف، أو النقص

أو الزيادة ، أو التقديم أو التأخير ولو في بعض أجزائه ، فإنّه لا يؤدّي المقصود الّذي أراده الكاتب .

فلجأ العقلاء إلى اشتراط « **الضبط** »[١] لتلافي ذلك وللوصول إلى « الحقّ » الذي كان عليه « النصّ » في أصله .

وهذا المعنى المقبول هو أمر معتمدٌ قطعاً ، لكنّه لا يُحدّد الواضع الأوّل لعلم « **تحقيق النصوص** » .

والّذي يمكنُ أن يعتمدَ للوصول إلى ذلك في ثقافة المسلمين والعرب ، هو :

أنّ القرآن الكريم ، هذا النصّ المقدّس ، والوحي المنزل على قلب الرسول الأكرم ﷺ ، هو أوّل كتاب اعتمده المسلمون واعتنوا به حفظاً وكتابة وتدويناً منذ نزوله .

وهو في آياته الكريمة أمر بالكتابة ، وذكر أدواتها من الصحف والقلم ، ممّا يدلّ بوضوح على العناية الفائقة به[٢].

وهو أيضاً في آياتٍ منه ذكَرَ : التحريف ، وعاقبة المحرّفين ممّا يدلّ على الإنكار عليهم والتحذير منهم .

وبهذا يكون القرآن نفسه ، أوّل من اختط أُصول « **التحقيق** » للمسلمين وفي أقدس كتاب عندهم .

ولابدّ أنّ المسلمين اعتنوا بهذه الجهات في كتابتهم للقرآن الكريم ، لما عرفوه من قدسيته ولزوم الحفاظ عليه ، وبمقتضى ذلك الأصل العقلائي الذي قدّمناه في أصل الكتابة والتدوين .

---

(١) لنا دراسة واسعة عن « الضبط وقواعده » .

(٢) أُنظر كتابنا « تدوين السنّة الشريفة » .

وقد انتشر في الأحاديث الشريفة ما يدلّ على العناية الفائقة من الرسول والأئمّة عليهم السلام وكذا من الصحابة والتابعين ، بلزوم أخذ الحائطة لما يكتب من النصوص المقدّسة من قرآن أو حديث أو غير ذلك ، فكلّ هذه الأُمور ، تكوّن دلالة على أنّ أمر تحقيق النصوص انطلق من أرضيّة رصينة عبّدها الشارع المكرّم للمسلمين .

وقد اتّبع علماء المسلمين هذا المنهج ، ووسعوه ، واصطلحوا على ما يؤكّده ويحقّقه بأفضل الأساليب الرصينة .

واعتمد على ذلك علماء الحديث خاصّةً ، فكتبوا قواعد معيّنة للضبط وصحّة المنقولات ، ممّا هو مشروح ومفصّل في كتبهم(١) .

وعلى هذا ، يمكن أن نعتبر علم « **تحقيق النصوص** » عِلماً إسلامياً بدأ منذ بزوغ شمس الإسلام .

وقد تخيّل بعض المعاصرين أنّ فنّ « تحقيق النصوص » قد جاءنا من الأُوربيين ، وأنّهم الذين ابتدأوه ووضعوا قواعده وأُصوله .

وهذا وهمٌ ، ينشأ من الجهل بتاريخ العلم عند المسلمين ، وعدم العلم بما للمسلمين من جهود جبّارة في تدوين العلم لحفظ تراثهم المكتوب ، منذ القرون الأُولى من الحضارة الإسلامية ، اتّباعاً لأوامر الشرع وسيرة الشارع وتأسّياً بالأئمّة الأعلام على مدى القرون ، وأكبر شاهد على ذلك ما للحضارة الإسلامية من التراث المكتوب ما لم يوجد في أيّة حضارة له مثيلٌ كمّاً وكيفاً ، ورعايةً لأُصول الضبط والصحّة والرصانة ، قبل أن يعرف الغربيون أنفسهم ، فضلاً عمّا يسمّى بالتراث ، فكيف بتحقيقه ؟؟!

(١) وسنورد في الملاحق كلمات بعضهم .

نعم ، قد انتبهوا إلى ما في التراث الإسلامي من الجهود والأساليب والطرق ، فأخذوها وحوّروها إلى ما يخصّهم ، وطوّروها إلى أشكال أُخرى ، واستفادوا منها في ما أصدروه من التراث العربي والشرقي نفسه ، لتمكّنهم من صناعة الطباعة ، وعرضوها ، وفاجأوا بها المسلمين والشرقيين كافّة ، بعد أن أوقعوا بينهم الجهل والفتنة ، وجاسوا خلالهم بالفساد والظلم ، وأبعدوهم عن دينهم وتراثهم .

ولمّا رجعت راجعة من أولاد المسلمين إلى الغرب ، وفي أحضان جامعاتهم ، انبهروا بما عندهم من أساليب نشر للكتب العربية والإسلامية ، المنمّقة بعناوين «**تحقيق النصوص**» و «**فهرسة الكتب**» وغير ذلك من أساليب النشر العصري للتراث .

ولو رجع هؤلاء المعاصرون إلى قواعد التحقيق التي كتبها علماء المسلمين منذ القرون الأُولى وشرحوها في كتب الحديث والدراية ، لوجدوا الأُمور الأفضل والأقوى والأوفق بالحقّ ، وبتراثنا الإسلامي العظيم .

وسنقدّم في بحثنا هذا ما يدلّ على مفردات هذا الكلام ، بعون الله .

خامساً : نوع العلم :

إنّ العلوم على أقسام وأنواع كما هو معلوم ، ولكلّ علم أدواته وآلاته وطرائقه وكيفياته وظروفه وأهدافه ، كما أنّ لكلّ متعلّم رغباته وأهدافه وطاقاته وظروفه التي تتلاءم مع واحدٍ أو أكثر من تلك العلوم ، وحسب الأذواق والمناسبات والإمكانات والملائمات يكون انتخاب كلّ واحد للعلم الّذي يحبّه أو يوافق ذوقه ورغبته وتتهيّأ له آلاته ومعدّاته .

فمعرفة نوع العلم أمرٌ مهمّ في الانتخاب والتوجّه إليه ، والاستعداد وتقدير الظروف للوصول إليه .

وعلم «**تحقيق النصوص**» وحسب ما عرفنا له من الغرض والغاية : هو من جنس العلوم اللفظية واللغوية ، إلّا أنّه يختلف حسب اختلاف موضوع النصّ الذي كتب النصّ فيه ، فلابدّ أن يختار المحقّق ما يناسب معارفه كي يتمكّن من أداء الواجب المطابق لحقّ العلم وحقّ النصّ المؤلّف فيه ، فيكون الشخصُ **محقِّقاً** له ، والنصّ **محقَّقاً** ، والعمل **تحقيقاً** .

سادساً : مرتبة العلم :

بما أنّ علم «**تحقيق النصوص**» بحاجة إلى أكثر العلوم ، لتوقّفه على علوم العربية كافّة ، في النصوص العربية التي تكتب أكثر النصوص الإسلامية بها ، كما أنّه يتوقّف على المصطلحات في العلوم ، تلك المتداولة في أكثر الكتب ، خصوصاً في العلم الذي يرتبط التأليف به ، فلابدّ من استيعاب القائم بتحقيق النصوص لتلك المصطلحات ، والقواعد ، كي يتمكّن من إحراز الحقّ في متن النصّ ، والحاصل : أنّ علم التحقيق يكون متأخّراً عن أكثرها .

ولا أقلّ من تمكّن المحقّق من مراجعة المصادر الّتي يمكن من خلالها الاطّلاع على خبايا العلوم ومعرفة مصطلحاتها وأسرارها ، وإن كان هذا بحاجة إلى لباقة وخبرة تمكّنه من الوصول إلى المعاني الخاصّة ، هذا من جهة .

ولكنّ الأمر يختلف من جهة أُخرى : فإنّ النصوص التي يُراد تعلّمها ومراجعتها لابدّ أن تكون في أنفسها محقّقة مصحّحة مضبوطة كي يقف المتعلّم والمراجع من معرفة المعنى الصحيح منها وبواسطتها .

فلابدّ إذن من وجود المصادر المضبوطة والمحقّقة ، للتمكّن من الاعتماد عليها ، ولو من خلال الدرس والحضور عند المحقّقين من الأساتذة والمشرفين والمعتمدين من المحقّقين .

سابعاً : تقسيم العلم و تفصيله :

إنّ لكلّ علم أبحاثاً مترابطة يشكّل مجموعها ذلك العلم ، فله مقدّمات ومسائل في فصول وأبواب ومقاصد ، ومعرفة هذه الأبحاث مفيدٌ للطالب لاستيعاب العلم من حيث معرفة الرابطة بينها وترتيبها في النتيجة ، وإمكان المراجعة إلى كلّ بحث عند الحاجة .

ولعلم التحقيق أبحاثٌ سوف نقف عليها وعلى تفاصيلها .

ثامناً : الأنحاء التعليمية :

لكلّ علم منهج خاصّ في تعليمه ، فالعلوم تختلف :

إلى علوم سمعية تَبتني على النقل والتعبّد والسماع والتلقّي .

وإلى علوم عقلية تَبتني على التفكير والتدقيق والتأمّل والنظر .

والمناهج المتّبعة في العلوم كافّة ، هي :

١ ـ التقسيم : وهو الوقوف على الصغرى ، وإلى الكبرى ، ثمّ النتيجة .

٢ ـ التحليل : وهو النزول من النتيجة إلى الكبرى ، ثمّ الصغرى .

٣ ـ التحديد : أي معرفة الحدود لكلّ المواضيع ، ومن أجل الحصول على الغرض بمعرفة الأغراض وتمييز الذاتي من غيره ، ومعرفة الشيء من خلال ذلك .

٤ ـ البرهان : أي الاستدلال على النتائج المطلوبة بالطرق العلمية الموجبة لليقين ، أو المحدّدة للعمل طبقها ، وهذا الأمر الأخير هو المعتمد في الاحتجاجات والاستدلالات في مختلف المجالات .

وعلم تحقيق النصوص يبتني على الأدلّة الحسّيّة والسمعيّة :

أوّلاً : على معرفة الخطوط ، والعلم بالمصطلحات ، ومعرفة اللهجات المحلّية والأعراف .

وثانياً : على أهداف الكـاتب وأغـراضـه ، وحـتّى تـوجّهاته وتـصرّفاته ، وأساليب تراكيب الجمل والمفردات عنده .

وثالثاً : على المناسبات ، والفصول الزمانية ، والمواقع المكانية ، وغير ذلك من الحالات والظروف .

وسنشرح ذلك في محلّه من أبواب الكتاب وفصوله .

إنّ وقوف الطالب لعلم التحقيق على كلّ واحد من هذه الأُمـور الثـمانية أو كلّها ، يزيده رغبةً في العلم ، ويعبّد له الطريق في المشي في سبيله للوصول إلى أَعماقه ، متحمّلاً مصاعبه ، ليحصل على نتائجه اليانعة .

٢ : مقدّمات العلم الخاصّة

وهي ـ كما مرّ ـ أُمورٌ داخلة في العلم ، يتوقّف استيعابه عليها ، وهي :

الأوّل : المبادئ ، وهي قسمان :

تصوّريّة : وهي عبارة عن المفردات التي يجب معرفتها ، لتداولها في العلم ولولاها لم يتمّ تتابع فهم المسائل بيُسر وبسرعة .

وتصديقيّة : وهي عبارة عن قضايا يجب توفّر الالتزام بها ، وكونها مفروضة لدى الطالب ، ولو من علوم أُخرى ، تُبْنىٰ عليها معرفة قضايا العلم المطلوب .

الثاني : معرفة حدود العلم والموضوع والغاية منه .

الثالث : معرفة المسائل ، وأنواعها إجمالاً .

وهي القضايا التي يبحث في العلم عنها ، وتخصّ موضوعه ، وتوفّرالغاية منه .

الرابع : تاريخ العلم .

[١] أمّا المبادئ في علم تحقيق النصوص :

فالمبادئ التصوّرية :

معرفة معنى الألفاظ المفردة المستعملة فيه كثيراً ، لغةً وعرفاً عاماً ، أو اصطلاحاً وعرفاً خاصّاً ، وهي :

النسخة : هي العمل المكتوب الحاوي للنصّ ، سواء كان بخط المؤلّف أو غيره .

الأصل : هي النسخة التي كتبها المؤلّف ، وخطّها بيده ، والتي تعتمد في العمل ، قبل غيرها ممّا كتبها غيره .

وقد يعبّر بالأصل عن النسخة المعتمدة ، ولو لم تكن من خطّ المؤلّف ، وهذا خلافٌ ، وإن كان شائعاً .

المؤلّف : هو صانع النصّ ومصنّفه وموجده .

التراث : ما خلّفه الماضون من أدوات الحضارة ، ويخصّ منها في هذا العلم (المخطوط) المتبقّىٰ من ذلك .

التحقيق (لغةً) : مصدر من باب التفعيل من (حقَّ) :

قال الخليل في كتاب (العين): حَقَّقَ ـ كقولك : صدّق ـ: قال : « هو الحقُّ » .

ونَقَلَ هذا في (تاج العروس) بلفظ « قيل » وجعله في (لسان العرب) معنىً مستقلاً لحقّق ، وعطفه على « صدّقه » وفي (القاموس) : حَقَّقَ قوله : صدّقه[١].

---

(١) وكذلك فسّر (التحقيق) بعض اللغويين بـ (التصديق) وشاع بين المتأخّرين ، تبعاً للقاموس .

←

وفي (مختار الصحاح) : (حقق) : الحقّ ضدّ الباطل ، وتحقَّق الأمْرُ : صار من الأمر على يقين ، وتحقّق عندهُ الخبرُ : صَحَّ ، وكلام محقّقٌ : أي رصين .

وقال الراغب في (مفردات غريب القرآن) : أصل الحقّ : المطابقة والموافقة .

وقال الفيومي في (المصباح المنير) : حقّقتُ الأمرَ : إذا تيقَّنتَه وجعلته ثابتاً لازماً .

وقال الزمخشري في (أساس البلاغة) من المجاز : ثوب محقّق النسج : محكمُه ، وكلام محقَّقٌ : محكم النظم ، وحقّقتُ العقدة : إذا أحكمتَ شدّها .

وفي (القاموس) : المحقّق من الكلام ، الرصين ، ومن الثياب : المحكم النسج ، وتحقّق الخبرُ : صَحَّ .

وفي (لسان العرب) : حقّقت الأمر : إذا كنت على يقين منه .

وقال الراغب في (مفردات غريب القرآن) : الحقيقة في القول : إذا لم يكن مترخّصاً ومتزيّداً ، ويستعمل في ضدّه : المتجوّز ، والمتوسّع ، والمتفَسّح .

أقول : فالمتحصّل من مجموع الكلمات والجامع المشترك بينها : أنّ التحقيق عبارة عن التأكّد من موافقة الشيء مع أصله ، وصحّته ، ورصانته وثبوته على ما هو عليه في أصل وضعه ، وكونه مطابقاً له محكماً ، وعلى حقيقته الأوّلية بدون تغيير .

← وهذا وَهْمٌ ، لأنّ مراد الخليل ليس كون (حقّق) بمعنى (صدّق) ليكون (التحقيق بمعنى التصديق) بل مراده : أنّ (حقّق) هو تعبير عن كون الأمر حقّاً ، وشبهه بقول « صدّق » الذي هو تعبير عن كون الأمر صِدْقاً .

وعلى هذا لا معنى لكون (التحقيق) بمعنى (التصديق) فإنّ كون الكلام حقّاً ، أي مطابقاً لواقعه ، لا يستلزم كونه صادقاً ، فإنّ واقع الكلام هو موافقته للصادر من المتكلّم سواء كان صدقاً أو كذباً . والتصديق هو الحكم بكونه صدقاً ، ولا يصحّ إطلاقه على الكذب .

وقد استعمل العلماء كلمة (التحقيق) في فنونهم :

قال الراغب : (الحقيقة) في تعارف الفقهاء والمتكلّمين هو اللفظ المستعمل في ما وضع له في أصل اللغة .

أقول : ويقابله (المجاز) كما هو المصطلح عندهم .

وفي (كشّاف اصطلاحات الفنون) : (التحقيق) عند القُرّاء : هو إعطاء كلّ حرف حقّه .

وقال في عنوان (التجويد) : إعطاء كلّ حرف حقّه من مخرجه وصفته اللازمة له من همسٍ وجهر ، وشدّة ورخاوة ، وغيرها .

وفي (المعجم الوسيط) : « التحقيق » (تحقيق الهمز) : إعطاء الهمزة حقّها الصوتي أثناء النطق بها ، وحقيقة الشيء : خالصه وكنهه ويقين أمره .

أقول : وبهذا الملاك يكون « تحقيق الكتاب » : إعطاءه حقّه من المطابقة مع أصله الذي صنعه مؤلّفه عليه ، من دون تغيير .

وأمّا **تحقيق النصوص** ، فسيأتي تعريفه في الأمر القادم .

أقول : **وللتحقيق مصطلح** آخر في عرف العلماء ، ذكره في (كشّاف اصطلاح الفنون) بما لفظه : هو إثبات المسألة بالدليل ، كما أنّ **التدقيق** : إثبات الدليل بالدليل .

أقول : وهذا الأخير هو **تحقيق البحث** ، وما نحن بصدده هو تحقيق النصّ ، كما سيأتي تفصيلاً .

النصّ في اللغة : هو الكلام المحدّد المعنى ، والكلمة كذلك ، أي اللفظُ ذو المعنى الواحد ، ومعنى التحديد : أن لا يحتمل معنىً آخر بدلالة أوّلية حقيقية .

ولا يختلف في هذا أن يكون منطوقاً أو مرسوماً بالكتابة أو بالصورة .

ويطلق في الاصطلاح العلمي على : صيغة الكلام الأصلية التي وردت من

المؤلّف[١].

وتحقيق النصوص اختصّ في عرف المحقّقين بالنصّ المكتوب، الذي يقوم بجمعه وكتابته مؤلّف أو مصنّف.

وقد اعتاد المحقّقون أن يقوموا بالعمل في كتاب مخطوط، ولكنّ الحقّ أنّ التحقيق لا يختصّ به، كما قال الدكتور عبد التوّاب:

ليس من اللازم أن يكون ذلك النصّ مخطوطاً، فكثير من الكتب المطبوعة الّتي بين أيدينا لا تفترق كثيراً عن المخطوطات، إذ أنّ الّذين تولّوا طبعها ونشرها طائفة من الورّاقين، أو بعض الأدعياء الّذين لا يعرفون عن فنّ تحقيق النصوص شيئاً، ولذا جاءت هذه المطبوعات في كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، نصوصها مضطربة مشوّشة تبعد كثيراً عن الأصل الذي كتبه مؤلّفوها[٢].

الناسخ: هو كاتب النسخة، سواء كان هو المؤلّف أو غيره، ولكن يطلق على غيره عادة.

المرجع: هو الكتاب الذي يستخدمه المؤلّف يستعين به على حلّ مشاكل النصّ، وقد يُرجع إليه لتفصيل ما ذكره مجملاً، ويعبّر عنه براجع ... أو: أُنظر ... .

وهكذا قد يفعل المحقّق ذلك.

المصدر: هو الكتاب الذي استخدمه صاحب النصّ، ونقل عنه ما أثبتهُ في كتابه.

الضبط: هو تحديد العبارة وتقويمها وكتابتها على شكلها الصحيح، ويدخل

---

(١) المعجم الوسيط (نصّ).

(٢) مناهج تحقيق التراث: (ص٥).

في ذلك التزام الحركات الصحيحة ، أو بيان ذلك .

التحريف : هو تغيير بعض الحروف المتشابهة إلى بعضها الآخر ، على أثر اختلاف أشكالها أو نقاطها .

التصحيف : هو التغيير بين الحروف في الكلمة بالتقديم والتأخير أو التبديل أو النقص أو الزيادة .

الهامش : هو ما يُكتب خارج النصّ من المعلومات المختلفة والدخيلة في النصّ فهماً ، وتكتب على هوامش الكتاب وأطرافه ، خاصّةً .

الحاشية : هي الهامش بعينه ، وقد تكون على ذيله فقط .

التعليقة : هي الملاحظة التي يكتبها المعلّق في ذيل النصّ أو على هوامشه ، وقد استعمل فيها خطٌّ خاصّ ، يُسمّىٰ « خطّ التعليق » .

وهُناك ألفاظ خاصّة من المفردات المصطلحة معروفة عند القُدماء سنستقصيها هُناك ، عند عرض مناهجهم .

وأمّا المبادئ التصديقية في علم تحقيق النصوص :

فهي القضايا الّتي لابدّ بأن تفرض مصدّقة ومقبولة لمن يُحاول التحقيق ، قبل الدخول في العلم ، وعليها تبتني المسائل المبحوثة فيه ، وهي :

١ ـ الالتزام بأنّ : « التدوين للكتب أمر ضروريٌ لكلّ حضارة » .

٢ ـ الالتزام بأنّ : « نصوص التُراث الإسلامي ، قد دوّنتْ منذ العصر الأوّل » .

٣ ـ الالتزام بأنّ : « أعلام الأُمّة قد حافظوا على هـذا التـراث بكـلّ حَـذر ورعاية وقوّة » .

٤ ـ الالتزام بأنّ : « هذا التراث وصل إلينا بالطرق المأمونة » .

٥ ـ الالتزام بأنّ : « من الواجب علينا المحافظة على هذا التراث ، لكي نستفيد منه ، ونسلّمه إلى الأجيال القادمة » .

٦ ـ الالتزام بأنّ : « تحقيق النصوص علمٌ له قواعده وأُصوله ، يجب استيعابه لاستيفاء المطلوب من التراث » .

وغير ذلك من المبادئ التي يجب أن يكون المحقّق مقتنعاً ومصدّقاً بها ليكون إقدامه على عملية التحقيق عن عقيدة والتزام .

والاستدلال على كلّ واحدة من هذه القضايا له مجالٌ في علوم أُخرى مثل تاريخ العلم ، وتاريخ التدوين ، وتراجم الأعلام ، وطرق تحمّل العلم ، وتكـوّن الحضارة الإسلامية ومقوّماتها ومكوّناتها ، إلى غير ذلك من المجالات المرتبطة بتاريخ التمدّن الإسلاميّ .

فلو لم يلتزم المحقّق بها لم يكن إقدامه على التحقيق صحيحاً ، ولا يـؤدّي النتيجة المطلوبة للعالم الباحث ، وبالخصوص الأمر الذي ذكر أخيراً برقم (٦) .

وسيأتي كلام حول هذا في (فصل المؤهّلات لتحقيق النصوص) .

[٢] وأمّا معرفة الحدود في علم التحقيق

● فالواجب معرفة الأُمور التالية ، أوّلاً ، لكونها تحدّد حقيقة العمل وماهيته ، وهو البحث عن « **تعريف العلم** » .

● وتحديد مجال العمل ومحطّه ، وهو البحث عن « **موضوع العلم** » .

● وتحديد هدف العمل وأثره ، وهو البحث عن « **الغاية منه** » كما تتبيّن من هذا أهميّته وضرورته ، وكذلك صعوبته وأخطاره .

● ولابدّ من ذكر شيء عن تاريخه ومبدئه كي يطمئنّ الداخل إليه بأنّه أمر متّفق على لزومه ، لقيام العلماء به ، كلّ حسب إمكاناته ، وحسب ظروفه ومجالاته وأهدافه .

فهنا أُمور :

الأمر الأوّل : تعريف العلم :

ما هو تحقيق النصوص ؟ أو تعريف « علم تحقيق النصوص » :

قد مرّ في معنى كلمة « تحقيق » لغة : أنّ المراد بها « إعطاء الشيء حقّه الذي وضع عليه أصله من دون أي تغيير » .

وأنّ كلمة « النصّ » هو : المقطع الذي يعبّر عن مراد الشخص بصورة محدّدة ، لا تحتمل معنى آخر .

فالعبارة المركّبة من الكلمتين « **تحقيق النصوص** » الّتي استعملت سِمةً وعلامةً لهذا العلم ، تعني : « إعطاءُ النصّ صورتَه الأصلية بحقّها ، كما هو عليها من قبل صاحبها » .

فالمحقّق للنصّ يسعى أن يخرج النصّ بالشكل الّذي كان في أصله ، وهذا العلم يتكفّل الطرق الموصلة له إلى هذا الهدف ، باتّباع القواعد المقرّرة فيه .

وقد عبّر عن هذا الأمر من المتصدّين ، أمثال :

الدكتور رمضان عبد التوّاب ، فقال : تحقيق النصوص : « معناه قراءته على الوجه الذي أراده المؤلّف أو على وجه يقرب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلّف » .

قال : وليس معنى قولنا : « يقرب من أصله » أنّنا نخمّن أيّة قراءة معيّنة ، بل علينا أن نبذل جهداً كبيراً في محاولة العثور على دليل يؤيّد القراءة التي اخترناها . فالتحقيق إثبات القضية بدليلٍ[1].

إنّ هذا التعريف ، مع كونه مسهماً في فهم التحقيق ، إلّا أنّه أخلّ ببعض الأجزاء المهمّة ، مع التطويل بغير الضروري ، وكذا التكرار .

وتعريف الأُستاذ بنبين ، أحسن ، فقد قال : « التحقيق إخراج نصّ معيّن في شكل أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلّفه ، اعتماداً على المقارنة بين النسخ التي بقيت من الكتاب »[2].

وهذه السمة لهذا العلم أعني « **تحقيق النصوص** » مصطلح حديث ـ كما قال بنبين ـ وأوّل من استعمله أحمد زكي پاشا الّذي حقّق كتابي (الأنساب) و (الأصنام) لابن الكلبي ، وكتاب (التاج) المنسوب إلى الجاحظ ، وهذه الكتب هي الكتب الأُولى التي كتب في صدورها كلمة بـ« تحقيق »[3].

بين تحقيق البحوث ، وتحقيق النصوص :

إنّ التحقيق كما يطلق في « تحقيق النصوص » وهو ـ كما عرفنا ـ يراد به ضبط النصّ ، وإحكامه كما وضعه صاحبه وأصدره ، فكذلك يستعمل التحقيق في

---

(١) مناهج التراث (ص٥) .

(٢) معجم مصطلحات المخطوط (ص٦١ ـ ٦٢) .

(٣) معجم مصطلحات المخطوط (ص٦١ ـ ٦٢) .

مجال البحث عن حقائق المعارف المختلفة ، ويقصد منه البحث عن حقائق الأشياء والمعاني كي يستخرجها ويعرفها لغرض الاعتماد عليها في مجالات خاصّة .

وليس تحقيق النصوص إلّا وسيلة لتمهيد الأرضية اللازمة والصحيحة لتحقيق البحث ، وهي تقويم المصادر وإحكامها كي يستفيد منها الباحثون ويستنبطوا منها النتائج المقصودة والمفيدة .

فلا يتوقّع من محقّق النصوص في هذا المجال أكثر من هذا ، ولهذا نحن لا نوافق على ما ذكره الدكتور رمضان عبد التوّاب بقوله :

وقد وقر في أذهان الناس خطأً أنّ المراد بتحقيق النصّ إعداده للنشر حسب القواعد المتّبعة ، فحسب ! . وليس الأمر كذلك تماماً ، فإنّ أي باحث في العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النصّ الذي يستنبط منه نتائج معيّنة قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج[١].

نقول : إنّ على الباحث أن يعتمد النصوص المحقّقة ، والمحكمة التي قام بها هو أو غيره ، لكي ينتج بحثهُ النتائج المطلوبة ، وهذا أمر واجب عليه ، أمّا أن يقوم بنفسه بتحقيق النصوص ، فهذا أمر آخر ، وليس من صميم البحث العلمي الذي هو بصدده ، نعم لو احتاج إلى نصّ غير مضبوط ولا محقّق ، فهو مكلّف بالحصول عليه بأي نحوٍ كان ، ولو بالقيام بنفسه بأمر تحقيقه لو كان من أهله .

الأمر الثاني : موضوع العلم :

أو ما هو الشيء الذي يُراد تحقيقه ؟

إنّ موضوع التحقيق : هو الشيء الذي يُراد إجراء قواعد التحقيق فيه ، لتترتّب

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٥) .

على ذلك الحصولُ عليه محكماً مصحّحاً يُستفاد منه .

وهو (التراث المخطوط) المحتوى على النصّ المكتوب بالحروف المتعارفة في اللغات ، فإنّ الهدف من تحقيقها ضبطها على حقّها كما وضعه المؤلّف ، باتّباع القواعد العلمية المقرّرة في هذا الفنّ .

قال الدكتور رمضان عبدالتوّاب : التراث : هو كلّ ما وصل إلينا مكتوباً ، في أيّ علم من العلوم أو فنّ من الفنون ، وهو بالتالي : كلّ ما خلّفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة ولهذا ؛ فإنّ التراث ليس محدّداً بتاريخٍ معيّن ؛ إذ قد يموت أحد العلماء في عصرنا هذا ، فيصبح ما خلّفه مكتوباً « تراثاً » بالنسبة لنا(١).

ويقول محمّد طه الحاجري : يتمثّل (تراثنا) الأدبي والفكري في كلّ ما صدر من الأُمّة العربية معبّراً (بالكتابة) عن وجوه نشاطها المختلفة ، ممثّلاً بذلك صور حياتها الظاهرة والباطنة ، منذ اتّجه المسلمون إلى التدوين ؛ يسجّلون به ما يصدر عنهم ، وما يحتفظون به في صدورهم ، أو يتناقلونه بالرواية عن أسلافهم(٢).

الأمر الثالث : فائدة العلم :

الهدف من هذا العلم أو : لماذا التحقيق ؟

إنّ « تحقيق النصوص » بالمعنى الذي شرحناه ، يحتوي على أهداف مهمّة ، نعرض منها ما يلي :

من أهمّ ثمرات هذا العلم هو : اتّصال حلقات الفكر الإسلامي بالماضي ، وربط الفكر المعاصر بما سبقه من الأجيال ، بشكل وثيق محكم الحلقات ، حتّى يصل إلى عصر الرسالة الأزهر ، لا تعتريه شبهة أو ريب لكي تتمّ الاستفادة منه

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٨) .

(٢) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١١) .

باطمئنان ووثوق .

وأمّا ضرورته :

قال الحاجري : تحقيق نصّ الكتاب تحقيقاً بهدف إلى أن يجيءَ على الصورة التي أدّاه بها مؤلّفه ، بريئاً ممّا طرأ عليه من تحريف أو داخَلَهُ من تغيير ، أو غَشِيَهُ من اضطراب : (فأمرٌ لا شكّ في ضرورته) أداءً لحقّ الأمانة العلمية ، ومن حقّ (تراثنا) أن نجلوَهُ بوجهه الحقّ الأصيل الصادق .

ولكنّه : مهمّة صعبة :

قال الجاحظ ـ وهو يتكلّم عن التأليف ـ : وربما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلح (تصحيفاً)[١] أو كلمةً ساقطة ؟ فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني ، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتّى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام[٢].

أقول : وإن كان الجاحظ يتكلّم عن التأليف ، فإنّه إنّما يعني بكلامه هذا إذا ما لو وقف على نصّ لينقله ويستشهد به ، فكان ذلك النصّ قد وقع فيه التصحيف أو التحريف وأراد أن يصلحه ! ومن المعلوم أنّ المؤلّف هنا يكون في موقع (التحقيق) لذلك (النصّ) كي يستفيد منه .

فهذا الذي ذكره يكون على عاتق المحقّق للنصّ بما فيه من الصعوبة والمشقّة وبذل الجهد والوقت ، ممّا لا يوجد في التأليف الّذي يكون باختيار المؤلّف أن

---

(١) كذا في كتاب الحيوان للجاحظ ، لكن نقله هارون وشاكر بلفظ (تحريفاً) بدل (تصحيفاً) فليلاحظ .

(٢) الحيوان ، للجاحظ (١ / ٧٩) ونقله الشيخ أحمد شاكر في كتابه (تصحيح الكتب) ص٨ و٩ ، ونقله هارون في تحقيق النصوص ونشرها ص٤٨ .

يأتي بأي لفظ شاء لأداء مراده ويسجّله في كتابه.

وما أعجب قوله: (من حُرّ اللفظ) حيث دلّ على أنّ المحقّق ليست له (حرّية) في أن ينشئ ما يشاء، بل هو مقيّد بما أراده المؤلّف أن يقف عليه ويورده في موضعه في الكلام.

بينما المؤلّف (حُرّ) في ما يختار من (ألفاظ) يضعها في كتابه!

فهذا يدلّ على خُطورة التحقيق، وصعوبته أكثر بكثير من التأليف، الذي له مناهجه وقواعده.

وقال مصطفى عبدالواحد:

التحقيق ـ في الواقع ـ أصعب عملاً من التأليف؛ فالمؤلّف يكتب العبارة التي يُريدها، ويعبّر عن الفكرة التي تتراءى له؛ كما يحلو له، دون التقيّد بشيء.

أمّا المحقّق: فيجد نفسه مقيّداً من كلّ جانب، فهو أمام نصٍّ يريد أن يخرجه للناس سليماً ...، ومن هنا كان عمل المحقّق شاقّاً وعبؤه ثقيلاً(١).

ويقول الطناحي:

إنّ تحقيق النصوص ليس بالأمر الهيّن، وإنّنا حين ندعو أبناءنا طلبة الدراسات العُليا إلى تحقيق النصوص لا ندعوهم إلى كسل عقليّ، أو نعطّل ملكاتهم في الدرس والبحث، ولكنّنا نأخذهم أخذاً إلى تاريخهم ولغتهم، ونعمّق انتماءَهم إلى هذه الحضارة الشامخة الذُرى المترامية الأطراف(٢).

وقال رمضان عبدالتوّاب:

لقد ظنّ بعض أدعياء العلم أنّ تحقيق النصوص ونشرها عملٌ هيّنٌ سهلٌ،

---

(١) مقال في مجلّة (القافلة) ج٣٧ عدد ٣ ص٦ ـ ٧.

(٢) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص٣١٦).

وكان لكثرة الدُخلاء على هذا الفنّ أثر في حكمهم هذا[١].

إنّ تحقيق النصّ ليس مهمّة يسيرة، بل لابدّ فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية، وطريقة استخدامها والإفادة منها في تصحيح النصّ حتّى يقترب من أصله الذي كتبه المؤلّف.

والمحقّق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة، أو إقامة عبارة، أو تخريج بيت من الشعر، أو البحث عن صحّة ضبط اسم عَلَم من الأعلام في بطون كتب التراجم والطبقات[٢].

أقول: وسيأتي في نهايات كتابنا هذا حديث عن تأثير هؤلاء الدخلاء على علم (تحقيق النصوص) حتّى استهان كثير من العلماء ومؤسّسات العلوم بالقائمين بأمر تحقيق النصوص، ولم يهتمّوا بهم، بما سبّب إعراض الكثير من الأذكياء عن الدخول في هذا العلم المهمّ، وسوف نقدّم نماذج عن الأعمال الضعيفة ليتحاشاها الطلّاب الشداة، ولنرفع هذه النظرة عن هواة هذا العلم الشريف، ليستعيد موقعه عند العلماء ومعاهد العلم والدراسات.

ويقول الطناحي:

إنّ قضية التصحيف والتحريف من أخطر قضايا تحقيق النصوص لأنّها تتّصل بسلامة النصّ، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلّفه، وهي الغاية التي ليس وراءها غاية من تحقيق النصوص وإذاعتها.

وقد يتسامح في بعض جوانب التحقيق الأُخرى مع أهميّتها ... ولكن أن يترك اللفظ مصحّفاً أو مزالاً عن جهته، فهذا ممّا لا يتسامح فيه، ولا يُعفى عنه.

---

(١) مناهج تحقيق النصوص (ص٤).

(٢) مناهج تحقيق التراث (ص١١٧).

ويعظم الخطب حين يبنى على اللفظ المصحّف رأي في العقيدة أو الأدب ، أو اللغة[١].

بين النصوص المحقّقة ، والمطبوعة :

أشارت الدكتورة الفاضلة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) إلى أمر يدور في نظر البعض ، لابدّ من ذكره ، قالت : قد يُظنّ أنّ عصر الطباعة يغنينا عن ضوابط المنهج النقلي في توثيق النصوص المطبوعة !

لكن الواقع العمليّ بتجاربه الطويلة : أثبت أنّها لا تقلّ عن المخطوطات حاجةً إلى التوثيق ، إن لم تكن أحوج منها ، لما تعطي من ظاهرها من ثقة قد تكون مُضَلِّلةً ، والمطبعة لا تعدو أن تكون آلةً تخرج ما يُلقى إليها ، وهو يحتمل الخطأ والتشويه ، والخلط ، والتزييف[٢].

أقول : والحاسوب (الكمپيوتر) زاد في هذا الطين بلّةً ، حيث سبّب الإعراض عن الكتب لوجود برامج تحتوي على كتب العلم ، وحيث أنّها اعتمدت على الكتب المطبوعة ـ التي مُنيت بالأخطاء ـ زادتها أخطاءً أُخرى ، مع أنّ بعض أصحاب البرامج مسخوها بالحذف والتشويه ، بما يسلب الاعتماد عليها ، ويوجب الحذر الأكثر من مراجعيها ، ولا يستغني الباحث عن التحقيق في ما ينقل بواسطتها .

وَغوداً على بَدْءٍ ، نقول :

إنّ الإسلام أثبت لأتباعه العزّة ، بقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ وقد مهّد لهذا الأمر كلّ السُبُل الممكنة والمتداولة عند البشر ، وأمر المسلمين بالالتزام بها ،

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث ص٢٨٥ .

(٢) مقدّمة ابن الصلاح ، التمهيد (ص١١) .

فقال : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ﴾ فالهدف من ذلك هو رهبة العدوّ من قدرة الأُمّة وملء عينه من عظمتها ، كي يحسّ بعظمة الدين واهتمامه بما يُسعده من أساليب استخدمها في المظاهر ، ونادى بها من الشعائر التي تؤدّي إلى القوّة والجمال والكمال .

وقد استخدم الإسلام كلّ ذلك في سبيل إعلاء كلمة الحقّ ، ففي الحديث : أنّ أمير المؤمنين عليه السلام سُئِلَ عن عدم التزامه بالخضاب ؟! قال : « إنّنا كنّا في قلّة وضعفٍ ، فأُمرنا بالاختضاب حتّى يرى العدوّ فينا قوّة » .

ومن موارد ذلك أنّ المسلمين أُمِرُوا بتزيين بلاد الثغور (المحاددة لبلاد المشركين) وإعمارها ، لكونها في مرأى الأعداء ، وعلى مقربة منهم ، فإذا وجدوا البلاد النائية عن مراكز المدن بهذه الحالة ، فإنّهم يهابون الداخل بأكثر ممّا دخلهم ممّا رأو في الثغور .

ولا ريب أنّ إبراز التُراث المحقّق ، وبجميع ما يزيّنه في عيون الناس ـ وهم الأغيار المتعصّبُون ، لهو من أهمّ الواجهات الحضارية التي تعكس عظمة الإسلام والأُمّة ، فهي مرآة تنعكس فيها القوّة العلمية والحضارة التي لهذه الأُمّة ، ولذلك أثر ثقافي عميق أقوى من الغزو المادّي أو الصدّ العملي بكثير .

وهذا يتمّ بتقديم التراث مُحقَّقاً ، موثَّقاً ، منمَّقاً ، مكمّلاً ، محكماً ، جميلاً ، قشيبَ الحُلّة ، يخلبُ العيون ، كما تجلب مضامينه القلوب والعقول .

ولا يتمّ هذا إلّا بقواعد علم « تحقيق النصوص » التي نستوفيها في هذا البحث ، بعون الله .

[٣] وأمّا مسائل علم التحقيق
فما هي ؟ وما هو منهج العلم ؟

مسائل العلم هي : مجموعة القضايا التي يبحث العلماء حولها في ذلك العلم ، وتدور حول موضوع العلم ، وتؤدّي إلى الوصول إلى الغاية من العلم ، معتمدين القواعد والأُسس التي تمكّنهم من ذلك ، والتي جمعوها وضبطوها وقرّروها على طول المدى ، وأثبتت التجارب المتوالية كون مراعاتها موصلة إلى تحقّق الغاية المذكورة للعلم وهي : تقويم النصّ وإحكامه وضبطه ، كما وضعه صانعه .

وسنقوم بتعداد القواعد المحتوية على المسائل المرتبطة بهذا العلم ، وشرحها في القسم الثاني من الكتاب بعنوان « المقوّمات » .

[٤] تاريخ علم التحقيق

أو : متى بدأ هذا العلم ، وما هي أدوار تطوّره ؟

من الواضح للباحث المحايد أنّ عملية تحقيق النصوص والتأكّد من صحّته وإحكامه ، أمر عقلائيّ ، معتمد على أصل تطلّع الفطرة إلى الحقيقة والواقع ، تلك التي ﴿فطر الله الناس عليها﴾ كما أنّ الشريعة الإسلامية التي اهتمّت بشؤون الإنسان لتجعل منه كاملاً يتعالى بالكمال والجمال ، لم يغفل عن مثل هذا الأمر المهمّ ، بل حثّ عليه وأكّدهُ ، وقبّح مخالفته ورفض خلافه .

وقد أشرنا ـ سابقاً ـ إلى أنّ القرآن الكريم أكّد على المحافظة على نصّه من قبل الباري تعالى ، وفيه الدلالة على لزوم ذلك في كلّ نصّ تفرض فيه القدسيّة ، كما أنّ في القرآن موادّ من أفعال وأسماء ، مثل : الكتب ، والصحف ، والقلم ، والتسطير ، والرقم ، والإملاء ، وما إلى ذلك ممّا يرتبط بالنصّ المكتوب .

وإذا حاول العلماء بتقنين « **تحقيق النصوص** » ليصبح علماً مستقلاً له أُصوله وقواعده ، فإنّ ذلك من أفضل ما قدّموه لتلبية ذلك الواجب الفطريّ الإلهي ، اتّباعاً للقرآن وسيرة الرسول والأئمّة عليهم السلام .

قال الدكتور رمضان :

وحين عمّت (الوجادة)[1] في العصور الوسطى الإسلامية ، رأى العلماء أنّه لا مناصَ من وضع القواعد لضبط المؤلّفات وتصحيحها ، وكيفية كتابتها على أُسس واضحة في الضبط والشكل ، واستخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ أو تعديل العبارة ، أو حذف بعض أجزائها أو إضافة جديد إليها ، وعمل الرموز المفهمة

---

(١) الوجادة : تعني استخدام أحد الكتب والنقل عنه ، دون رواية عن مؤلّفه أو عن راويه ، وبغضّ النظر عن المعاصرة أو القدم . (مناهج تحقيق التراث ص٢٣) .

للاختصار في أسماء العلماء وأسماء الكتب ، وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التي لابدّ منها لضبط الكتب وتصحيحها .

وتعدّ هذه القواعد ودراستها في غاية الأهميّة بالنسبة لنا الآن ، لأنّها تلقي أضواء كثيرة على قراءة تراثنا المخطوط في تلك العصور ، كما أنّها تحمل في طيّاتها بذور علم **تحقيق النصوص** ، بمعناه الحديث[١].

وسيأتي منّا تفصيل عن هذا في الملحق المعدّ للبحث عن « **تحقيق النصوص بين القدامى والمتأخّرين** » إن شاء الله تعالى .

لكن نشير في هذا الموضع إلى أمر خطير ، وهو ما كتب عنه بعض الباحثين في هذا المجال : وهو ادّعاء بعض المغترّين بالغرب ومناهج عمل الغربيين ، وبالذات أعمال المستشرقين ، الذين تسلّلوا إلى (تراثنا) وعملوا فيه بالتحقيق !.

وانبهر الجيل الجديد من أهل الشرق بعمل أُولئك ، واعتبروه إنجازاً مبتكراً ، غافلين عن أنّ علماء المسلمين قد سبقوا ـ وبالتزام شرعيّ ـ إلى العمل من أجل «**تحقيق النصوص** » بأكمل معانيه وصوره .

قالت الدكتورة بنت الشاطئ ، وهي تتحدّث عن : « خطأ الذين تورّطوا في الظنّ بأنّ أُصول منهج التحقيق وقواعد المنهج النقلي بوجهٍ عام ، هي من بضاعة الغرب الحديث التي تَطَوَّعَ بنقلها إلينا تلاميذ الثقافة الغربية ، وحسبوها غاية المراد ونهاية المطاف[٢].

وقالت : وقد أعلم أنّ عصرنا الحديث قدّم إليهم المنهج النقليّ جديداً من وسائل التوثيق للنصوص والمرويّات ، ولم تكن متاحةً لجيلٍ مضى ، كأجهزة

---

(١) مناهج تحقيق التراث ص٤ ـ ٢٥ .

(٢) مقدّمة ابن الصلاح ، التمهيد (ص٩) .

التصوير، ومعامل الفحص الكيمياوي لمواد الكتابة وأنواع الخط !؟[١].

وأضافت: لكنّي أعلم ـ كذلك ـ أنّ علماء الحديث [الشريف] أصّلوا من قواعد المنهج لتوثيق المرويّات، وفحص الأسانيد، ونقد المصادر، ما لا تستغني عنه مناهجنا الحديثة في النقد والتحقيق والرواية والنقل[٢].

ويقول الطناحي:

بعض إخواننا من العرب قد غالى في تقدير الجهد الذي بذله المستشرقون، وأسرف في ذلك إسرافاً، حين ردّ كلّ فضل في نشر (التراث العربي) إلى المستشرقين، وجعلنا نحن (العرب) في موقف المتلقّي الحاكي، فقط !

وهذا كلام مَنْ لا يعرف حقيقة الأُمور، وكلام مَنْ جهل تاريخ أُمّته، وتاريخ علمائها، ورجالها[٣].

وله كلام آخر سنذكره في الملحق بعنوان (التحقيق بين القديم والحديث) وسيأتي هناك تفصيل ما قدّمه القدماء في هذا المجال.

---

(١) مقدّمة ابن الصلاح، التمهيد (ص١٠).

(٢) مقدّمة ابن الصلاح / التمهيد (ص١٠).

(٣) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص٢٧٣).

الفَصِلُ الأَوَّلُ

مؤهّلات التحقيق أو صفات المحقّق

صفات المحقّق :

قال رمضان عبدالتوّاب ـ بعد أن ذكر عدداً من التصحيفات التي وقعت في الكتب ـ : « ونخلص من كلّ هذا إلى ضرورة أن يكون المحقّق : ذا ثقافة عربيّة فسيحة ، صبوراً ، وأميناً ، ومرهف الحسّ ، يفطن إلى أيّ سقمٍ في المخطوطة التي يحقّقها ويعالجه بأمانة ، ودقّة ، وإخلاص »[1].

وهذه الصفات وإنّ كانت ضرورية للمحقّق ، لكن هناك أُموراً أُخرى لابدّ من اتّصاف المحقّق بها ، مع أنّ هذه الصفات تحتاج إلى تفصيل ، نذكره فيما يلي :

١ ـ الإخلاص في النيّة :

إنّ أهمّ ما يجب أن يتّصف به المحقّق للنصّ أن يكون صادق النيّة في عمله ، يهدف إلى الوصول إلى الغاية السامية من التحقيق وهي : « إحياء النصّ » وتقديمه بحقيقته وواقعه الأصليّ ، وإحيائه ، وتقديمه إلى المجتمع ، للاعتماد عليه والاستناد إلى عبارته الصحيحة .

ومن الواضح أنّ كلّ واحدٍ منّا له هدفٌ معيّن ونيّةٌ من إقدامه ، هي داعي المحقّق وهدفه من العمل في النصّ ، لكن لابدّ أن يكون مخلصاً للنصّ ، ولا تؤثّر أغراضه الخاصّة ، في عدم القيام بواجب التحقيق ، طبقاً لقواعده المتعارفة .

وبعبارة أُخرى : يجب أن يكون المحقّق « من أصحاب الضمير العلمي المتحرّج »[2].

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص١٣٨) .

(٢) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١٩) .

٢ ـ الاندماج مع النصّ :

يجب أن يهتمّ المحقّق بالنصّ بحيث يفكّر فيه وفي مشاكله بشكل مستمرّ، ويدقّق ويبحث، حتّى يحلّها وتحصل عنده القناعة باستيفاء الجهد اللازم للوصول إلى حقّ النصّ، وبهذه الحالة، يكون حسّاساً بما يلاقيه ممّا يرتبط بمشاكل النصّ من قريب أو بعيد، فقد يجد في ما يلي من عبارات النصّ ما يرفع مشكلة سابقة، وقد تؤثّر إشارة سابقة فيما يأتي من المشاكل فترفع إيهامها، وقد تتكرّر عبارة أو لفظة بصورة صحيحة وتامّة، فترفع إيهامها في محلّ سابق أو لاحقٍ.

وهكذا، فإنّ تفكير المحقّق في النصّ ومشاكله ـ مستمرّاً ـ بحيث يطبع في ذهنه خارطة للعمل، محفوظة بتمامها وكمالها، يجعل من عمله وحدة متناسقة، وتتلاءم عبارات النصّ، من البداية حتّى النهاية.

٣ ـ ثقافة المحقّق العامّة :

إنّ النصّ ـ مهما كان العلم الذي يُحاوله ـ يحتوي على جهات مختلفة الشؤون التي ترتبط بأكثر من علم واحد، وأهمّها لغة النصّ، فلابدّ أن يستوعب المحقّق ما يرتبط بتلك اللغة من معارف وعلوم وفروع، فقد يقع على مشاكل في النصّ لنقصٍ في ثقافته التامّة فيما يرتبط بتلك اللغة.

قال مصطفى عبدالواحد ـ مدير مركز إحياء التراث الإسلامي ـ:

مَنْ يتصدّى لتحقيق التراث يجب أن يكون عالماً بفنون شتّى، فلا يقتصر على معرفة من جانب واحد، ويحتاج بصورة خاصّة إلى معرفة علوم اللغة العربية؛ كافّةً.

وأن يتسلّح بِعُدَّةٍ قويّة لكي يستطيع ـ أوّلاً ـ قراءَةَ النصّ قراءةً صحيحة، وضبطه ضبطاً صحيحاً، ثمّ التعليق عليه بما يوضّح غوامضه، وبما يصحّح ما قد

يقع فيه من التباس[١].

أقول : ومعرفة المعارف العامّة ، ليست من صميم علم « تحقيق النصوص » لكنّها مساعدة للمحقّق في تجاوز عقبات النصّ ومشاكله بشكل أقوى ، وأضبط ، بل وأسرع .

ومن هذا الباب :

الاطّلاع على العلوم وهو بحاجة إلى العلم بمصادرها ودراستها ، وعلى المحقّق التمكّن من ذلك ، وبالخصوص ما يرتبط بالعلم الذي يعملُ في نصّ من سنخه .

يقول رمضان : إنّ تحقيق النصّ ليس مهمّة يسيرة ، بل لابدّ فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية ، وطريقة استخدامها ، والإفادة منها في تصحيح النصّ[٢].

ومن هذا الباب :

الاطّلاع على المصطلحات الخاصّة لكلّ علم ، والتمييز بين معانيها إن كانت مشتركة في الاسم والعنوان ، أو اختلفت حسب الظروف الزمنية أو البيئية ، أو حسب انتماءات الطوائف المذهبية أو القبلية .

ومن ذلك ، معرفة الخطوط :

لا ريب أنّ معرفة المحقّق بالخطوط مؤثّرة في قيامه بالتحقيق بنحو أكمل وأفضل وأسهل .

قال الحاجري : ينبغي أن يكون (المحقّق) متمرّساً بقراءة الخطوط المختلفة ؛

---

(١) مقال في مجلّة (القافلة) : ج٣٧ (عدد٣) ص٦ ـ ٧ .

(٢) مناهج تحقيق التراث (ص١١٧) .

مشرقيّة ومغربيّة ، أو على الأقل : خطوط النُسَخ الّتي بين يديه[١].

وقد يتيسّر ذلك للمحقّق على أثر تتابع المراجعة للنصّ والممارسة المباشرة له حتّى يقف على أُسلوبه وأسراره .

٤ ـ التخصُّص في علم النصّ الذي يريد تحقيقه :

إذا كان النصّ يحتوي على علم معيّن فلابدّ أن يكون المحقّق له متخصّصاً في ذلك العلم ، ودارساً له ، وواقفاً على زواياهُ وخباياهُ وأسرارهِ .

قال الدكتور عبدالواحد :

من يتصدّى لتحقيق التراث يجب ... أن يكون متبحّراً في الفنّ الذي يُعالجه ، فإذا عالج كتاباً في التراث الديني ، كالتفسير ، والحديث ، والفقه ، وجب أن يكون متخصّصاً فيها ، عالماً بمصطلحاتها .

قال أحمد سعيدان :

إنّ التراث العربيّ المخطوط ضخمٌ متنوّعٌ ، ولتحقيقه أساليب تختلف باختلاف أنواعه ، واختلاف الأهداف التي من أجلها تُحَقَّق .

علينا أن نحترم التخصّص ، ونترك الخبز للخبّاز ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ .

ولهذا نقول : كما أنّ الكتاب اللغويّ لا يكتمل تحقيقه إلّا على يدي لغوي ، فكذلك الكتاب الفلكي لا ينبغي أن يحقّقه إلّا عالمٌ بالفلك ، والكتاب الطبّي لا ينبغي أن يحقّقه إلّا عارف بمعنى ما يحقّق وتاريخه .

ومثل هذا يقال عن كلّ كتابٍ علميّ آخر[٢].

وقال الحاجري : ينبغي أن يكون (المحقّق) عالماً بموضوع النصّ الذي

---

(١) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١٩) .

(٢) التراث العربي لماذا نحقّقه ؟ وكيف ؟ (ص٧) وغيرها .

يحقّقه، عارفاً بالأساليب المتّبعة في معالجة ذلك الموضوع[١].

قال أحمد فؤاد الأهواني ـ أُستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة، في مقدّمة (شرح الأُصول الخمسة، للقاضي عبدالجبّار المعتزلي):

رغماً من صعوبة هذا العمل الذي يحتاج إلى تخصّص في علم الكلام، وفي آراء المعتزلة بخاصّة، وفي أُسلوب القاضي عبدالجبّار بوجه خاصّ.

فلمّا كان الأُستاذ عبدالكريم عثمان مشتغلاً بالكلام والاعتزال والقاضي، لأنّ رسالته اتّخذها للحصول على إجازة الدكتوراه، فبحث عن القاضي وآرائه الكلامية ومنزلته عند المعتزلة، فلا جَرَمَ أنّه أصلح من يتمكّن من تحقيق هذه الرسالة الخطيّة[٢].

قال رمضان:

إذا كان (تحقيق النصوص) يحتاج إلى بذل العناية في إقامة النصّ، وإصلاح خلله، وتخريج شواهده، وضبط أعلامه، فإنّ هذه العناية تشتدُّ إذا كان النصّ الذي نقوم بتحقيقه نصّاً (لغوياً) فإنّنا مطالبون في هذه الحالة بالتدقيق والوقوف أمام كلّ كلمة، ومراجعة أكثر من مصدر للتحقُّق من صحّتها وتقويم ما أصابها من تحريف أو تصحيف[٣].

ومن ذلك يعرف أنّ الاطّلاع على مصطلحات هذا العلم بالخصوص، والتمييز بينها وبين المشترك منها مع سائر العلوم أمر ضروري جدّاً.

وكذلك الرموز المستعملة في العلوم، فإنّها قد تشترك بين علوم كثيرة،

---

(١) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١٩).

(٢) شرح الأُصول الخمسة (التصدير ص٩).

(٣) مناهج تحقيق التراث (ص٢٦٦).

ويؤدّي عدم معرفتها إلى الخطأ في تحديدها ، ثمّ سوء الفهم للمعنى ، وبالتالي عدم صحّة النصّ .

ويدخل في اشتراط التَخصُّص : أنّ على المحقّق أن ينتخب أفضل كتاب في الفنّ الذي يريد العمل فيه ، فإن صرف الجهد والوقت في غيره لا يليق مع وجوده .

٥ ـ أسلوب مؤلّف النصّ :

لابدّ للمحقّق أن يقف على أسلوب مؤلّف النصّ وصاحبه ، فكلّ مؤلّف له أُسلوبه ، وطريقته في التعبير .

وينبغي لكي يكتسب المحقّق هذا الأمر أن يقرأ الكتاب (النصّ) الذي يريد تحقيقه ، عدّة مرّات ، قبل أن يدخل في تحقيقه .

كما تعين على المراس على أُسلوب المؤلّف قراءةُ الكتب الأُخرى التي كتبها ذلك المؤلّف[١].

قال الحاجري :

ينبغي أن يكون (المحقّق) عارفاً بالأُسلوب الغالب على العصر الذي ينتمي إليه ذلك النصّ ، من ناحية صياغة الجملة ، والمفردات الشائعة ، والأخطاء الغالبة[٢].

٦ ـ فهم النصّ :

قال الدكتور رمضان :

إنّ فهم النصّ ضروري جدّاً لتحقيقه على الوجه الصحيح[٣].

---

(١) أُصول نقد النصوص لبراجستر (٥٣) وراجع مناهج تحقيق النصوص (ص ٩٠) .

(٢) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١٩) .

(٣) مناهج تحقيق التراث (ص٩٨) .

بل : فهم النصّ هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه الأمثل ، ولو لم نفهم النصّ ؛ فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح فيه ؟[١].

أقول : لا شكّ أنّ الغاية القصوى من أصل (النصّ) هو ما وراءه من المعنى ، فالألفاظ والخطوط هي القنطرة إلى المعاني ، حيث يُراد منها التوصّل بها إلى المعاني .

فالهدف الأساسي من (تحقيق النصوص) هو تمهيد الطريق الصائب والسليم إلى استفادة المعنى من النصّ ، والوقوف على ما أراده المؤلّف الخالق للنصّ ، وللكشف عن رأيه وما أراده من نصّ الكتاب .

فمعرفة المحقّق لمعنى النصّ وفهمه له ، من أهمّ الوسائل للتأكّد من صحّة النصّ وسلامة عبارته من السهو والخطأ بالتصحيف أو التحريف ، أو عروض الزيادة ووقوع النقص ، وما إلى ذلك ممّا يعرض النصوص ، وآفات الخط والكتابة والنسخ . فالعارف للمعنى ، يتمكّن من إحراز النصّ الصحيح الموصل إلى المعنى المراد بشكل أقوى .

ومن سُبُل الوصول إلى الفهم الصحيح للنصّ عند صعوبته أو ارتباكه ، هو مراجعة المصادر المختصّة بالعلم الذي يبحث عنه النصّ ، أو ذوي الاختصاص المتمرّسين في العلم .

قال رمضان :

الحسّ اللغوي أمر ضروري جدّاً في معالجة النصوص ، فأنت حين تعالج نصّاً تريد نشره أو الاستفادة منه ، وقد استغلق عليك فهمه ، فأنت بين أمرين :

إمّا أن يكون العيب فيك أنت ، لأنّ محصولك اللغوي قليل .

---

(١) أُصول نقد النصوص لبراجستر (ص٤٩) كما في مناهج تحقيق التراث (ص٩٥) .

وإمّا أن يكون النصّ الذي أمامك قد أصابه التصحيف أو التحريف أو السقط أو التغيير .

والمحقّق المنصف هو الذي يبدأ عادةً باتّهام نفسه ، قبل أن يتّهم النصّ الذي أمامه[١].

وإنّ اتّهام المحقّق نفسه لعدم الفهم يجب أن يسبق اتّهام النـصّ بـالتحريف والتصحيف أو الخلط أو الاضطراب ، فإنّ الإقدام على تصحيح النصّ بالباطل أمرٌ لا يليق[٢].

٧ـ بذل غاية الجهد ، والتأنّي وعدم الإسراع في العمل :

إنّ من آفات التحقيق هو الإسراع في العمل على حساب التأمّل والدقّة ، وإذا كان خطيراً في كلّ عمل وعلم ، فهو في علم « تحقيق النُّصُوص » أخطر .

بل على المحقّق أن يتأنّى في العمل ، فلا يتعب ، ولا يضجر ، كي يتسنّى له بذل الجهد التامّ ، وصرف الطاقة بكاملها في متابعة العمل ، حتّى الوصول إلى النتيجة ، وهي : اللفظ الصحيح الموافق للمعنى الحقيقي ، وحلّ المشاكل العالقة .

قال رمضان :

والمحقّق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة ، أو إقامة عبارة ، أو تخريج بيت الشعر أو في البحث عن (اسم) عَلَم من الأعـلام فـي بـطون كـتب التراجم والطبقات[٣].

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٩٣) .

(٢) مناهج تحقيق التراث (ص٩٨) .

(٣) مناهج تحقيق التراث (ص١١٧) .

٨ ـ الأدب في الكتابة :

إنّ الأدب ، والتأدّب في الحياة من الأُمور المستحسنة عند العقلاء ومن الأعراف الطيّبة التي يستحسنها الذوق السليم ، كما هو من الأخلاق الكريمة التي تؤكّد عليها الشرائع الدينية ، كافّة . ولا يفرّق في ذلك بين أن يكون في المنطق والكلام، أو في الكتابة والتدوين .

ومثل تحقيق النصوص ، الذي يهدف إلى تقديم خدمة علمية في الكتاب إلى قرّائه والمستفيدين منه ، يجب أن يكون على مستوىً رفيع من الطيبة والأدب ، والسموّ في الخُلُق ، مُنَزّهاً عن الإساءة والتعدّي والبذاء ، كي يتمكّن القارئ نفسه من قراءة النصّ سالماً عن التصرّف ، ثمّ يكون هو الحاكم عليه بما يراه ، موافقاً للمؤلّف أو مخالفاً .

خاتمة الفصل الأوّل

هل المحقّق ناقدٌ للنصّ ؟

قال مصطفى عبدالواحد :

المحقّق (ناقد) للنصّ الذي يُعالجه ، بمعنى أنّه إذا وجد في النصّ تناقضاً نبّه إليه ، وإذا وجد فيه قصوراً في المعرفة في جانبٍ معيّن ، أو نقصاً في مسألة ما ، فإنّه يُشير إلى المراجع التي عالجت هذه المسألة .

المحقّق الأصيل لا يقتصر عمله على نسخ المخطوطات وتصحيحها ونشرها ، كما يظنّ البعض .

وإنّما يشرح غوامض الكتاب ، ويعلّق عليه ، ويشير إلى مواطن الضعف فيه ، إنّه ينصب من نفسه رقيباً على المؤلّف[١].

إنّ هذا الرأي لا نوافق عليه إطلاقاً في (تحقيق النصوص) فليست الغاية منه ذلك ، وليس من واجب (المحقّق) إطلاقاً أن يتعرّض لرأي المؤلّف أو ينقده .

بل مهمّته كما عرفنا أن يقوم بتصحيح المخطوطات ، حسب قواعده المقرّرة التي نحن بصدد بيانها .

وليس من قواعد التحقيق ـ إطلاقاً ـ نقد النصّ وتصحيح مضمونه ، أو تغليطه والتعليق عليه بالنقض ولا بالإبرام من حيث الناحية المعرفيّة ، وحتّى الشرح للغوامض والمشكلات ، بل إنّما عليه « ضبط النصّ ، وتقديمه خالصاً من الشوائب المخالفة لنصّ المؤلّف » .

---

(١) مجلّة (القافلة) مجلّد ٣٧ عدد ٣ ص٦ ـ ٧ .

وذلك ، لأنّ التصدّي لمحتوى النصّ يؤدّي إلى الخروج عن مهمّة التحقيق المذكور ، ويدخل المحقّق في ما هو مهمّة الباحث في موضوع النصّ ، ممّا هو شأن العلماء ، والمحقّق إنّما يقوم بمهمّة تقديم النصّ السالم ، للباحثين كي يقوموا بمهمّتهم .

ثمّ إنّ اختلاف الآراء والأفكار والمذاهب ، أُمور تُثقّل النصّ المحقَّق ـ إذا حاول النقض والإبرام مع المؤلّف ـ بأُمور خارجة عن النصّ صورة ولفظاً ، بعيداً عن الذي هو المراد من « تحقيق النصوص » .

وكذلك الأمر في الشرح وتوضيح الغوامض .

نعم ، قد يتوقّف تصحيح المتن وضبطه على مثل هذه الأُمور ، فيكون اللجوء إلى هذا الأمر للتأكّد من النصّ وتصحيحه ، وهذا يعني لجوء المحقّق إلى فهم المعنى ليستعين به إلى « ضبط النصّ » فهذا أمر جيّد بل لازمٌ لعملية التحقيق كما شرحنا في عنوان « فهم النصّ » .

والأمر الخطير في ما فرضه الدكتور مصطفى عبدالواحد : أنّ هذا يحدو ببعض المتطرّفين إلى جعل (تحقيق النصوص) وسيلة للنزاع الفكري أو المذهبي أو غير ذلك ، ومع أنّ ذلك يوجب تضخّم العمل وتأخير إنجاز المهمّ منه وهو « تحقيق النصّ وضبطه » فإنّه قد يؤدّي إلى الإخلال بالنصّ ، وتحريفه بالزيادة والنقص ، تبعاً للتعصّب على ما فيه من الرأي الذي يخالف رأي المحقّق .

وفي هذا منحى خَطِر قلّما يسلم منه مَنْ لا خبرة له ، كما نراه في بعض الأعمال التي يُصدرها السلفيون في عصرنا ، الذين يحاولون تشويه المصادر القيّمة ومسخها ، لكون من يقوم بها هم : « أنصاف المتعلّمين » والمرتزقة بما يكتبون !

وأسوأ ما يقومون به ، وأخطره : تعرّضهم لكتب الحديث وأسانيدها بما

يزعمونه « علم الجرح » فيكيلون عليها ما اخترعوه من مصطلحاتهم بالجرح والتضعيف بل وبالوضع والتكذيب ، حتّى في كتب أعلام الحديث وحفّاظه وحكّامه(١).

مع أنّ علم الرجال من العلوم التي تختلف فيه المباني والمناهج على مرّ القرون ، وباختلاف المذاهب ، كما هو معلوم عند أهل العلم ، وكذلك فإنّ لمثل ذلك مجاله الخاصّ من كتب الحديث ، فلا معنى لتشويه (التراث) بمثل ذلك .

(١) كما فعله أحدهم وهو من أذناب الألبانيّ ، في كتاب (مناقب فاطمة الزهراء عليها السلام) وطبعه في مصر ، مشوّهاً هوامشه بنقوده المزيّفة .

الفَصۡلُ ٱلثَّانِي

مقوّمات التحقيق: ما هي؟ قواعدُهُ وشروطه؟

وفيه مراحل:

المرحلة الأُولى: نسبة الكتاب، وتحديد عنوانه وتشخيص مؤلّفه.
المرحلة الثانية: النُّسَخُ، وما يجب تجاهها؟
المرحلة الثالثة: تقويم النصّ منهجه وأُسسه ومشاكله.
المرحلة الرابعة: تقطيع النصّ وعنونة الأبواب والفصول والأقسام، وعلامات الترقيم والرموز.
المرحلة الخامسة: النقدُ: أهميّته، وتعريف المحقّقين المعتَمدين، ومعرفة أدعياء التحقيقَ.

المرحلة الأُولى

نسبة الكتاب ، وتحديد عنوانه ، وتشخيص مؤلّفه :

أوّل ما يواجه (المحقِّق) هو نسبة النصّ الذي يريد تحقيقه ، إلى مؤلّف معيّن ، فعليه ، بعد امتلاك النسخة التي تقع في يده ، ويريد العمل فيها : أن يحدّد نسبتها إلى مؤلّفها ، ومعرفة مؤلّفها بشكل مؤكّد ، لأنّ في ما سيأتي من مقرّرات التحقيق ما يرتبط بشخصية المؤلّف ، وفكره ، ونتاجه العلميّ ، وما يرتبط بشؤون حياته ، كافّة .

ثمّ إنّ موضوع التحقيق ـ كما سبق ـ إنّما هو « التراث المكتوب » فهو أساساً ما دوّنه العلماء وكتبوه ، والهدف من التحقيق ـ كما سبق أيضاً ـ هو الوصول إلى النصّ الموثوق من هذه المدوّنات والكتب ، ونسبة المضمون إلى قائله ، لترتّب الآثار على ذلك .

فلابدّ في المرحلة الأُولى من العمل أن يتأكّد « المحقّق » من صحّة نقل هذا المكتوب عن مؤلّفه ، وصحّة نسبته إليه .

وقد ذكرت الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطي) هذا الأمر بعبارة وافية ، فقالت :

كلّ علم أو مجال للمعرفة ، لا يمكن أن يستغني عن المنهج النقليّ في ما يتلقّى من مدوّنات العلماء ، لابدّ من الاطمئنان إلى صحّة نسبتها وسلامة روايتها وحمايتها من العبث والتزييف ، قبل أن تأخذ صفة « الوثائق المعتمدة »[1].

---

(١) مقدّمة ابن الصلاح ، التمهيد (ص١١) .

والمشكلة تنبع من :

١ ـ تشابه أسماء المؤلّفات وعناوينها .

٢ ـ اشتراك أسماء المؤلّفين ، الّذين كتبوا في موضوع واحد .

والملجأ في حلّ هذه المشكلة هو أمران :

الأوّل : الرجوع إلى فهارس الكتب التي اعتمدت على تحديد عناوينها ومواضيعها ، ومؤلّفيها .

وهذا كان اهتمام أعلام الأُمّة منذ عصر التدوين ، وتوسّعوا في ما بعد ، في ما أسموه بأسماء متعدّدة حسب اختلاف الأغراض والمناهج ، مثل : الثَّبَت ، والمعجم ، والبرنامج ، والفهرست[١].

فذكروا فيها المؤلّفات ، وحدّدوا مؤلّفيها ، ثمّ أسندوا فيها إلى مؤلّفيها ، أو اقتصروا على ذكرها فقط ، أو حدّدوا موضوعاتها .

وقد اعتنى بهذا الأمر بعض العلماء من مختلف المذاهب الإسلامية فألّفوا ما يخصّ مذاهبهم من المؤلّفات وتحدّثوا عن مؤلّفيها ، وأوسعهم من الشيعة : الإمام الشيخ آقا بزرگ الطهراني ﷺ (١٢٩٣ ـ ١٣٨٩هـ) فقد بذل سنين من عمره الشريف في تأليف كتابه الضخم ، موسوعة (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) المطبوع في (٢٧) مجلّداً ، وقد استدرك عليه عدّة من الفضلاء من بعده ، والمهمّ فيه الإعلان عن نسخة الكتاب ومحلّ وجودها .

ومن أهل السنّة : السيّد الكتّاني محمّد عبد الحيّ في كتابه الضخم (فهرس الفهارس والأثبات) المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس .

وقد اهتمّ أخيراً جمع من المؤلّفين بفهرسة المخطوطات المحفوظة في

(١) وقد تحدّثنا عن هذه الأسماء في مقدّمة كتابنا (ثَبَتُ الأسانيد العوالي) فليراجع .

المكتبات في أنحاء العالم ، سواء الخاصّة أم العامّة ، وهذه تُعِينُ على حلّ هـذه المشكلة ، مع استثناء ما فيها من الأخطاء والاشتباهات التي تقتضي الحذر .

وكذلك الرجوع إلى كتب الترجمات التي يعتني مؤلّفوها ـ غالباً ـ بذكر ما ألّفه المترجَم لهم ، وتحديد موضوعاتها ، والحديث عنها أحياناً .

وقد تنوّعت في الفترة الأخيرة كتب الترجمات للأعلام ، أو أُعيدت طباعة القديم منها ، وحبّذا لو اعتنى العاملون في هذا الحقل بذكر نسخ كلّ كتاب ، حتّى يتمكّن المراجعون من الوقوف عليها .

والأمر الثاني الذي يعين على حلّ مشكلة النسبة ، هو أمر داخلي ، يعني الرجوع إلى نفس الكتاب الذي يراد تحقيقه ، والتأمّل فيه بقراءة متأنّية ، يكتشف من داخله ما يحدّد اسم المؤلّف وهُويّته ، إمّا بتصريحه هو أو بأُسلوبه في الكتابة إن أُحْرِز ، أو بذكر كتاب معروف له ، أو بذكر رأي له منسوب إليه في محلّ آخـر ، وهذا ما يسمّيه البعض بالنقد الداخلي .

قال الحاجري : هذا النقد الداخلي ، أو هذا النظر في الأثر نفسه من نـاحية محتواه ، ومن ناحية أُسلوبه ، هو (الأصل) في توثيقه .

وهذا التوثيق هو أوّل ما ينبغي للمحقّق أن يُعنى به ، وخاصّة إذا كان هناك ما يثير الريبة في أمره .

ولا ريب أنّ من أُولى ما يعينه عليه ويسدّده في سبيل الحقيقة : أن يكـون وثيق الصلة بمن ينسب الأثر إليه ، وبموضوع الأثر نفسه ، محيطاً بشتّى ملابساته ومختلف جهاته ، وواسع المعرفة بعصره ، دقيق الملاحظة ، سريع اللمح(١).

قال رمضان عبدالتوّاب :

---

(١) تحقيق التراث (ص١٧) .

تفحّص مادّة الكتاب وما فيه من الروايات عن الشيوخ ، والحوادث التاريخية ممّا يعين على الحكم الصائب في موضوع « نسبة الكتاب إلى صاحبه »[١].

ونقد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح « نسبة الكتاب » أو تزييفها .

فالكتاب الذي تحشر فيه أخبار تاريخية تالية لعصر الذي نسب إليه ؛ جديرٌ بأن يسقط من حساب ذلك المؤلّف[٢].

ومثل هذا الجهد لابدّ أن يبذل من أجل « **توثيق عنوان الكتاب** » :

قال رمضان عبدالتوّاب : لكي يطمئنّ المحقّق إلى صحّة عنوان الكتاب ، لابدّ له من الرجوع إلى ما ألّفه صاحبه من كتب ، فربّما عرض لذكر هذا الكتاب في خلال مؤلّفاته الأُخرى ، أو عرض لذكره في مقدّمة الكتاب ؛ التي بيّن فيها أسباب تأليفه .

أو الرجوع إلى الكتب المؤلّفة في بابه وتأخّرت عنه لعلّها اقتبست منه أو أشارت إليه .

أو الانتفاع من كتب التراجم التي عقدت له ترجمة خاصّة فأشارت إلى مصنّفاته .

أو كتب الفهارس[٣].

وقد اعتمد العلماء على هذا الأمر في التحقيق من نسبة المدوّنات ، وظهر

---

(١) مناهج تحقيق التراث ص٧٦ .

(٢) عن تحقيق النصوص ونشرها لهارون ص٤٦ من الطبعة الأُولى .

(٣) مناهج تحقيق التراث (ص٧٤) .

لبعضهم خلاف النسبة وبطلانها .

ففي القضيّة المهمّة ، التي ادّعى فيها اليهود أنّ الرسول ﷺ أسقط الجزية عن أهل خيبر ، وأظهروا (كتاباً) فيه شهادة بعض الصحابة ، وادّعوا أنّه بخط الإمام (علي ﷷ) . فحمل ذلك الكتاب سنة (٤٤٧) إلى رئيس الرؤساء ، علي وزير القائم العبّاسي ، فعرضه على الحافظ الخطيب البغداديّ فتأمّله ، ثمّ قال : « هذا مُزَوَّرٌ » .

فقيل له : فمن أين لك هذا ؟

فقال : « فيه شهادة معاوية ، وهو إنّما أسلمَ عام الفتح ، وفتحُ خيبر كان في سنة سَبْعٍ .

وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وهو قد مات يوم بني قريضة قبل فتح خيبر ، بسنتين »[(١)].

ومن الواضح أنّ تصحيح نسبة الكتاب إلى المؤلّف أمرٌ آخر غير أمر تصحيح متن الكتاب ، والنصّ الذي كتبه المؤلّف وهو ما يسمّى « تحقيق النصّ » .

وقد كان العلماء يتوثّقون من كلا الأمرين باعتمادهم على قراءة المؤلّفات على مشايخهم المتثبّتين من نسبتها ، ومن نسختها ، ولا يستندون على مجرّد (النسخ) إلّا بعد إشراف الشيخ على النسخة بالطرق الموثوقة ، ثمّ إعلامه عن صحّة النسبة والنسخة ، معاً بالطرق الخاصّة بذلك ، وهي طرق التحمّل والأداء المعروفة . وسيأتي ذكر لهذه الجهة .

وأخيراً ، إليك هذا الكلام من الحاجري ، قال :

« تحقيق التراث » يتضمّنُ أمرين :

١ ـ تحقيق نسبة النصّ إلى من هو له .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (ص١٠) .

٢ ـ وتحقيق النصّ في ذاته، بحيث يكون ـ قدر الإمكان ـ صورةً أمينةً دقيقةً له، كما كتبه مؤلّفه.

أمّا الأوّل: فيدعو إليه: أنّ عالم الكتب أصابه ما أصاب من قبل عالم الشعر من: الوضع والتزوير ...، وكان من أسباب ذلك صناعة الوراقة، التي آل الأمر فيها إلى أنّ بعض من كان يتعاطاها، لا يرى فيها إلّا أنّها مهنة من مهن العيش، وباب من أبواب الاتّجار ... ومن ذلك جاء بعض الكتب المنسوبة إلى كبار العلماء، مثيرة للشكّ في نسبتها إليهم، ككتاب «فتوح الشام» المنسوب إلى الواقدي، وكتاب «المحاسن والأضداد» الذي جمع فيه الورّاق ونسبها إلى الجاحظ.

وكثير من العلماء يشكّ في نسبة كتاب «التاج» الذي استخرجه وعُنِيَ بتحقيقه أحمد زكي باشا، إلى الجاحظ، وقد كتب له مقدّمة مستفيضة بذل فيها جهداً غير يسير لتحقيق هذه النسبة[1].

---

(١) تحقيق التراث للحاجري (ص١٦) بتصرّف.

المرحلة الثانية

نُسَخُ الكتاب ، وما يجب تجاهها ؟

لكلّ نصٍّ مدوّن نُسخةٌ قد كتبها المؤلّف ، وأثبت فيها ما يريد بأُسلوبه ، وهذه هي أصلٌ لما يُنقل منه من نُقُولٍ أو مستنسخات كتبها المؤلّف للمرّة الثانية ، أو كتبها غير المؤلّف .

والتعرّف على النسخ يكون بواسطة أهل الخبرة والمعرفة بها ، وهم الذين يتتبّعون فهارس المخطوطات ، ويملكون المطبوعات منها ، ولهم اتّصال بأصحابها وبالمكتبات والمراكز الجامعة لها .

ويحصل بالاتّصال بالمكتبات مباشرة والبحث في خزائنها وفي فهارس المخطوطات ومؤلّفاتها .

وقد كثرت هذه الفهارس ، وتعدّدت ، في كلّ بلدٍ من بلاد العالم وبكلّ اللغات في البلاد الحاوية لها .

وظهر أخيراً في الجمهورية الإسلامية في ايران ، فهرس جامع لجميع الفهارس الموجودة في كلّ مناطقها ومدنها في (١٢) مجلّداً بعنوان (دنا) .

ولعلّ المستقبل يخرج للباحثين مثل هذا الجهد في مناطق أُخرى ، ليتمكّن كلّ من يريد معرفة عناوين النسخ الوقوف عليها بيسر وسهولة .

وقد جمع المستعمرون من ذخائرنا كميّة كبيرة من التراث الإسلاميّ وكنزوه في متاحفهم ، وأعلنوا عن بعضها ، وأخفوا كثيراً في أرشيفاتهم السرّيّة(١) .

---

(١) للتعرّف على الوثائق في العالم ، ومحلّ وجودها . يقول الدكتور الوافي :

←

جمع النسخ ومقارنتها :

على المحقّق السعي الجادّ لجمع النسخ للكتاب الذي يريد تحقيقه ، وتحصيلها ، ولو بالتصوير عنها ، وملاحظتها بدقّة فائقة لاعتمادها في عمل التحقيق ، حسب المراحل القادمة .

ولمعرفة النسخ طرق فنّية يتداولها أهل هذا الفنّ ، يميّزون بينها من حيث نوعية الخطّ ، ونوعية الورق ، ونوعية الحبر وغير ذلك ، وهذا ما لابدّ فيه من الرجوع إلى أهله ، وليس بالميسور لكلّ أحد ، بل البالغون المدى فيه هم قلائل ، من أشهرهم في عصرنا سماحة الدكتور العلّامة الخبير القدير السيّد محمود المرعشي النجفي ، رئيس مكتبة السيّد المرعشي ، في قم المقدّسة ، فإنّه لمزاولته هذا الفن منذ صباه ، وتعلّمه أسراره على يد والده آية الله العظمى السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي قد أصبح من أكبر الخبراء في هذا الفنّ ، حفظه الله ورعاه .

وهذه المعرفة هي غير معرفة النسخ من حيث الموضوع والعلم الذي يرتبط به ، وقد مرّ الحديث عنه .

← توجد أهمّ وثائق الارشيف في الدول الأوربية عادة في محفوظات وزارات : الخارجية ، والمستعمرات ، والبحرية ، ومن أشهر ارشيفات أوربا : ارشيف المتحف البريطاني ، وارشيف الخارجية الفرنسية ، وارشيف وزارة البحرية الفرنسية ، والارشيف الوطني الفرنسي ، وغير ذلك .

ولا يسمح ـ عادة ـ بتداول ودراسة وثائق الارشيف أو اطّلاع الدارسين عليها إلّا بعد انقضاء حوالي (الخمسين سنة) على صدورها وتحريرها ، أي عندما لا تصبح لها أهميّة سياسية أو عسكرية سريّة في الوقت الحالي ، إلّا أنّ هنالك بالطبع وثائق لا تكشف عنها الدول المعنية حتّى بعد انقضاء هذه الفترة المعتمدة دولياً .

أمّا انجلترا فتجعل مدّة الحذر هذه (ثلاثين) عاماً .

منهج البحث في التاريخ الدكتور الوافي ص٧٧ .

مقارنة النسخ :

وبعد معرفة النسخ فنّياً ، تلاحظ الفروق بين النسخ من حيث المحتوى ، في الجهات التالية :

١ ـ من حيث الكم :

فقد تكون مختلفةً كمّاً ، زيادةً ونقصاناً ، في الكلمات والجمل ، والسطور ، والصفحات ، والفصول ، وغير ذلك .

وفي هذه الصورة تنظم النسخ حسب كمالها وتمامها ، ويُشار إلى كلّ منها بما يعيّنها ويعرّفها لتسهيل مراجعته .

٢ ـ من حيث الكيف :

فقد تختلف النسخ من جهات :

مثل (القِدَم) فتكون نسخة قد كتبت قديماً ، ومتقدّمة في تاريخ الكتابة على غيرها .

وقد ثبت بالتجربة أنّ القدم المذكور ليس ملاكاً للترجيح إطلاقاً ، فكثيراً ما وقف المحقّقون على نسخ متأخّرة ، تكون أقوى ضبطاً ، وأصحّ ممّا هو أقدم كتابة وتدويناً .

وهناك أمثلة وقع فيها هذا ، فلاحظ[١].

قال بشّار عوّاد معروف : وهو يتحدّث عن نسخة من تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، الذي قام بتحقيقه :

المجلّد المحفوظ بالمتحف البريطاني برقم (٣١٩ / ٢٣) والمجلّد الآخر برقم (٣٢٠ / ٢٣) فيهما أجزاء كتبت سنة (٥٢١هـ) وعليها سماعات لكبار العلماء

(١) في تحقيق النصّ (ص٢٦٨) وانظر : رسالة أبي غالب الزراري .

بتاريخ سنة (٥٢٨هـ).

لكن النسخة لم تقابل مقابلةً جيّدةً، والذين سمعوا الكتاب لم يصحّحوا الأخطاء، فبقيت أخطاء النسخ من غير تقويم[١].

وقال رمضان عبدالتوّاب:

ويهمّ هنا أنّ قدم النسخة لا يشكّل بالضرورة مبرّراً لاتّخاذها «أُمّاً» ما لم يكن هناك من الدواعي ما يجعلها قادرة على قيامها مقام النسخة «الأُمّ» فقد تكون نسخة حديثة ودقيقة أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء مملوءة بالتصحيف والتحريف.

ومن الجائز أن تكون النسخة الحديثة منقولة من أصل قديم ضبطت روايته وصحّحت قراءته بطريق السماع أو الرواية وفي هذه الحالة تصبح النسخة الحديثة «أصلاً»[٢].

ومثل (نفاسة النسخة) من حيث الورق والزخرفة، وجمال الخط، أو كونها خزائنية، وهذا أيضاً ليس ملاكاً لترجيح النسخة، إطلاقاً، بل ثبت بالتتبّع أنّ النسخة المتّصفة بهذه الصفات، كثيراً ما غير مصحّحة وكثيرة الخطأ، بخلاف المكتوبة بخطوط معتادة، بل غير متّسقة، فضلاً عن عدم الزخرفة.

ولعلّ عناية الناسخ بحسن الخطّ يؤدّي به أن ينهمك في العناية بالشكل والجودة والزخرفة، فيغفل عن العناية بالصحّة والضبط العلمي، مضافاً إلى ما للناسخين من مشاكل قد نذكرها.

بل المرجّح الأهمّ هو كون النسخة مضبوطة، ومصحّحة ومعتنىً بها، فهي

---

(١) في تحقيق النصّ (ص٢٦٨).

(٢) مناهج تحقيق التراث (ص٦٧) عن منهج تحقيق النصوص للعاني (ص١١).

مقدّمة على غيرها ، ولو كانت متأخّرة ، أو مكتوبة بخطّ غير فنّي ، أو لم تكن نفيسة وثمينة فنّياً .

وأهمّ النسخ ـ على الإطلاق ـ هي (نسخة المؤلّف) :

فتقدّم على جميع النسخ ، وتعتمد في التحقيق ، بشرط التأكّد من كونها بخطّه ، عند معرفة خطّه من موردٍ آخر معتبر ، فتكون هي **(الأصل)** وقد تسمّىٰ **(الأُمّ)** .

ولو تعدّدت نسخ المؤلّف ، فلابدّ من الاعتماد على المتأخّرة منها تاريخاً ، فآخر نسخة هي المعتبرة علميّاً للاعتماد ، لأنّ المؤلّف يكون أثبت فيها ما عنَّ له من التصويبات والزيادات وغير ذلك ، فتكون خالصة من الحكّ والتغيير والتقديم والتأخير في المطالب .

وكذلك لابدّ من ملاحظة أنّ نسخة المؤلّف هل هي « مسوّدة » أم « مبيّضة » فإنّ المبيّضة هي النهائية التي يجب أن تعتمد دون المسوّدة ، نعم يمكن أن تُجعل المسوّدة مساعدة لما قد يكون في المبيّضة من المشاكل .

وتليها في المرتبة :

النسخة المنقولة عن نسخة خطّ المؤلّف .

ثمّ النسخ المقابلة مع نسخة المؤلّف ، ولابدّ من التأكّد من صحّة ما عليها من دعوى المقابلة مع نسخة المؤلّف .

ولو كانت النسخة مستنسخة بيد أحد تلامذة المؤلّف ، وعليها ما يدلّ على إشراف المؤلّف على النسخة من بلاغ سماع أو قراءة ، أو مراجعة المؤلّف وتعليقه على النسخة ، أو إجازة المؤلّف بخطّه على النسخة ، برواية كاتبها عنه . فلابدّ أن تعتمد في العمل ، دون الخالية عن هذه الأُمور .

وكذا ، لو كانت المقابلة مع نسخة المؤلّف قد تحقّقت بيد عالم فاضل عارف ممارس لهذا الفنّ ، ولو لم يكن الشخص القائم بالمقابلة متّصلاً بالمؤلّف ، ولا

أشرف المؤلّف على النصّ .

ثمّ النسخة التي كتبت في عهد المؤلّف وحياته ، وهذا ممّا يعرف من تاريخ الكتابة وتاريخ وفاة المؤلّف ، فلو كان الناسخ من المتّصلين بالمؤلّف فإنّ من المحتمل أن يكون استفاد منه ، وصحّح كتابه بإشرافه ، وإلّا فمجرّد المعاصرة لا أثر لها إذا خَلَت النسخة ممّا يدلّ على الإشراف ، فضلاً عمّا لو كانت مقترنة بالأخطاء والمشاكل .

ولو خلت النسخ من مزايا الضبط التامّ والدقّة والاتقان : فإنّها بعد تلك المزايا متّفقة فهي متساوية في الاعتماد والاعتبار ، والواجب ـ حينئذ ـ ملاحظتها كلّها بدقّة ، حتّى آخرها ، وآخر صفحة من كلّ منها .

إنّ هذا يعني المقابلة المكرّرة للكتاب الواحد ، وهو يوقف المحقّق على موارد السهو والخطأ والإشكال وغير ذلك ، ممّا وقع في (النصّ) والتي على المحقّق حصرها ، وحلّها في نهاية المطاف .

إنّ مقارنة « النصّ » في مخطوطاته المختلفة تعطيه الخبرة بما أدّاه كلّ ناسخ على حدة ، ثمّ التفاضل بين الناسخين المتخالفين في النصّ ، وهذا ـ إلى جانب ما يعرفه المحقّق من شؤون النسخ ـ يُعينُهُ على اختيار الأفضل من بينها .

مطبوعات الكتاب :

ويلاحظ أن لا يغفل المحقّق عن بعض مطبوعات الكتاب ، فقد يكون المطبوع أصحّ وأوثق من كثير من المخطوطات ، وهي المطبوعات التي عمل لتصحيحها جهابذة العلم .

وقد صرّح المشتغلون بأمر التحقيق بذلك :

قال بشّار عوّاد معروف :

تُعَدُّ الطبعة السُلطانية من (صحيح البخاري) ، وطبعة استانبول من (صحيح

مسلم) من أصحّ الطبعات ومن أجود التحقيقات التي يتمنّى المحقّقون الكبار أن يصلوا إليها في تحقيق النصّ[١].

النسخ غير المباشرة :

قال الحاجري :

وإلى جانب استقصاء مخطوطات النصّ ومعارضة بعضها ببعض ، ودراستها ؛ يحسُن أن يستأنس ما أمكن ، بما يُسمّى « **مصادر التحقيق غير المباشرة** » ونعني بها النصوص التي تنتمي إلى الكتاب موضوع التحقيق ، والتي وردت منسوبة إليه أو غير منسوبة ، في كتب أُخرى[٢].

أُسلوب المؤلّف :

إنّ معرفة المحقّق بأُسلوب مؤلّف الكتاب ، وطريقة تفكيره ، وكذلك عاداته في الكتابة تُفيد المحقّق في نسبة الكتاب إليه أوّلاً .

وكذلك تفيده في تخطّي بعض المشاكل وحلّها ، طبقاً لما عرفه من الأُسلوب .

لكن هذا الأمر يحتاج إلى دقّة ويقظة وتنبّه ، يندر وجودها .

ثقافة النسّاخ :

إنّ للنسّاخ دوراً كبيراً في عملية « **تحقيق النصّ** » .

فمعرفة ناسخ الكتاب ، وتقييمه عقلياً وعلميّاً ، له أثر في الاعتماد على نسخته وعدمها .

قال الحاجري :

قد يكتفي الناسخ الجاهل ، أو ضعيف الثقافة ، برسم الحروف على ما حليت

---

(١) في تحقيق النصّ (ص٣٤٢) .

(٢) تحقيق التراث (ص٢٠) .

إليه ، وفي الصورة التي مثلت أمامه ، دون أن يدرك مدلولها ، وقد يكون متسامحاً فلا يعبأ بأن يتجاوز ما غمض عليه .

وأمّا الناسخ المثقّف فقد يكون أميناً في تأدية ما ينسخه ، وقد يكون رجلاً متحذلقاً تغلبه حذلقته على أمره ، فلا يرى بأساً في أن يقحم نفسه على النصّ ، ويستبيح لنفسه أن يضع كلمة مكان كلمة ، يرى أنّها أحقّ بمكانها منها ، إلى غير ذلك من صور التصرّف في النصّ والتحكّم فيه ممّا قد يجعله أكثر جنايةً عليه ، وأشدّ صدّاً عن كلام المؤلّف من الناسخ الجاهل(١).

وقال : وكلّما تداولت الكتاب أيدي النسّاخ : اتّسعت مسافة الخلف بينه وبين (الأصل) إلّا أن يكون ناسخه قد قرأه على مؤلّفه وأجازه ، وأن يكون من يستنسخونه من أصحاب الضمير العلمي اليقظ ، الّذين لا يتّبعون ما تمليه عليه خواطرهم ، وإنّما يقفون عند حدود ما ينسخون إلى جانب العلم بموضوعه ، والألُفة للغته ، وأُسلوب مؤلّفه(٢).

وقال الجاحظ : ما يعرض من الآفات لأصناف الناسخين ، وذلك أنّ نسخته لا يعدمها الخطأ ، ثمّ ينسخ له من تلك النسخة مَنْ يزيده من الخطأ الّذي يجده في النسخة ، ثمّ لا ينقض منه ، ... ، ثمّ يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ... »(٣).

ومن هذا الباب ما وقع من الورّاقين ، الذين اتّخذوا « **الوراقة** » مهنة ويتّجرون بما عندهم من الكتب ، وكان منهم من يقوم بنسخ الكتب وبيعها .

---

(١) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص٢٥) .

(٢) تحقيق التراث (ص ٢٠) .

(٣) نقله في : تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١٩) .

بالرغم من أنّ فيهم أعلاماً في صنعتهم ، وخلّدوا آثاراً لا تزال تفيد الحضارة ، مثل محمّد بن إسحاق النديم صاحب كتاب « الفهرست » ذائع الصيت .

والكلام عن الوراقة والورّاقين ، مهمٌ وطويل وشيّق ، وهو بحاجة إلى تأليف مستقل ، وإليك بعض الحديث عن ذلك :

قال الحاجري :

نشأت صنعة الوراقة ، وما لبثت أن عظم شأنها وكثر الورّاقون ، حتّى كان لكلّ عالِمٍ ورّاقهُ أو ورّاقُوه ؛ ينزلون معه ما كان ينزل « الراوية »[١] من الشاعر .

فهم يدوّنون مجالسه ، ويُذيعون كتبه ، حتّى لقد بلغ من عظم شأنها وبسطة سلطانها أن غيّرت كثيراً من القيم والأعراف السائدة في الأوساط العلمية ، ومن ذلك أنّها استطاعت أن تصرف إليها بعض طلّاب العلم عن الجلوس إلى الشيوخ والتلقّي عنهم ، اكتفاءً بما تُقدّمه إليهم ، وما يصيبون فيها من حاجتهم ، حتّى لقد استطاع رجل كعمرو بن بحر [الجاحظ] في ابّان نشأته وتكوينه العقلي أن يوفّق بين ضرورات حياته المادّية التي تستغرق نهاره ، وبين مقتضيات طموحه المعنوي وتطلّعه الأدبي ، وذلك بالتماس ألوان المعرفة فيها ، فكان ـ على ما يحكي عنه بعض مترجمي حياته ـ : يبيت في دكاكين الورّاقين يعلّق عليها[٢].

أقول : لكن العلماء الأُمناء على العلم والتراث ، عارضوا بشدّة ما لجأ إليه طلّاب العلم من ذلك القبيل ، وعارضوا صنيعهم بشدّة وسلبوا الاعتماد عنهم ، وضعّفوهم وسمّوا من يفعل ذلك بـ« الصحفي » وعنوا : الذي يأخذ العلم من الصحف .

---

(١) هذا هو الصحيح ، وكان في المصدر (الرواية) .

(٢) تحقيق التراث للحاجري (ص١٢) .

وهذا أبو نُواس يمدح أُستاذه (خلفاً الأحمر) بقوله :

لا يهم (الحاء) في القراءة بالـ ـخاء ولا لامـها مـع الألِـفِ
ولا يُـعمّي مـعنى الكـلام ولا يكون إسناده عن الصـحف[1]

اختلاط أوراق النسخة ، أو سطور النصّ :

قد يتّفق في النسخ المخطوطة ، اختلاط أوراقها ، على أثـر تشـتُّتها وعـدم انتظامها مع عدم ترقيمها غالباً ، فيسبّب هذا ارتباكاً في قراءة النصّ ، فربّما ينتقل القاري من صفحة إلى غير ما يرتبط بها من حيث العبارة .

والحلّ فيها يتوقّف أوّلاً على عناية المحقّق بربط الورقتين المتتاليتين مـن حيث المعنى ، وهذا يحتاج إلى تدقيق وفهم .

ويمكن أيضاً الاعتماد عـلى مـا يـصطلح عـليه أهـل النسـخ وهـو نـظام «التعقيبة» التي هي عبارة عن كلمة أو أكثر لما في صدر الصفحة التالية المنفصلة عمّا قبلها ، وتوضع في أسفل الصفحة السابقة عليها ، خارج السطر الأخير ، فتكون « التعقيبة » كالحلقة الموصلة للسابقة باللاحقة .

وهذا أيضاً يحتاج إلى الدقّة ، فقد تكون « التعقيبة » مشتركة بين أكثر مـن صفحة ، وعند اختلاط الأوراق ، تبقى المشكلة متوقّفة لحلّها على ربط مـطالب الصفحات ، كما سبق .

وإذا تعدّدت النسخ فإنّ الاستعانة بنسخة أُخـرى لتـرتيب هـذه المـختلطة الأوراق موجباً لتسهيل الحلّ وتسريعه .

ومثل هذه المشكلة قد تحصل بين السطور ، عند حذفها أو تكرارها أو تقديم وتأخير بينها ، فإنّ الحلّ بالرجوع إلى المعنى ، أو النسخ الأُخرى .

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف (ص٧٢) ، وانظر مناهج تحقيق التراث (ص١٥ ـ ١٦) .

ومن ذلك انتقال النظر في القراءة من سطر إلى غير ما يليه مباشرةً، فلا يكتب سطرٌ كامل من النسخة .

وقد يكون الانتقال من كلمة في سطر إلى مثلها في سطر لاحق ، فيكون ما بينهما محذوفاً .

قال عبد التوّاب عن ذلك : أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلى أُخرى مثلها تماماً في نفس السطر أو السطور التي بعده[(١)].

وقال :

« **التعقيبة** » هي كلمة تكتب في ذيل ظهر الورقة يبدأ بها الورقة التالية ، وكانوا يفعلون ذلك ليهتدوا إلى ترتيب الأوراق عند اضطراب هذا الترتيب[(٢)].

أقول : والذي يتفادى به هذه المشكلة هو :

١ ـ المقابلة الدقيقة بعد الاستنساخ .

٢ ـ بالتدقيق في المعاني والربط بين الكلمات ثمّ بين الجمل ، ثمّ بين المقاطع ، والمطالب ، والتحقّق من تناسبها في سياق النصّ المكتوب .

الإجازات العلمية ، وبلاغات السماع والقراءة :

إنّ علماء المسلمين اهتمّوا بتصحيح الكتب من حيث النصوص والمتون اهتماماً بليغاً ، بحيث لم يعتبروا للنصّ غير المضبوط قيمةً ، بل حكموا بضعف من يروي نصّاً غير مضبوط ، وعبّروا عن الضبط بـ« السداد » وعن الضابط بـ« السديد » . وهو يعني الإحكام في الصحّة والأمانة في النقل .

واعتمدوا في ضبط النسخ على إشراف المؤلّف بنفسه على نسخته ، أو بقراءته

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٢٦٨) وأمثلة ذلك في (١٤٩ ـ ١٥٥) .

(٢) مناهج تحقيق التراث (ص٨٩) .

على الآخرين ، أو بسماعه بقراءة الآخرين .

وبعد هذه الجهود أعلنوا عن ذلك وأثبتوا شهاداتهم عليه بعنوان (**بلاغات السماع والقراءة**) يكتبونها في نهايات النسخ المخطوطة التي تداولوها ، والتي تكتسب بذلك « **وثوقاً بها** » .

وعلى هذا الأساس بنيت « الإجازات » التي اشتهرت سيرتهم على تلقّيها من المشايخ وإعطائها للرواة ، وقد استخدموها بمنزلة شهادات علمية في المؤلّفات في كلّ الفنون ، وإن كانت السيرة جارية بتداولها في علم الحديث الشريف ، وبين المحدّثين ، بشكل ملحوظ ، وأكثر من غيره من العلوم ، بحيث قد يتوهّم اختصاصها به ، وبهم .

وهذه الأُمور تفيد المحقّق :

١ ـ في الترجيح بين النسخ المتعدّدة ، فالنسخة التي عليها إجازة أو بلاغٌ ، هي بلا ريب أهمّ من العارية عنهما ، وبخاصّة إذا كان المجيزُ من المعروفين بالعلم والضبط ، وكثيراً ما هم كذلك[1] .

٢ ـ في الاعتماد على النسخة الموشّحة ، وأخذ ما فيها بنظر الاعتبار بالعناية ،

---

(١) وهم غير المتطفّلين على العلم ، وعلى علم الحديث ، وعلى الإجازة بالخصوص ، ممّن يسعى لإدخال أنفه في ما لا يدخل الطبيب فيه أنفه !

وبذلك يشوّه سمعة العلم والعلماء ، والحديث وعلم الإجازة الشريفة ، وفيهم من يتزيّىٰ بزينة العمّة الشريفة ، واللحية المهولة ، ويحمل الكتب وقد كتب عليها اسمه ، وهي من تأليف غيره ، كتبوها له بالأُجرة لكونهم معوزين ويحتاجون إلى الأموال ، وهذا المستشيخ يملك منها الكثير ، ويبذلها في سبيل إقحام نفسه في المؤلّفين ! وهو لا يملك من العلم نقيراً .

بل هو في العلم والمعرفة ، والدين « مسكين » حتّى لا يصحّ أن يدعى « فقيراً » .

لما في الإجازة والبلاغ من الدلالة على الإشراف وما فيه من الدقّة .

وقد شرحنا البحث عن الإجازة ، وشؤونها في كتابنا الكبير المعنون بـ«إجازة الحديث» وفّقنا الله لنشره .

المرحلة الثالثة

تقويم النصّ منهجه ، وأسسه ، ومعوّقاته

١ ـ منهج التحقيق

المحافظة على النصّ :

أهمّ ما يجب على المحقّق هو المحافظة على « النصّ » بحذرٍ تامٍّ بأن يبعّد عنه أيّ تغيير من زيادة أو نقيصة ، في الكلمات أو الحروف ، أو الحركات ، ولا يتجاوز في أيّ شيء ما هو الموجود في « الأصل » الذي وضعه عليه المؤلّف ؟.

وإذا وجد شيئاً من ذلك في النسخ التي بين يديه ، عند فقدان الأصل ، حاول الوصول إلى ما هو الصواب ، الموافق للنصّ ، وأشار إلى ما في النسخ خارج المتن ، قطعاً .

ولابدّ من الانتباه إلى مسألة الإفراط في هذا ، أو التفريط فيه .

فمن يُفْرِطُ في ذلك ، بزعمه أنّه يريد المحافظة ، فيعمل في النصّ بما لا يقتضيه ، وبذلك يكلّف ما لا يلزم ، ويُثقل الفهم على القارئ ، ويُسقط الكتاب من الاستفادة .

ومن يُفَرّط في الأمر ، فلا يدقّق ويكتفي بما وجده حاضراً ولا يُتعب نفسه إلى حدّ القناعة الضرورية ، للخروج عن عهدة ما التزمه .

فلابدّ من الحذر من هذين ، بل يحاول الحصول على القناعة منه ، أو ينتبه القارئ إلى لزوم الفحص الأكثر .

٢ ـ التصحيف والتحريف :

خطورتهما وأسبابهما وعلاجهما :

التصحيف والتحريف : كلمتان يقترنان في كتب العلم ، ويختلف الكثيرون في تعريفهما ، لتقاربهما معنىً وتطبيقاً ، والمشهور في تعريفهما هو :

التصحيف : هو تغيير الكلمة الناشئ من تبديل حروفها في الشكل مع التفاوت بينها في النقاط وجوداً أو عدداً ، مثل (ب) و (ت) و (ث) أو (ج) و (ح) و (خ) أو (ر) و (ز) أو (د) و (ذ) أو (ص) و (ض) أو (ط) و (ظ) أو (ع) و (غ) .

فشكل كلّ حرفين أو أكثر مع الاتّحاد في الرسم والصورة ، والاختلاف في وجود « النقطة » فوق الحرف أو تحته أو وسطه ، وفي تعدّد « النقطة » واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً[(١)].

والتحريف : هو تغيير الكلمة الناشئ من تبديل حروفها بما يقرب منها في الشكل المتفاوت ، مثل (ر) و (و) أو (ن) و (ي) أو (ر) و (د) أو (ك) و (ل)[(٢)].

منشؤهما : طبيعة الرسم العربي للحروف :

قال الحاجري :

قد مُنِيَ هذا التراث بالتعرّض لما نَكَّرَ كثيراً منه ، من تحريفٍ وتصحيف ، وتشويهٍ وخلطٍ وسقط وإقحام .

وإذا كان ذلك يرجع في حالات كثيرة إلى ما يمتحن به الكتاب في مرحلة نسخه ، من جهل الناسخ ؟ إذ يُسيئ القراءة ، أو تعامله بتبديل وتغيير إلى ما يخيّل

---

(١) لاحظ : معجم مصطلحات المخطوط العربي (ص٧٥) .

(٢) لاحظ : معجم مصطلحات المخطوط العربي (ص٦١) .

إليه أنّه الأصحّ أو الأوفق ، أو ما إلى ذلك .

فإنّ مرجع الأُمّ ـ أوّلاً ـ إلى طبيعة الخطّ عامّةً ، والخطّ العربيّ خاصّةً .

ذلك : أنّ الخطّ في عمومه ليس إلاّ رموزاً تدلّ على الكلام الذي يريد صاحبه أداءه بالكتابة ، وطبيعة الرمز : هو القصور بذاته عن تعيين المراد تعييناً لا خلاف عليه .

وأمّا الخطّ العربيّ ـ خاصّةً ـ فإنّه ، لتشابه بعض حروفه ، أشدّ قصوراً ، كما يقول أبو ريحان البيرونيّ ، في مقدّمة كتابه (الصيدنة) :

« للكتابة العربية آفةٌ عظيمةٌ ، وهي تشابه صور الحروف المزدوجة فيها ، واضطرارها في التمايز إلى نقط الإعجام ، وعلامات الإعراب ، التي إذا تُرِكَتْ استبهم المفهوم منها » .

وخطورة التصحيف والتحريف أمرٌ واضح ، كما سلف .

قال محمود الطناحي :

إنّ قضيّة التصحيف والتحريف من أخطر قضايا « تحقيق النصوص » لأنّها تتّصل بسلامة النصّ وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلّفه ، وهي الغاية التي ما وراءها غاية من « تحقيق النصوص » .

وقد يُتسامح في بعض جوانب « التحقيق » الأُخرى ، مع أهميّتها ... ، ولكن أن يترك اللفظ مصحّفاً أو مُزالاً عن جهته ، فهذا ممّا لا يُتسامح فيه ولا يُعفى عنه .

ويعظم الخطب حين يُبنَى على اللفظ المصحّف رأيٌ في العقيدة ، أو الأدب ، أو اللغة[١].

أقول : ومن هذا الذي له أثر في العقيدة ما وقع في كتاب (حياة محمّد ﷺ)

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص٢٨٥) .

للأُستاذ محمّد حسين هيكل ، حيث أورد في طبعته الأُولى في حديث رسول الله ﷺ يوم الدار ، في علي ﷺ : « أخي ، ووصيّي ، وخليفتي فيكم »[١].

ولكنّه في طبعته الثانية ، حذف هذه الجملة[٢].

وأخطر من هذا ما وقع من ذلك في كتابة نسخ من (القرآن الكريم) حيث أدّى إلى وجود الاختلاف الظاهري في رسم المصاحف وبالتالي وجود القراءات المتعدّدة ، ممّا فتح على هذا الكتاب المقدّس باب الهمز واللمز من قبل أعداء الإسلام ، وإن ثبت بالأدلّة القاطعة صيانته من كلّ وهم وسوء يتلمّظ به المقصّرون بل القاصرون عن تذوّق بلاغته وفصاحته وبيانه وتبيانه ، بما تحقّق معه وعد الله بقوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ صدق الله العلي العظيم .

متّى نشأ ذلك ؟

قال عبدالتوّاب :

عندما قلّ الاعتماد على الرواية الشفوية في تحصيل العلم ، كان الشكّ في الكلمة المدوّنة وعدم الثقة بما هو مكتوب هو السبب في أنّهم لم يكونوا يجيزون لأحدٍ أن يقرأ لتلاميذه شيئاً من كتابٍ معيَّنٍ أو يذكر من هذا الكتاب شيئاً في مؤلّفاته ، إلّا إذا كان قد قرأ هذا الكتاب على مؤلّفه ، أو على من قرأه على مؤلّفه ، أو على مَنْ قرأ على مَنْ قرأه على مؤلّفه ... وهكذا ، وحصل من شيخه على « إجازة » رواية هذا الكتاب أو ذاك[٣].

وقال : وضع العلماء قواعد لطرق أخذ العلم وتحمّله ، وقد سادت هذه الطرق

---

(١) حياة محمّد ﷺ (ط أُولى) (ص١٠٤) .

(٢) حياة محمّد ﷺ (ط ثانية) (ص١٠٠) .

(٣) مناهج تحقيق التراث (ص١٥ ـ ١٦) .

في القرون الأُولى للإسلام ، وكانوا لا يقبلون من أحد أن يأخذ علمه من الكتب وحدها ، ويسمّون من يفعل هذا بـ« الصُحُفي » أي الذي يأخذ علمه من الصحف ، بلا سماع من الشيوخ(١).

وقال الحاجري :

ومن هنا كان الحرصُ على تلقّي العلم عن الشيوخ لا عن الكتب استقلالاً ، حتّى لا يقع المتعلّم في الأخطاء والتي تنشأ من التباس الخط وتشابه الحروف ، وقد سمّوا مثل ذلك الخطأ بـ« التصحيف » ونبزوا من يأخذ العلم عن الصحف بأنّه « صحفيّ » وازدروه ، ونفروا منه(٢).

تفادي مشكلة التحريف ، وأدوات ذلك :

لا ريب في وجوب تفادي هذه المشكلة من قبل المحقّق ، بل ليس قوام عملية « تحقيق النصوص » إلّا هذا التفادي والسعي في تخليص النصّ منه ، كما سبق .

وقد استخدم العلماء أساليب عديدة للخلاص من هذا المعضل ، نعدّها هنا :

الأوّل : قراءة النصّ بعد كتابته بدقّة وافية ، قراءة علمية واعية .

وهذا هو الذي ذكره اللغوي الكبير العلّامة ابن منظور الأنصاري ، حيث قال :

إنّا نجد كثيراً من أنفسنا ومن غيرنا أن القلم يجري فينقّط ما لا يجب نقطه ، ويسبق إلى ضبطه ما لا يختاره كاتبه ، ولكنّه إذا قرأه بعد ذلك ، أو قرئ عليه : تيقّظ له ، وتفطّن لما جرى لما يستدركه ، والله أعلم(٣).

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص١٦) .

(٢) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً .

(٣) لسان العرب ، مادّة (حبك) (١٢ / ٢٨٨) .

الثاني : معرفة الخطوط ، وقواعد الإملاء :

لقد وضع العربُ أشكالَ الحروف على أُسس خاصّة ، وقد تطوّرت عبر الحضارات المتعاقبة ، إلى أن استقرّت في عصر الإسلام على شيء محدّد .

ولا شكّ في أنّ لمعرفة الحدود في أشكال الحروف المتعارفة والمتداولة عند الكتّاب الأوائل والمخطوطات القديمة أثراً بارزاً في الابتعاد عن مشكلة التحريف والتصحيف ، وإيصال المحقّق لها إلى « النصّ » الصحيح .

وقد التزم النابهون من العلماء بالرسم المتعارف ، مع الدقّة والحسّاسية البالغة ، فكانت أعمالهم متقنة للغاية ، وكذلك الماهرون من الفنّانين في كتابة الخطّ ، فقد كانوا يتّبعون المناهج المتداولة في عصرهم لرسم الخطّ في المدارس المعروفة(١).

والإملاء العربي قد قرّرت له قواعد ـ هي على بساطتها ـ ترسم المعالم العامّة ، والخطوط العريضة ، للكتابة ، وهي على قلّة موادّها تفي باللازم لدفع مشكلة التحريف والتصحيف ، فقد ذكر علماء (الصرف) بعض ذلك(٢).

كما ألّف بعضهم رسائل في علم الخط وآدابه وإن لم يكن البحث عن الإملاء ولا عن تاريخه بحثاً كافياً حتّى الآن ، ولكن العلماء تعرّضوا ضمن أعمالهم للمهمّات من ذلك ، ونذكر هنا بعض الموارد :

قال رمضان عبدالتوّاب :

تكره الكتابةُ العربية تواليَ الأمثال ، ولذلك يكتب الحرف مضعّفاً ـ أي حرفاً واحداً ـ في مثل (قدّم) وكذلك كتب الحجازيون قديماً (داوود) و (رؤوس) و

---

(١) لاحظ مناهج تحقيق التراث (ص٧٩) .

(٢) مناهج تحقيق التراث (ص٧٩) .

(شؤون) : بواوٍ واحدة هكذا : (داوُد) و (رؤس) و (شؤن)[١].

أقول : لقد اهتمّ علماء الإسلام بهذا الشأن ، وأبدوا فيه من الدقّة أكثر ممّا يرى ، لكنّه مبثوث ومتفرّق ، وليس في موضع واحد . وكدلالة على ذلك ، نجد قولهم في كتابة (طاوس) : هل تكتب بواوٍ واحدة ؟ أو (طاووس) بواوين ؟

نجد الجواب في هذا النصّ في ذكر « طاوس بن كيسان اليماني » : وفيه يقول الزمخشري : « كان خلق طاوس يحكي خلق الطاووس » قال الصاغاني : والاختيار أن يكتب (الطاوس) عَلَماً بواوٍ واحدةٍ كـ« داود »[٢].

وهكذا كتبت (طاوُس) عَلَماً بواو واحدة في كلّ كتب التراث مخطوطها ومطبوعها منذ القديم ، لكن (المُحْدَثين) مصرّون على كتابتها بواوين ، من دون رعاية إلى هذا الفرق !! الذي يدلّ على دقّة وذوق .

الثالث : العناية بأمر التصحيف والتعريف ، والمؤلّفات فيه :

قال الحاجري :

كانت عناية العلماء بالكلام عن التصحيف : يُنبّهون على المواضع التي وقع فيها ، وقد خصّه بعضهم بالتأليف فيه ، وأخذ رجال اللغة يتحقّقون الألفاظ التي أصابها التصحيف يردّونها إلى أصلها كما سمعوها من الأعراب ، أو كما تلقّوها من الشيوخ ، كالأزهري ، كما ذكر في مقدمّة (تهذيب اللغة) وانظر مادّة (ح ص ب) من لسان العرب[٣].

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص١٩٦) و (١٩٨) . أُنظر : كتاب (الكتاب) لابن درستويه (ص٢٦) وغيرها .

(٢) تاج العروس (طوس) (٤ / ٤٨١) .

(٣) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص١٨) .

وقال الحاجري أيضاً :

وواجهت هذه الآفةُ رجالَ الحديث بعد أن سيطرت صناعةُ الوراقة على روايته ، فإذا بأعلام المحدِّثين رواة الحديث ورجال سنده تخضع لذلك اللبس ، وهم الأساس الذي ينبني عليه نقد الحديث والحكم عليه وبيان مرتبته .

فكان لابدّ لهم من معالجة هذه الآفة ، واتّخاذ ما يجنّبهم آثارها ، فكان أن نشأ عندهم نوع من الدرس وباب من أبواب التصنيف سمّوه (المؤتلف والمختلف) خصّوه بما « تتّفق من أسماء الرواة صورته وتفترق في اللفظ صيغته » إمّا من ناحية الضبط ، وإمّا من ناحية الحروف المشتبهة مع التعريف بكلّ اسم من هذه الأسماء[١].

وقال عبدالغني المصري في (المؤتلف والمختلف) عن إبراهيم بن عبدالله أبي إسحاق النجيرمي :

« أولى الأشياء بالضبط « أسماء الناس » لأنّه شيء لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدُلُّ عليه ، ولا بعده شيء يدلّ عليه »[٢].

ومن موارد الخطورة أيضاً : هي « **الأنساب التي يوصف بها المترجمون والأعلام** » فالنسبة تختلف من شخصٍ إلى آخر ، إلى : صنعةٍ أو بلدٍ أو قبيلة ، أو قضيّة ، أو لقب أو أب ، أو أُمّ ، أو صديق ، أو كتاب ، وغير ذلك ، وكذلك الألقاب ، والكنى .

والمصدر الأساسي لتجاوز هذه المخاطر :

أوّلاً ـ وقبل كلّ شيء ـ اللجوء إلى النسخ المضبوطة المتقنة المكتوبة بخطوط

---

(١) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص) .

(٢) في تحقيق النصّ ، لعوّاد (ص٣٦٧) .

الخبراء المحقّقين المتقنين للفنّ ، بعد انتخاب الأُصول ، والتأكّد من الخطوط المنسوبة إلى أُولئك العلماء .

ثانياً ـ التحقيق في الكلمات ، ومراجعة المعاجم لمعرفة المنسوب إليه في كلّ كلمة ، والتراجم ، والبلدان والصنائع ، إلى غير ذلك .

ثالثاً ـ الاعتماد على الكتب المختصّة لبيان ضبط الأسماء والأنساب والألقاب ، وما إلى ذلك ، وهي كثيرة ، نعدّدها في الملحق الخاصّ بجهود القدماء لتلافي المشكلة عندهم .

٣ ـ تصويب النصّ وتكميله

قد يصرّح مؤلّف الكتاب بما يكشف عن رغبته في كتابه ، بتقديم جملة أو فصل ، أو باب ، من مكان إلى آخر ، أو تأخير ذلك . فما هو موقف المحقّق من هذه الرغبة ؟

وكثيراً ما يحدث مثل هذا في مراجعة ثانية من المؤلّف للكتاب ، حيث يعلّق في موضع من الهامش يعبّر عن أمثال هذه الرغبة .

وقد يتصرّف المؤلّف نفسه في نسخته الفريدة بحذف كلمةٍ أو جملة ، أو إضافة شيء ، في الكلمات أو الفقرات أو الصفحات أو الفصول .

إنّ على « محقّق النصّ » أن يلتزم بما يعرفه من رغبة المؤلّف بعد التدقيق في مراده ؛ لأنّ المفروض أنّ المحقّق إنّما يقوّم الكتاب الذي لمؤلّفه ، فإذا عَدَّلَ المؤلّف ما كتب أو صحّحه وغيّر فيه ، فمعنى ذلك أنّه لا يريد السابق ، وإنّما يريد الشكل الأخير ، فالواجب على المحقّق اتّباعه في ذلك .

وأمّا إذا حصل في « نصّ الكتاب » خلل عارض من تلف أو محوٍ أو طمس ، أو دروس ، أو خرق ، لا يمكن معرفة التالف والذاهب من النصّ ، فما هو موقف المحقّق من ذلك ؟

تلف بعض النسخة :

إذا عرض على النسخة الأصل بعض التلف والنقص ، فلابدّ أن يسعى المحقّق للكتاب لتلافي ذلك ، ويستدركه ، وقد قرّر العلماء لذلك طرقاً ومناهج كالتالي :

١ ـ فإذا كان النصّ على ظاهره المختلّ ، له وجهٌ محتملٌ ـ ولو كان بعيداً أو غريباً ـ فلا حاجة إلى التصرّف فيه بالزيادة ، أو التغيير ، بل يورد المحقّق ذلك النصّ كما هو ، وإنّما يعلّق عليه بما احتمله بخلاف ذلك الظاهر ، وبما يراه هو من الوجه على الصحّة ؛ فيكون حينئذ مؤدّياً حقّ النصّ من المحافظة عليه ، وعدم التصرّف فيه ، مع أداء ما يراه ممّا يرفع الشبهة من الخلل في النصّ .

ومثل هذا الفرض مقامٌ بالغ الخطورة ، يجب فيه الحذر التامّ لئلّا يقع في مشكلة التشويش على ما هو الصحيح، ممّا يعلّق من الوجه الخطأ، فيكون متطفّلاً على النصّ بما لا يريده صاحبه ولا يرضاه ، كما يدلّ على عدم فهم المحقّق للنصّ ، وعدم وقوفه على مراد المؤلّف ، وتضييع الوقت بما لا حاجة إليه من الجهد من المحقّق والقارئ .

٢ ـ وإذا اضطرّ المحقّق إلى إضافة شيء إلى المتن ، للحذف العارض أو للخرم والآفة التي أتلفت بعض النصّ ، ممّا أدّى إلى عدم الارتباط بين العبارة السابقة وبين اللاحقة : فحينئذ يلزم تصحيح عبارة المتن بحيث تتمّ وتؤدّي المطلوب ، وذلك بالتصرّف من المحقّق ، فله أن يعمل أقلّ ما تنحلّ به المشكلة من دون تطويل بلا طائل .

واللازم أن يراعي :

أوّلاً : الاستعانة بالعبارة المماثلة في موضع آخر ، من المؤلّف نفسه ، أو من مؤلّف آخر ، وبخاصّة الشروح والتعليقات للمتن أو لمتون أُخرى .

ثانياً : أن يميّز ما يُضيف على المتن ، عن كلام المؤلّف بوضعه بين المعقوفين [...] .

قال ابن الصلاح :

إذا دَرَسَ من كتابه بعضُ الإسناد أو المتن فإنّه يجوز له استدراكه من كتاب غيره ؛ إذا عرف صحّته وسكنت نفسه إلى أنّ ذلك هو الساقط من كتابه .

وهكذا الأمر في ما إذا وجد في أصل كتابه كلمةً من غريب العربية أو غيرها ، غير مقيّدة ، وأشكلت عليه ، فجاز أن يسأل عنها أهل العلم ، ويرويها على ما يخبرونه به[١].

وما يجب عليه ثالثاً : وهو الرجوع إلى أهل الخبرة في الفنّ ، فإنّهم أبصر بحلّ مثل هذه المشكلة .

وأمّا الرموز المذكورة لوضعها في موارد هذه المشكلة ، فهي ما ذكره العلمويّ وغيره ، كالتالي :

١ ـ قال العلموي : ينبغي أن يكتب (المحقّق) على ما صحّحه وضبطه في الكتاب ، وهو محلّ شكٍّ عند مطابقته ، أو تطرّق احتمال الشكّ : « صحّ » صغيرة .

٢ ـ ويكتب فوق ما وقع من التصنيف أو النسخ ، وهو خطأٌ : « كذا » صغيرة ، أي هكذا رأيته .

٣ ـ ويكتب في الحاشية : « صوابه كذا » إن كان يتحقّقُهُ ، أو « لعلّه كذا » إن غلب على ظنّه أنّه كذلك .

٤ ـ ويكتب على ما أشكل عليه ، ولم يظهر له وجهه : « ضَبَّة » وهي صورة رأس (صاد) مهملة ، هكذا : « صـــــ » .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٢٣) ومقدّمة ابن الصلاح (ص٣٤٢) .

فإن صحّ بعد ذلك وتحقّقه، فيصلحها بحاءٍ فتبقى « صــح ».

٥ ـ وأشاروا بكتابة الصاد أوّلاً إلى أنّ الصحّة لم تكتمل، وإلى تنبيه الناظر فيه إلى أن يتثبّت في نقله غير غافلٍ، فلا يظنّ أنّه غلطٌ فيُصلحَهُ.

وقد تجاسر بعضهم فغيّرها، والصواب إبقاؤه[1].

وهذه الرموز هي مستعملة في النسخ المصحّحة غالباً ولكـن اليـوم، يـقوم المحقّق بإثبات الرموز ودلالاتها في الهامش.

مراقبة أعمال المؤلّف :

لابُدّ أن يراقب المحقّق ما أثبته المؤلّف عن غيره، من النصوص المنقولة عن آخرين، وخاصّة عن المصادر المتوفّرة، فيتأكّد من صحّة نقله.

وكذلك الآيات التي يستشهد بها من القرآن الكريم.

وأيضاً الشعر الذي ينشده من صنع غيره، كالشواهد.

وكذلك ما يترجمه من لغاتٍ أُخرى.

فإنّ هذه الأشياء ليست من صنع المؤلّف حتّى يُثبتها كما أثبتها المؤلّف، بل هي أُمور واقعة في الخارج على ما وضعها أصحابها، فلابدّ من التحقّق من صحّتها قبل النقل إلى هذا الكتاب.

وفي هذا المجال أُمور لابدّ من التنبيه عليها :

الأمر الأوّل : مع مصادر المؤلّف :

قال رمضان عبدالتوّاب :

من أهمّ وسائل تحقيق النصّ مراجعة المصادر التي استقى منها المؤلّف مادّته

(١) أدب المفيد والمستفيد، للعلموي نقله في مناهج تحقيق التراث (ص٣٣).

العلمية[١].

لكن هُناك مُلاحظات يجب أن يُراعيها المحقّق :

١ ـ أن تكون نسخة المصدر التي يُراجعها المحقّق أوثق نصّاً ممّا كان في يد المؤلّف ، حتّى يكون ما فيها حجّة على ما عند المؤلّف ، وإلّا ، فإنّ نقل المؤلّف قد يكون من نسخة أوثق ، فتنقلب الحجّة له لا عليه ، ويلزم أن يراعي المحقّق هذا بدقّة فائقة .

فيجب عليه أن يُحقّق نصّ المصدر أيضاً أو يتأكّد من كونه محقّقاً .

٢ ـ قد يكون المؤلّف قد نقل نصّاً عن المصدر ، وقد جاء في المصدر محرّفاً أو مصحّحاً ، فتعمّد المؤلّف نقله كذلك لينقده ، أو ليُعرّف ما فيه من السهو ، وهو يُحاول تصحيحه !

فلو كان ما نقله المؤلّف بهذا الغرض ، فلابدّ أن يُحافظ المحقّق على نقل المؤلّف « على غلطه وخطائه » كما هو ، كي يصحّ تعقّب المؤلّف له بالنقد والتصحيح .

وإلّا ، فلو صحّحه المحقّق عن نسخة مصحّحة من المصدر ، لما كان لنقد المؤلّف وتصحيحه مجال أو وجه .

نعم ، لو كان المؤلّف قد اشتبه في نقله ، أو كانت نسخته التي نقل منها النصّ مغلوطة ، لزم على المحقّق أن يعلّق على هذا ويذكر الوجه ، ويوضّح ذلك .

ولابدّ أن يراجع المحقّق المصادر ذات النصّ القويم ، والمصحّحة الموثوقة ، حتّى يتأدّى هذا الأمر بغاية الدقّة والمتانة .

ولا يخصّ هذا بالنسخ المطبوعة ، بل يعمّ المخطوط أيضاً ، فإنّ كثيراً من

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٩٩) .

نسخ المصادر بحاجة إلى مثل هذه الدقّة والتدقيق ، فيكون من باب « اتّحاد المرجع والمرجوع إليه والمصدر والمعوّل عليه » .

وهذا يصعب على كثير من المحقّقين ، فيكتفون بما يقرب من أيديهم من المصادر مطبوعها أو مخطوطها ـ نادراً ـ وعلى أساس من الموجودات يحكمون على المؤلّف بما لا يرضى ، ولم يقصده ! .

الأمر الثاني : مع الآيات القرآنية الواردة في النصّ :

إذا ذكر في المتن كلمة أو أكثر من متن القرآن الشريف ، استدلالاً أو استشهاداً أو تبرّكاً ، فلابُدّ من تمييز النصّ القرآني عن غيره ، والمتعارف أن يوردَ ذلك مع الضبط بالحركات كاملة ، وقد يُضاف إليها ما في المصحف من علامات التجويد ، أيضاً مع وضعها بين القوسين ﴿ ... ﴾ المزهّرين .

والمهمّ التنبيه إلى أُمور تدخل في مهمّة المحقّق للنصّ ، ممّا ترتبط بتحقيقه ، هنا :

١ ـ إذا كانت الآية مذكورة بكاملها ، فتوضع بتمامها بين القوسين المزهّرين ، كما هو المتعارف ﴿ ... ﴾ .

وإذا كان المذكور جزءاً من آية ، فلو كان غير المذكور بعضاً من أوّلها ، وضع مكان المحذوف نقاط ثلاث هكذا : ﴿ ... ـــــ ﴾ وإذا كان المحذوف من آخرها وضع في النهاية كذلك ﴿ ـــــ ... ﴾ وإذا كان المحذوف من الطرفين ، وضعت النقاط في الطرفين هكذا : ﴿ ... ـــــ ... ﴾ . وإذا كان المحذوف من وسط الآية وضعت النقاط في الوسط مكان المحذوف هكذا : ﴿ ـــــ ... ـــــ ﴾ .

٢ ـ يذكر اسم السورة ، ثمّ رقمها ، ثمّ رقم الآية هكذا : سورة البقرة ٢ (١٠) ويوضع هذا الرقم في الهامش عادة ، ولكنّي أُفضّل وضع ذلك في نهاية الآية ، في داخل المتن .

٣ ـ إذا كان النصّ القرآني محاطاً بكلمات خارجة من القرآن، ذكرت تفسيراً أو تأويلاً، فلابدّ من حصر الكلمات القرآنية فقط بالأقواس المزهّرة، ووضع غيرها خارج الأقواس، صوناً للنصّ القرآني من شائبة التحريف!.

٤ ـ إذا كان النصّ المذكور في الكتاب الذي يقوم المحقّق بالعمل فيه، يغاير الموجود في متن القرآن الشريف المتداول بين المسلمين، فلابدّ من التنبّه إلى ذلك بحذر ودقّة.

فإن كان المذكور في الكتاب سهواً من الناسخ أو اختلافاً في الرسم الإملائي، فلابدّ من تركه، وذكر الموجود في المصحف الشريف بلا حاجة إلى إشارة إلى الموجود في نسخة الكتاب.

وقد يكون الاختلاف من جهة اختلاف القراءات، وغرض المؤلّف الاستناد إلى قراءة أُخرى غير المتداولة، فلابدّ للمحقّق بعد إحراز هذا الأمر من وضع المكتوب في المتن ـ باعتباره نصّاً قرآنياً ـ حسب القراءة المعيّنة.

وعلى المحقّق أن يعيّن مصدراً لتلك القراءة غير المتداولة، حذراً من تخيّل أحدٍ الخطأ في متن المصحف الشريف كما يدّعيه أهل القول السخيف بالتحريف.

فعلى المحقّق أن يستعين بكتب القراءات، أو التفاسير الجامعة لذكرها، وغير ذلك.

قال رمضان عبدالتوّاب:

لا يُسارع المحقّق إلى تخطئة نصّ الآية في المخطوط الذي أمامه، بناءً على ما في المصحف الموجود عندنا، بل عليه أن يبحث عنه في كتب القراءات المختلفة[١].

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص١٠٩).

والسرّ في هذا أنّ المؤلّف يكون قد استدلّ في كتابه بتلك القراءة على مدلول خاصّ حسب الرواية تلك ، فلو غيّرت في المتن ولو إلى الموجود في النصّ القرآني المتوفّر ، يوجب الخلل في استدلال المؤلّف ، وهذا ينقض غرض تحقيقه والعمل به .

ومن المخجل المؤسف أنّ بعض الجهلة الذين يتصدّون لتشويه الكتب باسم (تحقيقها) لا يُدركون هذا الهدف ، بل يُحاولون إبراز هذا الاختلاف بين القرّاء في كلمات من المصحف الشريف ، كظاهرة من القول بالتحريف السخيف .

وهذا غلط فضيعٌ ، وتجاسرٌ على عظمة القرآن الكريم ، لا يصدر إلّا من جاهل غبِيٍّ ، أو مُعاند للحقّ سلفيّ .

الأمر الثالث : مع الإملاء :

للإملاء أثرٌ كبيرٌ في تحقيق النصّ ، لأنّ صورة الخطّ قد تُؤثّر في اختلاف المعنى اختلافاً يخرجه عن رأي المؤلّف ، بل قد يعارضه ، وهذه نتيجة رهيبة لكثرة وقوعها ، لابدّ من تلافيها من قبل المحقّق للكتاب .

فاللازم ـ أوّلاً ـ الوقوف على أُسلوب المؤلّف ، في الإملاء ، وبذلك يتمكّن المحقّق من الوصول إلى مراده حسب إملائه ، فيتمكّن من رسم النصّ محقّقاً على أثر ذلك .

وعليه أن يوفّق الكتاب المحقّق طبقاً لقواعد الإملاء الحديثة ، مع الحفاظ على مراد المؤلّف ، بحيث لا يفوت شيء من مراد المؤلّف على القارئ بالإملاء الجديد ، كما يسهّل له قراءة الكتاب بيُسر .

وكذلك الكلام في الحركات سواء البنائية أو الإعرابية ، فإنّها لها دلالاتها الخاصّة ـ كما هو واضح ـ وهي التي تغيّر معاني الكلمة ، ثمّ الجملة ، والكلام كلّه .

وقد بُني علم النحو كما اصطلح عليها العلماء منذ القديم ، بل أُسندها

المختصّون إلى الإمام أمير المؤمنين ﷺ .

قال رمضان عبدالتوّاب :

رموز الحركات القصيرة الموجودة في الخط العربيّ ـ حاليّاً ـ هي من عمل الخليل بن أحمد الفراهيدي ، اللغوي المشهور في القرن الثاني الهجري .

ولم يكن الخليل هو أوّل من فكّر في ضبط الكتابة العربية بالحركات القصيرة ، فقد سبقه إلى ذلك أبو الأسود الدؤلي ، عن علي بن أبي طالب ﷺ في القرن الأوّل الهجري[(١)].

ومهما يكن ، فإنّ قيام السيرة عند العلماء على اتّباع هذه السنّة في الكتابة ، يقتضي اعتبارها ، واعتمادها ، فليس لأحد ـ في عصرنا ـ تجاوزها ، لأداء ذلك إلى تشويه العلم ومصادره على أثر التشويه في نصوص التراث .

الأمر الرابع : مع الشعر :

يكثر في التراث إيراد الشعر ، كشواهد على الإعراب أو على اللغة ، أو في المناسبات ، وهذا في التراث العربي ، له شأن بليغ في التأثير والدلالة ، فلذا يجب على المحقّق أن يكون ملمّاً ـ بل أكثر من مجرّد الإلمام ـ بالشعر وأوزانه وأساليبه .

والجهل بذلك ، يؤدّي إلى ضُمور أثر الشعر في مقاصده التي لأجلها يورده المؤلّفون في كتبهم المختلفة .

وإذا كان الحديث عن الشاعر ، وجاء المؤلّف بنماذج من شعره ، فإنّ الغرض قد تركّز في معرفة مقامه في الشعر ، من خلال شعره ، وإذا كان الكتاب الذي يُراد تحقيقه « ديوان شعر » لأحدهم ، فإنّ هذه الحسّاسيّة ، تشتدّ ، لاقتضاء الحذر

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٨٢) ولاحظ (ص٨٠ ـ ٨١) ، والحديث المرويّ عن الإمام عليه السلام يعرف عند أهل العلم بـ (التعليقة) ولنا بحث حوله منشور .

الأشدّ .

ولكن الغفلة والسهو ، أو الجهل بالشعر ، قد يؤدّي إلى ذكر الشعر ، بسياق النثر ، كما مثّلنا لذلك في بحوثنا (تحقيق النصوص بين صعوبة المهمّة وخطورة الهفوات)[١].

الأمر الخامس : مع الترجمة

قد يكون المؤلّف للكتاب معتمداً على مصدر من غير لغته : بأن يورد نصّاً من المصدر ، بالفارسية مثلاً ، ويترجمه .

فالمحقّق للكتاب لابُدّ أن يراقب هذه الترجمة ويتأكّد من صحّتها ، وذلك بالرجوع إلى الأصل ، ومعرفة ما إذا كانت الترجمة مضبوطة ؟ ولابدّ ـ عند الحاجة ـ من الرجوع إلى عارف باللغة تلك ، ومحاولة إيراد الترجمة الصحيحة ، وترك الأغلاط لو كانت . وهذا أمر مهم قد يؤدّي إهماله إلى نتائج صعبة .

---

(١) المطبوعة في مجلّة (تراثنا) و (علوم الحديث) وسنقدّمها في الجزء الثاني من هذا الكتاب ، (علم تحقيق النصوص) بعنوان (تطبيق عملي) .

المرحلة الرابعة

تقطيع النصّ ، وعنونة الأبواب ، والفصول ، والأقسام ، وعلامات الترقيم ، والرموز

المراد بالتقطيع هو : فرز مقاطع النصّ بعضها عن البعض الآخر ، حسب الأبواب والفصول ، والمقاطع ، ثم المسائل المطروحة في كلّ مقطع .

فأوّل ما يجب على المحقّق ـ وقبل عملية التقطيع ـ هو : إكمال تحقيق النصّ وتصحيحه ، حسب الموازين ـ أن يحدّد المحتوى كلّه من بدايته إلى نهايته ، ويميّز بين فصوله ، بالعناوين المناسبة للمتن .

ثمّ تمييز المواضيع المبحوثة في كلّ فصل إلى مقاطع ، وانتخاب عنوان أنسب ، لكلّ مقطع .

ثمّ تحديد الجمل بداية ونهاية ، بحيث تكون كاملة مفيدة ، مع ما يتعلّق بها من الفوائد والاستدراكات والتعليقات والاعتراضات .

ومن ذلك : تحديد المنقولات ، ومنها المقدّسة خاصّة كالآيات والروايات ، وتمييزها عن سائر الكلام برموزها الخاصّة وعلاماتها المعروفة .

قد أصبح هذا العمل من ضرورات الكتابة في عصرنا الحاضر ، وقد استعمله القدماء بشكل بدائي في القرون الأُولى ، كما سيأتي الوقوف عليه وعلى أدواته ، في الحديث عن المقارنة بين عملهم وعمل المعاصرين في هذا المجال .

علامات خاصّة ، تدعى « علامات الترقيم » :

واستعمالها يعتمد ـ كما أشرنا ـ على تمامية النصّ ضبطاً وتصحيحاً وتقويماً .

وعلى فهم النصّ بشكل قوي ودقيق.

والهدف منها مساعدة القارئ على فهم النصّ ويُسر قراءته له، والوصول إلى المراد منه.

ويتوصّل إلى الاستفادة اللازمة من هذه العلامات، بما يلي:

١ ـ تحديد هذه العلامات ومعرفة ما وضعت له، بصورة واضحة، وتعيين مفاد كلّ واحدةٍ منها بصورة تامّة.

لأنّ في هذا اختلاف واسع بين المحقّقين، فلابدّ من الالتزام بأمر واحد من الأقوال بصورة علمية.

٢ ـ تطبيق العلامات في مواردها بشكل موحّد في جميع صفحات العمل، حتّى لا يؤدّي إلى ارتباك القارئ بالاستعمال الخاطئ لها في موضع إلى آخر، فإنّ لكلّ واحدةٍ دلالة معيّنة كما ذكر أصحاب الفنّ من المحدّثين.

وأمّا القدماء فقد وضعوا علامات اختصّوا باستعمالها في كتب علوم الحديث، للدلالة على معانٍ معيّنة عندهم، واصطلحوا بها لأُمور أرادها المؤلّفون، ولم تفهم المرادات لولا هذه العلامات.

وأمّا الرموز:

فهي الكلمات التي وضِعَت للدلالة على أسماء الأشخاص أو أسماء الكتب، وهي مختصرات لها، تؤدّي وظيفة المعنى الحرفي، وقد وضع أصحاب الفنون لمصطلحاتهم تلك الرموز اختصاراً لألفاظها وتسريعاً لعملية إلقائها وكتابتها وتسهيلاً لحفظها والاستفادة منها، مثل ما وضعه السيوطي في الجامع الصغير، والمزّيّ في تهذيب الكمال، وابن داود في رجاله، وغيرهم في مؤلّفاتهم.

ويُراجع في هذا الصدد كتاب الرموز والاشارات، من تأليف الشيخ محمّد رضا المامقاني، وهو مطبوع متداول.

المرحلة الخامسة

النقد أهميّته ، وضرورته ، وتعريف المحقّقين المعتمدين ، وهم روّاد التحقيق ورعاته وكذلك معرفة أدعياء التحقيق

تعريف النقد :

قال علي جواد الطاهر : نقد التحقيق : الوقوف على محاسن أو مساوئ كتاب تراثي عليه طابع « التحقيق » أو اسم « المحقِّق » .

وهذه الأُمور تتعلّق مرّةً بالشكل ، ومرّةً بالمضمون .

والمقصود بالشكل : تطبيق القواعد التي صارت معروفةً وضرورية في أي كتابٍ محقَّق ، ابتداءً من العنوان ، وانتهاءً إلى الفهارس[١].

والنقد يكمل النقص ، ويضيف الجديد ، ويفضّل العلم والدقّة على العجلة والادّعاء الفارغ[٢].

ومن شروطه :

١ ـ أن يكون النقد من أجل الحقيقة العلمية .

٢ ـ أن لا تمدح من أجل صداقة ، وأن لا تذم من أجل عداوة .

٣ ـ أن تتجنّب الحماسة الزائدة ، والاندفاع سلباً أو إيجاباً فالنقد ليس ميدان هجوم أو دفاع ولا حلبة سباق ولا نضال ولا جدال .

---

(١) محاضرات في علم التحقيق (ص١٣٠) .

(٢) محاضرات في علم التحقيق (ص١٣٠) .

٤ ـ النقد هو أن ينظر فيما هو صوابٌ ، أو ما يقبله وما لا يقبله[١].

وقال صلاح الدين المنجد : « بالنقد البريء تعرف الحقيقة »[٢].

وقال القيرواني : الناظر في الكتاب أبصر .

جمال النقد :

قال أحمد سعيدان : جميلٌ أن نَكتب ونحن نعرف أنّ ثَمَّةَ من يَزِنُ كلماتنا بميزان العلم والعقل ، ويقوّم ويقيل العثار .

وجميل أن تمتدّ بين الكاتب والناقد حبالُ وُدٍّ وتفاهم ، فإن أصاب أيٌّ منهما يلقى من الآخر لساناً يشكره ، وإن أخطأ لقيَ يَداً حانيةً تردّه إلى صواب ، وجَلَّ مَنْ لا يُخطئ ، وما أقبح المكابرة في الخطأ والمداورة في تبريره[٣].

وقد امتدح النقد شاعر قديم وهو كلثوم بن عمرو ، العتّابيّ فقال :

لَومٌ يُعيذُك من سوءٍ تُفارقهُ ... أبقىٰ لِعِرْضك مِن قولٍ يُداجيكا

وقد رمى بك في دَهْياء مهلكةٍ ... مَنْ باتَ يكتمك العيبَ الذي فيكا[٤]

وقيل : إذا نقدتَ فتثبّت ، وإذا نقلتَ فتحفّظ .

وقال صديق حسن خان : التعقّب على الكتب سهل بالنسبة إلى تأليفها ووضعها وترصيفها ، كما يُشاهد في الأبنية العظيمة والهياكل القديمة ، حيث يعترض على بانيها مَنْ عريَ في فنّه من القوى والقدر بحيث لا يقدر على وضع حجرٍ على حجر .

---

(١) محاضرات في علم التحقيق (ص ١٣٠) .

(٢) قواعد تحقيق المخطوطات .

(٣) التراث العربي : لماذا نحقّقه ؟ وكيف ؟ (ص٧) .

(٤) معجم الأُدباء للحموي (١٧ / ٣٠) رقم ١٢ .

النقد الهادف :

لابدّ أن يكون النقدُ هادفاً إلى الإصلاح والإرشاد والتطلّع إلى الانتاج الأفضل والإصدار الأحسن ، لأنّ التراث الذي يصدُر إنّما يمثّل حضارة أُمّتنا وصورة مجدنا وثقافتنا ، فلو كانت الأيدي لإصلاحه وتجديده وإبرازه بالشكل اللائق فإنّ ناصع حقّنا يبدو للعالم ، وهذا مفخرةٌ لنا ، وبه تهتدي الشعوب والأُمم إلى الحقّ المبين .

والضروري في الناقد :

١ ـ أن يكون مخلصاً ، لا يشوب عمله حقدٌ أو حسدٌ أو إسقاط أو تشويه سمعة أو مغالبةٌ في حطام الدنيا .

٢ ـ أن يكون عالماً بما ينقد عارفاً بالأمر ، لا أن يكون عمله مجرّد احتمال وترف ، وحبّاً للتظاهر في حلبات العلم والمقارعة مع العلماء أهل الفضل .

٣ ـ أن يكون نقده علمياً مستنداً إلى أدلّة محكمة ، لا مجرّد دعوى بلا دليل ، فإنّ في ذلك تشويشاً على القرّاء ، ومجرّد إثارة وهدر للأوقات .

٤ ـ أن يكون الناقد رزيناً ورعاً مؤدّباً لا يستعمل ألفاظاً جارحة ، ولا يستحقر المنقودين ، ولا يتعرّض لما لا دخل له في الموضوع المنقود ، من صفة شخصية أو انتساب عائلي ، أو رأي وفكر ومذهب ، ولا أن يستعمل عبارة نابية ، فإنّ ذلك يقلّل من أثرالنقد حتّى لوكان صحيحاً، وهوأمرينزّه عنه العلماء والفضلاء.

ومع ضرورة النقد في نفسه ، كما ذكرنا ، فإنّ خُلُوّ المجتمع المعاصر من النقود القويمة الجامعة لما ذكرنا من شروط وأوصاف ، أدّى إلى الهبوط في مستويات الأعمال العلمية سواء التحقيقية أم التأليفية . وهذا ممّا يؤسف وهو يؤكّد ضرورة النقد حتّى لا يستهتر الجاهلون بالتحقيق الذي يؤدّي إلى تشويه التراث وضياعه ويجعل ثقافتنا عرضة للاستهزاء أمام الآخرين ، وكذلك المؤلّفات الهزيلة ، التي

يكتبها مؤلّفون عُزّل من العلم والفهم والأدب .

النقد الهزيل :

كنت كلّما أتوغّل في كتب التراث الإسلامي ، وأحسّ بعظمته مادّةً وأُسلوباً ومعنىً وأداءً ، أحسُّ بقلقٍ عميقٍ تجاه المنشور منه ، من حيث عدم الرعاية الكافية بما يصدر منه ويُنشر ، وخصوصاً إذا كان بعنوان « النسخة المحقّقة » أو يتبجّح البعض بِوضع اسمه على وجه الكتاب ، مع عنوان « حقّقهُ » أو « بتحقيق » مضافاً إلى وصف « العلّامة » لما في هذه الكلمات من مبالغة ورنّة خاصّة ، في العرف العام ، لكن حرام أن يُدعى الشخص المسيئ إلى العلم والتراث « محقّقاً » ، وعمله الذي عنون بالتحقيق مليءٌ بالأخطاء والهفوات الفضيعة والمقرفة .

قال أحمد سعيدان :

وقد لاحظنا أنّ التعليقات والردود تتّصل بتحقيق التراث العربي ، أو دراسته ، وهذه تنبئ بتزايد الاهتمام بتراثنا ، لولا أنّها نشأت عن نزول بعض الكُتّاب إلى غير ميادينهم ، كأن يتصدّى لغويٌّ إلى التعليق على كتابٍ علمي بالمقاييس اللغوية[١].

نصيحة إلى الناقدين :

قال الإمام الشيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء :

نصيحتي لكلّ من يريد أن يرتقي إلى الأوج المتعالي ويضع نفسه موضع « النقد والإشراف » بعد أن أحسّ من نفسه أهلية هذا العمل بما لا يقوم إلّا به : من المكانة في العلوم والبراعة في المبادئ منها والغايات .

نصيحتي بل رجائي وملتمسي من أُولئك :

---

(١) التراث العربي : لماذا نحقّقه وكيف ؟ (ص٧) .

● أن تأخذوا بعُرى الحزم ، وأسباب الحكمة ، وامراس النصف ؛ فيتدبّروا القول ، ويتريّثوا في الحكم ، ويكون أكثر همّهم وأكبر علمهم في التصحيح أكثر منه في الفساد ؛ وإلى التقويم أرغب منهم إلى الإسقاط .

● وأن يكون جهدهم في نشر الحسنات لا في تكلّف السيّئات ، فإن وقفوا على ما يتراءى لهم لحنُهُ ، أو يبدو لهم فساده فليتطلّبوا له الجوازات ، ويفحصوا له عن الوجوه والرخص ، عسى أن يجدوا له مصرفاً في اللغة وجوازاً في العربية ، أو مساغاً في مسارح العلوم ، ومطارح العقول ـ إن كان منها ـ ؛ ليأمنوا من ملامة غير مليم ، ومذمّة غير ذميم .

فإن أعيى وتعذّر ذلك وجب التنبيه عليه ، حرصاً على الفضيلة ، وصوناً للحقيقة ، وتقديساً للعلم من الكتمان .

ولكن كما يجب التنبيه عليه والإصحار به ، يجب أيضاً أن يكون ذلك بحكمةٍ وعلى وجه اللطف والموادعة والحسنى والمجاملة . وبطريق اللباقة وحسن الصنيعة والإرشاد والدلالة .

لا على وجه الإيذاء والإقذاع والتشفّي بإشاعة الفحشاء ، إذ ليس الغرض إلّا خدمة العلم والحقيقة ، لا أن يثأر الإنسان لنفسه وينتقم لغيضه ويتشفّى ممّن جعله الهوى والغرض عدوّاً له .

نعم ، وكلّ ذلك لا يتسنّى إلّا بما قلناه من رفع العصبية والشخصيات ورفض التحزّبات والجنسيات ، ولا سيّما عند النقد والمناظرة والجدل والخصومات .

فيا أيّها الأفاضل ! لا تحملوا على الكتب والآراء أوزار مؤلّفيها ولا تؤاخذوها بتبعات قائليها ولا تجعلوها سبابة المتندّم .

وحرفي الواحد الذي أجعله تمام الختام : أيّها الناس إنّ كتبنا قلوبنا لديكم ،

فلا توسعوها هضماً . والسلام[١].

أماثل فنّ التحقيق المعتمدون :

لقد تبيّن من خلال ما ذكرنا أنّ مَنْ تمكّن من تطبيق قواعد علم التحقيق التي ذكرناها ، تطبيقاً جيّداً ، فهو المعتمد في هذا الفنّ ليكون أُسوةً للآخرين ، ويكون عمله أفضل قدوةٍ لمن يُريد تعلّم هذا العلم ميدانياً .

وقد ذكر « أحمد زكي پاشا » الذي حقّق لابن الكلبيّ كتاب (الأنساب) وكتاب (الأصنام) وحقّق كتاب (التاجي) منسوباً إلى الجاحظ ، بعنوان (السابق) في علم التحقيق للتراث العربي في العصر الجديد[٢].

وهذا إن صحّ فهو بقطع النظر عن « القدماء » من أعلام المسلمين الذين أسّسوا لهذا العلم أُسساً ورفعوا له قواعد ، سيأتي الحديث عنها مفصّلاً .

ولقد وقفت على أعمالٍ محقّقةٍ لكبار المحقّقين المعتمدين ، تعلّمتُ منها الكثير من أُصول هذا العلم ، نذكر بعضهم ، ونذكر أعمالهم القيّمة ، ليتذكّر أُولو الألباب :

منهم ـ العلّامة المحقّق الكبير ، السيّد محمّد صادق بحر العلوم الحسني ، النجفي (١٣١٥ ـ ١٣٩٩هـ) :

لقد كان من الأوائل الذين قاموا بتحقيق الكتب في الساحة الشيعية ، وفي الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، طوال نصف قرنٍ ، فأصدر أعمالاً تراثية قيّمة ، بدأ بكثير منها ابتداءً بأسماء مستعارة ، مثل (الحسني) و (الطباطبائي) و (العلوي) ثمّ باسمه الصريح ، منها :

---

(١) الشيخ الإمام محمّد الحُسن كاشف الغطاء : المراجعات الريحانية (ج١ ص٢١٠ ـ ٢١١) .

(٢) معجم مصطلحات لأحمد شوقي بنبين (ص٦٢) .

الحجّة على الذاهب إلى إيمان أبي طالب .

وكتاب الرجال لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي محمّد بن الحسن (٣٨٥ ـ ٤٦٠هـ) . وقد تكرّر طبعه .

وكتاب (خلاصة الأقوال في علم الرجال) للعلّامة الحلّي ، الحسن بن يوسف ابن المطهّر (ت٧٢٧هـ) .

وكتاب (الرجال) لابن داود الحلّي .

وكتاب (رجال السيّد بحر العلوم) .

وكتاب (رجال الخاقاني) .

وكتاب (تكملة الرجال) للشيخ الكاظمي .

وكتاب (الفهرست) للشيخ الطوسي .

وكتاب (لؤلؤة البحرين) للشيخ المحدّث الفقيه يوسف بن أحمد البحراني .

وغير ذلك . وكلّ هذه الأعمال قد طبعت في النجف الأشرف .

ورأيت في مكتبته ، عمله بخطه ، تحقيق كتاب (الرجال) للكشي ، وقد دأب باستنساخ مجموعة كبيرة من التراث الخالد بخطّه الجميل ، ولا تزال أعماله محفوظة لدى ورثته .

وقد كان هذا السيّد الجليل هيماً ، دؤوباً على العمل في هذا المجال ، متتبّعاً واسع التتبّع ، معتمداً على ما لديه من المكتبة الضخمة ، ومستفيداً من أعلام عصره مثل : الإمام الشيخ آقا بزرگ الطهراني (١٢٩٢ ـ ١٣٨٩هـ) . والعلّامة القاضي الشيخ محمّد بن طاهر السماوي .

وكان ﷺ لطيف المعشر ، وظريف النكتة ، وقد اتّصلت به في السنوات الخمس الأخيرة من عمره الشريف من (١٣٩٤ ـ ١٣٩٩هـ) حيث كان مقعداً في البيت ، فقد زرته لأوّل مرّة مستجيزاً منه رواية الحديث الشريف ، فأجازني سنة

(١٣٩٤هـ) واستمرّت زيارتي له إلى يوم وفاته في (٢١ شهر رجب سنة ١٣٩٩هـ).

وكان يؤكّد عَلَيَّ الحضور لديه ويستأنس بذلك، فاغتنمتُ حضوري عنده، واستفدت من مكتبته، كما تعلّمت منه الكثير من معارفه وتجاربه التي يحكيها لي، كما أهدى لي بعض مسوّدات أعماله التي طبعها، فعندي أُصولها المخطوطة بيده، منها:

١ ـ رجال السيّد بحر العلوم، بتعاليقه.

وقد ذكر لي أنّ الكتاب من تحقيقه وعمله، وليس لأحد اشتراك في ذلك، وأمّا ما قام به السيّد حسين بحر العلوم، وهو ابن أخيه، فإنّما وضع المقدّمة الواسعة للكتاب فقط. ويشهد لصحّة هذه الدعوى أنّ متن الكتاب موجود بخط السيّد محمّد صادق بحر العلوم، بعينه وبجميع تعاليقه.

٢ ـ كتاب (تكملة الرجال) للشيخ الكاظمي.

فرحمه الله رحمة واسعة، وحشره مع أجداده الكرام.

وممّن أعتمد في هذا الفنّ: الدكتور مصطفى جواد.

وله محاضرات في فنّ التحقيق جمعها الدكتور السيّد محمّد علي الحسيني باسم (أُصول التحقيق) وهو مطبوعٌ متداول.

ومنهم: الأُصولي الشيخ عبدالغني عبدالخالق المصري (١٩٠٨ ـ ١٩٨٣م) صاحب كتاب (حجّية السنّة).

جاء في مقدّمة كتابه: كان للشيخ ولعٌ خاصٌّ بتحقيق التراث، وقَدَمٌ ثابتةٌ في معرفة تراجم الرجال والآثار تجعله في مقام الإمامة والريادة في هذا المضمار، وكان كثير التشجيع لطلّابه على المزيد من خدمة التراث الإسلامي، ونفض غبار الإهمال عنه، ونشر درره والكشف عن أسراره ومحاسنه، وتقريبه لأذهان القارئ والباحث.

وكان يرى : أنّ تحقيق التراث مركَبٌ صَعْبٌ لا يقربه إلّا من رُزِقَ الفهم الثاقب والعقل الراجح والثقافة العالية المتنوّعة ، فضلاً عن أنّه مزلقٌ خطير لمن حرم شيئاً من ذلك(١).

ومن أهمّ أعماله المحقّقة :

١ ـ أحكام القرآن للشافعي (ت ٢٠٤هـ) الذّي جمعه البيهقي صاحب السنن (ت٤٥٨هـ) ، طبع لأوّل مرّة سنة (١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م) .

٢ ـ آداب الشافعي ومناقبه ، للرازي .

٣ ـ الطبّ النبوي ، لابن قيّم الجوزية . طبع لأوّل مرّة ١٣٧٧هـ .

٤ ـ منتهى الإرادات في جمع المقنع لابن النجّار . صدر بمجلّدين كبيرين سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .

ومنهم العلّامة المحقّق السيّد عبدالعزيز الطباطبائي (ـ ١٤١٦هـ) .

كان ﵀ من كبار التراثيين ، وله جهود كبيرة في إحياء التراث الشيعي ، ولذا لقّبته في مقالٍ عنونته بعميد التراث الشيعي . ذكرت فيه ما كان عليه من خُلُق رفيع في رفده للحركة التراثية ، وللحديث عنه مجال آخر أوسع من هذا .

ومنهم : العلّامة المحقّق السيّد محمّد مهدي الموسوي الخرسان (ـ دام ظلّه) .

من أعلام الفنّ في النجف الأشرف ، امتاز بسعة التتبّع وعمق البحث ، وطول النفس في ما يدخل فيه ، ويستنفد جوانب ما يتناوله بحثاً وتدقيقاً ، وهو مكثر مجيدٌ في ما صدر منه من أعمال ، وشحن مؤلّفاته القيّمة بتحقيقات علمية .

ومن أعماله :

١ ـ تحقيق كتاب (السرائر) لابن إدريس الحلّي (ت٥٩٨هـ) المطبوع ضمن

---

(١) حجّية السنّة (ص٩ ـ ١٠) .

(موسوعة ابن إدريس الحلّي) في مجلّدات تضمّنت جميع ما خلّفه الشيخ الحلّي من تراث.

٢ ـ منتقلة الطالبية، في الأنساب.

ومنهم: الدكتور محمود الطناحي

ومنهم: العلّامة الشيخ الدكتور أحمد المهدوي الدامغاني الخراساني (ـ دام ظلّه)، ومن أعماله القيّمة:

١ ـ المَجْديّ، في الأنساب.

٢ ـ نسمة السحر في من تشيّع وشعر.

ومنهم: العلّامة الرجالي الشيخ عبدالفتّاح أبو غُدّة الحلبي السوري من كبار محقّقي العصر، وأعماله تدلّ على طول الباع في الحديث وعلومه مضافاً إلى سائر فنون العلم، ومن أعماله القيّمة:

١ ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

ومنهم الدكتور الشيخ نور الدين عِتر، الحلبي السوري، من أساتذة كلّية الشريعة، له جهود كثيرة وجيّدة في علوم الحديث والفقه، ويهتمّ بالتراث الحنفيّ، ومن أعماله القيّمة:

تحقيق كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح وهو المعروف بـ« مقدّمة ابن الصلاح ».

ومنهم الدكتور فاروق إسليم، محقّق كتاب (معجم الشعراء للمرزباني).

تلك عشرةٌ كاملة من الأسماء لمن أراد أن يستهدي بأعمالهم إلى حقيقة تحقيق النصوص، من خلال أعمالهم القيّمة المتقنة.

وأمّا الأدعياء للتحقيق :

وبما أنّ « لكلّ شيء آفة وللعلم آفات » وإنّ تحقيق النصوص هو الوسيلة المُثلى لضبط التراث المكتوب ، فإنّ هذا العلم قد مُني بآفة التطفّل عليه من قبل مَنْ لا قِبَل له به ، من أدعياء العلم والخبرة فيه .

قال الجاحظ :

ربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يُصلح تصحيفاً ، أو كلمةً ساقطةً ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ ، وشريف المعاني ، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتّى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام .

فكيف يُطيق ذلك المعارضُ المستأجَرُ ؟ والحكيم نفسه قد أَعجزهُ هذا الباب ؟!

وأعجب من ذلك : أنّه يأخذ بأمرين : قد أصلح الفاسد ، وزاد الصالح صلاحاً ، ثمّ يصير هذا الكتابُ بعد ذلك نسخه لإنسان آخر ، فيسير فيه الورّاق الثاني سيرة الورّاق الأوّل ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية والأغراض المفسدة ، حتّى يصير غلطاً صرفاً ، وكذباً مصمتاً[١].

فإذا كان هذا في عصر الجاحظ (المتوفّى سنة ٢٥٠هـ) ؟ فكيف بالأمر في عصرنا الحاضر (بعد أكثر من عشرة قرون) حيث كانت العلوم يومذاك تسمع وتقرأ وتُملى وتسجّل ، وقد آلَ أمرها ـ بعد عصر الطباعة والتصوير ـ إلى ما نراه من التشويش على التراث بل الجناية عليه ، إن لم تكن « خيانة » !

قال الطناحي :

إنّ جمع النسخ المخطوطة للكتاب ، وفهرسته فهرسة فنّية ، مع الإقرار

---

(١) الحيوان ، للجاحظ (١ / ٧٩) .

بأهميّتهما وضرورتهما ليساهما وحدهما « تحقيق النصوص » .

فإنّا نرى ـ في هذه الأيّام ـ من المحقّقين ! مَنْ يحشّد « خمس نسخ من الكتاب ، أو ستّاً » ـ ويشغل حيّزاً كبيراً من حواشي الكتاب ، بما دَقَّ وجَلَّ من فروق هذه النسخ ! ثمّ يلتوي عليه النصُّ في بعض المواضع ويخفى عليه مكان الصواب ، فلا يحُسّ بذلك ولا يفطن به ، ويترك قارءَهُ يتخبّط في رموز النسخ وفروقها الناجمة من جهل النسّاخ أو غفلتهم[١].

وقال مصطفى عبدالواحد :

أمّا التحقيق التجاريّ الذي نراه في الأسواق ، فهو مشكلةٌ خطيرة ، فالكثير من كتب التراث يتعرّض لعملية تشويه ومَسْخٍ واسعتين من قِبَلِ أنصاف المتعلّمين ، وبعض الناشرين .

فالناشر التجاريّ يبحث عن المحقّقين الأُمّيين الذين يهمّهم فقط كسب دراهم معدودة ، ووضع أسماءَهم على كتب التراث كمحقّقين ! دون أن يكونوا أهلاً لهذه المهمّة[٢].

من التحقيق المزيّف :

إنّ التحقيق المزيّف الذي يَرُوج في عصرنا من دُور النشر التجاري كثير ومرعبٌ ، وإذا كان الكتاب عن التراث المقدّس ، وأعني به ما يرتبط بالمقدّسات مثل القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب الأنساب ، والفقه والعقائد ، وما شابه ، فإنّ الخطورة أكثر ، والأخطاء أرهب ، والنتائج أرعب وأضرّ على الدين والمسلمين .

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص ٧١) .

(٢) مجلّة القافلة (ص٧ العدد ـ ٣ ـ) .

وقد وفّقني الله للتوجّه إلى أمرٍ مهمّ ، لم أجده في ما كتب من الأعمال حول التحقيق ، إلّا متفرّقاً ، وموزّعاً في مناسبات خاصّة ، أو مقدّمات بعض الكتب ، وهو جمع الموارد الدقيقة ممّا وقع في ما حقّق من كتب التراث ، وذكر أوجه الصواب فيها ، بقصد أن يراه أحدٌ ممّن يهوىٰ هذا العلم ، ويهتمّ به ، ويرغب في الدخول فيه ، فيتوجّه إلى ما يجب عمله وطريقة تلافي الأخطاء ، فيكون ذلك توجيهاً ميدانياً لهم .

فجمعت من ذلك عدّة من الموارد في سلسلة بحوث بعنوان (تحقيق النصوص ، بين صعوبة المهمّة وخطورة الهفوات) نشرت في مجلّة (تراثنا) القيّمة وبعناوين أُخرى طبعت في مجلّة (علوم الحديث) وللراغبين مراجعتها ، للتعرّف على ذلك .

ولنعرض هنا بعض النماذج :

قال مصطفى عبدالواحد :

كنت يوماً أقرأ كتاباً للحكيم الترمذي محقّقاً من قبل أحد المحقّقين التجاريين فوقفت عند عبارة : « الملائكة الكوريين » ! واستولت عليَّ الدهشة ، وتساءلت : هل هناك ملائكة من كوريا ؟

ولدى البحث في بعض المراجع تبيّن لي أنّ هناك ملائكة يطلق عليهم : (الكرّوبيّون) وهم سادة الملائكة .

ذلك المحقّق الأُمّي ، الذي ربما استعصت عليه قراءة العبارة ، وَجَدَ أنّ أسهل شيء عليه هو أن يكتب (الكوريّين) .

وهذا مثال واحد على الأخطاء الفادحة التي ارتكبها أمثال ذلك المحقّق ذو

العقلية التجارية[١].

جاء في (نزهة الألباب في الألقاب) لابن حجر: في لقب (ذو الخِمار) برقم (١١٥٠) ما نصّه:

وكان عمرو بن عبد ودّ العامريّ، الذي قتله علي في الزندقة يُلقّب بذلك أيضاً.

أقول: كلمة (الزندقة) غلطٌ، صوابُهُ (غزوة الخندق) لأنّ أمير المؤمنين ﷺ هو الذي قتل عمرو بن عبد وَدٍّ في واقعة الخندق الشهيرة.

والغريب أنّ مؤلّف الكتاب ـ ابن حجر ـ ذكر نفس هذه العبارة على الوجه الصحيح في نفس الكتاب في عنوان (ذو الثدية) برقم (١١٢٩) قبل صفحات من لقب (ذو الخِمار) والمحقّق قد أشار إلى المورد السابق، ومع ذلك وقع في الخطأ المذكور، المضحك![٢].

والأغرب أنّه كتب على الكتاب: بإشراف الشيخ عبدالفتّاح أبو غدّة وأنّه رسالة (ماجستير).

ومن الأخطاء النادرة للمحقّقين:

ما ورد في كتاب (كشف النقاب في الألقاب) لابن الجوزي: بعنوان ١١٤٠ ـ قاره:

قال رجل من بني الهون بن خزيمة، لمّا فرّق الشداخ قبائل كنانة: دعونا قاره لا تنفرونا، فنجفل مثل إجفال النعام، فسمّوا القارة[٣].

---

(١) مجلّة القافلة (العدد ٣) المجلّد (٣٧) ص٦.

(٢) نزهة الألباب (١ / ٢٨٨) رقم (١١٥٠) وراجع (١ / ٢٨٠) رقم (١١٢٩).

(٣) كشف النقاب (٢ / ٣٥٨) رقم (١١٤٠).

أقول : كذا وَرَدَ في المطبوعة .

ولم ينتبه الطابع إلى أنّ قول الرجل : « دعونا ... » إلى آخره هو بيتٌ من الشعر ، فيجب أن ينسّق ، هكذا :

دعــونا قــارةً لا تـنفرونا فنجفل مثل إجـفال النـعامِ

فسُمّوا « القارة » .

ومن أخطاء الجهل بالنحو :

كتب محقّق كتاب (الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغدادي معلّقاً على جملة : « إنّك تكتب عنّي منذ شهر ! لم تعرفني » ما نصّه :

هكذا هو في المطبوعة بياء المتكلّم ، وهو خطأ ، حيث أن (لم) الجازمة سبقت الفعل المضارع ، فكان واجب الجزم ، وعليه : فالصواب يكون [يعرفنِ] بحذف حرف العلّة ، والاستعاضة عنه بكسر النون(١).

إنّ هذا المحقّق حفظ من النحو شيئاً وغابت عنه أشياء :

فهو يعرف : أنّ (لم) الجازمة تحذف من الفعل المضارع آخره إذا كان حرف علّة ، أي إذا كان الفعل معتلّ اللام ، مثل (يرمي) فتصير : (لم يرمِ) و (يـدعو : لم يدعُ) .

وعرف أنّ الياء في (تعرفني) هي ياء المتكلّم .

ولكنّه غابت عنه :

أنّ ياء المتكلّم ليست حرف علّةٍ ، وإنّما هي ضميرٌ ، واسمٌ ، وهي بمعنى « أنا » وقد وقعت هنا مفعولاً به للفعل (تعرف) .

وغاب عنه : أنّ الياء إنّما تكون علّة إذا وقعت في الحـروف الأُصـلية من

---

(١) الرحلة للخطيب (ص ٢٣١) هـ رقم (٥٧٧) .

الفعل، في فائه أو عينه أو لامه، والفعل هنا هو (عرف) صحيح وليس معتلاً.

وعرف أنّ (لم) تجزم المضارع:

وغاب عنه أنّ المضارع الصحيح علامة جزمه السكون في آخره، وهو في (تعرفني) حرف الفاء، وليس النون.

وغاب عنه أنّ النون هنا هي نون الوقاية التي تسبق ياء المتكلّم.

فحقٌّ أن يقال في حقّه:

يــا أيّها المـدّعي عـلماً ومـعرفةً   حفظت شيئاً وغابت عنك أشـياء

وهناك الكثير من الأمثلة المعروضة في بحوثنا المذكورة فلتراجع[1].

---

(١) لقد جمعنا كلّ تلك البحوث في القسم الثاني من هذا الكتاب بعنوان (علم تحقيق النصوص: تطبيق عملي).

الفصل الثالث

المحسّنات والمكمّلات

١ ـ المقدّمة

٢ ـ شرح اللغات والشعر والأمثال والمصطلحات

٣ ـ التخريج

٤ ـ تراجم الأعلام والتعريف بالمواضع والوقائع

٥ ـ تحديد المصادر والمراجع

٦ ـ نصائح عامّة

٧ ـ الفهارس

تمهيد:

إنّ الواجب على المحقّق هو العناية التامّة بالنصّ، وتحقيقه حسب القواعد المقرّرة، وعدم التقصير في شيء من ذلك.

وهناك أُمور خارجة عن هذه المهمّة بالذات، لكنّها لها آثار علمية وأُخرى فنّية، وبالتالي لها دورٌ بليغ في الارتباط بين القارئ والنصّ، فلذلك اعتاد المحقّقون أن يقوموا بها، وإليك بالحديث عنها.

قال الحاجريّ:

لا ينبغي أن تغفل الإشارة إلى بعض الأُمور المكمّلة لتحقيق النصوص، التي تهدف إلى إزالة غبار القرون عنه، بتجليته وتوضيح ملامحه وإبراز معالمه، وإلى تيسير استخدامه والرجوع إليه في وجوه الدراسة المختلفة، وذلك مثل تخريج النصوص، وشرح الألفاظ الاصطلاحية، وما يرد منها في كتب التراث العلميّ خاصّة، والإحالة إلى مراجعها، وبيان ما يمكن أن يقابلها في المصطلح الحديث، وفهرستها، إلى غير ذلك من أنواع الفهارس[١].

وهذه الأُمور في كثير منها تستدعي من المحقّق جهداً كبيراً، وشاقّاً في بعض الموارد، ولذلك تعتبر عند علماء الفنّ من المستحسنات والمكمّلات، مع أهميّتها في نفسها كمعلومات عامّة، وربّما تحتوي على ما لا يوجد في موضع آخر، فيكون تقديمها في هذا المقام أمراً جديراً وجيّداً، ونحن نورد في هذا الفصل أهمّ ما ذكر من تلك الأُمور:

---

(١) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص٢١).

١ ـ المقدّمة

قال أحمد سعيدان :

إنّ التحقيق الأكثر فائدة للقارئ ، هو الذي يقدّم النصّ مطبوعاً ، محرّراً من الأخطاء ، ويسبقه بمقدّمةٍ تبيّن مكانة الكتاب بين أمثاله ، ومكانة الكاتب بين أقرانه ، مع سردٍ لمزايا الكتاب[1].

إنّ معرفة المؤلّف أمر جيّدٌ بالنسبة إلى القارئ ، حيث يزيد في رغبته في الكتاب ، عندما يعرفه متخصّصاً ، ومتضلّعاً في فنّه الذي كتب فيه كتابه هذا .

وقد سبق أنّ ذكرنا ذلك في مقدّمات الشروع ، حيث كان معرفة المؤلّف أحد الرؤوس الثمانية .

فلو سعى « **المحقّق** » في تعريف المؤلّف ، فإنّه يكون قد هيّأ ذلك للقارئ ، وسهّل له الوقوف عليه من دون بذل جهدٍ للاطّلاع عليه ، ويكون هذا أهمّ عندما يكون المؤلّف مغموراً أو مهملاً ، أو غير واضح المعالم ، ولم تذكره كتب التراجم ، أو قصّرت في التعريف به .

وكذلك لو تصدّى « **المحقّق** » للتعريف بالكتاب نفسه ، من حيث الكمّ والكيف ، تعريفاً شاملاً لاطّلاعه على زوايا الكتاب وخباياه ، حيث دخل فيه واستوعبه بتحقيقه له .

ثمّ إنّ المحقّق ـ وبفرض دخوله في الكتاب واطّلاعه عليه ـ يكون أقدر على تعريف الكتاب بشكل مفصّل ومستوعب ، بالتفصيل عن موضوعه ومنهجه ،

---

(١) التراث العربي ، لماذا نحقّقه : (ص١٣) .

وفوائده ، ومختصّاته ، وحتّى مشاكله .

وأخيراً التركيز على أهميّته وامتيازاته بين المؤلّفات المماثلة له ، ومدى عناية العلماء به ، ونسخه التي عثر عليها المحقّق واعتمدها .

إنّ بعض المقدّمات التي وضعت للكتب المحقّقة تعتبر دراسات واسعة عن المؤلّف والكتاب ، وتعدّ مؤلّفات كاملة مستقلّة وجامعة ومانعة .

٢ ـ شرح اللغات والشواهد والأمثال والمصطلحات :

أهميّة اللغة ومصادرها :

لابدّ للمحقّق الاعتماد على اللغة ومعاجمها الأصيلة في كثير من الأحيان، عندما يواجه صعوبة في فهم النصّ.

وأهمّ المعاجم اللغوية وأوسعها وفاءً بالمراد هو **لسان العرب** لابن منظور، و**تاج العروس شرح القاموس**، ففيهما المادّة الوافية لجميع ما يلزم في هذا المقام.

ويشتركان في ذلك، ولكلّ منهما ميزات خاصّة، فاللسان يجمع عدّة كتب مهمّة، مع ما يضمّنه المؤلّف ابن منظور من الشواهد الشعرية والأحاديث، ما يعضد المعنى ويوضّحه بشكل أكبر.

والتاج يحتوي مضافاً إلى اللغة، على التعريف بالتراجم والبلدان والمصطلحات بشكل أوسع.

وكلّ هذه ضرورية للمحقّق، وتحلُّ له المشاكل العالقة.

ونرى أنّ المراجع لهذه الكتب، والطالب منها لكلمة معيّنة عليه أن يُحاول مطالعة المادّة الأصلية للكلمة، أي قراءة جميع النصّ المعنون للكلمة في أصلها (من البداية إلى النهاية) فهذا يفيده التوصّل إلى مراده بشكل أقوى، مضافاً إلى أنّه يجد الفرصة للاطّلاع على ما تحت المادّة من فوائد أُخرى.

والمهمّ للمحقّق: أن يعرف كيف يستعمل هذه المعاجم ويستفيد منها.

وليس من واجب المحقّق التعرّض لشرح النصّ، فليس عليه أن يفسّر الألفاظ اللغوية، حتّى لو كانت غير واضحة المعنى لغيره، وإنّما عليه ـ كما قلنا

مكرّراً ـ أن يسعى للتأكّد من صحّة العبارة ، وضبط النصّ ، كما أراده المؤلّف ، اعتماداً على النسخ الصحيحة والموثوقة ، فيثبت ما يجد فيها على ما هي عليه ، إذا كان مفهوماً له .

وقد يُستثنى عن هذا بعض الموارد :

١ ـ لمّا تكون في النصّ كلمة (غريبة) نادرة الاستعمال ، فإنّ مثل ذلك معرض للتحريف والتصحيف ومن موارده ، وبوجوده قد ينسب المحقّق إلى الوهم والخطأ ، فإذا علّق المحقّق على الكلمة (الغريبة) وبيّن غرابتها وأوضح معناها ، فيكون قد برّأ نفسه من ذلك الوهم .

٢ ـ في ما لو اختلفت النسخ في الكلمة ، وتوصّل المحقّق إلى صيغة معيّنة ، فلابدّ من أن يعلّق بعد تعيينها بذكر سبب انتخابه لها ، وتقديمه لها على غيرها ، بشرحها وذكر تناسبها مع كلمات النصّ .

٣ ـ في ما لو اختلفت منقولات المؤلّف مع الموثوق من مصادره ، أو إذا تحقّق عند المحقّق فيه خللٌ ، فإنّ للمحقّق تصويب ذلك مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

وكلّ هذه الموارد ، يلزم المحقّق مراعاتها ، كما مضى في فصل المقوّمات .

نعم ، يستحسن من المحقّق أن يقوم بما يلي :

١ ـ أن يفسّر الكلمات الغريبة ، والصعبة ، للتيسير على القُرّاء ، وهي التي يتكفّلها مؤلّفو الغريب ، على أن يكون ملتزماً بطريقة متّزنة على منهج موحّد في كلّ العمل .

فإنّ البعض يُحاول أن يفسّر ما يحسبه هو غريباً ، بينما هو من الواضحات لأهل العلم ، كما أنّه قد يهمل لفظاً غريباً ، لكونه يعرفه هو ، وإن كان غريباً عند الآخرين .

فليكن ملاكه في تحديد الغريب الذي يفسّره موحّداً في عمله .

ويدخل في هذا الكلام الأمثال السائرة، إذا استعملها المؤلّف:

فلابدّ من ضبطها، ثمّ ذكر شرحها، ومناسبة ذكر المؤلّف لها، كي تتّضح وتسرع إلى ذهن المراجع والقارئ، وفي كلّ هذه الموارد على المحقّق أن يراجع المصادر الأساسيّة المتكفّلة لبيانها.

وكذلك الشواهد الشعرية:

فإنّ من الحسن أن يقوم المحقّق بذكر اسم الشاعر والإرجاع إلى ديوانه وضبط الأبيات بالحركات، كي يتمكّن القارئ من قراءتها صحيحة، وكذلك ذكر وجه استشهاد المؤلّف بها.

ومن المهمّات شرح المصطلحات:

والمراد بالمصطلحات: الكلمات التي وضعت لمعانٍ خاصّة وقد يتعدّد وضع المصطلح الواحد في أكثر من علم، ولمعانٍ متفاوتة في العلوم الأُخرى، فلابدّ من الاهتمام الكامل بشرحها وتوضيحها وتمييزها عن مفادها في العلوم المتعدّدة، لئلّا تختلط وتوجب الخلل في فهم المراد.

وقبل كلّ شيء تلزم العناية بالمصطلحات الخاصّة بالعلم الذي كتب النصّ فيه، ثمّ الاصطلاحات للعلوم الأُخرى التي وردت في النصّ.

أمّا تعليق المحقّق على النصّ:

فقد يُحاول بعض المحقّقين التعليق على النصّ بما يراهُ من الفوائد:

قال العلموي: لا بأس بحواش من فوائد متعلّقة به، ...، ينبّه عليه بإشارة التخريج[1].

أقول: يعني لابُدّ من تمييز ما يُضيفه المحقّق باسمه حتّى لا يختلط بغير ذلك من فوائد النسخ وما تحتوي عليه من التعليقات.

---

(١) المعيد في آداب المفيد والمستفيد (ص١٣٩).

٣ ـ التخريج

التخريج : هو ذكر المصدر لما أورده المؤلّف من النصوص ، وأكثر ما يستعمل في ذكر موارد الحديث الشريف الذي ذكره المؤلّف ، ويستعمل أيضاً في غير الحديث ، مثل :

١ ـ الآيات الكريمة من القرآن الشريف .

٢ ـ والشعر المستشهد به .

٣ ـ والأمثال السارية .

٤ ـ والأقوال المنسوبة إلى العلماء وغيرهم ، ممّن نقل عنهم المؤلّف كلاماً ، أو نسب إليهم رأياً .

إنّ الإرجاع إلى مصادر المنقولات التي اعتمدها المؤلّف أمر مهمٌّ من جهتين :

١ ـ الكشف عن سعة جهد المؤلّف ، مع دقّته وعنايته في صحّة ذلك ، وبالخصوص في المصادر المفقودة أو النادرة .

٢ ـ في التأكّد من صحّة النصّ المنقول ، وضبطه بالدقّة ، خصوصاً عندما يكون المنقول مشوّشاً بتصحيف أو تحريف ، **ويشترط في هذا المجال :**

١ ـ الاعتماد على أفضل نسخ المصادر من المخطوطات أو المطبوعات .

٢ ـ الاعتماد على أقدم المصادر ، وأوغلها في التاريخ ، وعدم اللجوء إلى المصادر المتأخّرة ، لما في الأُولى من أصالة تراثية ، ولأنّ النقول المتأخّرة قد منيت بالتشويش في أكثر الموارد .

٣ ـ الاكتفاء بالمصادر الأساسية ، وعدم تكديس المصادر ، لما في ذلك من

عبثٍ مشهود . إلّا أن يكون في ذلك غرض يرتبط بتثبيت صحّة شيء من المتن ؛ فهذا أمر ضروري .

أو إثبات مضمون المنقول : وهنا يُناسب أن يقوم المحقّق بذكر المصادر التي لم يُشر إليها المؤلّف أو لم يطّلع عليها ، فإنّ مثل هذا العمل دعمٌ لأهداف المؤلّف ، أو رفع لمستوى عمله إلى الأفضل .

والهدف الأوّل والأخير من (التخريج) : التيسير على القرّاء مؤونة البحث عن المصادر ، وما كان منها مخطوطاً أو نادراً خاصّةً .

وأمّا الأكثر من ذلك :

مثل تعضيد المصادر بذكر الطرق للأحاديث بالشواهد والمتابعات ، فهو أمرٌ أُفيد للمتابع وأعود .

لكن هذا ليس أمراً داخلاً في متن « **تحقيق النصوص** » بينما هو جهد ليس بالسهل ولا المتوفّر لغير المتخصّصين .

وكذلك ما يسعى إليه بعضُ العاملين في هذا العلم : من بيان **أحكام الطرق من التصحيح والتضعيف ، وما يليهما من مصطلحات الحديث الشريف** .

فهذا مع خروجه عن متن « **تحقيق النصوص** » وصعوبته ، قد يكون أمراً مستدركاً ، لا أثر له ، إذ هو مبنيّ على ما يراهُ المحقّق من المنهج ، وليس مفيداً إلّا لمن يتبعه في الالتزام بالمنهج الرجالي الخاصّ به ، ومع اختلاف المناهج ، لا وجه في إيراده وفي صورة مخالفة رأي المحقّق لرأي المؤلّف ، فإنّ المقصود الأصلي من التحقيق هو تقديم المتن للنصّ المحقّق الذي ألّفه غير هـذا المـحقّق ! فـهذا تحميل من المحقّق على متن المؤلّف ، عند تخالفهما ، مع أنّه أمر قد يطول ويتجاوز التحقيق إلى التعليق .

ولو حاول المحقّق جمع أكثر من منهج رجالي ، وذكر الأحكام على وفقها ،

فهذا أمر ـ مع طوله ، وخروجه عن مهمّة التحقيق ـ هو يُنافي مراد المحقّق ، فليس إيراده إلّا لغواً .

فالأولى الإعراض عن ذلك ، وتركه إلى القارئ نفسه الذي يختار ما يراه من المناهج لتحقيق ما يريد .

وأمّا الحكم على ما في المتن من المذاهب والآراء الباطلة :

فهو أيضاً خارج عن مهمّة المحقّق للمتن ، وإنّما هو من شأن الباحث ، لكن عند الضرورة يقتصر المحقّق على الإشارة السريعة وإرجاع التفصيل إلى المصادر المتخصّصة في الموضوع .

نعم ، يلزم التعليق من المحقّق في موردين :

الأوّل : في بيان الآية التي وردت بها قراءتان أو أكثر ، وقد استخدم المؤلّف للمتن قراءة غير الواردة في القرآن المعروف بين المسلمين ، وإنّما اعتمده المؤلّف مستدلّاً بتلك القراءة على ما يقصده ويريده . فلابدّ على المحقّق من تبيين ذلك ، بما يدفع الشبهة عن المتن ، ولا يوصم بالخطأ .

فإنّ تذكير المحقّق بذلك ، وتخريج القراءة الواردة من مصادر القراءات ، يدفع الريب عن ذلك الكتاب .

الثاني : ما لو احتاج لحلّ مشكلة في النصّ ، يتوقّف على بحث وتدقيق واستشهاد ، فإنّ التعليق لشرح الأمر ، وتبيين وجه الإشكال وكيفية الحلّ وأدلّته ، أمر ضروري ، بل هذا داخل في مقوّمات التحقيق ، وصميم عمله كما سبق .

٤ ـ تراجم الأعلام والتعريف بالمواضع والوقائع

إنّ التعريف بمن يجري في الكتاب ذكره من الأعلام أو المدن والمواضع ، أو الحوادث والوقائع ، ليس من مهمّات التحقيق ، ولم يدخل في واجبات المحقِّق ولكنّها أُمورٌ قد تجب إذا توقّف عليها التقويم للنصّ ، لخلل فى اسـم العـلم ، أو الموضع ، أو الواقعة .

وقد يلزم معرفة الشخص لنسبة شيء إليه مع الاختلاف في المنسوب إليه ، أو لتشابه الأسماء ، إذ يلزم التعريف بالعلم المقصود ، لتحديد النصّ وتقويمه ، وكذلك في المواضع والوقائع .

أمّا على الإطلاق فإنّ التعريف بهذه الأُمور ، ليس من ضروريات التـحقيق العلمي للنصّ .

نعم هو أمر مستحسن ، يُيَسّر للقارئ أمر قراءة النصّ وحسن متابعته ، كـما يرفع عنه جهد المتابعة للحصول على ذلك من خارج الكتاب .

لكن يشترط في ذلك :

١ ـ الالتزام بالتعريف في جميع ما ورد في النصّ من أسماء من ذلك القبيل ، لا أن يكون انتقائياً حسب ذوق المحقّق ، أو بزعم أنّ هذا معروف ، وذلك واضح ، فإنّ ثقافات القرّاء تتفاوت ، فقد يكون اسم واضـح لدى المـحقّق هـو مـجهول لآخرين .

٢ ـ عدم الإفراط في سعة التعريف ، بل الاقتصار على الضـروري وحسب المطلوب المناسب لوضوح النصّ ، كمّاً وكيفاً .

٣ ـ الإرجاع إلى المصادر المهمّة ، للـتعريف بـتراجـم الأعـلام أو المـدن

والحوادث التاريخية ، كي يتمكّن القارئ من المراجعة عند الحاجة إلى التوسّع .

ومن المعيب على المحقّق أن يلجأ إلى التعريف بهذه الأُمور ، على حساب تقويم النصّ فيفرط في هذه ، ويقصّر في هذا .

قال رمضان :

فليس التحقيق أن تُذيّل الصفحات بتراجم المشهورين من الشعراء ، ... ، وتترك نصّ المخطوطة محرّفاً مشوّهاً ؛ فتزيد بذلك نسخ المخطوطات نسخة جديدة[١]!

(١) مناهج تحقيق التراث (ص٢٨٣) .

٥ ـ تعيين المصادر والمراجع

نعني بالمصادر : الكُتُب التي ورد في « المتن » نقل عنها أو إرجاع إليها ، فإنّها بهذا النقل تعتبر محلاً لصدور ذلك إلى الكتاب الذي نعمل فيه .

ونعني بالمراجع : تلك الكتب التي لم يرد عنها ذكر في « المتن » لكن المحقّق يضيفها لتكون مرجعاً للقارئ في متابعة البحث ، ودعماً لما ورد في الكتاب من المطالب ، أو لزيادة التعرّف على جوانب مهمّة من النصّ .

والقيام بتعريف المصادر والمراجع ليس من متن التحقيق ، إلّا أنّ فيه فوائد وإرشادات للقارئ ، كما أنّه يسهل له أمر الوقوف عليهما .

ويلاحظ لزوم مراعاة الدقّة في الإرجاعات إلى المصادر الأساسية ، وهي المؤلّفة في العصور الأُولى ، والأقدم تأليفاً ، وهي الحاوية لأهمّ العلوم الإسلامية .

وليس من التحقيق ، ولا من العلم والمعرفة ، بل وليس من الحسن تكديس المصادر الناقلة عن الأساسية ، وبالأخصّ تلك المليئة بالتحريف والخلط ، ممّا تزيد من حَيْرة المحقّق وتشوّه صورة النصّ عنده ، لتكثير احتمالات الغلط ، فهذا يصرف منه جُهداً لمعالجة تلك الأخطاء ، ويصرف منه وقتاً هو بحاجة إليه للعمل الأهمّ والآخر ، وقد يربكه ويؤدّي به إلى الخطأ الأكثر .

ولابدّ للمحقّق أن يقرأ ما في المصدر ويتأكّد من صحّته ، كي يثبته وينسب نقل المؤلّف إليه .

ومثل هذا بعينه يجري في المراجع التي يُضيفها المحقّق على العمل ، ليزيد القارئ فائدة ويرشده إلى الكتب التي تحتوي على المطالب المعروضة في المتن ، أو لزيادة معلوماته بما تحتويه من الفوائد والعوائد ، المرتبطة بالموضوع .

ولو كان المصدر أو المرجع ، مشوّهاً وغير محقّق أو غير موثوق نصّاً ومؤلّفاً ، فالأولى تركه وعدم ذكره ، لئلّا يقع في المشاكل التي ذكرنا بعضها .

٦ ـ نصائح عامة

وهناك أُمور لابدّ للمحقّق من إدخالها في العمل ليست من صميم تقويم النصّ ، ولكنّها توجب ظهوره بشكل منظّم تزيد من روعته ، منها :

١ ـ وضع العناوين البارزة ، للأبواب ، والفصول ، والأقسام ، والمقاطع ، والفقرات ، وما إلى ذلك .

فإنّ العناوين هي الصورُ المرشدة إلى المضامين ، وجامعة لها في مكان واحدٍ يسترشد بها القارئ إلى مطلوبه في كلّ موضع وتبرز ما في الكتاب بعبارات جامعة في فهرس المحتوى .

وعلى المحقّق أن يختار العناوين المركّزة والواضحة المعبّرة عن المواضيع ، ويتجنّب العناوين المجملة وغير الداخلة في صميم الموضوع ، والاحتراز عن الألفاظ المشتركة والعامّة .

٢ ـ وضع الملاحق

إذا رأى المحقّق إضافة ما يلزم ، لكنّه موضوع موسّع وطويل الذيل ، ممّا لا يمكن وضعه في هوامش الصفحات ، فلابُدّ أن يُلحقه بنهاية الكتاب ، وتذييل العمل بالدراسات المهمّة حول المواضيع المطروحة في الكتاب .

ويدخل في الملاحق ما يحتاج إليه من الوثائق بصورها ، وما يتمّ بها توثيق ما في داخل الكتاب .

وكذلك الخرائط الجغرافية ، والخطط البلدانية ، التي تبيّن مواضع المدن أو الحوادث المذكورة في الكتاب ، على مساحة الأرض .

٣ـ الطبع وما يرتبط به :

إنّ طبع الكتاب ليس من مهمّة المحقّق ، بل هو من وظيفة الناشرين ، لكن ما يؤدّيه المحقّق من عمل دؤوب ، وجهد عظيم في تحقيق النصّ وما أورده في المقدّمة والملاحق والفهارس ، لابدّ أن يخرج إلى العالم ، ويرى النور ، جامعاً لكلّ ما بذله المحقّق ، من دون زيادة ونقيصة ، ومن تصرّف يؤثّر على العمل ، مع الاهتمام بالإخراج الجيّد ، والحُلّة القشيبة ، والإتقان في الطباعة والورق والتجليد ، فإنّ مثل ذلك يبهج المحقّق ، ويزيد من عزمه على العمل الأجود والأقوى .

وعلى المحقّق أن يراقب عملية الطبع ، ويُحاول أن يقوم بتصحيح النماذج ، والإشراف على جميع الأُمور ، حتّى الفنّية ، إن أمكنه .

٧ ـ وضع الفهارس

الفهارس هي مفاتيح يستعين بها القارئ إلى فتح كنوز العلم ، ليطّلع على ما فيها من مفردات المعارف .

وضرورة الفهارس ـ مع ما في تعريفها ـ واضحة ، حيث إنّها توجب توفير الوقت على المراجع ، خصوصاً عند جمع موارد المفردة المفهرسة المتعدّدة في محلّ واحد .

كما أنّ فيها جمع المواد المفهرسة المتنوّعة في قوائم الفهارس ممّا قد لم يعرف المراجع وجودها ، وإنّما يطّلع عليها من خلال الفهارس .

وقد تنبّه الأعلام إلى هذه الضرورة ، منذ القديم حيث وضعوا كتب بعض العلوم على منهج الفهارس ، كما سيأتي في البحث عن التحقيق بين القديم والحديث .

وقد وجدتُ اهتمام شيخ مشايخنا الإمام آقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣ ـ ١٣٩٨هـ) قدّس الله روحه ، في أوّل حضوري عنده ، في ذي الحجّة سنة ١٣٩٤هـ ، حيث استجزته في رواية الحديث الشريف فأجازني ، ثمّ أوصاني بما يلي :

قال ﷺ : إنّ كتبنا المطبوعة ، والحجرية منها بخاصّة ، لم ترقّم صفحاتها بالأرقام المتعارفة ، فعند مطالعة أيّ كتاب منها ، ينبغي أن ترقّم .

وهي غير مفهرسة غالباً ، فعند مطالعتها ، ومطالعة غيرها ممّا لم يفهرس ، ينبغي أن تكتب المواضيع الواردة في كلّ صفحة ، وتحدّد أرقام الصفحات ، وبذلك يتهيّأ للكتاب فهرس تفصيليّ يستفيد منه المراجعون .

وقد قمت بهذه النصيحة في كتاب (كلمات المحقّقين) في الطبعة الحجرية التي

قام بإعادتها بالتصوير صاحب مكتبة المفيد ، في قم ، وقد أصبح له فهرس جامع لكلّ ما فيه من الكتب والمواضيع .

لكن مطالعة الفهرس هو الطريق إلى الدخول إلى الكتاب ، لأنّ المفروض كما قلنا : إنّه مفتاح لما فيه من المعارف ، فلا يمكن الوقوف على الباب والاكتفاء بالنظر إلى المفتاح ، بل لابُدّ من الدخول في نفس الكتاب .

قال محمود محمّد الطناحي ، يتحدّث عن المحقّق محمود شاكر :

لعلّ أكبر أثر للأُستاذ شاكر أنّه وجّه تلاميذه وقرّاءهُ إلى أن يداخلوا الكتب ويصبروا على السير في دروبها ، وألّا يكتفوا منها بالنظرة المختلسة ، والقراءة الخاطفة .

وكان أشدّ ما يُغيظهُ أن يرى بعض تلاميذه يُناقش الكتاب من طريق فهارسه ، فهو حفظه الله يرى أنّ « **الفهارس** » تكشف عن كنوز الكتاب ، لكنّها لا تغني عن قراءته ، والأخذ فيه إلى نهايته[1].

لكن أهمّ ما يجب على المفهرس أن يكون دقيقاً في عمله ، ويستوعبَ الموارد كلّها ليكون عمله تامّاً لا يفوته مورد ، وإلّا فالفهرس الناقص يسلب الاعتماد عنه ، فلا يؤدّي دور الفهرس الصحيح الجيّد .

ثمّ لابدّ من تنظيم الفهرس على أمر معيّن كالصفحات ، أو أرقام الفقرات أو أي شيء آخر ، يُبيّن المحقّق ذلك في بداية الفهرس ، بعنوان « دليل الفهارس » .

ولابُدّ أن يُكتفىٰ بالضروري من الفهارس في كلّ كتاب ، حسب الموضوع وتخصّصه ، فإنّ ذلك يختلف من كتاب إلى آخر .

والفهارس العامّة الواردة في كلّ الكتب :

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي (ص١١٨) .

١ ـ فهرس المحتوىٰ ، وتسمّى : الموضوعات .

٢ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٣ ـ فهرس الألفاظ الخاصّة المستعملة في الكتاب ، وتشمل المصطلحات العلمية ، والألفاظ العرفيّة ، والصنائع ، والأدوات ، وغيرها ممّا لا يدخل في عنوان الفهارس الأُخرى .

وبما أنّ تنظيم الفهارس مختلف ، فالمناسب اختيار منهج معيّن واتّباعه ، وبالإمكان تحديده بمراجعة أعمال المحقّقين المعتمدين .

الملاحق

الملحق الأوّل : تحقيق النصوص بين القدماء والمحدّثين

الملحق الثاني : بعض المصطلحات

الملحق الأوّل

تحقيق النصوص بين القدماء والمحدّثين

التراث الإسلامي الموثوق أعظم دليلٍ على أنّ علماء المسلمين قد قاموا بأداء حقّ هذا العلم، وقنّنوا قواعده، وطبّقوها في أعمالهم بأفضل ما يمكن.

وإذا كانت أُصول هذا العلم، أُموراً مبنية على أُسس عقلية وعرفية عامّة، وكما شرحنا ذلك، وأثبتنا ضرورتها عرفاً وعقلاً، فإنّ المسلمين قاموا بهذا منذ ظهور الإسلام، بل كان الشارع وراء التزامه بالتأكيد على الكتابة والتدوين والقراءة والعرض والمقابلة والضبط، إلى آخر مقرّرات هذا العلم.

بل كان الشارع المقدّس يقوم بالتثبّت ممّا يمليه، كما جاء في النقل عن معاوية قال:

«إنّي شهدت رسول الله ﷺ أَمْلَىٰ على عليّ بن أبي طالب عليه السلام كتاباً، وكان يتفقّد مقاطع الكلام كتفقّد المضرم صريمته»[1].

قال الحاجري:

إنّ ما سنّه علماء الحديث في كتابة الحديث وضبطه، وفي مقابلة أُصوله، وما وضعوا في ذلك من قواعد، وما اصطلحوا عليه من سمات دالّة وعلامات هادفة وقد تجاوز حدود الحديث إلى التدوين في فنون العلم المختلفة ممّا يدلّ ـ دلالةً واضحةً ـ على مبلغ ما كان أسلافنا يُقدّرون به حقّ النصّ والدقّة في أدائه[2].

---

(١) الصناعتين للعسكري (ص٤٣٩).

(٢) تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً (ص٢١).

وقال: لقد سبق العرب علماء أُوربا إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص لتحقيق الرواية والوصول إلى الدرجة القصوى من الصحّة[١].

وقال الطناحي:

إنّ المستشرقين قد اصطنعوا وسائل علمية جيّدة في نشر التراث وتيسير الإفادة منه، كجمع نسخ الكتاب المخطوطة واختيار النسخة الأُمّ، وصنع الفهارس الفنّية.

وهذا كلّه مأخوذ ممّا صنعه علماؤنا الأوائل من حيث: المفاضلة بين النسخ على أساس كون بعضها بخط مؤلّفيها، أو أنّ النسخة عليها إجازة من مؤلّفها، أو سماع عليه، أو أنّها دخلت في ملك فلان من العلماء، وعليها قراءة له، أو سماع، أو إجازة[٢].

وقال أيضاً:

بعض إخواننا من العرب قد غالى في تقدير ذلك الجهد الذي بذله المستشرقون، وأسرف في ذلك إسرافاً حين ردّ كلّ فضل في نشر التراث العربيّ إلى المستشرقين، وجعلنا نحن العرب في موقف المتلقّي المحاكي، فقط!

وهذا كلام من لا يعرف حقيقة الأُمور، أو كلام من يجهل تاريخ أُمّته، وتاريخ علمائها ورجالها[٣].

نعم، نعرف لمن قام من علماء الغرب بنشر نسخ من التراث الإسلامي، بالطباعة الحديثة التي صنعوها، على ما فيها من نقائص فنّية وعلمية، على أثر

---

(١) مناهج تحقيق التراث (ص١٣).

(٢) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص٢٧٤).

(٣) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص٢٧٣).

جهلهم بلغة التراث وخصائصه .

لكن المسلمين ، قبل الطباعة الحديثة ، وبعدها ، قد أنجزوا أعمالاً كبيرة ، على أُسس قويمة متقنة من تحقيق النصوص .

هذا ، عَدٌّ عن الأغراض الاستعمارية التي كانت وراء تلك الأعمال التراثية ، مضافاً إلى ما قاموا به من تحريف في بعض ما نشر ، ممّا له حديث طويل ، ومجال واسع عريض .

ومهما كان ، فإنّا نُحاول أن نثبت هنا ، ما وقفنا عليه من تصريحات القدماء حول قواعد تحقيق النصوص وقوانينه التي اتّبعوها في أعمالهم الرصينة ، التي هي شواهد حيّة على ما قلنا من سبق العلماء المسلمين في تأسيس هذا العلم .

وسنورد بعض المتفرّقات عن المصطلحات عند القدماء ، ثمّ نأتي بنصوص كاملة ، عن عدد من كبار علماء الفنّ ، بنفس العناوين سبقت في أصل كتابنا .

بعض مصطلحات القدماء :

النسخ :

بما أنّ التدوين كان أمراً واجباً شرعاً كفاية على الجميع ، وإنّما قام به العلماء لأنّهم المخاطبون به أوّلاً ، وبعملهم يسقط عن غيرهم ، فإنّ وجود النسخ كان أمراً ضرورياً ومعروفاً ، بل كان تكثير النسخ ووقفها وتخليدها وتوريثها أمراً مأموراً به عند الأئمّة عليهم السلام .

وقد روى الكليني عن الصادق عليه السلام قوله : « اكتبْ وبُثَّ علمك في إخوانك ، فإنّه يأتي على الناس زمان لا يأنسون إلّا بكتبهم » .

وقال عليه السلام : « احتفظوا بكتبكم فإنّكم سوف تحتاجون إليها » .

إلى كثير من النصوص المؤكّدة على الكتابة ، وتخليد الكتب وهو المراد من العلم الذي ينتفع به ، من الثلاث التي إذا مات المؤمن انقطع عمله إلّا منها .

وبهذا توارث العلماء العلوم من أسلافهم رضي الله عنهم .

وقد ذكر الخطيب ما دلّ على كتابة النسخ لتكثر(١).

النسّاخ وتصرّفاتهم :

قال أحمد سعيدان :

النسّاخ يتفاوتون من حيث الأمانة في النقل والدقّة في رسم الحروف والتنقيط وخطوطهم تتفاوت وضوحاً ، والناسخ قد يسهو أو تكلّ يده فتسقط منه عبارات ، وتضطرب عبارات ، وقد يلحظ خطأ في نصّ كتبه فيحاول تصحيحه

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٤٧١) .

بشرح من عنده .

ويبدو أنّ أكثر النسّاخ الذين ينسخون المخطوطات العلمية المتخصّصة لا يفهمون ما يكتبون ، ولذا فهم يصوّرون ما تراءى لهم ، فإن كان ما يكتبون مسألة فيها رموز حرفية ، أو أشكال هندسية ، فقد تستوي في نظرهم هذه الرموز فتختلط ، وقد يرسمون الشكل على نحو بعيد عن الأصل ، أو قد ينسونه ، أو يضعونه في موضع بعيد عن النصّ الذي يرافقه ، ثمّ إنّ الناسخ قد ينسب كتاباً إلى غير مؤلّفه ، عن عمد أو جهل ، وقد يسمّي كتاباً بغير الاسم الذي اختاره المؤلّف .

صفوة القول أنّ الناسخ قد يرتكب من الأخطاء ما ذكر وما لم يذكر ، والأخطاء تتزايد كلّما نقل ناسخ عن ناسخ .

ثمّ إنّ الرطوبة أو الأرضة قد تصيب المخطوط فتتلف منه أجزاء ، وتداول الأيدي للمخطوطات قد يفضي إلى اختلاطها .

وعلى المحقّق أن يخرج من هذا كلّه بنصّ محرّر من كلّ الأخطاء ، موثّق بقدر الإمكان ، مشفوع بما يلزم من شرح تفضي إليه الأناة في الاستقصاء والتمحيص واعتماده الأوّل على مقارنة النسخ المختلفة للكتاب الواحد ، ورائده الأوّل أنّ كلّ خطأ يبدو له إنّما هو من الناسخ ، والمؤلّف منه براء ، إلّا اذا ثبت له غير ذلك .

وفي هذا تستوي كلّ الكتب التي تحقّق ، ولكن ثمّة اختلافات جوهرية في التفاصيل ، ففي تحقيق كتاب ديني أو لغوي أو تاريخي ؛ فإنّ الهدف تقديم نصوص يفيد منها القارئ العربي ، فيزداد علماً بالدين أو اللغة أو التاريخ ، وهنا يعتبر المحقّق أنّ المؤلّف مصيب مبدع ، فإن لقي اختلافاً في النصّ بين نسختين اختار ما يراه أفضلهما ، وإن بقيت ثمّة شبهة حول لفظ فزع إلى القاموس بحثاً عن لفظ أدقّ أو أصحّ ، متّهماً الناسخ بالتصحيف أو التحريف .

وتحقيق هذا النوع من الكتب توافر عليه في مصر والعراق وسوريا بخاصّة ،

أشخاص معروفون تمرّسوا به وأتقنوه وكتبوا لنا كثيراً عن طريقه .

ولا ينطبق هذا بحذافيره على تحقيق الكتاب العلمي ، أعني الطبّي ، أو الرياضي ، أو الفلكي ، أو ما شابه ، أو ما شابه ذلك ، ذلك أنّ الكتب الدينية ، واللغوية ، والتاريخية ، وأمثالها ، ما تزال قيمتها ذاتية ، تدرسها لتزداد بها معرفة بأُمور الدين واللغة والتاريخ .

في حين أنّ الكتب العلمية قيمتها تاريخية ، لا تزداد بها معرفة بالطبّ أو الرياضيات أو الفلك ، ولكن تتعرّف بها على هذه العلوم كيف كانت في مرحلة سابقة تجاوزناها[١].

التصحيح :

قال العلمويّ :

« لا يجوز أن يصلح كتاب غيره ، بغير إذن صاحبه »[٢].

وقال رمضان عبدالتوّاب :

إذا كان المحدَثون من المحقّقين ينصّون على ضرورة احترام النصّ وعدم الإقدام على تصحيح ما فيه من الخطأ ، إلّا إذا تبيّن وجه الصواب فيه ، ووجوب الإشارة إلى ما كان في الأصل بما صحّحه المحقّق ، فإنّ منهج القدماء لا يخرج كثيراً عن هذا الذي يُنادي به المحدَثون[٣].

الضبط ومؤلّفات العلماء حول ضبط الأسماء :

قد أسلفنا الكلام عن الضبط ، وأنّه من أهمّ قواعد تحقيق النصوص ولوازمه ،

---

(١) التراث العربي ، لماذا نحقّقه ؟ وكيف ؟ (ص١٠) .

(٢) المعيد في أدب المفيد (ص١٣١) .

(٣) مناهج تحقيق التراث .

وقد اهتمّ علماء المسلمين بضبط النصوص اهتماماً بليغاً ، حتّى حذّروا من الخطأ فيه .

فإنّ من الخطورة الكبرى الاعتماد على الكتب المعنونة بالتحقيق التي لا يهتمّ العاملون فيها بهذا الأمر المهمّ ، ممّن لا خبرة له فيه ، وإن كان من أصحاب الأسماء الكبيرة والمشهورة . فلابدّ من التأنّي والتثبّت في هذا الأمر ، وقد حاول السلف من علمائنا الكرام وضع المؤلّفات القيّمة في هذا الفنّ الجليل .

وإليك قائمة بأهمّ ما ألّفوه :

١ ـ تصحيف العلماء ، لابن قتيبة .

٢ ـ ما صحّف فيه الكوفيون ، للصولي (ت ٣٣٢) ذكره الصفدي في كتابه (تصحيح التصحيف) وهذا مخطوط .

٣ ـ التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٥٠) نشره الشيخ محمّد حسن آل ياسين ـ بغداد ١٩٦٧ وأسعد طلس دمشق ١٩٦٨ .

٤ ـ الشبهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥) نشر دار المعارف ـ مصر ١٩٦٧ .

٥ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف ، للعسكري أبي هلال ، تحقيق عبدالعزيز أحمد ـ القاهرة ١٩٦٣ .

٦ ـ لحن العوام ، للزبيدي ، تحقيق د. رمضان عبدالتوّاب نشر عام ١٩٦٤ .

٧ ـ الإكمال ، لابن ماكولا (ت ٤٧٥) وفيه محتوى كتب السابقين كعبدالغني المصري الأزدي ، والدارقطني ، والخطيب البغدادي .

وله ذيول كثيرة ، منها :

إكمال الإكمال لابن نقطة الحنبلي (ت ٦٢٩) .

ولابن الصابوني (ت ٦٨٠) .

ولمنصور بن سليم الاسكندراني (ت٦٧٣).

ومن المصادر المهمّة المطبوعة :

المشتبه للذهبي .

والتبصير لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) .

وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢) .

وللسيوطي جلال الدين (ت ٩١١) : التطريف في التصحيف .

الفهارس

قال الطناحي :

إنّ الفهارس التي عُنِيَ بها المستشرقون ، فهي ـ أيضاً ـ ممّا عرفه الأوائل وأصّلوه .

فإنّ ترتيب الموادّ اللغوية في المعاجم على اختلاف مدارسها قائم على فكرة الفهارس ، وكذلك كتب الرجال والتراجم والبلدان ، وأشدّ من ذلك دلالةً على عنايتهم بالفهارس هي « كتب الأطراف » ، مثل :

● تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للحافظ المزّي .

● ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث ، للشيخ عبدالغني النابلسي .

بل إنّ الإحالات في فهرس الأعلام كانت معروفة أيضاً ، كالذي نراه في آخر التهذيب لابن حجر العسقلاني من ذكر الكنى والألقاب ، وأنّ من عُرفوا بهما قد سبقوا في اسم كذا وكذا ...[(١)].

وسنورد في ما يلي ، نصوص ما ذكره أعلامٌ ممّن تعرّض لقواعد هذا العلم

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث (ص ٤ ـ ٢٧٥) .

وأُصوله من كبار المحقّقين ، وهم :

١ ـ القاضي عياض اليحصبي الأندلسي .

٢ ـ ابن الصلاح .

٣ ـ الشيخ عزّ الدين ، الحسين بن عبدالصمد العاملي .

٤ ـ الشيخ المحقّق المولى آقا الدربندي الحائري .

في كتبهم الخاصّة بعلم الدراية ومصطلح الحديث .

وقد أضفت العناوين بين المعقوفين ، كي تسهّل على القارئ المقارنة بين ما ذكره القدماء ، مع ما سبق من العناوين المماثلة في فصول البحث .

١ ـ مع القاضي عياض

[المحافظة على النصّ]

قال القاضي عياض :

الذي استمرّ عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيّرونها في كتبهم حتّى طرّدوا ذلك في كلماتٍ من القرآن ، استمرّت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها .

لكن أهل المعرفة يُنبّهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرأون ما في الأُصول على ما بلغهم ، ومنهم من يجسر على الإصلاح[(١)].

[المقابلة]

نقل القاضي عياض ، عن الشافعي ويحيى بن أبي كثير ، قالا : من كتب ، ولم يعارض ـ أي لم يقابل بعرض ما كتب مع ما كتب عنه ـ كمن دخل الخلاء ولم يستنج[(٢)]!

[النسخة الأُمّ ومقابلة النسخ]

قال القاضي عياض : باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك :

هذا ممّا يضطرّ إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه ، وإلّا تسوّدت الصحف ، واختلطت الروايات ، ولم يحل صاحبها بطائل .

---

(١) الإلماع (ص ١٨٥ ـ ١٨٦) .

(٢) الإلماع (ص ١٦٠) .

وأولى ذلك أن تكون الأُمّ على رواية مختصّة .

ثمّ ما كان من زيادة الأُخرى أُلحقت ، أو من نقصٍ أعلم عليها ، أو من خلافٍ خُرّج في الحواشي .

[الرموز والمختصرات]

وأعلم على ذلك كلّه بعلامة صاحبه من اسمه ، أو حرفٍ منه للاقتصار ، لا سيّما على كثرة الخلاف والعلامات(١).

وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة ، فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط كأبي ذَرّ الهروي [عبد بن أحمد المكّي ٣٥٥ ـ ٤٣٤] .

فما أثبت لهذه الرواية ، كتبه بالحمرة ، وما نقص منها ممّا ثبت للأُخرى حَوَّقَ بها عليه .

وقد يقتصر بعضُ المشايخ على مجرّد التخريج والتحويق والشقّ لإحدى الروايتين ويكل الأمر إلى ذكره وما عقده مع نفسه من ذلك .

ولا يُغفل المهتبل بهذا عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك أوّل دفتره ، أو على ظهر جزئه ، أو آخره ، والتعريف بكلّ علامة لمن هذه ؟ لئلّا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السنّ واختلال الذكر ، فتختلط عليه رواية ويشكل عليه ضبطه .

ومن الصواب ألّا يتساهل الناظر في ذلك ولا يُهمله .

والناس مختلفون فى إتقان هذا الباب اختلافاً يتباين ، ولأهل الأندلس فيه يدٌ ليست لغيرهم(٢).

---

(١) الإلماع (ص١٨٩) .

(٢) الإلماع ص١٨٩ ـ ١٩٠ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ .

٢ ـ مع ابن الصلاح

[الأصل ، والنُسَخ]

قال ابن الصلاح ، ليكن [المحقّقُ] في ما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه ، في كتابه ، جيّد التمييز بينها ، كيلا تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها . وسبيله :

أوّلاً : أن يجعل متن كتابه على رواية خاصّة .

(ثمّ) ما كانت من زيادة لرواية أُخرى ، ألحقها ، أو من نقصٍ أعْلَمَ عليه ، أو من خلاف كتبه : إمّا في الحاشية ، أو في غيرها .

معيّناً في كلّ ذلك عمّن رواه ، ويذكر اسمه بتمامه . فإذا رمز إليه بحرف أو أكثر ، فعليه ما قدّمنا ذكره من أنّه يبيّن المراد بذلك في أوّل كتابه أو آخره ، كي لا يطول عهده به فينسى ، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع عند رموزه في حيرةٍ وعمى(١) .

[المقابلة]

قال ابن الصلاح في فوائد النوع (٢٥) :

الأمر العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة(٢) .

ثمّ إنّ أفضل المعارضة أن يعارضَ الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ : مع الشيخ في حال تحديثه إيّاه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط

(١) علوم الحديث ـ طبع عتر ـ (١ ـ ٢٠٢) مقدّمة ابن الصلاح (ص٣١٩) .

(٢) علوم الحديث ١٩٠ مقدّمة ٣١٠ .

والإتقان من الجانبين ، وما لم يجتمع فيه هذه الأوصاف ، نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها(١).

والصحيح أنّه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي ، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة .

وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقاً بضبطه .

قلت : وجائز أن تكون مقابلته ، بفرع قد قوبلَ ـ المقابلة المشروطة ـ بأصل شيخه ـ أصل السماع ـ .

وكذلك إذا قابل أصل أصل الشيخ المقابَل به أصل الشيخ .

لأن الفرض المطلوب : أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ، فسواءٌ حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة(٢).

أمّا إذا لم يُعارِضْ كتابه بالأصل ـ أصلاً ـ فقد سئل بعضهم عن جواز روايته منه ؟ فأجاز ذلك ، وأجازه الخطيب وبيّن شرطه ، وذكر أنّه :

١ ـ يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل .

٢ ـ وأن يُبيّن عند الرواية أنّه لم يعارض .

٣ ـ قلت ولابدّ من شرط ثالث ، وهو أن يكون ناقل النسخة عن الأصل غير سقيم النقل ، بل صحيح النقل قليل السَّقَط(٣).

قال أبو الصلاح : ثمّ إنّه ينبغي أن يراعي في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه مثل ما ذكرنا أنّه يراعيه من كتابه ، ولا يكون مثل طائفة من الطلبة إذا رأوا سماع

---

(١) مقدّمة ٣١١ علوم الحديث ص١٩١ .

(٢) مقدّمة ص٣١١ علوم الحديث ١٩٢ .

(٣) مقدّمة ص٣١٢ علوم الحديث ٢ ـ ١٩٣ .

الشيخ لكتاب قرؤوه عليه من أي نسخة اتّفقت(١).

[التشديد في المقابلة]

من مذاهب أهل التشديد في الرواية : أنّه لا يصحّ مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلّد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتّى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له(٢).

[قال ابن الصلاح] : وهذا مذهب متروك ، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا .

ويستحبّ أن ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممّن ليس معه نسخة ولا سيّما إذا أراد النقل منها .

وقد روى عن ابن معين أنّه سئل عمّن لم ينظر في الكتاب والمحدّث يقرأ هل يجوز أن يحدّث بذلك عنه ؟

فقال : أمّا عندي فلا يجوز ، ولكن عامّة الشيوخ هكذا سماعهم .

قلت : هذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية(٣).

[مع آيات القرآن]

وقال ابن الصلاح : إذا وقع في النصّ لحن أو تحريف ، حتّى في أحرف من القرآن استمرّت الرواية عليها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها ، من غير أن يجيئ ذلك في الشواذّ ، ومن ذلك وقع في الصحيحين والموطّأ وغيرها ؟!

قال : أمّا إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله ، فالصواب تركه ! وتقرير ما

---

(١) علوم الحديث ص١٩٣ مقدّمة ص٣١٢ .

(٢) علوم الحديث ص١٩٢ مقدّمة ٣١١ - ٣١٢ .

(٣) علوم الحديث ص١٩١ مقدّمة ٣١١ .

وقع في الأصل مع التضبيب عليه ، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية ، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع ، ثمّ يذكر وجه صوابه .

فالأولى سدّ باب التغيير والإصلاح ، لئلّا يجسر على ذلك من لا يُحسن ، وهو أسلم مع التبيين .

وإن شاء قرأه أوّلاً على الصواب ، ثمّ قال : وقع عند شيخنا ، أو في روايتنا ، أو من طريق فلان ، كذا وكذا . وهذا أولى من الأوّل .

وإن اعتمد على روايات أُخر ، كان أولى(١).

---

(١) علوم الحديث (١٩ ـ ٢٢٠) مقدّمة ابن الصلاح (٣٩ ـ ٣٤٠) .

٣ ـ مع الحسين بن عبدالصمد العاملي

قال في كتابه : وصول الأخيار إلى أُصول الأُخبار :

الباب الرابع (في آداب الكتابة والكتب التي هي آلة العلم) (وما يتعلّق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشرائها وعاريتها وغير ذلك) .

وفيه مسائل :

(الأُولى) الكتابة من أجلّ المطالب الدينية وأكبر أسباب الملّة الحنيفية من الكتاب والسنّة وما يتبعهما من العلوم الشرعية وما يتوقّفان عليه من المعارف العقلية ، وهي منقسمة في الأحكام حسب العلم المكتوب ، فإن كان واجباً على الأعيان فهي كذلك حيث يتوقّف حفظه عليها ، وإن كان واجباً على الكفاية فهي كذلك ، وإن كان مستحبّاً فكتابته مستحبّة .

وهي في زماننا بالنسبة إلى الكتاب والسنّة موصوفة بالوجوب مطلقاً ، إذ لا يوجد من كتب الدين ما يقوم بفرض الكفاية بالنسبة إلى الأقطار ، سيّما كتب التفسير والحديث ، فإنّ معالمهما قد أشرفت على الاندراس ، ورايات أعلامهما قد آذنت بالانتكاس ، فيجب على كلّ مسلم الاهتمام بحالهما كتابة وحفظاً وتصحيحاً ورواية ، كفاية .

ومن القواعد المعلومة أنّ فرض الكفاية إذا لم يقم به مَنْ فيه كفاية يخاطب به كلّ مكلّف ويأثم بالتقصير فيه كلّ مكلّف به ، فيكون ذلك كالواجب العيني إلى أن يوجد من فيه كفاية .

وقد ورد مع ذلك في الحثّ على الكتابة والوعد بالثواب الجزيل على فعلها كثير من الآثار ، فمنه عن النبي ﷺ أنّه قال : قيّدوا العلم . قيل : وما تقييده ؟ قال :

«كتابتهُ» .

وروى أنّ رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى النبي ﷺ يستمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال له النبي : « استعن بيمينك » وأومى بيده أي خط .

وعن الحسن بن علي عليه السلام أنّه دعا بنيه وبني أخيه فقال : إنّكم صغار قوم ويوشك أن تكونوا كبار قوم آخرين ، فتعلّموا العلم ، فمن لم يستطع منكم أن يحفظه فليكتبه وليضعه في بيته .

وعن أبي بصير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : اكتبوا فإنّكم لا تحفظون حتّى تكتبوا .

وعنه عليه السلام قال : القلب يتّكل على الكتابة .

وعن عبيد بن زرارة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : احتفظوا بكتبكم فإنّكم سوف تحتاجون إليها .

وعن المفضّل بن عمر قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : أُكتب وبُثَّ علمك في اخوانك ، فإن مُتَّ فأورث كتبك بنيك ، فإنّه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلّا بكتبهم .

وروى الصدوق في أماليه باسناده إلى النبي ﷺ أنّه قال : إنّ المؤمن إذا مات وترك ورقة واحدة عليها علم كانت الورقة ستراً له فيما بينه وبين النار ، وأعطاه الله تعالى بكلّ حرف مدينة أوسع من الدنيا وما فيها ، ومن جلس عند العالم ساعة ناداه الملك : جلست إلى عبدي ، وعزّتي وجلالي لأُسكنّنك الجنّة معه ولا أُبالي .

(الثانية) يجب على الكاتب إخلاص النيّة لله تعالى في كتابته ، كما يجب إخلاصها في طلبه العلم ، لأنّها عبادة وضرب من تحصيل العلم وحفظه .

والقصد بها لغير الله تعالى من حظوظ النفس والدنيا كالقصد بالعلم ، وقد تقدّم

من ذمّه ووعيده ما فيه كفاية .

ويزيد عنه خيراً أو شرّاً أنّه موقّع بيده ما يكون يوم القيامة حجّة له أو عليه ، فلينظر ما يوقّعه ويترتّب على خطّه ما يترتّب من خير أو شرّ ومن سنّة أو بدعة يُعمل بها في حياته وبعد موته دهراً طويلاً ، فهو شريك في أجر من ينتفع بـه أو وزره ، فلينظر ما يسبّبه .

ويعلم من ذلك أنّ ثواب الكتابة ربّما زاد على ثواب العلم في بعض الموارد بسبب كثرة الانتفاع به ودوامه ، ومن هنا جاء تفضيل مداد العلماء على دماء الشهداء ، حيث أنّ مدادهم ينفع بعد موتهم ودماء الشهداء لا تنفع بعد موتهم .

(الثالثة) ينبغي لطالب العلم أن يعتني بتحصيل الكتب المحتاج إليها في العلوم النافعة ما أمكنه بكتابة أو شراء وإلّا فبإجارة أو عارية ، لأنّها آلة التحصيل ، وكثيراً ما تدرّب بها الأفاضل في الأزمنة السابقة وحصل لهم بواسطتها ترق زائد على من لم يتمكّن منها ، ولهم في ذلك أقاصيص يطول الأمر بشرحها .

ولا ينبغي للطالب أن يجعل تحصيلها وجمعها وكثرتها حظّه من العلم ونصيبه من الفهم ، بل يحتاج مع ذلك إلى التعب والجدّ والجلوس بين يدي المشايخ . ولقد أحسن القائل :

إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفع

(الرابعة) أن لا يشتغل بنسخها إن أمكنه تحصيلها بشراء ونحوه ، لأنّ الاشتغال بتحصيل العلم أهمّ . نعم لو تعذّر الشراء لعدم الثمن أو لعزّة الكاتب ، فليكتب بنفسه ولا يرضى بالاستعارة مع إمكان تملّكه .

ومتى آل الحال إلى النسخ فليشمّر له ، فإنّ الله يعينه ولا يضيع به حظّه من العلم ، ولا يفوت الحظّ إلّا بالكسل . ومن ضبط وقته حصل مطلبه ، وقد تقدّم جملة صالحة في ذلك .

(الخامسة) يستحبّ إعارة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممّن لا ضرر منه بها استحباباً مؤكّداً ، لما فيه من الإعانة على العلم والمعاضدة على الخير والمساعدة على البرّ والتقوى ، مع ما في مطلق العارية من الفضل والأجر .

وقد قال بعض السلف : بركة العلم إعارة الكتب .

وقال آخر : من بخل بالعلم ابتلي بإحدى ثلاث : إمّا أن ينساه ، أو يموت فلا ينتفع به ، أو تذهب كتبه .

وينبغي للمستعير أن يشكر للمعير ذلك الإحسان ويجزيه خيراً .

(السادسة) إذا استعار كتاباً وجب عليه حفظه من التلف والتعيّب ، وأن لا يلط به[1] ولا يطل مقامه عنده ، بل يردّه إذا قضى حاجته ولا يحبسه إذا استغنى عنه ، لئلّا يفوت الانتفاع به على صاحبه ، ولئلّا يكسل عن تحصيل الفائدة منه ولئلّا يمنع صاحبه من إعارة غيره إيّاه .

وأمّا إذا طلبه المالك حرم عليه حبسه ويصير ضامناً له ، وقد جاء في ذمّ الإبطاء بردّ الكتب عن السلف أشياء كثيرة نظماً ونثراً ، وبسبب حبسها والتقصير في حفظها امتنع غير واحد من إعارتها .

(السابعة) لا يجوز أن يصلح كتاب غيره المستعار أو المستأجر بغير إذن صاحبه ولا يحشّيه ولا يكتب شيئاً في بياض فواتحه وخواتمه إلّا إذا علم رضا مالكه وهو كما يكتبه المحدّث على حسب ما سمعه ، ولا يسوّده ولا يعيره غيره ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز شرعاً ، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبه ، فإنّ النسخ انتفاع زائد على الانتفاع بالمطالعة وأشقّ .

فإن كان الكتاب وقفاً على من ينتفع به غير معيّن فلا بأس بالنسخ منه لمن

---

(١) أي لا يمنعه منه ويستره عنه .

يجوز له إمساكه والانتفاع به ، مع الاحتياط .

ولا بأس بإصلاحه ممّن هو أهل لذلك من الناظر فيه أو من يأذن له ، بل قد يجب ، فإن لم يكن له ناظر خاصّ فالنظر فيه إلى الحاكم الشرعي .

وإذا نسخ منه بإذن صاحبه أو ناظره فلا يكتب منه والقرطاس في بطنه ، ولا يضع المحبرة عليه ، ولا يمرّ بالقلم الممدود ـ أي الملطّخ بالمداد ـ فوق الكتابة .

وبالجملة فيجب حفظه من كلّ ما يعدّ عرفاً تقصيراً ، وهو أمر زائد على حفظ الإنسان كتابه ، فقد يجوز فيه ما لا يجوز في المستعار ، خصوصاً التهاون بحفظ الكتب ، فإنّ كثيراً من الناس يمتهن كتابه في الغاية بسبب الطبع البارد . وهذا الأمر لا يسوغ في المستعار بوجه .

(الثامنة) إذا نسخ من الكتاب أو طالعه فلا يضعه على الأرض مفروشاً منشوراً ، بل يجعله بين كتابين مثلاً أو كرسي على الوجه المعروف ، لئلّا يسرع تقطيع حبكه وورقه وجلده .

(التاسعة) إذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على كرسي أو تحتها خشب أو رَفٌّ ونحو ذلك ، والأولى أن يكون بينها وبين الأرض خلو ، ولا يضعها على الأرض كي لا تتندّى أو تبلى .

وإذا وضعها على خشب أو نحوه جعل فوقها وتحتها ما يمنع من أكل جلودها به ، وكذلك يجعل بينها وبين ما يصادمها أو يسندها من حائط أو غيره .

ويراعي الأدب في وضع الكتب باعتبار علومها وشرفها وشرف مصنّفها ، فيضع الأشرف أعلى الكلّ ، ثمّ يراعي التدريج :

فإن كان فيها المصحف الكريم جعله أعلى الكلّ ، والأولى أن يكون في خريطة ذات عروة في مسمار أو وتد في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس .

ثمّ كتب الحديث الصرف ، ثمّ تفسير القرآن ، ثمّ تفسير الحديث ، ثمّ أُصول

الدين ، ثمّ أُصول الفقه ، ثمّ الفقه ، ثمّ العربية .

ولا يضع ذات القطع الكبير فوق ذات القطع الصغير لئلّا يكثر تساقطها ، ولا يكثر وضع الردّة في أثنائه لئلّا يسرع تكسّرها .

وينبغي أن يكتب اسم الكتاب عليه في جانب آخر الصفحات من أسفل ، وفائدته معرفة الكتاب وتيسّر إخراجه من بين الكتب .

(العاشرة) أن لا يجعل الكتاب خزانة للكراريس أو غيرها ، ولا مخدّة ولا مروحة ولا مكنساً ولا مسنداً ولا متّكأ ولا مقتلة للبراغيث وغيرها ، لا سيّما في الورق . ولا يطوي حاشية الورقة أو زاويتها ، ولا يعلّم بعود أو بشيء جافّ ، بل بورقة لطيفة ونحوها . وإذا ظفر فلا يكبس ظفره قوياً .

(الحادية عشر) إذا استعار كتاباً ينبغي له أن يتفقّده عند أخذه وردّه ، وإذا اشترى كتاباً تعهّد أوّله وآخره ووسطه وترتيب أبوابه وكراريسه وتصفّح أوراقه واعتبر صحّته ، وممّا يغلب على ظنّه صحّته إذا ضاق الزمان عن تفتيشه أن يرى إلحاقاً أو إصلاحاً فإنّه من شواهد الصحّة ، حتّى قال بعضهم : « لا يضيء الكتاب حتّى يظلم » . يريد إصلاحه بالضرب والكشط والإلحاق ونحوها .

(الثانية عشر) إذا نسخ شيئاً من كتب العلم الشرعية فينبغي أن يكون على طهارة مستقبلاً طاهر البدن والثياب والحبر والورق ، ويبتدىء الكتاب بكتابة « بسم الله الرحمن الرحيم » و « الحمد لله والصلاة على رسوله وآله » وإن لم يكن المصنّف قد كتبها ، لكن إن لم يكن من كلام المصنّف أشعر بذلك ، بأن يقول بعد ذلك : قال المصنّف أو الشيخ ونحو ذلك .

وكذلك يختم الكتاب بالحمدلة والصلاة والسلام بعد ما يكتب : « آخر الجزء الفلاني ويتلوه كذا وكذا » إن لم يكن كمل الكتاب .

ويكتب إذا كمل : « تمّ الكتاب الفلاني أو الجزء الفلاني وبتمامه تمّ الكتاب »

ونحو ذلك ، ففيه فوائد كثيرة .

وكلّما كتب اسم الله تعالى أتبعه بالتعظيم مثل : « تعالى أو سبحانه أو عزّوجلّ أو تقدّس » ، ونحو ذلك ، ويتلفّظ بذلك أيضاً .

وكلّما كتب اسم النبي ﷺ كتب بعده الصلاة عليه وعلى آله والسلام ، ويصلّي ويسلّم هو بلسانه أيضاً .

ولا يختصر الصلاة في الكتاب ، ولا يسأم من تكريرها ولو وقعت في السطر مراراً كما يفعل بعض المحرّرين المختلقين من كتابة : « صلعم » أو « صـلم » أو « صم » أو « صلسم » أو « صله » فإنّ ذلك كلّه خلاف الأولى والمنصوص ، بل قال بعض العلماء : إنّ من كتب « صلعم » قطعت يده .

وأقلّ ما في الإخلال بإكمالها تفويت الثواب العظيم عليها ، فقد ورد عنه ﷺ أنّه قال : « من صلّى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب » .

وإذا مرّ بذكر أحد من الصحابة ـ سيّما الأكابر ـ كتب : « رضي الله عنه » أو « رضوان الله عليه » أو بذكر أحد من السلف الأعلام كتب : « رحـمه الله » أو « تغمّده الله برحمته » ونحو ذلك .

وقد جرت العادة باختصاص الصلاة والسلام بالأنبياء ، ويـنبغي أن يـجعل للأئمّة عليهم السلام ، وإن جاز خلاف ذلك كلّه ، بل يجوز الصلاة على كلّ مؤمن كما دلّ عليه القرآن والحديث .

وكتابة ما ذكر من الثناء ونحوه هو دعاء ينشئه لا كلام يرويه ، فلا يتقيّد فيه بالرواية ولا بإثبات المصنّف ، بل يكتبه وإن سقط من الأصل المنقول أو المسموع منه .

وإذا وجد شيئاً من ذلك قد جاءت به الرواية أو مذكوراً في التصنيف كانت

العناية بإثباته وضبطه أكثر .

هذا هو الراجح ومختار الأكثر ، وذهب بعض العلماء إلى إسقاط ذلك كلّه من الكتابة مع النطق بذلك .

وينبغي أن يذكر السلام على النبيّ مع الصلاة عملاً بظاهر الآية ، ولو اقتصر على الصلاة لم يكن به بأس .

(الثالثة عشر) لا يهتمّ المشتغل بالعلم بالمبالغة في حسن الخطّ ، وإنّما يهتمّ بصحّته وتصحيحه .

ويجتنب التعليق جدّاً ، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفريقها .

والمشق وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف .

وقال بعضهم : وزن الخطّ وزن القراءة ، أجود القراءة أبينها وأجود الخطّ أبينه .

وينبغي أن يجتنب الكتابة الدقيقة ، لأنّه لا ينتفع بها ، أو لا يكمل الانتفاع بها لمن ضعف نظره ، وربّما ضعف نظر الكاتب نفسه بعد ذلك فلا ينتفع بها .

قال بعض السلف لكاتب ـ وقد رآه يكتب خطّاً دقيقاً ـ : لا تفعل ، فإنّه يخونك أحوجَ ما تكون إليه .

وقال بعضهم : اكتب ما ينفعك وقت احتياجك إليه ، ولا تكتب ما لا تنتفع به وقت الحاجة ـ أي وقت الكبر وضعف البصر .

وهذا كلّه في غير مسوّدات المصنّفين ، فإنّ تأنّيهم في الكتابة يفوّت كثيراً من أغراضهم التي هي أهمّ من تجويد الكتابة ، فمن ثمّ نراها غالباً عسرة القراءة مشتبكة الحروف والكلمات لسرعة الكتابة واشتغال الفكر بأمر آخر .

(الرابعة عشر) قالوا : لا ينبغي أن يكون القلم صلباً جدّاً فيمنع سرعة الجري ، أو رخواً فيسرع إليه الحفا .

قال بعضهم : إذا أردت أن تجوّد خطّك فأطل جلفتك وأسمنها ، وحرّف قَطّتكَ وأيمنها .

ولتكن السكّين حادّة جدّاً لبراية الأقلام وكشط الورق خاصّة لا تستعمل في غير ذلك ، وليكن ما يقطّ عليه القلم صلباً ، ويحمدون في ذلك القصب الفارسي اليابس جدّاً والأبنوس الصلب الصقيل .

(الخامسة عشر) ينبغي أن لا يقرطم الحروف ويأتي بها مشتبهة بغيرها ، بل يعطي كلّ حرف حقّه وكلّ كلمة حقّها ، ويراعي من الآداب الواردة في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنّه قال لبعض كتّابه : « ألق الدواة ، وحرّف القلم ، وانصب الباء ، وفرّق السين ، ولا تعوّر الميم ، وحسّن الله ، ومدّ الرحمن ، وجوّد الرحيم ، وضع قلمك على أُذنك اليسرى ، فإنّه أذكر لك » .

وعن زيد بن ثابت أنّه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كتبت « بسم الله الرحمن الرحيم » فبين السين فيه » .

وعن ابن عبّاس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تمدّ الباء إلى الميم حتّى ترفع السين » .

وعن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كتب أحدكم « بسم الله الرحمن الرحيم » فليمدّ الرحمن » .

وعنه أيضاً : « من كتب بسم الله الرحمن الرحيم » فجوّده تعظيماً لله غفر الله له » .

وعن علي بن أبي طالب ؑ أنّه قال : « إذا تنوّق رجل في كتابة « بسم الله الرحمن الرحيم » غفر الله تعالى له » .

وعن جابر ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كتب أحدكم كتاباً فليترّبه فإنّه أنجح » .

(السادسة عشر) كرهوا في الكتابة فصل مضاف اسم الله تعالى منه ، كعبدالله أو رسول الله ﷺ ، فلا يكتب عبداً ورسول في آخر سطر والله مع ما بعده أوّل سطر آخر ، لقبح الصورة . وهذه الكراهة للتنزيه .

ويلحق بذلك أسماء النبي ﷺ وأسماء الصحابة رضي الله عنهم ونحوها الموهم لخلل ، كقوله « سابّ النبي ﷺ كافر » ، فلا يكتب « سابّ » مثلاً في آخر سطر وما بعده في أوّل آخر .

بل ولا اختصاص للكراهية بالفصل بين المتضايفين ، فغيرهما ممّا يستقبح فيه الفصل كذلك .

وكذلك كرهوا جعل بعض الكلمة في آخر سطر وبعضها في أوّل آخر .

(السابعة عشر) عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثق به ، وأولاه ما كان مع مصنّفه ، ثمّ ما كان مع غيره من أصل بخطّ المصنّف ، ثمّ بأصل قوبل معه إذا كان عليه خطّه ، ثمّ ما قوبل به مع غيره ممّا هو صحيح مجرّب ، لأنّ الغرض المطلوب أن يكون كتابه مطابقاً لأصل المصنّف[١].

وبالجملة مقابلة الكتاب الذي يرام النفع منه على أيّ وجه كان ، ممّا يفيد الصحّة ، متعيّنةٌ ، فينبغي مزيد الاهتمام بها .

وقال بعض السلف لابنه : كتبتَ ؟ قال : نعم . قال : عرضتَ كتابك[٢]؟ قال : لا . قال : لم تكتب[٣].

---

(١) قارن الإلماع (ص١٥٨ ـ ١٦٠) .

(٢) في الإلماع : قابلت ؟

(٣) الإلماع (ص١٦٠) وخرّجه المحقّق عن المحدّث الفاصل ١٢٨ والكفاية (ص٢٣٧) طبع الهند والجامع لأخلاق الراوي رقم ٥٦ وجامع بيان العلم ١ / ٧٧ وأدب الاملاء (ص٧٩) فتح المغيث (ص٢٥٠) .

وعن الأخفش قال : إذا نسخ كتاب ولم يعارض ثمّ نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً .

وقد سبقه إليه الخليل بن أحمد ﷺ ، فقال : إذا نسخ الكتاب ثلاث مرّات ولم يعارض تحوّل بالفارسية .

إلّا أنّ الأخفش اقتصر على مرّتين .

(الثامنة عشر) إذا صحّح الكتاب بالمقابلة فينبغي أن يضبط مواضع الحاجة فيعجم المعجم ويشكل المشكل ويضبط المشتبه ويتفقّد مواضع التصحيف .

أمّا ما يفهم بلا نقط وشكل فلا ينبغي الاعتناء بنقطه وشكله ، لأنّه اشتغال بما غيره أولى منه وتعب بلا فائدة ، وربّما يحصل للكتاب به إظلام ، ولكن ينتفع به المبتدي وكثير من الناس .

وروى جميل بن درّاج قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : « أعربوا حديثنا فإنّنا قوم فصحاء » .

ومن مهمّات الضبط ما يقع بسببه اختلاف المعنى كحديث « ذكاة الجنين ذكاة أُمّه »[١].

وكذلك ضبط الملتبس من الأسماء ، إذ هي سماعية[٢].

وإن احتاج إلى ضبطه في الحاشية قبالته ؛ فعل ، لأنّه أبعد من الالتباس ، سيّما عند دقّة الخطّ وضيق الأسطر . وإذا أوضحه في الحاشية كتب عليه فيها « بيان » أو حرف « ن » .

---

(١) أُنظر الإلماع ص ١٥٠ فالحنفية ترجّح فتح (ذكاة) الثانية ، على مذهبها في أنّه يذكّى مثل ذكاة أُمّه وغيرهم يرجّح الرفع لإسقاطهم ذكاته بذكاة أُمّه .

(٢) لاحظ الإلماع ص ١٥٤ قال لأنّه لا يدخله القياس .

وقد جرت العادة في ضبط الأحرف بضبط الحروف المعجمة بالنقط ، وأمّا المهملة فلهم في ضبطها طرق :

منها ـ أن لا يتعرّض لها ويجعل الإهمال علامة عليها ، ولم يرتضه جماعة فقد يغفل المعجم سهواً ونحوه فيشتبه بالمهمل .

ومنها ـ أن ينقّطها من أسفل بنحو نقط نظيرها المعجم من أعلى ، فينقّط الراء والدال مثلاً من أسفل نقطة والسين من أسفل ثلاثاً وهكذا . واستثني منها الحاء فلا ينقّط من أسفل لئلّا يلتبس بالجيم .

ومنها ـ أن يكتب مثل ذلك الحرف منفرداً ، والأولى أن يكون تحته وأن يكون أصغر ممّا في الأصل .

ومنها ـ أن يكتب على المهمل شكلة صغيرة كالهلال أو كالقُلامة مضطجعة على قفاها .

ومنها ـ أن يخطّ عليها خطّاً صغيراً ، وهو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرٌ لخفائه .

ومن الضبط أن يكتب في باطن الكاف المعلّقة كاف صغيرة أو همزة ، وفي باطن اللام لام صغيرة(١).

(التاسعة عشر) ينبغي أن يكتب على ما صحّحه وضبطه في الكتاب وهو في محلّ شكّ عند مطالعته أو تطرّق احتمال « صحّ » صغيرة .

ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ « كذا » صغيرة ، ويكتب في الحاشية « صوابه كذا » إن كان يتحقّقه أو « لعلّه كذا » إن غلب على ظنّه أنّه كذلك ، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه « صـــ » ، وهي صورة

---

(١) قارن الإلماع (ص١٥٦ ـ ١٥٧) .

رأس صاد مهملة مختصرة من « صح »[١]، قال بعضهم : ويجوز أن تكون معجمة مختصرة من ضَبَّة ، ويكتب فوق الكتابة غير متّصلة بها لئلّا يظنّ ضرباً أو غيره .

فإذا تحقّقه هو أو غيره بعد ذلك وكان المنقول صواباً زاد تلك الصاد حاء فيصير « صح »[٢].

قيل : وأشاروا إلى أنّ الصاد نصف « صح » وإنّ الصحّة لم تكمل فيما هي فوقه ، مع صحّة روايته ومقابلته مثلاً ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنّه منقب في نقله غير غافل ، فلا يظنّ أنّه غلط فيصلحه .

وقد يتجاسر بعضهم فيغيّر ما الصواب إبقاؤه[٣].

واستعير لتلك الصورة اسم (الضَبة) لشبهها بضبة الإناء التي يصلح بها خلله .

بجامع أنّ كلاً منهما جعل على ما فيه خلل .

أو بضبة الباب لكون المحلّ مقفلاً بها لا يتّجه قراءته ، كما أنّ الضبة تقفل بها[٤].

(العشرون) إذا وقع في الكتاب زيادة أو كتب فيه شيء على غير وجهه تخيّر فيه بين ثلاثة أمور :

الأوّل : الكشط ، وهو سلخ الورق بسكّين ونحوها ، ويعبّر عنه بالبشر بالباء من البَشَرة الموحّدة وبالحك ، وسيأتي أنّ غيره أولى منه وهو أولى من إزالة نقطه أو شكله أو نحو ذلك .

---

(١) قارن الإلماع (ص١٦٦ ـ ١٦٧) المقدّمة (ص٣١٣) علوم الحديث (٤ ـ ١٩٥) .

(٢) معجم الأدباء ياقوت (ج٢ ص٥ ـ ٦) .

(٣) لاحظ الإلماع (ص١٦٧ ـ ١٦٨) .

(٤) قارن الإلماع (ص١٦٩) وهامشه وعلوم الحديث (ص١٩٨) مقدّمة (٣١٧ ـ ٣١٨) .

الثاني : المحو ، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن ، بأن تكون الكتابة في ورق صقيل جدّاً في حال طراوة المكتوب وأمن نفوذ الحبر .

وهو أولى من الكشط ، لأنّه أقرب زمناً وأسلم من فساد المحل غالباً .

ومن الحيل الجيّدة عليه لعقه رطباً بخفّة ولطافة ، ومن هنا قال بعض السلف : من المروة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد(١).

والثالث : الضرب عليه ، وهو أجود من الكشط والمحو ، لا سيّما في كتب الحديث ، لأنّ كلاً منهما يضعف الكتاب ويحرّك تهمة ، وربّما أفسد الورق .

وعن بعض المشايخ : أنّه كان الشيوخ يكرهون حضور السكّين مجلس السماع حتّى لا يبشّر شيء ، ولأنّه ربّما يصحّ في رواية أُخرى وقد يسمع الكتاب مرّة أُخرى على شيخ آخر يكون ما يبشّر صحيحاً في روايته ، فيحتاج إلى إلحاقه بعد بشره . ولو خطّ عليه في رواية الأوّل وصحّ عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحّته(٢).

وفي كيفية الضرب خمسة أقوال(٣):

أحدها : أن يصل بالحروف المضروب عليها ويخطّ بها خطّاً ممتدّاً ، ويسمّى عند المغاربة بالشقّ(٤)، وأجوده ما كان دقيقاً بيّناً يدلّ على المقصود ولا يسوّد الورق ولا يطمس الحروف ولا يمنع قراءة ما تحته .

وثانيها : أن يجعل الخط فوق الحروف منفصلاً عنها منعطفاً طرفاه على أوّل

---

(١) الإلماع ص١٧٣ وعلوم الحديث ص٢٥٨ .

(٢) بنصّه في الإلماع (ص١٧٠) وعنه فتح الغيث (ص٢٥٨) .

(٣) أُنظر الإلماع ص١٧٠ ـ ١٧٢ علوم الحديث ص١٩٩ المقدّمة ٣١٧ ـ ٣١٨ .

(٤) الإلماع (ص١٧١ و ١٩٠) .

المبطل وآخره ومثاله هكذا « ⌐ ¬ » .

وثالثها : أن يكتب لفظة « لا » أو لفظة « من » فوق أوّله ولفظة « إلى » فوق آخره ، ومعناه : « من هنا ساقط إلى هنا » أو « لا يصحّ ـ مثلاً ـ هذا إلى هنا » .

ومثل هذا يحسن فيما صحّ في رواية وسقط في أُخرى ، ومثاله هكذا « لا ـ إلى » أو هكذا « من ـ إلى » .

ورابعها : أن يكتب في أوّل الكلام المبطل وفي آخره نصف دائـرة ومـثاله هكذا « ∩ » ، فإن ضاق المحل جعله في أعلى كلّ جانب .

وخامسها : أن يكتب في أوّل المبطل وفي آخره صفراً ، وهو دائرة صغيرة سمّيت بذلك لخلو ما أُشير إليه بها من الصحّة لتسمية الحسّاب لهـا بـذلك لخـلو موضعها من عدد ، مثاله هكذا « ه » ، فإن ضاق المحل جعل ذلك في أعلى كـلّ جانب .

ومنهم من يصل بين المبطل مكان الخطّ نقطاً متتالية .

ولو كان المبطل أكثر من سطر ، فإن شئت عَلِّمْ بما ذكر في الثلاثة الأخيرة من الخمسة في أوّل كلّ سطر وآخره ، وإن شئت عَلِّمْ بها في طرف الزائد فقط[1].

وإذا تكرّرت كلمة أو أكثر سهواً ضُرِبَ على الثانية لوقوع الأُولى صواباً في موضعها ، إلّا إذا كانت الثانية أجود صورة أو أدلّ على القراءة . وكـذا إذا كـانت الأُولى آخر سطر ، فإنّ الضرب عليها أولى صيانة لأوّل السطر .

وإذا كان في المكرّر مضاف ومضاف إليه أو صفة وموصوف أو متعاطفان أو مبتدأ وخبر ، فمراعاة عدم التفريق بين ما ذكرنا والضرب عـلى المـتطرّف مـن المتكرّر لا على المتوسط ـ لئلّا يفصل بالضرب بين شيئين بينهما ارتباط ـ أولى

---

(١) الإلماع (ص ١٧١) .

من مراعاة الأوّل أو الأخير ، إذ الأجود أنّ مراعاة المعاني أجود من تحسين الصورة في الخطّ(١).

وإذا ضرب على شيء ثمّ تبيّن أنّه كان صحيحاً وأراد عود إثباته : كتب في أوّله وآخره « صح » صغيرة ، وله أن يكرّرها عليه ما لم يؤدّ إلى تسويد الورق. ويختار التكرار فيما إذا ضرب بالخطّ المتّصل أو المنفصل أو النقط المتتالية ، وعدمه فيما إذا ضرب بغير ذلك من العلامات ، ويحسن حينئذ أن يضرب على العلامة : من ، ولا ، وإلى ، ونصف الدائرة ، والصفر ، ويكتب لفظ « صح ».

(الحادية والعشرون) إذا أراد تخريج شيء سقط ويسمّى « اللَحَق » بفتح الحاء مشتق من اللحاق بالفتح أي الإدراك ، فليخرجه في الحاشية ، وهو أولى من جعله بين السطور لسلامته من تضيّقها وتغليس ما يقرأ ، سيّما إذا كانت السطور ضيّقة متلاصقة ، قالوا : وجهة اليمين من الحواشي أولى إن أمكن ، بأن اتّسعت لشرفها ، ولاحتمال سقط آخر فيخرجه إلى جهة اليسار(٢).

فلو خرج الأوّل إلى اليسار ثمّ ظهر سقط آخر في السطر فإن خرج له إلى اليسار أيضاً اشتبه محلّ أوّل السقطين بمحلّ الأخير ، أو إلى اليمين تقابل طرف التخريجين ، وربّما التقيا لقرب السقطين فيظنّ أنّ ذلك ضرب على ما بينهما على ما مرّ في كيفية الضرب.

فالابتداء باليمين وجعله ضابطاً يزيل الاشتباه إلّا أن يكثر السقط في السطر الواحد وهو نادر.

نعم ، إن كان الساقط آخر سطر ألحقه بآخره مطلقاً للأمن حينئذ ، وليكن

---

(١) الإلماع (ص١٧٢).

(٢) الإلماع (١٦٢ ـ ١٦٤) علوم الحديث ٥ ـ ١٩٦ المقدّمة ٣١٣ ـ ٣١٤.

متّصلاً بالأصل ولا يكتبه في أوّل السطر بعده ، ولا يلحقه في الحاشية اليمين .

نعم ، إن ضاق المحل لقرب الكتابة من طرف الورقة أو للتجليد خرج إلى الجهة الأُخرى .

وليكن كتب الساقط من أي جهة كان التخريج صاعداً من الفوق إلى أعلى الورقة لا نازلاً به إلى أسفلها ، لاحتمال تخريج آخر بعده فلا يجد له محلاً مقابله . ويجعل رؤوس الحروف إلى جهة اليمين ، سواءً كان في جهة يمين الكتابة أم يسارها .

وينبغي أن يحسب الساقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها ، فإن كان سطرين أو أكثر جعل السطور أعلى الطرف نازلاً بها إلى أسفل بحيث تنتهي السطور إلى جهة الكتابة إن كان التخريج عن يمينها ، وإن كان عن يسارها ابتدأ الأسطر من جانب الكتابة بحيث تنتهي سطوره إلى طرف الورقة ، فإن انتهى الهامش قبل فراغ الساقط كمل في أعلى الورقة أو أسفلها بجنب ما يكون من الجهتين .

ولا يوصل الكتابة والأسطر بحاشية الورقة من أي جهة كانت ، بل يدع مقداراً يحتمل الحكّ عند حاجته مرّات .

ثمّ كيفية تخريجه للساقط أن يجعل في محلّه من السطر خطّاً صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه منعطفاً قليلاً إلى جهة التخريج من الحاشية ليكون إشارة إليه .

واختار جماعة من العلماء أن يصل بين الخطّ وأوّل الساقط بخطّ ممتدّ بينهما ، وهو غير مرضيّ عند الباقين ، لاشتماله على تسويد الكتاب ، سيّما إن كثر التخريج .

نعم ، إن لم يكن ما يقابل محلّ السقوط خالياً واضطرّ إلى كتابته بمحلّ آخر

اختير مدّ الخطّ إلى أوّل الساقط ، أو كتب قبالة المحل « يتلوه كذا في المحلّ الفلاني » أو نحوه ممّا يزيل اللبس .

وإذا كتب الساقط في التخريج وانتهى منه كتب في آخر « صح » ، وتصغيرها أولى ، وبعض يكتب « صح رجع » ، وبعضهم يقتصر على « رجع » .

(الثانية والعشرون) إذا صحّح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة علّم على موضع وقوفه بـ« بلغ » أو « بلغت » أو « بلغ العرض » أو نحو ذاك ممّا يفيد معناه ، وإن كان ذلك بخط الشيخ فهو أولى .

ففيه فوائد جمّة من أهمّها الوثوق بالنسخة والاعتماد عليها على تطاول الأزمنة إذا كان الشيخ أو المقابل معروفاً بالثقة والضبط ، فإنّ ذلك ممّا يحتاج إليه ، سيّما في هذا الزمان لضعف الهمّة وفتور العزيمة في الأزمنة المتقاربة لزماننا عن مباشرة التصحيح والضبط ، خصوصاً لكتب الحديث ، فالاعتماد على تصحيح الثقات السابقين مع الاجتهاد في تحقيق الحقّ بحسب الامكان .

(الثالثة والعشرون) ينبغي أن يفصل بين كلّ كلامين أو حديثين بدائرة أو ترجمة أو قلم غليظ ، ولا يوصل الكتابة كلّها على طريقة واحدة ، لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه .

ورجّحوا الدائرة على غيرها ، وعمل عليها غالب المحدّثين ، واختار بعضهم إغفال الدائرة حتّى يقابل . وكلّ كلام يفرغ منه ينقط في الدائرة التي تليه نقطة ، وفي المقابلة الثانية ثانية وهكذا .

(الرابعة والعشرون) لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد والتنبيهات المهمّة على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك ، على حواشي كتاب يملكه أو لا

يملكه بالإذن ، ولا يكتب في آخر ذلك « صح »(١).

ويخرج لها بأعلى وسط كلمة المحل التي كتب الحاشية لأجلها لا بين الكلمتين ، أو يجعل بدلاً لتخريجه إشارة بالهندي . وكلّ ذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط في الأصل .

وبعضهم يكتب على أوّل المكتوب من ذلك « حاشية » أو « فائدة » مثلاً أو صورة « حش » ، وبعضهم يكتب ذلك في آخره .

ولا ينبغي أن يكتب إلّا الفوائد المهمّة المتعلّقة بذلك المحلّ ، ولا يسوّد بنقل المباحث والفروع الغريبة ، كما اتّفق لبعض غفلة أهل هذا العصر الذين لم يقفوا على مصطلح العلماء ، فأفسدوا أكثر الكتب .

ولا ينبغي الكتابة بين الأسطر مطلقاً .

(الخامسة والعشرون) ينبغي كتابة التراجم والأبواب والفصول ونحو ذلك بالحمرة ونحوها ، فإنّه أظهر في البيان ، وفي فواصل الكلام .

ولكن في كتابة شرح ممزوج بالمتن أن يميّز المتن بكتابته بالحمرة ، أو يخُطّ عليه بها خطّاً منفصلاً عنه ممتدّاً عليه كالصورة الثانية من صور الضرب المارّة ، لكن يميّزه عن الضرب بترك انعطاف الخطّ من طرفيه .

وكتابة جميع المتن بالحمرة أجود ، لأنّه قد يمتزج بحرف واحد وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح ، فلا يوضّح ذلك بالخطّ إيضاحه بالحمرة .

قال القاضي عياض بعد أن ذكر جملة من مباحث التحقيق : وقد حدّثني بعض

---

(١) قارن الإلماع (ص١٦٤) المقدّمة (ص٣١٥) علوم الحديث (١٩٦) .

من لقيته ممّن يعتني بهذا الشأن : أن كتب الحكم المستنصر بالله[1]، خرجت إلى (أهل المقابلة والنسخ) بقصره ، برسوم ، منها بعض ما ذكرناه[2].

(١) من ملوك الأندلس وهو الحكم بن عبدالرحمن بن محمّد ولي سنة (٣٥٠) إلى أن مات (٣٦٦) وكان جامعاً للعلوم محبّاً لها مكرماً لأهلها وجمع من الكتب ما لم يجمعها أحد من الملوك قبله باشترائه لها من الأقطار بأغلى الأثمان راجع جذوة الاقتباس ص١٣ ـ ١٧ طبع فاس ١٣٠٩ .

(٢) الإلماع ص١٦٥ .

٤ ـ مع القواميس[1] للمحقّق الدربندي

في بيان آداب كتابة الحديث :

ذكر بعض فضلائنا وجمّ غفير من علماء العامّة : أنّ معرفة ذلك من الأُمـور المهمّة ، فينبغي تبيين الخطّ وعدم إدماج بعضه في البعض .

وإعراب ما يخفى وجهه ، وبعبارة أُخرى : أن يكتب مبيّناً مـفسّراً ويشكّـل المشكِل منه ، أو ينقّطه . وهذا كلّه لإزالة اللبس .

وقد ذكر بعضهم أنّه قد نقل عن أهل العلم كراهة الإعجام والإعراب إلّا في الملتبس ، وقيل : يشكّل الجميع .

ثمّ إنّه ينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر ، ويستحبّ ضبط المشكل في نفس الكتاب ، وكتبه مضبوطاً واضحاً في الحاشية قبالته .

وهكذا ينبغي الاعتناء بضبط ما اختلف فيه من أسماء الرواة أو من كلمات متن الحديث ، مطلقاً ، أي على أيّ نحو كان هذا الاختلاف .

وبضبط مختلف الروايات وتمييزها ، فيجعل كتابه على رواية ، ثمّ ما كان في غيرها من زيادة ألحقها في الحاشية أو نقص أعلَم عليه ، أو خلاف كتبه ، معيّناً في كلّ ذلك من رواه بتمام اسمه لا رمزاً .

ثمّ إنّه ينبغي ـ أيضاً ـ أن يجعل بين كلّ حديثين دائرة صغيرة من غـير لون الأصل ، وقال جمع منهم : إنّ التفصيل بين كلّ حديثين بدائـرة ، قـد نـقل عـن

---

(١) اعتمدنا في النقل عن هذا الكتاب على مخطوطة له من مكتبة المرحوم الحجّة السيّد مرتضى النجومي في مدينة كرمانشاه في الجمهورية الإسلامية في إيران .

جماعات من المتقدّمين ، وقال بعضهم : يستحبّ أن تكون غفلاً ، فإذا قابل نقّط وسطها .

وذكر جمع منهم أنّه يكره في مثل عبدالله وعبدالرحمن بن فلان كتابة عبد آخر السطر واسم (الله) مع ابن فلان ، أوّل الآخر ، وكذا يكره (رسول) آخره و (الله) أوّله ، وكذا ما أشبهه .

ثمّ إنّه ينبغي أن لا يخلّ بالصلاة والسلام بعد اسم النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وفاطمة عليها السلام ، وسائر الأئمّة المعصومين عليهم السلام .

وليكن ذلك كلّه صريحاً من غير رمز ، ولا يسأم من تكرّره ولو في سطر واحد ، ومن أغفله حرم حظّاً عظيماً ، والظاهر أنّ ذلك ممّا كانت عليه سيرة الأقدمين والأواسط من أهل الحديث ، وقد ورد عن طريق العامّة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « من صلّى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة يصلّون عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب » .

ولا يخفى عليك أنّ تلك السيرة جارية في اسم الله تعالى أيضاً ، بمعنى أنّه إذا كتب اسم الله تعالى أتبعه التعظيم كـ« عزّوجلّ » ونحوه ، وهذا ممّا يساعد عليه العقل أيضاً .

ودون ما ذكر في المرتبة : الترضّي والترحّم على الصحابة الأخيار والعلماء الأبرار .

وقد يستفاد من كلام جمع منهم أنّ كلّ ذلك في مرتبة واحدة ، سواءً ، وهذا كما ترى .

وقال بعضهم : يكره الرمز بالصلاة والترضّي في الكتابة ، كما يفعله غير أهل الحديث ، وقد صرّح جمع منهم بأنّه يكره الاقتصار على الصلاة دون التسليم وقد حكي عن بعض حفّاظهم أنّه قال : كنت أكتب الحديث وأكتفي بالصلاة على

رسول الله ﷺ فرأيته في المنام فقال : مالك لا تتمّ الصلاة عليَّ ، فما كتبت [بعد] ذلك الصلاة إلّا مع التسليم .

أقول : إنّ تصلية العامّة وتسليمهم على النبيّ ﷺ من قبيل الصلوات والتسليمات البتراء ، لأنّهم لا يذكرون أهل بيت رسول الله ﷺ فلا فائدة في مثل ذلك .

وقال الصادق عليه السلام : سمع أبي رجلاً متعلّقاً بالبيت وهو يقول : « اللهمّ صلّ على محمّد » فقال له أبي : لا تبتر ياعبدالله ، لا تظلمنا حقّنا ، قل : « اللهمّ صلّ على محمّد وأهل بيته » الحديث .

ثمّ لا يخفى عليك أنّه يكتب عند تحويل السند (حاءً) بين المحوّل والمحوّل إليه .

وإذا كان المستتر في قال أو يقول عائداً إلى المعصوم عليه السلام فليمدّ اللام ، بل يضاف إلى ذلك رمز التصلية والتسليم .

ثمّ إنّه إذا وقع في الكتاب ما ليس منه : نفي بالضرب أو الحكّ أو المحو أو غيرها ، وأولاها الضرب ، ضرباً ظاهراً ، لا بكتابة « لا » أو حرف الزاي على أوّلها و « إلى » على آخرها ، إذ ربّما يخفى ذلك على الناسخ .

وأمّا الضرب على المكرّر ، فقيل يضرب على الثاني [إن كان في أوّل السطر] أو آخرِهِ فعلى الأوّل ، أو أوّل سطرٍ وآخِرِ آخَر . فعلى آخر السطر ، فإن تكرّر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه روعي اتّصالهما .

وأمّا الحكّ والكشط والمحو ، فقد ذكر جمع منهم أنّها كرهها أهل العلم ، لأنّ الحكّ والكشط ممّا يحتمل التغيّر ، وربّما أفسد الورقة وما ينفذ إليه ، والمحو مسوّد للقرطاس .

وأمّا الساقط ، فإن كان يسيراً كتب على سمط السطر ، أو كثيراً فإلى أعلى

الصفحة يميناً أو يساراً إن كان سطراً واحداً ، أو إلى أسفلها إن كان يميناً ، وأعلاها يساراً ، إن كان أكثر .

وقد يقال : إنّ الساقط يكتب في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيّة ، وإن لم يكن بقيّة ـ بأن خرج من أواسطه ، لا من آخره ـ ففي اليسرى .

وقد ذكر جمع في تخريج الساقط ، وهو « اللَّحق » بفتح اللام والحاء أن يخطّ من موضع سقوطه في السطر خطّاً صاعداً قليلاً ، معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق ، وقيل يمدّ العطفة إلى أوّل اللحق ، ثمّ يكتب اللحق قبالة العطفة في الحاشية اليمنى إن اتّسعت ، إلاّ أن يسقط في آخر السطر فيخرجه إلى الشمال ، وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً إلى أسفل ، لاحتمال تخريجٍ آخر بعده ، وليكن رؤوس حرف اللحق إلى جهة اليمين ، فإن زاد اللحق على سطر ابتدأ سطوره من أعلى إلى أسفل ، فإن كان في يمين الورقة انتهت إلى باطنها وإن كان في الشمال فإلى طرفها ، ثمّ يكتب في انتهاء اللحق « صح » وقيل يكتب مع صحّ « رجع » ، وقيل يكتب الكلمة المتّصلة به داخل الكتاب ، وليس بمرضيّ ، لأنّه تطويل موهمٌ .

وأمّا الحواشي غير الأصل ، كشرحٍ وبيان غلطٍ أو اختلاف روايةٍ أو نسخةٍ ونحوه ، فقال بعضهم : لا يخرج لذلك خطٌّ ، وحكم بعضهم باستحباب التخريج له من وسط الكلمة المخرج لأجلها .

ثمّ لا يخفى عليك أنّهم قد ذكروا أنّ التصحيح والتضبيب والتمريض من شأن المتقنين .

فالتصحيح كتابة لفظة « صح » على كلام صحّ روايةً ومعنىً ، ولكنّه عرضة للشكّ أو الخلاف .

والتضبيب ـ ويسمّى التمريض ـ أن يمدّ خطّاً أوّله كرأس الصاد ولا يلزق

بالمدود عليه ، يمدّ على ثابتٍ نقلاً فاسدٍ لفظاً أو معنى ، أو ضعيفٍ أو ناقصٍ ، ومن الناقص : موضع الإرسال أو الانقطاع .

وربّما اقتصر بعضهم على الصّاد في علامة الصحيح ، فأشبهت الضُبَّة . ويوجد في بعض الأُصول القديمة في الإسناد الجامع جماعة معطوفاً بعضهم على بعض علامة تشبه الضبّة بين أسمائهم ، وليست ضبّةً ، وكأنّها علامة اتّصال .

هذا ، وأنت خبير بأنّ ما ذكروه في هذا المقام ، لم يتداول في كتب أصحابنا ، نعم ، الموجود في جملة كثير منها ، ولا سيّما في الكافي والتهذيب والاستبصار والفقيه الإيماء والرمز إلى حال السند ، فيشار إلى الصحيح بحرف الصّاد الشبيهة بلفظة « صح » هكذا (صح) وإلى الحسن بالحاء هكذا (ح) وإلى الحسن كالصحيح هكذا (ح كصح) وإلى الموثّق بالقاف هكذا (ق) وإلى المرسل بـاللام هكـذا (ل) وإلى المرفوع بالعين هكذا (ع) وإلى ما فيه مجهول أو مهمل بالميم هكذا (م) وإلى ما فيه من نُصَّ بضعفه بالضاد هكذا (ض) .

وقد يجمع بين حرفين أو ثلاثة للإيماء إلى أحوال عديدة .

التصحيف والتحريف :

ينبغي أن لا يروي بقراءة لحّانٍ أو مصحِّفٍ .

وعلى طالب الحديث أن يتعلّم من اللغة والنحو والصرف ما يسلم بـه مـن اللحن والتصحيف .

وطريق السلامة من التصحيف الأخذُ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق . وإذا وقع في روايته لحنٌ أو تحريفٌ ، فقال جمع يرويه كما سمعه .

والتحقيق ـ كما عليه الأكثر ـ روايته على الصواب ، وأمّا إصلاحه في الكتاب فجوّزه بعضهم ، وقيل : الصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضبيب عليه ، وبيان الصواب في الحاشية .

ثمّ الأولى عند السماع أن يقرأه على الصواب ، ثمّ يقول : « في روايتنا أو عند شيخنا أو عن طريق فلان : كذا » وله أن يقرأ ما في الأصل ثمّ يذكر الصواب .

وأحسن الإصلاح بما جاء في رواية أو حديث آخر ، فإن كان الإصلاح بزيادة ساقط فإن لم يغاير معنى الأصل فهو على ما سبق ، وإن غاير تأكّد الحكم بذكر الأصل مقروناً بالبيان ، فإن علم أنّ بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضاً أن يلحقه في نفس الكتاب مع كلمة « يعني » .

هذا إذا علم أنّ شيخه رواه على الخطأ ، فأمّا إن رآه في كتاب نفسه وغلب على ظنّه أنّه من كتابه لا من شيخه فيتّجه إصلاحه في كتابه وروايته ، كما إذا درس عن كتابه بعض الإسناد أو المتن ، فإنّه يجوز استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحّته وسكنت نفسه إلى أنّ ذلك هو الساقط . وعلى ذلك قامت السيرة[١].

---

(١) القواميس (ص ٣٤) .

الملحق الثاني

بعض المصطلحات والأدوات والرموز عند القدماء

البيتُ :

يُطلق في الشعر على السطر المركّب من (شطرين) هما الأوّل ويسمّى (الصدر) والأخير ويسمّى (العجز).

وفي المخطوطات : يطلق على السطر المشتمل على مجموعة من الكلمات المركّبة جميعها من (٥٠) حرفاً مكتوباً ظاهراً من حروف المعجم ، فيقال في حجم الكتاب : إنّه يحتوي على (ألف بيت) يعني (ألف سطر ذي خمسين حرفاً) كما قلنا .

وبعض من لم يعرف هذا المصطلح الثاني ، توهّم فظنّ أنّ المراد به أنّ الكتاب يحتوي على ألف بيت من الشعر ، كما هو المصطلح الأوّل .

التحريف :

وقد مرّ تعريفه والفرق بينه وبين التصحيف ، وقد طرحت مشكلة التحريف منذ القدم ، فهذا الجاحظ يقول : ربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يُصلح تحريفاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني ، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتّى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام[١].

وقال أحمد بن ناصر الدين البقاعي الشامي :

---

(١) الحيوان للجاحظ (١ / ٧٩).

الكتابة لذاتها حسنةٌ ومحمدةٌ ، كما أنّ التحريف لنفسه سيّئة مجرّدة ، فالمحسن فيها كالمحسن إلى الناس ، والمسيء فيها كالمسيء إليهم بجميع الحواس .

فالأوّل يُمدح بكلّ لسان ، والثاني يُذمّ لتحريفه ، بنصّ القرآن .

فرحم الله امرءاً أسّس مباني ما ينقله على الصحّة من حيث لا يبدّله ، ليكون فهم تلك المعاني من هاتيك المباني على طبق ما قصده مؤلّف الكتاب من إشارة أو تلميح أو سؤال أو جواب ...»(١).

التعليق على الكتاب :

قال ابن كثير : يكره التدقيق والتعليق في الكتاب لغير عذر .

قال المحقّق شاكر : التدقيق : الكتابة بالخطّ الدقيق . والتعليق : خلط الحروف التي ينبغي تفريقها(٢).

أقول : هما نوعان من الخطوط ، لكن قد يطلقان على معناهما اللغوي ، فلاحظ .

الرمز في كلمات التحيّة وجملها :

قال ابن كثير : وليكتب الصلاة والتسليم (على النبيّ والأئمّة عليهم السلام) مجلّسة (أي كاملة مفصّلة) لا رمزاً(٣).

---

(١) هذا تعقيب للكاتب على كتاب (الذريعة إلى مكارم الشريعة) للراغب الأصفهاني ، أورده محقّقه أبو زيد العجمي من بعض نسخ الكتاب في بداية طبعته الثانية ، في منشورات الشريف الرضيّ ، في قم سنة ١٤١٤هـ.

(٢) الباعث الحثيث (ص ١٣٠) .

(٣) الباعث الحثيث (ص ١٣١) .

التصحيف وبعض المصطلحات :

قال أحمد سعيدان : علوم الأمس غير علوم اليوم ، فنحن لا ندرسها متعلّمين ، وإنّما مقيّمين ، وهذا لا يعني أن نتهاون في أمانة النقل ، بل يعني أن نكون أشدّ حرصاً عليها كيما نعطي كلّ ذي حقّ حقّه ، فلا يصيب الناسخ من اللوم أكثر ممّا يستحقّ ، من هذا المنطلق نحقّق النصّ العلمي ونحن نعرف أنّه وضع في الأصل لأصحاب المهن من حسّاب أو موقّتين أو صيادلة أو مهنيّين .

فحتّى لو فرضنا أنّ المؤلّف على درجة عالية من المعرفة اللغوية ، يبقى أنّه مضطرّ إلى استعمال ألفاظ درجت على ألسنة الناس ، ومن هذه الألفاظ ما لا تذكره القواميس ، ومنها ألفاظ محلّية تستعمل في قُطر دون قُطر ، ومنها ما قد يعني في بلد ما لا يعنيه في بلد آخر ، فإذا جابه المحقّق لفظٌ من هذا القبيل ولم يجد له سنداً قاموسياً ، فلا يستطيع أن يفترض وجود (تصحيف) أو (تحريف) دون مبرّرٍ قويّ ، وقديماً قال البيروني : « إنّ الكلام الفصيح لا مكان له في الكتب العلمية » حتّى الألفاظ القاموسية قد تستعمل في كتب العلم بمعانٍ اصطلاحية لا تجد لها ذكراً في القواميس[1].

التضبيب : هو وضع (صـــــ) صاد صغير مطوّلة الذيل على موضع التشويش في النصّ .

قال ابن كثير : إشعاراً بنقصه ومرضه ، مع صحّة نقله وروايته ، ونقله على ما هو عليه ، ولعلّ غير المحقّق قد يجد له وجهاً صحيحاً ، فتنبيهاً بذلك لمن ينظر فيه

---

(١) التراث العربي لماذا نحقّقه (ص ١١ ـ ١٢) .

إلى أنّه وقف عليه هكذا، فقد يظهر له بعد ذلك في صحّته ما لم يظهر له الآن.

فلو غيّره وبدّله فقد يكون الأصل هو الصواب ويكون المحقّق قد غيّره إلى الخطأ(١).

الحيلولة: هي عند المحدّثين إذا وقعت بين إسنادين إشارةً إلى تحوّل السند الأوّل إلى سند ثان. وقد اشتبه الأُستاذ مصطفى السقّا محقّق كتاب (القرى لقاصد أُمّ القرى) للمحبّ الطبري في تفسير المصطلح بأنّه «إشارة إلى لفظ الحديث السابق» لاحظ الكتاب المذكور (ص ٣١ هـ ٢)، طبع البابي الحلبي ط ثانية سنة (١٣٩٠).

الرموز:

(الدائرة) كان القدماء يضعونها في النسخ للفصل بين الكلامين، كما توجد في المصاحف الشريفة فاصلة بين الآيات.

البلاغ: إذا قرأ التلميذ كتاباً على الشيخ، وبلغ في قراءته إلى مكان من صفحات الكتاب، يضع القاري عند الانتهاء من قراءة ذلك المقطع علامة ويكتب في هامش الصفحة (بلغ) أو (بلغ سماعاً) أو (بلغ قبالاً) إذا كان يقابل بين نسختين(٢).

وقد شرحنا بعض المصطلحات في بداية البحوث هذه، فلتراجع.

وقد جمعها واستوعبها الأُستاذ أحمد شوقي بنبين في كتابه القيّم الذي ذكرناه.

---

(١) مقدّمة ابن الصلاح (ص ٣١٥) بتصرّف.

(٢) لاحظ مناهج تحقيق التراث (ص ٤٤).

وإلى هنا انتهينا ممّا وفّقنا الله له من البحوث حول (تحقيق النصوص) والتي ألقيناها على مجموعة من فضلاء الحوزة العلمية في النجف الأشرف في النصف الأوّل من شهر جمادى الأُولى من سنة ١٤٣٣هـ.

والحمد لله على توفيقه والصلاة على سيّد رسله محمّد وعلى الأئمّة من آله وسلّم تسليماً.

وَكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحُسينيّ الجلاليّ

كانَ اللهُ لَهُ

المصادر

١ ـ أدب المفيد والمستفيد . لعبدالباسط بن موسى العلموي (ت ٩٨١) دمشق ـ ١٣٤٩هـ.

٢ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ للسخاوي مطبعة الترقّي ـ دمشق ١٣٤٩هـ.

٣ ـ الإلماع إلى معرفة أُصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى ، أبي الفضل اليحصبي (٤٧٩ ـ ٥٤٤) . تحقيق السيّد أحمد صقر ، ط أُولى ، مطبعة السنّة المحمّدية ـ القاهرة ١٣٨٩هـ.

٤ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَبيدي محمّد مرتضى الحسيني طبع مصر الأُولى في (١٠) مجلّدات .

٥ ـ تحقيق التراث : تاريخاً ومنهجاً (مقال) لمحمّد طه الحاجري ، نشر في مجلّة (عالم الفكر) المجلّد الثامن ـ العدد الأوّل الصفحات ١١ ـ ٣٧ ، الكويت سنة ١٩٧٧م .

٦ ـ تحقيق النصوص ونشرها ، لعبدالسلام هارون ، (ط ٢ ، مؤسّسة الحلبي ـ القاهرة سنة ١٣٨٥هـ. وط ١ القاهرة ١٩٥٤م .

٧ ـ التراث العربي ، لماذا نحقّقه ؟ وكيف ؟ : مقال للدكتور أحمد سعيدان ، نشر في مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة السابعة العددان (٢٣ و ٢٤) رمضان ١٤٠٤هـ.

٨ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٦٩٦ ـ ٧٦٤) حقّقه السيّد شرقاوي راجعه د . رمضان عبدالتوّاب ط أُولى ١٤٠٧ مكتبة الخانجي ـ القاهرة .

٩ - تصحيح الكتب ، للشيخ أحمد شاكر ، مكتبة السنة ط ٢ سنة ١٤١٥هـ.

١٠ - الرحلة في طلب الحديث ، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) . تحقيق نصر أبو عطايا ، دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٣هـ) .

١١ - الصناعتين ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي - القاهرة ١٩٥٢م .

١٢ - ضبط النصّ والتعليق عليه للدكتور بشّار عوّاد معروف ط بيروت .

١٣ - علم تحقيق النصوص (تطبيق عملي) هو القسم الثاني من كتابنا هذا ، نشر دار المرتضى لتحقيق التراث ، النجف الأشرف ١٤٣٣هـ.

١٤ - علوم الحديث ، لابن الصلاح ، تحقيق الدكتور نور الدين عتر ، لبنان .

١٥ - الفرق بين الحروف الخمسة (وهي الظاء والضاد والذال والسين والصاد) التي يغلط فيها كثير من خواص الناس فضلاً عن عوامهم لابن السيّد البطليوسيّ (٤٤٤ - ٥٢١) تحقيق الدكتور علي زوين مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٦ .

١٦ - في تحقيق النصّ ، أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية تأليف بشّار عوّاد معروف دار الغرب الإسلامي - بيروت ٢٠٠٤هـ.

١٧ - قواعد تحقيق المخطوطات . للدكترو صلاح الدين المنجّد ، دار الكتاب الجديد ط رابعة بيروت ١٩٧٠م .

١٨ - الكاغذ والورق لكوركيس عوّاد مجلّة المجمع العلمي - دمشق (المجلّد ٢٣ ص٤٠٩) .

١٩ - كتاب الكتّاب وصفة الدواة والقلم وتعريفها تصنيف أبي القاسم عبدالله بن عبدالعزيز البغدادي ، تحقيق هلال ناجي ، مجلّة المورد المجلّد الثاني العدد الثاني / ١٣٩٢ .

٢٠ - كشف النقاب عن الألقاب . لابن الجوزي .

٢١ ـ لسان العرب لابن منظور طبع بولاق مصر، في عشرين جزءاً.
٢٢ ـ محاضرات في علم التحقيق. ألقاها الدكتور علي جواد الطاهر على طلبة الماجستير، ديسمبر عام ١٩٧٨م. بقلم الأُستاذ بلقاسم لبرير، مطبوعة في مجلّة (الأرشيف) العدد الثالث، السنة الأُولى.
٢٣ ـ مدخل إلى تاريخ نشر التراث، للدكتور محمود محمّد الطناحي
٢٤ ـ المراجعات الريحانية. للشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء، المطبعة الحديثة ـ مؤتمر كاشف الغطاء ـ قم.
٢٥ ـ مقال الدكتور مصطفى عبد الواحد، نشر في مجلّة (القافلة) المجلّد (٣٧) العدد الثالث ـ الصادرة من شركة آرامكو ـ الظهران ـ السعودية، شهر ربيع الأوّل سنة ١٤٠٩هـ.
٢٦ ـ مقدّمة ابن الصلاح تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٧٤م.
٢٧ ـ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمتأخّرين تأليف الدكتور رمضان عبدالتوّاب: مكتبة الخانجي الطبعة الأُولى ـ مصر ١٤٠٦هـ.
٢٨ ـ منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب تأليف الدكتور محمّد عبدالكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ـ ليبيا ط ثانية ١٩٩٨م.
٢٩ ـ منهج تحقيق النصوص للعاني، طبع المعارف ـ بغداد ١٩٧٥م.
٣٠ ـ نزهة الألباب في الألقاب. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) تحقيق عبدالعزيز ابن محمّد بن صالح السديدي (رسالة بإشراف الشيخ عبدالفتّاح أبو غدّة) مكتبة الرشد ـ الرياض ط سنة ١٤٠٩هـ.
٣١ ـ الوراقة والورّاقون لحبيب الزيّات، مجلّة المشرق (مجلّد ٤١ ص ٣٠٥).

الفهرس

الفصل الأوّل

مؤهّلات التحقيق أو صفات المحقّق

الفصل الثاني

مقوّمات التحقيق: ما هي قواعدُهُ وشروطه؟

٥٩ ـ ١١٦

الملاحق

١٣٧ ـ ١٨٤

عِلمُ تحقيقِ النُصُوص

ما هُوَ؟ ولماذا؟ وكيفَ؟

(تطبيقٌ عمليٌّ)

الجزء الثاني

تاليف

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

- إصدار : مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد / مركز المرتضى لإحياء التراث

- الناشر : مؤسسة المرتضى للثقافة والنشر / دار المرتضى للنشر

العراق / النجف الأشرف / نهاية شارع الرسول

موبايل : ٠٧٧١١١٩٦٨٦٨ - ٠٧٨٠٨٧٠٧٧٩٧

صندوق البريد : ٣٦٥ النجف الأشرف

E-mail : murtadha@almurtadha.org

بسم الله الرحمن الرحيم

دليلُ الكتاب

مقدّمة المؤلف:

ضرورةُ النقد العلميّ في مجال تحقيق التُراث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين وآله الطاهرين.

وبعدُ؛ فإنّ لتحقيق النُصُوص في التُراث الإسلاميّ أثراً بارزاً في تخليد مصادر المعرفة، ولتأكيد حيويّتها، مُضافاً إلى ما فيه من شارات الفخر والمجد العتيد، وما فيه من تزويد الأجيال القادمة من معارفها العظيمة ومعالمها الحقّة.

وقد سبق علماءُ الإسلام كلَّ الثقافات في هذا الشأن، ولهم في سبيل ذلك جهودٌ ومناهجُ دقيقةٌ، تعدّ من أفضل طرق التوثيق وأساليب التأكّد من صحّة النصوص، حسبما وقفنا عليه من المقارنة بين ما وضعوه منذُ القدم، وما هو المعروف بين ذوي الاختصاص في القرن العشرين، من مختلف الحضارات والأديان.

واجتمعت كلمةُ ذوي الاختصاص على ضرورة هذا الفنّ، في سبيل الإفادة الصحيحة والتامّة من التراث العظيم الذي خلّده السابقون، وأودعوا فيه الفكر والثقافة والأدب وما له دخل في المعرفة الإنسانية والإسلامية عامّة.

واجتمعت _كذلك_ كلمتُهم على دوران أمر «تحقيق النصوص بين صعوبة المهمّة، وخطورة الهفوات» وذلك: لأنّ التراث يعتبر أمانةً في أيدي الأجيال،

وبخلوده تخلُد الحضارات، ومهما كان التراث مقدّساً فإنّ صعوبة المهمّة وخطورة الهفوات فيه تزداد أكثر.

أمّا صُعوبة المهمّة:

فتنشأ من مشاكل اختلاف الخطوط التي دُوّنت بها الكتبُ التراثية، مع ما عليه الرسم في الخطّ العربي، من متشابهات ومشاكل تعودُ إلى مسألة «الضبط» واختلاف الكُتّاب في الالتزام بما يلزم من شؤون الخطّ وآدابه، واختلاف ثقافات الخطّاطين والكتّاب بالنسبة إلى ما يتصدّون لكتابته من كُتب العُلوم والفُنون، مُضافاً إلى تأثّر التُراث المخطوط بعوامل مخرّبة ومشوّهة للحبر والكتاب والورق وما إلى ذلك من شؤون طبيعيّة وبيئيّة.

فيقفُ المتصدّي لتحقيق التراث أمام جميع هذه المشاكل في كلّ صفحة وسطر، بل كلّ كلمة.

وبما أنّ «التحقيق» يقتضي ـ حسب معناه اللغويّ والاصطلاحيّ ـ إظهار الحقّ وإبرازه، ممّا بيده من النسخ، وإخراج «الحقّ الّذي ألّفه المؤلّف وكتبه وأراده» فهذا يتوقّف على بذل جهود عديدة:

١. لأداء الأمانة التي يلتزمها، فلو أخلّ بجزءٍ ممّا سبق فيعتبرُ عمله خيانةً وتقصيراً بالنسبة إلى المؤلّف، لاتّهامه بما وضع في الكتاب المنسوب إليه.

وكم وجدنا من الجَهَلة مَنْ نسبُوا باسم «تصحيح تراثنا...» إلى الأعاظم من العُلماء ما هُم بُرءاءُ منه، استناداً إلى ما طُبع في المنسوب إليهم من المؤلّفات، زاعمين أنّه من أخطاء المؤلّفين أنفسهم!؟

دُون أن يُراجعوا النُسخ الصحيحة ليجدوا بأعينهم الخائنة: أنّ المُثبت في

خُطوط العلماء هو الصحيحُ الصائب، دُون ما نُسب في المطبوع إليهم من الخطأ.

فالإهمالُ في عمل التحقيق، يُسْخطُ المؤلّفين قطعاً، كما أنّه يُشوّهُ سُمعة العلم والتُراث، وفيه خيانةٌ للأجيال من الأُمّة الّذين سيُراجعون هذا التُراث ليستفيدوا منه.

بينما الاهتمامُ بالتحقيق والتأكّد منه بالسير على أُصوله العلميّة القويمة، أمرٌ يُوجب الفخر للمُحقّق، كما أنّه إحياءٌ للمؤلّف، وتخليدٌ للحقّ الّذي أودعه في كتابه.

ولقد ذكر أحد النابهين: إنّ المؤلّفين القدماء سوف يغمرون بأدعيتهم الصالحة، المحقّقين الّذين يقومون بإحياء آثارهم.

وهو خدمةٌ للأُمّة في الإعلان عن أمجادها العلميّة، وللأجيال القادمة بتوفير هذا الكنز لهم، ليتزوّدوا منه بأسهل شكل وأحسنه وأقومه.

وكلّ ذلك لا يتحقّق إلا بالعمل الجادّ والصائب.

وأمّا خطورة الهفوات:

فتكمن في الانحراف الّذي قد يترتّبُ على هفوة تحقيقيّة يقعُ فيها المحقّقُ، خصوصاً في الكُتُب التي لها قُدسيّة خاصّة، كالّذي يتعلّق بالقُرآن وعلومه، والحديث وعلومه، وكتب الأنساب، وأمثال ذلك، فمهما توغّل الأثرُ التُراثيّ في القُدسيّة، كانت الخُطورةُ في أخطائه أكثر وأشدّ.

ومن أهمّ الإعدادات اللازمة للمحقّق _مُضافاً إلى الدقّة والصبر والتواضُع والإخلاص_ هو المعرفة التامّة بالفنّ المصنّف فيه ذلك الكتابُ، كي يكون واقفاً على أسراره وأبعاده الاصطلاحيّة الّتي لا يعرفها إلا أهل الفنّ، ويُطبّقها على النصّ

الذي يريد تحقيقه.

كما أنّ الإلمام بأكثر عُلوم الإسلام، أمرٌ لازمٌ للمُحقّق، خُصوصاً العلوم الأدبيّة العربيّة، وأهمّها النحوُ والصرفُ والبلاغةُ، والأدبُ العامّ، والتاريخُ والخطُّ، والضبطُ، والقرآنُ وعُلومه، والحديثُ والرجالُ، كلّها من الضرورات الّتي لابدّ أن يتمتّع المُحقّقُ للنُصوص بشيءٍ وافرٍ منها، لأنّ الثقافة الإسلاميّة تعتمدُ على هذه العلوم بشكل واسع، وهي من المعارف الّتي كان يُلمّ بها كلُّ مثقفٍ مسلم في قُرون الازدهار، وتنعكسُ آثارها بقوّة على حياتهم، فضلاً عن جُهودهم المكتوبة.

وبالرغم من توجّه الكثيرين من مثقّفي الأمّة إلى العمل في مجال تحقيق النُصوص، وإبداعهم في إحياء عيّنات كثيرة من الكتب طوال القرن الرابع عشر الهجريّ _العشرين الميلاديّ_ وفيها ما يمتاز بالروعة والجودة، ويستحقّ الإكبار والتمجيد، ويكشف عن قدرات فائقة للمحقّقين لها، يُذكرون من أجلها، ويُشكرون عليها.

فإنّ هذا الفنّ _ككثير من الفنون والعلوم_ لم يخلُ من التطفّل على موائده والتدخّل في ساحته المقدّسة، وعلى أيدي أُناس لا يحسّون بأدنى مسؤوليّة، ولا يعلمون عن «صعوبة المهمّة وخطورة الهفوات» شيئاً، لو أحسنّا الظنّ بهم.

وقد تردّى الوضع في هذا المجال، إلى حدّ دفع بعض أصحاب المؤسسات المدّعية «لإحياء التراث» وهو ممّن يشجّع المتطفّلين للتكثير من العمل الهابط، ليُضْفي غطاءً على فضائح مؤسّسته، يحسبُ أنّ: «البلية إذا عمّتْ طابتْ».

إنّ تردّى أوضاع العمل في مجال «تحقيق النصوص» أدّى إلى البعض أن يقول:

«لا أشتري ألفي محقّقٍ، بفَلْسٍ واحِدٍ».

وهكذا يرخّص القزْمُ من شأن هذا العمل المقدّس والعاملين فيه، لأنّه

يستخدم كلّ يوم مَنْ يشتهي من باعة سوق الخُضَر، للعمل في تحقيق تُراثه! يُريد بذلك التأثير على سمعة العلماء الأجلّاء الّذين يعملون في هذا الفنّ الجليل والعمل الديني النبيل بكلّ إخلاص.

ولا يدري ـ كافأه الله ـ أنّ هذا العمل هو جُزءٌ من إحياء الدين، الّذي يعلُو ولا يُعلى عليه.

ومن جانب آخر: نجد الزخم الّذي يُنشر من الكُتب التُراثية، وبالتحقيقات الهزيلة، ممّا يندى له جبينُ العلم، ويجعلُ الحديث عن ذلك، والتفصيل عن مآسيه، مُوجباً للنفرة والتقزّز.

مع أن هذا لا يعني الإطلاق؛ ففي الوقت والآخر نجدُ عملاً جيّداً فخماً، وبأيدٍ أمينة من فطاحل العلم والقلم، يُضيءُ الفضاء العلميّ والتُراثيّ، ويُثلج الصدر، ويُحيي الأمل في القُلوب، وكذلك نجدُ في المحقّقين الناشئين تطلُّعاً إلى الانقطاع إلى هذا الفنّ الذي أصبح، لتطفّل الجهلة عليه، مظلوماً ومُهاناً.

فنحنُ ندعُو المُخلصين لهذا التُراث وهذا الدين وهذه الحضارة، أن لا يتهاونُوا في هذا العمل، ويلتفتُوا إلى «صعوبة المهمّة وخُطورة الهفوات».

وليعلم الإخوةُ أنّ هذا الفنّ ـ ككلّ عملٍ وفنٍّ وصنعةٍ ـ بحاجةٍ إلى مُرْشِدٍ يقومُ بإراءة الخُطوات الأُولى والإرشادات العامّة والخاصّة، وأنّ الأمر أعزُّ وأخطرُ وأصعبُ من الدخول فيه بغير عُدّة واستعداد.

ولم نجدْ في التصدّي لما يصدرُ من الأعمال الهزيلة، فائدةً علميّة ولا عمليّة، ولعدم تفرّغنا لذلك، مع ما في مثل ذلك من تحسّس العاملين والناشرين، ممّا نُبرّئ أنفسنا ونيّاتنا منه، فالله يعلمُ أنّا لا نقصدُ من عرض ما نقولُه إلا الحقّ وخدمة مصادر الدين، وإرشاد مَنْ يعمل في هذا المضمار المقدّس.

إلا أنّا لّما نقفُ على أعمال تمسُّ النُصوص المقدّسة، الداخلة في إطار القرآن وعلومه، أو الحديث وعلومه، فإنّا لا تأخُذُنا في ذلك لومةُ لائم، فذلك أعزّ علينا من المُؤاخذات والعتاب.

فنرجُو أن ينتبه لهذا أصحابُ الأعمال المعروضة في هذا الباب (باب النقد العلميّ) الّذي لم نفتحهُ إلا ونحن نفتقده، والعلمُ والعُلماءُ بحاجةٍ ماسّة إليه، لما فيه من دَعْم وتقويم وتصحيح للمسار العلميّ، وإرشاد وتوجيه للسائرين عليه.

وفي الختام: نعود ونكرر أنا لا نقصد _والعياذ بالله_ من ذكر هذه الموارد الإزراء بمقام أحدٍ من أولئك المحقّقين الّذين بذلوا وُسعهم في سبيل أعمالهم العلميّة، وقدّموا حسناتٍ وفيرةً تصغُر عندها هذه المؤاخذات البسيطة، وحسبُنا قصدُنا بما ذكرناه أن يكون مرشداً للسالكين في هذا الطريق الشائك، وليفتحوا أعينهم وقرائحهم، ولا يعتبرونه هيّناً وهو أمرٌ عظيمٌ.

ولعلّ الله يقيّض من أهل الحلّ والعقد من يعطفُ اهتماماً إلى مثل هذا العمل _أو بالأحرى: هذا العلم_ الشريف، الّذي يعتبر أساساً لبناء الصرح الفكريّ، ومؤدّياً إلى الإسراع في تنمية القُدرات وتحقيق تطلّعات طُلابنا الأعزّاء، سواءً في الحوزات العلميّة أو الجامعات، ودفعها في المسار الصحيح، باختصار الوقت والاحتفاظ بالجهود عن الهدر كمّاً وكيفاً، وتجنيدها لمهمّات أعظمَ وأكبَر.

أعاننا الله على تحصيل العلم والعمل به، ونحمده على إحسانه، ونسأله الرضا عنّا بفضله وجلاله، إنّه نعم المولى ونعم المجيب.

ونقدّمُ في هذا الجزء من كتابنا (علم تحقيق النُصُوص) نُقوداً بناءةً للأعمال الّتي رصدناها في فتراتٍ من حياتنا التُراثيّة والّتي نُشرت في مجالاتٍ مختلفةٍ، نرجُو أن تنفتحَ لها صُدور العاملين في مجال التحقيق ليكون ما فيها دُروساً للإخوة الزُملاء،

والناشئين الأحبّاء، وتذكرةً للعُلماء والفُضلاء والمُحقّقين الأكفّاء.

وألحقنا بها بُحوثاً تجري على الهدف نفسه وتتناسب وتطبيق قواعد تحقيق النصوص.

ونسألُ اللّه التوفيق لما يرضاهُ وهُو قريبٌ مُجيبٌ.

وكتبَ

السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلالي

تحقيق النصوص
بين
صعوبة المهمّة وخُطُورة الهفوات

إنّ تحقيق النُصُوص يستغرقُ في حوزاتنا الدينيّة ومعاهدنا العلميّة جانباً واسعاً من وقت الدرس والبحث والمطالعة، وجانباً أوسع من جُهد الأستاذ والتلميذ والمتابع، وخاصّة في واحدة من أدقّ مراحل الدراسة، وهي مرحلة "السطح" حيثُ تعتمدُ _أساساً_ على المُتون، فيتعاهدُها الأستاذُ بالشرح والتوضيح والتعليق، ففي هذه المرحلة _كما في غيرها أيضاً_ يكونُ للنصّ دورُهُ الفعّال في إعطاء الفكرة وبلورتها، ومن ثمّ قبولها أو ردّها.

وكم وجدنا مناقشاتٍ طويلةً عريضةً تدورُ على نصٍّ خاطئٍ، وتتبخرُ أمام النصّ الصحيح.

ومن هُنا يُحسّ بعُمق ضرورة ضبط النُصُوص وتحقيقها، حتّى تبتنى الجُهُود العلميّة على أساس مستقرّ يُطمأنُّ إليه عند الدراسة والتعلّم، وعند المراجعة والنقد.

لكنّ التحقيق الرصين يستدعي جُهداً مادّياً بمُراجعة النُسخ المختلفة ومُقابلتها بعد انتخاب الأفضل والأقوم منها، وكذلك هو بحاجةٍ ماسّةٍ إلى الجُهد الفكريّ القويم والدقّة المُتناهية في فهم المعنى واستيعابه بكلّ أبعاده ومُستلزماته، والسعي في ملائمة العبارة المثبتة في النصّ للمعنى المراد.

كذلك هو بحاجةٍ إلى جُهد فنّيّ وذوقٍ مقبولٍ، ومهارةٍ فائقةٍ في معرفة علامات التنقيط ومعرفة مواضعها من النصّ، وتقطيع النصّ على أساسها بشكلٍ يُلائمُ

مقاطع المعنى ويُناسب اختلافه.

ومن هُنا يُدركُ _كما أعتقدُ_ أنّ تحقيق النصوص عملٌ جدّ جليل، ومهمّةٌ أكثر من عمليّة التأليف صعوبةً، وتستدعي جُهوداً أكثر، ذلك لأنّ المؤلّف يملكُ مُطلق الحرّيّة في انتخاب الكلمات، ووضع ما يُلائم مقصوده منها في النصّ الّذي يؤلّفه، ولهُ الحقّ في الحذف أو الزيادة، وفي التقديم أو التأخير على ذلك الأساس.

لكنّ المحقّق للنصّ، يفقدُ مثل هذه الحرّيّة، بل هو مقيّدٌ بالتزام الأمانة التامة _إذا أراد أنْ يؤدّي مهمّته بصدقٍ وإخلاصٍ وجدارةٍ_ في تقديم النصّ الثابت لدى المؤلّف، كما ألّفه ووضعه، فعلى المحقّق أنْ يُثبت في الكتاب ما يراهُ _حقّاً_ أنّه النصّ الّذي ألّفهُ المؤلّفُ، فيقوم بضبطه بحيثُ لا يشذُّ عنهُ معنىً مرادٌ، ولا يردُ فيه شيٌ غيرُ مقصود، وهذا هو تمامُ الهدف من عمليّة تحقيق النصوص.

ومن هُنا يُدرك أيضاً مدى خُطورة هذا العمل، فإذا لم يفهم المحقّق النصّ، ولم يدركْ ما أرادهُ المؤلّفُ من الكلام، فكيف يُمكنُهُ انتخاب الكلمات والألفاظ؟!

وكيف يختارُ اللفظ الصحيح من بين الألفاظ الكثيرة المتفاوتة؟! إذا مُنيتْ النُصوص بالتحريفات الفاحشة والتصحيفات الفظيعة الّتي تقلبُ المعنى رأساً على عقب؟.

وإذا لم يتمّ وضع اللفظ الصحيح، فكيف يمكن للمُراجع أن يعتمدَ على الكتاب ويستفيدَ منه؟.

وإذا كان النصّ المرادُ تحقيقُهُ كتاباً له قُدسيّةٌ لكونه تفسيراً للقُرآن أو حاوياً للسُنّة، أو كتاباً فقهياً يحتوي على أحكام الدين القويم، فإنّ الخُطُورة تتضاعفُ، حيثُ أنّ المحقّق يقفُ أمام عقبةٍ كأداء من حيثُ أنّ خطأهُ يُؤدّي إلى نسبة غير الحقّ إلى هذه المقدّسات الشريفة.

على أنّ نسبة شيء إلى المؤلّف ـ أيّ مؤلّف كان ـ ممّا لم يقلهُ ولم يضعْ كتابه عليه، أمرٌ قبيحٌ عقلاً، بل شرعاً، إذا أدّى إلى نقصٍ فيه أو إزراءٍ به.

فالهفوةُ ـ وإن كانت صغيرةً ـ لكنّها في هذا العمل تكون خطيرةً، لأنّها تقلبُ المعنى، وتهدمُ صوابه، وتشوّهُ روعتهُ.

ومن هُنا كان اهتمامُ القدماء بالضبط، واعتباره واحداً من أهمّ الشروط اللازم توفّرها في الرُواة والعُلماء الثِقات، وقد قرّروا لذلك قواعدَ متينةً، وأسّسوا لهُ أُسُساً رصينةً، لا مجال في هذا المقال لذكر تفاصيلها، اعتقاداً منهم بأهميّة ذلك، بل اهتمّ ثُلّةٌ من محقّقيهم بأمر ضبط النُصُوص، وتحقيق المُتُون، كالفقيه العظيم الشيخ ابن إدريس الحلّيّ (ت: ٥٩٨هـ) فإنّه ضبط وقابلَ مجموعةً كبيرةً من مؤلّفات القدماء.

ومن هُنا يُعلمُ أنّ ذلك ليس سهلَ التناوُل إلا لمن تمرّس في العلم وكانت له قدمٌ راسخةٌ فيه، وخاصّة في موضوع الكتاب الّذي يريد تحقيقه، وبالأخصّ آراء المؤلّف لذلك الكتاب حتّى لا تفوتُه النكاتُ الخفيّة، والأساليبُ الخاصّة الّتي ربما يستعمُلُها المؤلّفُ في خطّه أو فنّه، والاصطلاحات الّتي ربما يتداولهُا في إملائه وإنشائه، وغير ذلك.

هذا، مُضافاً إلى الثقافة العامّة في العلوم الإسلاميّة من أدبٍ وتأريخٍ وخطّ، الّتي لا بُدّ للمُحقّق أن يتمتّع بقسطٍ وافرٍ منها.

فالتحقيق ـ على هذا ـ ليس إلا من عمل العُلماء المتمرّسين والنابهين المتفوّقين.

ولكن، من المؤسف جدّاً أن نجد تدنّي أمر هذا العمل المهمّ إلى حدّ واطئ، بحيثُ يعتبر أمراً سطحيّاً، لا يقومُ به إلا بعضُ من لا تحصيل لهُ، ولم يقطعْ مرحلةً

دراسيّة كافية، فأكثر من يُزاولُه اليوم لم يحصّلوا مرحلة "السطح" _على الأقلّ_ وهذا من هوان العلم على أهله، أنْ يتصدّى لمثل هذه المهمّة الصعبة الخطيرة من ليس لها أهلاً، ولا محلّاً.

ولأجل ذلك قد يحسن في النظر الرأيُ القائل بمنع هؤلاء من التعرّض للتراث، ولزوم معارضة التحقيق المذكور، بأنّه يؤدّي إلى تشويه النصوص وتضييع الجهود، مضافاً إلى الإساءة إلى سُمعة العلم والعُلماء، بالرغم من جودة الطباعة والإخراج، وسهولة أمر الإصدار والنشر.

لكن إذا كانت الكتبُ المطبوعة على الحجر قديماً أو المخطوطة باليد أقلّ تصحيفاً وتحريفاً وخطأً ممّا يقدّمه المحقّقون (!) فخيرٌ لها ولنا أنْ تبقى على حالها، ولا حاجةَ إلى تحقيقها بهذا الشكل المُزري، ما دام هؤلاء لا يقُومُون بواجباتهم الصحيحة في خدمة الكتاب المحقّق.

فليس عملهم مجدياً ولا مغنياً، لعدم الوثوق بنُسخهم، وعدم تمامية أعمالهم، فالحاجةُ لا زالتْ باقيةً إلى النُسخ القديمة.

مضافاً إلى ما في أعمالهم من إغراء الناس بالجهل، وما فيها من ابتزاز أموال الناس بمنشوراتهم الباهظة الثمن.

وقد يعذرُ أولئك المتصدّون للتحقيق، بأنّ من هو جديرٌ بالتحقيق لم يقم به، واللومُ على هؤلاء، لا أولئك.

وعلى كلّ حالٍ، فالّذي أقدّمه نصيحةً مُتواضعةً لأولئك وهؤلاء جميعاً: أن يعُوا ما نحنُ عليه من تأخرٍ في هذا المجال عن ركب الحضارة الهادر.

وأفضلُ الطُرق: أن لا يُقدم أحدٌ من أولئك على تحقيق ما لم يستوعبهُ من العلوم والمعارف، فمن لا يعرفُ الفقه لا يحقّ له أن يحقّق كتاباً فقهياً، ومن لم يطلعْ

على علم الرجال لا يجوزُ له أنْ يحقّق كتاباً في علم الرجال، ومن لم يدرس علم الدراية لا يسوغُ لهُ أن يحقّق كتاباً في هذا العلم، وهكذا.

والرجاءُ من هؤلاء العُلماء أن يُدركوا صُعُوبة المهمّة وخُطُورة هفواتها، ويعلموا أنّها مُلقاةٌ على عواتقهم، فليسدّوا بإقدامهم الطريقَ على من ليسَ أهلاً لذلك، وإذا لم يسعهم ذلك فليكُونوا في عون أولئك المتصدّين الّذين لا زالتْ عيدانهم غَضّةً في العلم، والّذين يتُوقُون للعمل في هذا المجال.

وليعلم الناشئون في أمر التحقيق أنّ الإقدام على هذا العمل الخطير ليس مدعاةً لعرض العضلات، كما أنّ الاكثار من عدد الكتب المحقّقة ـ من غير تحقيق! ـ ليس مفخرةً تذكرُ لهم إذا قيستْ بالهفوات والزلّات والأخطاء، وما تجرّهُ على العلم والعُلماء من الويلات، وإنّما هي الأمانةُ المُلقاةُ على العلماء ليتحملّها الأقدرُ والأليقُ، ويجهدُ على أدائها الأعرفُ والأعلمُ، وفاءً بحقّ العلم، وإحياءً لآثار العلماء، ومحافظةً على التراث العزيز من التلف والاندثار والفناء.

فلابُدّ لهم من تقبّل نصائح الناصحين، ونقد الناقدين ـ مهما كان لاذعاً ـ إذا كان رافعاً لعقبةٍ من العقبات من طريق هذه المهمّة الصعبة، أو دافعاً عجلة هذه المهمّة الخطيرة إلى الأمام.

وعلى العلماء أن لا يقفُوا مكتوفي الأيدي أمام الأعمال الهزيلة الّتي تصدرُ باسم التحقيق، وأن لا يهابُوا العناوين والأسماء، ولا تصدّهم التزويقات والأوراق، فأيّ كتابٍ صدر بتحقيقٍ سيّئ، أو محرّفاً أو مصحّفاً، فإنّ المجال للعمل فيه وإخراجه بالشكل الجيّد، وبالتحقيق الرصين، مفتوحٌ بمصراعيه، والمجتمعات العلميّة تتقبّل العمل الجيّد وترفض ذلك السيّئ، وبذلك يكونون قد أدّوا حقّ التُراث، وصدّوا أولئك عن الإقدام بأعمال هزيلةٍ وأجبروهم على تقديم العمل

الجيّد.

وأخيراً أستميحُ عُذراً هؤلاء وأولئك، من أصحاب المؤسّسات، ومن المزاولين لعمل التحقيق، عن هذا الحديث الّذي كان نفثة مصدور.

ولقد وقفتُ خلال بعض المطالعات على هفوات معدودة لعدد من المحققين، ويلاحظ أني اقتصرتُ على هذه الموارد التي راجعتها فيما يرتبط باهتماماتي، ولم أركز على غيرها، ولا يعني أن ما أوردته عن كتاب معيّن انحصار المشاكل بما ذكرت.

ولقد صممت على إيرادها هُنا لتكون مرشدةً إلى أهميّة العمل ودقّته، وإلى خُطُورة الهفوات وأثرها المُباشر على المعنى المراد، أوردها وأنا معترفٌ بفضل أولئك المحققين، وأعتبر أنّ عدّ هذه الأخطاء لا يمسّهم، لأنّ الجواد قد يكبُو، ولأنّ الفاضل من تُعدّ أخطاؤُهُ، وإنّما قصدنا من إيرادها مجرّد الاعتبار بها، دون إزراءٍ ـ لا سمح الله ـ بأولئك الأساتذة، وإنّما اخترنا أعمالهم لكونهم ـ عندنا ـ في مستوى التحقيق الصحيح، ولجدارتهم بما قاموا، وفي اختيارنا لأعمالهم تبريرٌ واضحٌ وتأكيدٌ على احترامنا لهم، وإلا فالأعمال الّتي تصدر بغير جدارةٍ مليئةٌ بالأخطاء والهفوات الفاحشة بما لا تستحق الذكر فضلاً عن النقد.

وإليكم الكتب التي وقفنا على ما فيها:

كتاب "طريق استنباط الأحكام"

تأليف: الشيخ علي بن عبد العال الكركي العاملي (ت: ٩٤٠هـ).

تحقيق: الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي.

الطبعة: الأولى-النجف ١٣٩١هـ.

قال في بحث الإجماع ما نصّه المطبوع:

"وأما معرفة وقوعه على الأحكام أو عدم وقوعه، فإن ذلك لا بد منه، وهو الذي أشاروا إليه في قولهم: إن من جملة شرائط الاجتهاد معرفة مسائل الخلاف والوفاق، لئلا يعتنى بما يخالفه.

والذي سمعناه بالمشافهة: الاكتفاء في معرفته: إما بالبحث والتفتيش من كتب العلماء في الحوادث التي يقع البحث عنها في تصانيفهم. فإن وجد أقوالهم متضافرة على حكم الحادثة حكم به، وإلا، حكم بالاختلاف أو بالوقوف [أو] على رواية بعض العلماء المشهورين بوقوع الإجماع على حكم الحادثة، فيكون الإجماع عنده منقولاً بخبر الواحد، وهو حجة في الأصول"[1].

الملاحظات:

أوّلاً: في التحقيق:

إنّ غرض المؤلّف ذكر قسمي الإجماع : المحصّل والمنقول، وأنّ المحصّل يحصل بالبحث عنه وتحصيله من خلال كتب الفتاوى، فإنْ وجدها متفقةً حكم

---

(١) طريق استنباط الأحكام: ١٦، وقد نقلناه بتقطيع المحقق.

بالإجماع، وإلا حكم بالاختلاف ونفي الإجماع، والمنقول يحصل بالوقوف على نقل بعض العلماء له.

لكنّ المحقّق حسبما أثبته قد فهم: أنّ الباحث عن الإجماع المحصّل إذا لم يجد الاتّفاق حكم بالاختلاف أو حكم بالوقوف.

وقد غفل عن أنّ الّذي لم يجد الاتّفاق فهو حاكمٌ بالاختلاف، لأنّه هو عدم الاتّفاق، ولا معنى للحكم بالوقوف لأنّ الأمر يدور بين المتناقضين، وهما: وجود الاتفاق وعدمه، ولا يمكن أن يرتفعا فلا معنى للوقوف.

فتوقّفه في الحكم بالاتّفاق يعني: حكمه بعدم الاتّفاق، وهو عين الاختلاف في هذا المقام.

وعلى أساس هذا الفهم أضاف كلمة [أو] بين المعقوفين بعد هذا الكلام، لتكون معادلةً للتفصيل الأوّل المذكور في قوله: "إمّا بالبحث..." إلى آخره.

فيكون التقسيم _على ما أضاف_ هكذا: معرفة الإجماع: إمّا بالبحث... فإن وجده حكم به، وإلا حكم بالاختلاف، أو حكم بالوقوف. أو على رواية بعض العلماء.

لكنه غفل عن أنّ حرف الجرّ "على" يبقى من دون وجود ما يصحّ لتعلّقه به، لعدم صلاحية ما سبقه لذلك.

بينما النص _بدون إضافة شيء_ يكون تامّاً، كما سيجيء، ويكون الحرف "على" متعلّقاً بقوله: أو بالوقوف الذي هو عديل لـ"إمّا".

ثانياً: في التقطيع وعلامات التنقيط:

١. إنّ من الضروريّ وضع الكلام الذي نقله عنهم بين الأقواس الصغيرة

تمييزاً له، وهي عبارة: "إنّ من جملة شرائط الاجتهاد... بما يخالفه".

٢. النقطتان الشارحتان [:] بعد قوله: "بالمشافهة" في غير موضعهما، لأن قوله بعد ذلك: "الاكتفاء" وهو خبرٌ لقوله: "الّذي" وليس موضع الشارحتين بين المبتدأ والخبر.

٣. اللازم وضع قوله: "إمّا بالبحث" في أوّل السطر، لأنّه بداية للتفصيل لما قبله. كما أنّ اللازم وصل قوله: "فإن وجد..." إلى آخره بما قبله، لأنه مرتبط به.

٤. اللازم ـ أيضاً ـ وضع قوله "أو بالوقوف على رواية..." إلى آخره، في أوّل السطر، لأنّه معادلٌ لقوله: "إمّا بالبحث".

وعلى ما فهمناه يكون تقطيع النصّ هكذا:

"وأمّا معرفة وقوعه على الأحكام أو عدم وقوعه، فإنّ ذلك لا بُدّ منه، وهو الّذي أشاروا إليه في قولهم: "إنّ من جملة شرائط الاجتهاد معرفة مسائل الخلاف والوفاق، لئلا يعتني بمخالفه".

والذي سمعناه بالمشافهة الاكتفاءُ في معرفته:

إمّا بالبحث والتفتيش في كتب العلماء في الحوادث الّتي وقع البحث فيها في تصانيفهم، فإنْ وجد أقوالهم متضافرةً على حكم الحادثة حكم به، وإلا حكم بالاختلاف.

أو بالوقوف على رواية بعض العلماء المشهورين بوقوع الإجماع على حكم الحادثة، فيكون الإجماع عنده منقولاً بخبر الواحد، وهو حجّة في الأصول".

كتاب "روضة الناظر وجنّة المناظر"

تأليف: ابن قدامة المقدسيّ، عبد الله بن أحمد (ت: ٦٢٠هـ).

راجعه: الأستاذ سيف الدين الكاتب ـ مجاز من الأزهر ـ.

الطبعة: الأولى ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت سنة (١٤٠١هـ).

قال ـ وهو يتحدّث عن معنى الشاذّ ـ ما نصّه:

"الشذوذ يتحقّق بالمخالفة بعد الوفاق، ولعلّه أراد به الشاذّ من الجماعة الخارج على الإمام عليّ[1] وجه يثير الفتنة، كفعل الخوارج"

الملاحظة:

هكذا أورد النصّ، وفي الهامش ـ موضع النجمة ـ ذكر ترجمة للإمام عليّ عليه السلام.

بينما المراد ليس كما فهمه، بل مراد المؤلّف أنّ الخارج على إمام زمانه يُسمّى شاذّاً إذا كان خروجه على وجه يُثير الفتنة والشغب.

فكلمة "على وجه" هي جارٌّ ومجرورٌ به، لكنّ المحقّق تصوّر كلمة (على) اسماً للإمام عليه السلام، لسبقها بلفظ "الإمام" ولحوقها بذكر الخوارج، وهم أهل حرب النهروان الذّين خرجوا على الإمام عليّ عليه السلام، فقرأها: "الخارج على الإمام عليّ" وترجم للإمام في الهامش.

ولا أدري أنّ المحقق لما اعتبر النصّ على ما وضعه، كيف فسّر ما بعد ذلك أي قوله "... وجه يثير الفتنة"؟!

(١) روضة الناظر: ١٢٦.

وكيف أعرب كلمة "وجه"؟!

ومن الغريب أنّ المحقق لم يتعرّض لترجمة الإمام علي ﷺ عند ذكره فيما سبق (في ص: ٩٤) والتجأ إلى إقحام الترجمة هُنا!

كتاب "إجازات الشيخ أحمد الأحسائي"

شرحها وعلق عليها: الدكتور حسين علي محفوظ. أستاذ علوم الحديث والرجال.

المطبعة: مطبعة الآداب - النجف ١٣٩٠هـ.

جاء في آخر إجازة الشيخ حسين آل عصفور، المتوفّى (١٢١٦هـ) ما نصّه _كما هو المطبوع_: "وإنى أجزت لهذا الفتى أخي (أحمد) وهو نعم المجاز، وذلك حقيق لنا أن يجيز، وذلك حقيقة لا مجاز. فوفقه ربي لنيل المنى، فنعم الطريق له والمجاز لمؤلف هذه الإجازة".

الملاحظة:

هكذا صفّت هذه الأسطر في المطبوعة وكأنها نثر، بينما هي أبيات شعرية، والمحقّق لم يتنبه إلى ذلك كي ينضدها كما ينضد الشعر، هكذا:

وإنّي أجزتُ لهذا الفتى ... أخي أحمدٍ وهو نعم المُجازْ
وذاك حقيقٌ لنا أنْ يُجيز ... وذاك حقيقتُهُ لا مَجازْ
فوفّقهُ ربّي لنيلِ المُنى ... فنعمَ الطَريقُ لَهُ والمَجازْ

لمؤلّف هذه الإجازة.

الملاحظ _أيضاً_ أنّه أثبت في المطبوعة كلمة "حقيقة" بينما الصحيح "حقيقته" كما هو واضح في الشعر.

ولا أدري كيف ربط المحقّق قوله في آخر الشعر: "لمؤلف هذه الإجازة" بما قبله؟

بينما المقصود واضح، وهو أنّ هذه الأبيات هي لمؤلّف الإجازة ومن نظمه، كما هو المتداول كتابته بعد إيراد المقطوعات الشعريّة.

كتاب "مؤلفات الغزالي"

تأليف: الدكتور عبد الرحمن البدوي.

الطبعة: الثانية – ١٩٧٧م.

نقل في ترجمة الغزالي، عن ابن كثير المؤرّخ ما نصّه:

"وقد سأله بعض أصحابه _وهو في السياق_ فقال أوصني؟

فقال له: عليك بالإخلاص. فلم يزل يكرّرها حتّى مات[(١)]".

الملاحظة:

إنّ الدكتور لم يفهم معنى كلمة "السياق" وظنّها اسم كتاب، وأنّ ابن كثير نقل القصة من ذلك الكتاب، فلذا علّق على هذه الكلمة بقوله: "أي كتاب السياق لتاريخ نيسابور لعبد الغافر الفارسي".

بينما كلمة "السياق" تعني هنا "نزع الروح" وهي حالة الاحتضار، والمعنى واضح: فالغزاليّ كان في حالة الاحتضار لما وُجّه إليه السؤالُ.

وكان على الدكتور أن يلاحظ كلمة "أوصني" وكلمة "ماتَ" فإنّهما تدلان على المعنى المقصود.

---

(١) مؤلفات الغزالي: ٥١٧.

كتاب "الإيناس بعلم الأنساب"

جمع: الوزير المغربيّ أبي القاسم الحسين بن عليّ بن الحسين (ت: ٤١٨هـ)

قدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياريّ.

الناشرون: دار الكتب الإسلاميّة، دار الكتاب المصريّ، دار الكتاب اللبنانيّ، دار الرفاعيّ.

الطبعة: الثانية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

صدر احتفالاً بمقدم القرن الخامس عشرالهجري.

تقديم:

هذا الكتاب من نفائس الكتب في علم الأنساب _أنساب القبائل العربية_ وخصوصاً ما يرتبط بجانب المؤتلف والمختلف من أسمائها، وهي التي تتشاكل بعض التشاكل، وتفترق بما يرتفع به الالتباس، فالكتاب يتكفّل إيضاح ذلك[١] ومن الأسماء ما وضعت وضعاً مشكلاً _مخالفاً لما هو المعتاد_ فيخافُ على القارئ تصحيفها ما لم يكن في علم النسب مبرّزاً[٢].

وقد جعله المؤلّف كشرح وتعليق على كتاب "المختلف والمؤتلف" لأبي جعفر محمد بن حبيب المتوفّى سنة ٢٤٥هـ، فجعل على نفسه الإكمال والإيضاح[٣] لأنّ كتاب ابن حبيب لم يكن مرتّباً سهل التناول، فجعله المغربيّ على حروف المعجم

(١) الإيناس: ١١.

(٢) الإيناس: ١١.

(٣) الإيناس: ١٢.

ليقرب تناوُله ويذلّ مُجتناه"[١].

وأقدم المحقّق العالم إبراهيم الأبياريّ على تحقيق هذا الكتاب، كما حقّق أصله "مختلف القبائل ومؤتلفها" لابن حبيب"[٢].

ويدلّ جمعه بين الكتابين في التحقيق على نباهةٍ وفضلٍ، حيث صبّ جُهداً في جانبٍ واحدٍ وهو علم الأنساب، وجمع بين نصّين متقاربين هما الأصل والتعليق، كما أنّه قدّم ـ إلى المجتمع العلميّ ـ في الكتابين عملاً جيّداً كاملاً في التقديم والتحقيق والفهرسة المتنوعة، وأسدى به إلى التُراث يداً تُذكرُ فتُشكرُ.

وبالرغم من أنّ تحقيقه للأصل ـ وهو كتاب ابن حبيب ـ في المستوى الرائع، إلا أنّي وجدتُ في "الإيناس" بعض الهفوات، كما يلي:

(١) جاء في عنوان "محرز" ما نصّه: وفي ربيعة: محرز بن الصحيح، قتل عبد الله بن عمر، وسلبه سيف عمر ذا الوشاح.

وعلّق المحقّق على كلمة "محرز" بقوله: "في نسخة م: مخرز، وهذه رواية: ت".

وعلّق على كلمة الوشاح بقوله: "نقلنا هذه الترجمة إلى هنا، كانت في الأصلين في حرف الصاد عند الكلام على بني الصحيح" (الإيناس: ١٨١ متناً وهامشاً).

الملاحظات:

قد وقع المحقّق في أخطاء عديدة:

---

(١) الإيناس: ١١.

(٢) طبع دار الكتاب اللبناني، بيروت سنة ١٩٨١م.

أوّلاً: نقله الترجمة من حرف الصاد إلى حرف الميم. أمر مخالف.

ذلك: لأنّ مدار كتب المختلف والمؤتلف على أن تُعنوَنَ فيها الألفاظُ المشكلة أو غير المألوفة الّتي تتعرّض للتصحيف والتحريف، كما أشرنا في التقديم السابق، ونقلنا عن الكتاب نفسه.

والكلمة المشكلةُ في هذه الترجمة هي اسم الأب المبدوء بالصاد لا اسم الابن المبدوء بالميم، ولذلك أوردها ابن حبيب في حرف الصاد عند كلامه على اسم الأب.

ثانياً: إنه أورد اسم الأب بلفظ "الصحيح" وهذا عين الغلط، حيث أنّ اسمه هو: "الصحصح" كما يظهر من المراجعة إلى كتاب ابن حبيب الّذي عنونه(١) وذكر له موارد ثلاثة، ثالثها: في ربيعة بن نزار: محرز بن الصحصح، أحد بني عائش(٢).

وقد ورد هذا الاسم بلفظ " الصحصح" في كتاب وقعة صفين، للمنقري ص ٢٩٨.

وثالثاً: قوله "قتل عبد الله بن عمر" سهو.

بل إنّ المقتول هوعبيد الله بن عمر. كما جاء الصحيح في كتاب ابن حبيب بقوله: محرز بن الصحصح قاتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب يوم صفّين، وسلبه سيف عمر ذا الوشاح(٣).

وهذا من الواضحات في كتب السير والتواريخ، فإن عبد الله بن عمر اعتزل

---

(١) يلاحظ أنّ عناوين كتاب ابن حبيب من وضع المحقق الأبياري نفسه!

(٢) مختلف القبائل ومؤتلفها، لابن حبيب: ٧٠.

(٣) مختلف القبائل ومؤتلفها، لابن حبيب: ٧٠، وانظر وقعة صفين: ٢٩٨.

الحرب ولم يقتل، والذي حضرها وقتل فيها هو عبيد الله.

(٢) قال في ص ١٢٠، السطر الثالث: فاتبعهم زياد بن حصفة من بني غنم الله بن ثعلبة بن عكابة من قبل علي عليه السلام.

الملاحظة:

لم نجد في الأنساب قبيلة باسم "غنم الله" والكلمة مصحفة عن "تيم الله" وقد عنونه المؤلف المغربي في حرف التاء بقوله "في ربيعة بن نزار: تيم الله ابن ثعلبة"[١].

وقال ابن حبيب في "تيم الله"[٢]: "وفي ربيعة بن نزار تيم الله بن ثعلبة ابن عكابة"[٣].

ويلاحظ: أن زياداً المذكور كان على ربيعة يوم صفين وهم الذين برزوا إلى عبيدالله بن عمر فقتل بينهم[٤].

وقد عرفنا سابقاً أن قاتله محرز بن الصحصح هو من ربيعة من بني تيم الله بن ثعلبة. فاتضح أن كلمة "غنم" تصحيف صوابه "تيم" فقد غفل المحقق حتى عما جاء في أول الكتاب فضلاً عن أصله لابن حبيب الذي هو أحد مراجع الكتاب[٥].

(٣) مع الفهارس من الواضح أن الفهارس إنما توضع لتسهيل الاستفادة من الكتاب، وإذا كانت مستوعبة ومأمونة فإن المراجع يعتمد عليها اعتماداً كاملاً،

---

(١) الايناس: ٤٢.

(٢) أشرنا إلى أن العناوين هذه من وضع المحقق نفسه.

(٣) مختلف القبائل: ٦٤، وأشار المحقق إلى الجمهرة: ٣١٥.

(٤) الاستيعاب للقرطبي، تحقيق البجاوي: ج٣/ ص١-١٠١٢.

(٥) لاحظ الإيناس: ٢٩٠.

وهي الفائدة المتوخاة منها.

أما إذا كانت مغلوطة أو مشوهة أو ناقصة فإن المراجع لا يستفيد منها شيئاً، مضافاً إلى أنها بوضعها السيء تؤدي إلى الإغراء بالجهل، فتنعكس الفائدة إلى ضرر كبير.

والملاحظ في فهارس كتاب الايناس: أنه مضافا إلى إيراد الأخطاء المشار إليها على خطئها في الفهارس وعدم تصويبها ضمن الأخطاء المصوبة فإنا لا نجد ذكرا لاسم "عبيدالله بن عمر" في فهرس الأعلام(١) وهذه هفوة موحشة توجب سلب الاعتماد عن الفهارس وفقدانها قيمتها العلمية.

---

(١) لاحظ الايناس: ٢٥٣ .

الأرجوزة اللطيفة في علوم البلاغة.

تحقيق: السيد الحسيني.

طبعت في نشرة " تراثنا " الفصلية . العدد الرابع (ص ٢٠٩-٢١٧)، السنة الأولى: ربيع ١٤٠٦هـ.

نسب المحقق نظم الأرجوزة إلى الميرزا محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، اعتماداً على ما ذكره الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة في موردين منها – في حرف الألف برقم (٢٤٤٤)، وفي حرف الميم برقم (٨٣٧٨).

كما أن الشيخ الطهراني اعتمد _ظاهراً_ في نسبة الأرجوزة إلى الميرزا محمد – على ما جاء في طبعة الأرجوزة للمرة الأولى في إيران سنة (١٣٠٠هـ).

وشرحه باسم (إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب) طبع بتحقيق المحقق نفسه في مجلة تراثنا الفصلية في العدد (٢٥).

لكن الحق أن الميرزا محمد ليس إلا شارحاً لهذه المنظومة كما ذكره المحقق مفصلاً.

ولعل الاشتباه حصل للطابعين والمفهرسين من جهة أن الشارح لم يشر إلى اسم الناظم.

والمنظومة منسوبة إلى ابن الشِحنة الحنفي، كما جاء في النسخة المطبوعة بمصر في كتاب: مجمع المتون الكبير(١).

وللمنظومة نسخة مخطوطة عنونت فيها باسم "المنظومة البيانية المحبية" برقم

---

(١) المطبوع بمطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ، نشر المكتبة التجارية لصاحبها مصطفى محمد.

(٩٦٦) في المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي[١].

قال مفهرسها: لأبي الوليد، محب الدين، محمد بن محمد بن محمود، الشهير بابن الشحنة، المتوفى سنة (٨١٥هـ)، نسخة كتبها عبد الرزاق بن عطية سنة (١٠٧٨هـ)، طبعت أكثر من مرة (معجم المطبوعات: ١٣٦، دار الكتب: ج٢/٢٢٣).

ولهذه المنظومة شرح منه نسخة مخطوطة في مكتبة لوس أنجلس، ضمن مجموعة برقم (١٦٥).

جاء ذكرها في فهرس "نسخه هاي خطي" – من منشورات جامعة طهران (ج١١– ١٢/ ص ٧٥٩–٧٦٠)، وطبع في آخره صوراً منه.

وذكرها البغدادي في إيضاح المكنون (ج ٢/ عمود٥٨١) وذكر لها شروحاً ثلاثة:

١. شرح محب الدين محمد بن تقي الدين الحموي الدمشقي المحبي (ت: ١٠١٦هـ).

٢. شرح يوسف بن أبي الفتح السقيفي الدمشقي، شارح "الشفاء".

٣. شرح محمد بن الغزي الحنفي، واسمه "مواهب الرحمن على مائة المعاني والبيان"، فرغ منه سنة (١١٣٤هـ).

وهكذا قد يقع المحقّق في الخطأ في أمرٍ مهمّ، كنسبة الكتاب إلى مؤلّفه، اعتماداً على السابقين، لحسن الظنّ بهم، لكن من الواضح أنّ ذلك ليس مبرّراً للاعتماد الكليّ على ما قالوا وما كتبوا، فإنّهم بشرٌ معرّضون للسهو، فلا بُدّ من التدقيق في

(١) المخطوطات اللغوية، أسامة ناصر النقشبندي: ١٣٠، رقم ٤٧٩.

مثل هذا الأمر المهمّ.

على أنّ ما قدّم في هذه الطبعة يمتازُ بضبط النصّ بالحركات مع المقابلة بنسخ عديدة منها النسخ الموجودة مع الشرح.

وأمّا المطبوعة المصريّة، فلا تمتاز بشئ لأنها مليئة بالأخطاء، مع أنها توافق المطبوعة الايرانية التي اعتمدها المحقق، في أكثر المواضع.

وإليك أهم الفوارق:

في البيت (٨٦) جاء في المصرية: "بجعل ذا ذاك ادّعاءا أوّله" (٢٤ في المصرية: " أوْ لَهُ " وهو خطأ صححناه، لأنه من التأويل فلاحظ).

والظاهر أنه أصحّ مما جاء في طبعة المحقّق.

وفي البيت (٩٦) جاء في المصرية: "يذم لا إن استطيع المسخ" والظاهر أنه أصحّ.

ونودّ الآن التذكير بأمرين:

١. أنّ ما أوردناه عن أيّ كتاب، من الملاحظات لا يعني _مطلقاً_ الانحصار بما أوردنا، فإنا لم نتصدّ لمثل ذلك، ولا نرى التصدي له بخصوصه أمراً مُستحسناً لما فيه من البحث عن أخطاء الآخرين، وأعتقد أنّ لكلّ منّا عُيوباً مانعةً عن الاشتغال بعُيوب الآخرين، والعصمةُ خاصّةٌ لأهلها.

لكنّي لّما وقفتُ على بعض الموارد ضمن مُطالعاتي واهتماماتي الخاصّة، لم أجدْ بُدّاً من تسجيلها إحساساً بالمسؤوليّة العلميّة، ورغبةً في إصلاح ما يمكن، وإسهاماً في رفع المستوى العلميّ، وتنبيهاً لزملاء التحقيق ممّن يدخلون مثل هذا المدخل الصعب الخطر.

٢. أنّ ما نعتمده من الكتب إنّما نعينه بالطبعات، أو المطابع، وتاريخ الطبع

وسائر الخصوصيّات المميّزة عن سائر طبعات الكتاب، حرصاً على الأمانة التامّة في النقل، فلعلّ المحقّق قد تنبّه إلى مثل ما أوردنا، فأعاد طبع الكتاب مُتلافياً ما ربما يرد عليه، كما هو المتداوَل من إصلاحهم أعمالهم في طبعاتٍ لاحقةٍ.

ولو اطّلعنا على طبعة لاحقةٍ فإنّا نُراجعها للتأكّد من أنّ المحقّق أصلح عمله، أو لا؟!.

والله وليّ التوفيق

وقعة الجمل

تأليف: محمّد بن زكريّا بن دينار، الغلّابيّ البصريّ (ت: ٢٩٨هـ).

تحقيق: الشيخ محمّد حسن آل ياسين.

الطبعة: الأولى، مطبعة المعارف - بغداد ١٣٩٠هـ.

١. جاء في (ص٣٠، س٤) ما نصّه: "حدثني شيخاتنا، وعجائزنا من بني عبد القيس، قالوا".

وعلّق المحقّق على قوله "شيخاتنا وعجائزنا" بقوله: في الأصل: حدّثني شيختنا وعجيازنا، ولعلّ الصواب ما أثبتنا.

وعلّق على قوله "قالوا" بقوله: تذكير ضمير الجمع في "قالوا" يعني به العجائز الذكور تغليباً لهم على الشيخات.

الملاحظات:

أمّا ما ذكره في التعليقة الأولى من أنّ في الأصل: "شيختنا"، فالظاهر أنّه هو الصحيح، إذْ هذه الكلمة هي جمع "الشيخ" فإنّه يُجمع على: (شُيوخ) و (شِيوخ) و (أشياخ) و (شِيخة) و (شِيَخة) و (شِيخان) و (مشايخ).

لاحظ: لسان العرب/ مادة: شيخ، والرواشح السماويّة، للداماد: ٧٥.

وأمّا ما ذكره من أنّ في الأصل: "عجيازنا"، فأظنّها محرفةً عن "عجّازنا" وهو جمع (عاجز) يقال: رجلٌ عاجزٌ، ورجالٌ عُجّازٌ _على التكسير_ وعاجزون _على السلامة_ كما يقال: كاتبٌ وكُتّابٌ وكاتبون، ونائبٌ ونُوّابٌ ونائبون، وعائدٌ وعُوّادٌ وعائدون.

وعلى ذلك، فالمراد بالكلمتين "شِيخَتُنا" و "عُجّازُنا" همُ الرجالُ المعمّرون

الطاعِنون في السِنّ، العاجزون، وهم الّذين حدّثوا المؤلّف وقالوا.

دونَ أنْ يكونَ للنساء ذكرٌ في الكلام.

ويدلّ على صحّة ذلك قولُ المؤلّف في بداية الجملة "حدّثني" وفي نهايتها "قالوا".

وبذلك يُعرف عدمُ صحّة التعليقة الثانية، وعدم الحاجة إليها.

مع أنّ قول المحقّق: "العجائز الذكور" غير صحيح. فإنّ كلمة "العجائز" جمع لكلمة "عجوز" أو كلمة "عاجز" إذا أريد به المرأة العاجزة.

وأمّا "عاجز" إذا أريد به الرجل فيجمع ـ تكسيراً ـ على عُجّاز، كما ذكرنا.

أنظر: شرح الشافية للشيخ الرضيّ ج٢/ ١٥١ و ١٥٥ و ١٥٨.

ويؤيّد هذا التصويب أنّ الحديث عن النساء في مثل هذه الحروب غير مألوف فضلاً عن أنْ يكون مختصّاً بهنّ كما يقتضيه ضبط المحقّق.

والقاعدة الّتي يجب أن يتّبعها المحقق، عند تحديده النصّ، أن يثبت ما ورد في الأصل، ما دام له مخرجٌ لغويٌّ صحيحٌ، ولا يجوزُ لهُ أن يرفع اليدَ عنه إلى غيره من دون أن يقف على مخالفة واضحة.

◆◆◆

في (ص ٣٢، س٧) جاء: "وانتكب قوساً".

وعلّق عليه المحقّق بقوله: في الأصل: "وانتلب".

الملاحظة:

لم يرد في اللغة على وزن (الافتعال) من مادة "نكب"، وإنّما ورد على وزن (التفعّل) يقال: تنكّبَ قوسَه، أي ألقاها على منكبه.

وقد وردت في كتاب (وقعة الجمل) مكرّراً عبارة "متنكّباً قوسه" فالظاهر أن

"انتكب" مصحفٌ من "تنكّب".

فكان على المحقّق إمّا أن يصوّبه، أو يشير إلى صوابه في الهامش، فإنّه كان أنفع وأهمّ من تعليقته تلك. (وسيأتي في النصّ الّذي وجدناه عن (وقعة الجمل) وأثبتناه في النقد القادم لكتاب النجاة لابن ميثم البحرانيّ في الملحق بهذه المقالات).

رسالة في حروف العربية

تأليف: أحمد بن محمّد بن المظفر بن المختار الرازيّ (ت: ٦٣١هـ).

تحقيق: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيديّ.

طبع في مجلة "معهد المخطوطات العربية" القاهرة، المجلد ٢٠، الجزء الأول، سنة ١٣٩٤هـ، ص٥١- ١٢٤.

تمهيد:

هذه الرسالة من الأعمال القيّمة، تأليفاً وتحقيقاً، في موضوع الحروف الهجائيّة، وقد بذل المحقّق جُهداً مشكوراً في إبرازه بشكل لائق، وأضفى عليه روعةَ الإخراج والضبط، وأضاف إليه فائدة علميّةً في التعليق، وأسدى بذلك إلى التُراث والعلم يداً وخدمةً، كما أجاد وأفاد في مقدّمته العلميّة القيّمة عن المؤلّف وحياته، وعن موضوع الرسالة _أي الحروف الهجائيّة_ وما يدور حولها من عُلوم ومعارف ومؤلّفات.

وبذل في تحقيقه الرائع جهداً بالغاً بما ورد فيها من تخريج الأبيات الشعرية المستشهد بها، والعناية الفائقة بتعيين " بُحُورها" مما يدلّ على خبرةٍ واسعةٍ بفنّ العَرُوض.

والملاحظة الّتي سجلناها ترتبط بهذه الخبرة بالخصوص، فإنّ من الغريب أنّه أورد النصّ التالي وكأنه عبارة نثرية، ولم يتنبّه إلى أنّه قطعة شعر منظوم!.

وإليك النصّ كما جاء مطبوعاً في ص٧٦-٧٧، محافظين على سطور المطبوعة وعلى ما هي عليه من علامات التنقيط:

((ويقال أنّ عمر بن جاها لما رأى الظلّة فيها العذاب قال: يا قوم إنّ شعيباً

مرسلٌ فدعوا عنكم سميراً، وعمران بن شداد، إنّي أرى عينه _يا قوم_ قد طلعتْ تدعو بصوتٍ على صمانة الوادي وإنّه لن تروا فيها ضحى غد إلا الرقيم يمشي بين ابجاد)).

هكذا جاءت هذه السطور في المطبوعة، بينما هي مقطوعة شعرية، من قافية الدال المكسورة، ولا بُدّ أن ترتّب في الطبع هكذا:

"ويُقال: إنّ عمر بن جاها _لما رأى الظُّلّةَ فيها العذابُ_ قال:

يـا قـومِ إنّ شُـعيباً مُرسَـلٌ فَـدَعُوا	عـنكم سمـيراً وعمـرانَ بـنَ شـدادِ
إنّـي أرى عينَـهُ يـا قـومِ قـدْ طلعَـتْ	تَـدْعُو بِصَـوْتٍ على صـمّانَةِ الـوادِيْ
وإنّـه لـنْ تَـرَوا فِيهـا ضُـحىً [لـ] غـدٍ	إلا الـرقيم يُمشّـي بـينَ أبجـادِ"

والأغرب أنّ المحقّق أشار في تعليقاته، خاصّة على قوله: "إنّ شعيباً مرسلٌ" إلى توضيح بعض المفردات، ولكنّه، كيف فهم الكلام كلّه؟!

وقد أضفنا في البيت الأخير ما بين المعقوفين، ليستقيم وزن البيت، فلاحظ.

وكثيراً ما يشتبه منْ لم يأنسْ بالشعر وأوزانه وقوافيه وأطواره، فيظنّ ما هو من الشعر المنظوم، نثراً.

وقد وقع مثل ذلك في كتاب "قضاء أمير المؤمنين ﷺ" تأليف: الشيخ التستريّ، حيث نقل عن المناقب لابن شهرآشوب ما نصّه:

"جاءت امرأة إليه ﷺ فقالت: ما ترى أصلحك الله وأثرى لك أهلاً. في فتاةٍ ذات بعلٍ أصبحتْ تطلبُ بعلاً بعد إذنٍ من أبيها أترى ذلك حلالاً؟ فأنكر السامعون"؟

فقال أميرُ المؤمنين: ... "(قضاء أمير المؤمنين ﷺ: ص ١١١، الطبعة

الخامسة، المطبعة الحيدرية، قم ١٤٠٨).

بينما كلام المرأة كلّه أبياتٌ شعريّةٌ، لا بُدّ أنْ يُرتّبَ هكذا:

مـــا تـــرى أصـــلحك اللّـــــــهُ وأثـــرى لــــكَ أهـــلاً

في فتــــاةٍ ذاتَ بَعْــــــلٍ أصْـــبحتْ تطلُـــبُ بَعْـــلاً

بعـــدَ إذْنٍ مــــن أبيهــــا أتـــــرى ذلِـــكَ حِلـــلاً

وانظر مثل هذا الاشتباه في كتاب "وصول الأخيار إلى أصول الأخبار" للشيخ الحسين بن عبد الصمد العامليّ، المطبوع في قمّ.

ذيل تاريخ بغداد

للحافظ محبّ الدين أبي عبد الله، محمّد بن محمّد بن الحسن، المعروف بابن النجّار البغداديّ (ت: ٦٤٣هـ).

الجزء: الرابع، صحح بمشاركة الدكتور قيصر فرح.

مطبعة مجلس دائرة المعارف _حيدر آباد_ الهند ١٤٠٤هـ.

من الأعمال الثمينة التي قامت به دائرةُ المعارف ضمن أعمالها الجديرة بالتقدير والتي تدأب منذُ قرنٍ من الزمن على إصدارها، وقد لاحظت في هذا الجزء ما يلي:

(١) ص٦٦، رقم الترجمة ٤٧، ترجمة عليّ بن محمّد بن المحسن. جاءت كنيته هكذا: "أبو غالب العلويّ الحسينيّ".

لكن في ص٦٨، آخر الترجمة: مات الشريف أبو طالب عليّ بن المحسن العلويّ.

الملاحظة:

لا شكّ أنّ اختلاف الكنية في أوّل الترجمة وآخرها، خطأٌ واضحٌ، فلا بُدّ أن يكون الصحيح أحدهما، ولم ينبّه المحقّق إلى ذلك.

(٢) ص١٠٩، السطر ٨، فيه: حكي أنّ بعض الأدباء جوز _بحضرة الوزير أبي الحسن ابن الفرات_ أن مقام السين مقام الصاد.

الملاحظة:

كلمة "مقام" الأولى ليست صحيحةً، بل هي مصحّفة من "تقام" والدليل دخول "أن" _الناصبة للفعل المضارع_ عليها.

(٣) ص٣٠٧-٣٠٨، في ترجمة عليّ بن يحيى بن عليّ، برقم ٢٣٩، السطر ١٢، ما نصه: "أحدث له إجازةٌ وهو طفلٌ من مشايخ أصفهان وتفرّد بالإجازة عنهم...

وقرئ على كثيراً بالإجازة عن هؤلاء، ولم يكن الحديث من شأنه، ذكر لي عنه أنّه أوّل ما ظهرت له الإجازة وقصده أصحاب الحديث السماع منه أنكر ذلك".

الملاحظة:

وقع التصحيف في عدّة مواضع من هذا النصّ:

١. قوله: "أحدث" غلط، والصواب "أخذت".

فالمراد أنّ المترجم قد أُخِذَتْ الإجازةُ له في حال طفوليته من المشايخ الكبار الّذين لحق بزمانهم، بناءً على قاعدة المحدّثين من الإجازة للأطفال وتحميلهم رواية الحديث بطريقة الإجازة.

ويدلّ على إرادة هذا المعنى ـ بوضوح ـ ما قيل للمترجم في آخر الترجمة، ونصه: "هذه إجازة أخذها لك بعضُ جيرانك".

ولم يتنبّه المحقّقون إلى ذلك أيضاً.

٢. قوله: "وقرئ على كثيراً" غلط، والصحيح "قرئ عليه كثيراً".

والمراد أنّ الرواة قرأوا على المترجم ما تحمّله بالإجازة عن المشايخ الكبار، أولئك الذين حصل على إجازات منهم وهو طفلٌ.

٣. قوله: "وقصده أصحاب الحديث السماع منه".

لا شكّ في عدم صحة هذه الجملة لأنّ كلمة "السماع" لا موضع صحيحاً لها من الإعراب، ولا بُدّ أن يكون الصحيح: "وقصده أصحاب الحديث للسماع منه "أو" وقصد أصحاب الحديث السماع منه" فلاحظ.

الجوهرة في نسب الإمام علي وآله

تاليف: محمّد بن أبي بكر الأنصاريّ التلمّسانيّ البرّيّ، ألّفه سنة ٦٤٥هـ.

تحقيق: الدكتور محمّد التونجي.

الناشر: مكتبة النوريّ-دمشق ١٤٠٢هـ.

تمهيد: هذا الكتاب من المؤلّفات القيّمة الطافحة بالأدب الأندلسيّ العذب، يعرضُ القضايا التاريخيّة بشكل سليم، ومع أنّا لا نوافق على بعض ما أورده المؤلّف إلا أنّ كثيراً مما فيه مقبولٌ ومتسالمٌ عليه بين المسلمين.

والمؤلّف يعتمد أسلوب العرض المستدلّ للحوادث مما يسهّل على المحقّق متابعة ما فيه من النُصُوص وتصحيحها على مصادرها القريبة أو البعيدة، وقد أتعب المحقّق نفسه في تقديم عمله، وبذل جُهداً في إخراجه بالصورة اللائقة.

إلا أنّي وجدتُ في هذه المطبوعة ملاحظات أذكرها فيما يلي:

أوّلا: في مجال التحقيق:

١. جاء في ص١٢ س٤ قوله: "فجعلت لك نار تحرقون".

الملاحظة:

السياق يقتضي: "فجعلت لكم نار تحرقون"، وهو واضح.

٢. في ص١٩ هامش ٢ ترجم المحقق لـ "جعفر" والد عبد الله.

الملاحظة:

إن جعفراً لم يذكر في المتن إلا في عمود نسب ابنه عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وليس من مهمّة المحقّق ترجمة من وقع من الأعلام في أعمدة النسب، حتّى إذا قلنا: إنّ عليه أن يترجم لأعلام الكتاب، بل نقول: إنّ ترجمة الأعلام ليست

أصلاً من مسؤوليّات المحقّق، إلا إذا كانت أسماؤهم معرضةً لخلل من تصحيفٍ أو تحريفٍ، أو كان في ترجمتهم غرضٌ يرتبطُ بالمتن وضبطه، ولو التزم محقّقٌ بترجمة جميع الأعلام، حتّى من وقع في أعمدة النسب، فلا بُدّ أن يطبّق التزامه هذا على جميع الأسماء من دون أن يفرّق بين شخص وآخر.

لكنّ المحقّق للجوهرة، خالف كلّ هذه الفروض، فترجم لجعفر، دون ابنه عبدالله الّذي ورد في المتن، ودون أبي طالب الجدّ! لماذا؟!

٣. جاء في ص٣٧ س٧ قوله: "فأسرّني حديثاً لا أخذ به احتراس الناس".

الملاحظة:

الظاهر من السياق، أنّ كلمة "لا أخذ" مصحّفةٌ عن "لا أحدّثُ به" بقرينة حرف الجر في "به" فإنّ "حدّث" تتعدّى بها، فلاحظ المصدر الذي أورده وهو "صحيح مسلم".

٤. جاء في ص٤٠ س١٢ و١٤ قوله: رجلٌ من أهل العراق سأل ابن عمر عن ذم البعوض... ويسأل عن ذم البعوض.

الملاحظة:

كذا وردت كلمة "ذمّ" بالذال المعجمة والميم المشددة وتكرار الكلمة مضبوطةً يؤكّد أنّ المطبوع ليس خطأ مطبعيّاً.

والصواب: دَمُ البعوض، بالدال المهملة والميم غير المشدّدة، والدليل على ذلك هو الاعتبار، حيثُ أنّ دَمَ البَعُوض يُحتمل أن يُسأل عن نجاسته وطهارته، أما ذَمّهُ، فلا أدري ما شأنه حتّى يُذَمّ؟!

ويدلّ عليه أيضا قوله بعده مباشرةً "يُصيبُ الثوبَ" حيثَ أنّها قرينةٌ لفظيّةٌ واضحةٌ تدلّ على أنّ المراد هو الدَمُ، لا الذَمُّ.

وكذلك كلمة "القتل" تناسب كلمة الدَم.

والمراد على ذلك واضح، حيث أنّ ابن عُمر استغربَ من سُؤال العراقيّ، من أهل العراق الّذين قتلوا الإمام الحسين بن عليّ الشهيد المظلوم ﷺ وأراقوا دَمَهُ الطاهرَ، ولم يتحرّجُوا من ذلك، وجاء هذا العراقيّ يسألُ عن دَمِ البَعُوض، وكأنّه يحَتاطُ لدينه!.

هذا، مع أنّ المصدر الّذي ذكره _وهو صحيح الترمذي_ متوفرٌ مطبوعٌ، فليراجع.

٥. جاء في ص٤٢ س٢ قوله: "يزيد الخَمور".

الملاحظة:

كذا ضُبطتْ هذه الكلمة (بفتح الخاء) والضبط كذلك ينفي أن يكون خطأ مطبعياً _وإن لم يكن بعيداً_ وظاهره أنّ المحقّق جعله على وزن "فَعُول" من "الخمر"، لكن ذلك لم يرد في اللغة، وإنّما ورد في الألفاظ الدالة على الصفة من "الخمر" ما يلي:

الخِمّير، يُقال للمُكثر من شُرب الخمر والدائم الشُرب لها.

والخَمِر والمَخْمور، يُقالان لمن خامرهُ السُكرُ ففقد شُعُورهُ واستولَتْ عليه آثار الخمر.

وجاء: الخُمار _بضم الخاء وفتح الميم من دون تشديد_ وهو بقيّة السُكر في أواخره.

والمعروف في عبارة المتن قراءتها بلفظ "الخُمُور" وهو جمع الخمرة، مثل نمرة ونمور، ويضاف إليها اسم الشخص فيقال: يزيدُ الخُمُور، للتنبيه على توغُّله في شُربها وتمرّغه فيها، فكأنه منها، والغرضُ: تفضيعُ أمره فيها، كما يقال: معاوية

الغدر، وحجاج الدماء.

٦. في ص٤٦ س١٠ قوله: وما روي بعد قتل الحسين من العبر في يقظة ومنام.

وعلّق على كلمة "روي" بقوله: "رسمت في الأصل كذا: "ري" ولعلها كما ذكرنا.

الملاحظة:

الظاهر أنّها فعلٌ من "الرؤية" بدليل قوله: "يقظة ومنام" فإن الجامع بين اليقظة والمنام، والفعل الذي يستعمل فيهما هو (الرؤية) لا الرواية، حيث لا معنى للرواية في المنام.

فالكلمة هي (رُئِيَ) بضمّ الراء وكسر الهمزة وفتح الياء المثناة، فعلٌ ماضٍ مبنيّ للمجهول من (رأى).

٧. جاء في ص٤٧ س٦ و ١٤ و ص٤٨ س٢ اسم: سليمان بن قنه.

والظاهر من الضبط في الموارد كلها كذلك بالنون المشددة المفتوحة أنه ليس خطأ مطبعياً.

وهو خطأٌ، صوابه (قَتّه) بالتاء المثناة من فوق المشدّدة المفتوحة، وهو اسم أمّ الشاعر سليمان. فانظر: لسان العرب والقاموس، في (قتت)، ومقاتل الطالبيين _تحقيق السيد صقر_ ص٧٧ نقلاً عن تاج العروس والمعارف لابن قتيبة.

٨. في ص٧١ س١٥ : واعلمكم... جبل.

وعلّق على موضع الفراغ بقوله: بياض في الأصل.

أقول: الكلام من حديث الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، وفي بعض نصوصه: وأعلمكم معاذ بن جبل، أنظر: تدريب الراوي _للسيوطي_ ٤٠٩. عن الترمذي عن أنس مرفوعاً.

٩. جاء في ص٧٦ س٣: حزن من ديح واحد... الطريق المستقيم.

أقول: هذا من كلام ضرار في وصف الإمام عليّ عليه السلام، وقد ذكرته المصادر، منها شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، في شرح الحكمة رقم ٧٧ من باب الحكم، نقلاً عن عبد الله بن إسماعيل بن أحمد الحلي في كتاب "التذييل على نهج البلاغة" والقاضي نعمان المصري في كتاب "شرح الأخبار" وعبارته: حزنَ مَنْ ذُبِحَ واحِدُها في حِجْرِها... إلى آخر الكلام.

وانظر: الأربعين حديثاً، للشيخ منتجب الدين الرازيّ، الحكاية رقم ٦. وخصائص الأئمّة للشريف الرضيّ ص ٤٠.

١٠. في ص١١٧ س١٤-١٥: الذي يضربك على هذه، يعني لحيته.

أقول: هذه العبارة ناقصة، إذ ما معنى الضرب على اللحية؟

والصواب ـ كما تدل عليه النصوصُ الكثيرةُ الواردةُ في موضوع قتل الإمام عليه السلام ـ: الّذي يضربُك على هذا ـ يعني رأسه ـ فتخضبُ هذه ـ يعني لحيته ـ. راجع تاريخ الإمام عليه السلام.

وثانياً: في نظم الكلام:

١. ص١٠٦ س٦ - ١٠.

الملاحظة:

هذا الكلام كله زائد مكرر، فالمفروض التنبيه عليه ولو في نهاية المطبوع.

٢. وقع تشويشٌ كبيرٌ في ترجمة عمّار بن ياسر رضوان الله عليه في الصفحات ١٠٠ و١٠٢ و١٠٣ كما يلي: في ص١٠٠ س١١ و ١٢ ما نصّه:

قال خالد: فما زلت أحبّه من يومئذ: "تقتل عمّاراً الفئة الباغية".

أقول: من الواضح أن جملة: "تقتل عماراً..." هنا لا ربط لها بما قبلها،

وليس ذلك من كلام خالد، كما لم نجد ذلك من حديثه.

والمؤلف سيتعرّض في ص١٠٢-١٠٣ بتفصيل إلى حديث "تقتل عماراً الفئةُ الباغيةُ" ويذكر بعض رواته، ويورد نصّين له:

١. برواية خزيمة بن ثابت.

٢. برواية أم سلمة _ص١٠٣ س٨_ وينتهي بقوله: قالت: قال رسول الله ﷺ: أمرهم بذلك عمرو بن العاص.

فيلاحظ عدم ورود حديث "تقتل عماراً الفئةُ الباغيةُ" في مقول قول الرسول ﷺ.

وأما قوله: "أمرهم..." فلا يمكن أن يكون مقولاً للرسول ﷺ، وليس هو حديث أمّ سلمة الّذي أورده عن مسلم صاحب الصحيح.

فمن الواضح أن اللازم أن يكون مقول قول الرسول ﷺ هو قوله: "تقتل عماراً الفئةُ الباغيةُ" المذكور في ص١٠٠ س١٢، و ص١٠٢ تبدأ بذكر سنّ عمار يوم قُتِلَ، وفي ص١٠٢ س٥ يذكر صفّين ورفع المصاحف، ثمّ في س٨ يذكر فضائل عمار إلى ص١٠٣ س٨.

الملاحظة:

من الواضح أنّ فضائل عمّار لا بدّ أن تذكر متوالية قبل التعرّض لموضوع قتله وشهادته، وما يرتبط بذلك من أحاديث وآثار، كما هو المتداول في كتب التراجم.

فهذا الكلام الوارد من بداية ص١٠٢ إلى نهاية السطر ٧ من نفس الصفحة، مقحم بين روايات فضائل عمار.

ولو كان السطر ٨ من ص١٠٢ متصلاً بنهاية ص١٠١ لكانت الفضائل متوالية.

٣. قوله في ص١٠٣ س٨: أمرهم بذلك عمرو بن العاص.

فظاهرٌ انقطاعُه عمّا قبله كما ذكرنا، بل هو _كما يدلّ عليه سياق الكلام_ مرتبط بقضيّة رفع المصاحف في صفّين الّذي ذكر في ص١٠٢ س٧.

ملاحظة عامة:

هذا التشويش الغريب في المطالب في عدّة صفحاتٍ وسُطُور، لماذا وقع؟!

إن كان في النسخة الأصلية، كان على المحقّق أن يُشير إلى ذلك، وأن يُحاول وصل الكلام حتّى لا يبقى مبتوراً في مواضع متعددة، كما ذكرنا.

وإن وقع حين الطبع، فكان على المحقّق الاعتذار عنه، وتصويبه في نهاية الكتاب.

وأقول: الظاهر أنّ الترتيب الصحيح للمتن هو هكذا: ص١٠٠ س١٢، ثم بعده ص١٠٢ س٨، ثم ص١٠٣ س٨، ثم ص١٠٠ س١٢ قوله: "تقتل عماراً الفئة الباغية".

ثم بداية ص١٠٢ إلى نهاية س٨ من الصفحة نفسها، ثم إلى ص١٠٣ س٨ قوله: "أمرهم بذلك عمرو".

ثم يستقيم الكلام إلى نهاية الفصل.

ثالثاً: في الأخطاء المطبعية:

ليس من الإنصاف مؤاخذة المؤلّف أو المحقّق على ما يقع في كتابه من الأخطاء المطبعية الطفيفة، لما يعرفه كلّ المزاولين لأمر الطبع من خروج ذلك عن الاختيار، ووقوعه على رغم الإرادة، فإنّ الخطأ المطبعي أصبح _على حدّ قول بعضهم_ من باب "لزوم ما لا يلزم في الشعر العربيّ"، وهذا مما يحزّ في النُفُوس، ويُميتُ الأمل

بمُستقبل التُراث.

لكن ليس من الحقّ أن نقفَ مكتوفي الأيدي أمام ذلك، فإذا لم يكن بالاختيار القضاءَ عليه، فلا شكّ أنّ من الممكن الحدّ منه وتقليله إلى الأقلّ، وخاصةً إذا كانت الطباعة بطريقة الصف الالكترونيّ، حيث أنّ نماذج المطبوع يمكن أن تبقى عند المحقّق _أو المصحّح_ مدةً أكثر، ليبذل مقدوره في تصحيحه وتصويبه.

ومن أجل ذلك، فإنا إذا لاحظنا كثرةً في الأخطاء، فإن ذلك يفتح الباب لمحاسبة المحقّق وعَدّ أخطائه، ولا بُدّ أن لا يُزري بِهِ ذلك ما دامَ الهدفُ هو تكميلُ العملُ التُراثيّ، وخاصّة أن: الفاضل من تعدّ أخطاؤه.

وقد وجدنا في هذا الكتاب أخطاء مطبعية، قد تكون كثيرةً بالنسبة إلى حجم الكتاب الصغير، ومع قطع النظر عن ذلك، فإنّ تعدادها وتصويبها يفيد القارئين بلا ريب، ولو كان المحقّق أو الطابع قد أعدّ في نهاية الكتاب قائمةً بذلك، لكان يهون الخطب، لكنّا مع الأسف لم نجد مثل ذلك في الكتاب، وإليك القائمة:

رقم	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	٧	٧	شبه	شبّة
٢	١٠	قبل الأخير	لذين	تدين
٣	١١	١٩	نم	نم
٤	١٤	٩	وروي قوله	وروى قوله
٥	١٦	٥	صفراء ولا بيضاء	صفراء ولا بيضاء
٦	٢٦	٤	جمادى الأول	جمادى الأولى
٧	٣٨	٥	وكان الحسن	وكان الحسين (فإنّ

				الكلام في ترجمته)
٨	٤١	٧	فإن أبي	فإنْ أبى (أي امتنع ، لاحظ السياق)
٩	٧١	٨	ما شكلت	ما شككت
١٠	٨١	٢	تحزوا	تجزوا
١١	٨١	السطر الأخير	الرهم	الدهم (أنظر المتن)
١٢	٨٨	السطر الأخير	اخلفك	اخلقك
١٣	٩٨	٤	ولم يبصروا	ولم ينصروا (بقرينة : خذلوا)
١٤	١٠٣	١٥	مكر عمروا	مكر عمرو
١٥	١٠٤	٦	وادعن	وادعى
١٦	١٠٩	هامش ١	وأقروه عليهم	وأمّروه عليهم
١٧	١٠٩	٨	فوجودوه	فوجدوه
١٨	١١٦	١٢	اسن الرسول	سنّ الرسول
١٩	١٢٢	١	إذا فدت	إذ فدت
٢٠	١٢٤	٣	إذا أمسك بذراعه	إذ أمسك بذراع

الإلماع، إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

للقاضي: أبي الفضل، عياض بن موسى اليحصبيّ (٤٧٩-٥٤٤هـ).

تحقيق: السيّد أحمد صقر.

الناشر: دار التراث-القاهرة، المكتبة العتيقة-تونس.

الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ.

المطبعة: السنّة المحمّدية-القاهرة.

الكتاب والتحقيق: من ذخائر التراث القيمة، وخاصة ما يبحث عن علوم الحديث الشريف حيثُ يمتازُ بأدبه الأندلسيّ الرفيع وقوّته في العرض والأسلوب البديع، إلى جانب التحقيق في ما يعرضه من المطالب العلمية.

وعمل المحقّق يُعَدّ في طليعة الأعمال المحقّقة، التي لا بُدّ أن يَقتبس منها المحقّقون أمثلةً للعمل الدقيق والرائع، فنجد فيه الضبط الكامل للكتاب، وتشكيله بالحركات بدقّةٍ فائقةٍ، وهذا ما يفيد المراجع فائدةً كبيرةً في مثل هذا الكتاب، إذ لولاهُ لكان مُتعباً.

ونلاحظ محافظة المحقّق على ما في النسخ المعتمدة بحذافيرها، حيثُ أدرج اختلافاتها في الهوامش، ممّا يدلّ على أمانةٍ ونباهةٍ.

وأمّا مقدّمته المفيدة وتعاليقه الواسعة من مختلف المصادر المرتبطة بالموضوع، وتخريجه للأحاديث، وترجمته للأعلام، فهي فوائدُ تزيدُ على عمله قيمةً وقدراً.

كما أسدى إلى الكتاب والعلم يداً بوضع الفهارس الجامعة التي استوعبتْ من الكتاب الصفحات (١٤٢-٣٩٢) وهي خدمةٌ جليلةٌ وتسهيلٌ لكلّ المراجعين

للكتاب.

ولكنّي وقفتُ خلال مُراجعتي له على بعض الهفوات النادرة، أشير إليها:

(١) في ص٧٤، السطر قبل الأخير من المتن: "إذا أقرا الطالبُ على الراوي، فسها الطالب، أو أخطأ".

أقول: الصواب "إذا قرأ الطالب..." كما هو واضح، لأنّ الكلام في قراءة الطالب الحديث على الآخر. فلاحظ.

(٢) في ص٨٠، السطران الأخيران من المتن: عن "مالك بن أنس" قال: "كلمني" يحيى بن سعيد الأنصاري "فكتب له من أحاديث" ابن شهاب "فقال له: قائل فسمعها منك؟ قال هو كان أفقه من ذلك".

أقول: هكذا ورد الكلام مقطّعاً، وقد أوردناه مع ما فيه من علامات التنقيط، ويُلاحظ عليه:

أوّلاً: جعله أسماء الأعلام بين الأقواس الصغيرة، وكثرتها مشوّشٌ، بلا ريب.

ثانياً: جعل مقول قول مالك في بداية السطر، مع أنّه لا داعي إليه، بل الصواب جعله متّصلاً بعد لفظ (قال).

ثالثاً: قوله: "فكتب" غلط، والصواب: "فكتبتُ..." لأنّ المتكلم هو مالك الّذي كتب له، فلاحظ.

رابعاً: في السطر الأخير جعل النقطتين الشارحتين للقول، بين الفعل وهو: (قال له) والفاعل وهو: (قائلٌ) والمفروض وضعهما بعد الفاعل وبينه وبين الكلام المقول.

وإليك النصّ حسب التقطيع والتنقيط الصحيحين:

"عن مالك بن أنس، قال: كلّمني يحيى بن سعيد الأنصاري، فكتبتُ له من أحاديث ابن شهاب.

فقال له قائلٌ: فسمعَها منك؟

قال: هو كانَ أفقهَ من ذلك".

(٣) في ص٩٥ س٥: "وكان يكرهها لمن ليس من أهله، ويقول: إذا امتنع من إعطاء الإجازة أحدهم يحب أن يدعى قسا، ولم يخدم الكنيسة، يضرب هذا المثل في هذا".

أقول: من الواضح أنّ مالكاً كان يكرهُ الإجازة لمن ليس من أهله، لأنّه كان يشترطُ أن يكون المجازُ من أهل العلم.

هذا، والمثل يبدأ من قوله: "أحدُهم يُحبّ أنْ يُدعى قسّاً، ولم يخدم الكنيسةَ" وكان مالك يتمثّل بهذا عندما يمتنع من إعطاء الإجازة لمن ليس من أهلها، فيضرب له هذا المثل.

فيكون قول مالك بعد كلمة (الإجازة) وتكون جملة: (إذا امتنع من إعطاء الإجازة) قيداً للفعل (يقول) لا داخلةً في المقول، فيجبُ أن يضع النقطتين الشارحتين بعد كلمة (الإجازة) ويضع جملة (إذا امتنع من إعطاء الإجازة) بين خطّين فاصلين، ويجعل المثلَ بين الأقواس، هكذا: (وكان يكرهُها لمن ليس من أهله، ويقولُ _إذا امتنع من إعطاء الإجازة_: "أحدُهم يُحبُّ أنْ يُدعى قسّاً، ولم يخدم الكنيسةَ" يضربُ هذا المثلَ في هذا).

والغريبُ أنّ ذلك واضحٌ من خلال ما نقله عن الخطيب في الكفاية، إلا أنّ الموجود في طبعة الكفاية نفس الهفوة التحقيقية، فلاحظ: الكفاية للخطيب، ص٤٥٥، من طبعة مصر مطبعة السعادة.

(٤) ص١٢٠ س٧-٨. حكى القاضي أبو الوليد الباجيّ أنّه روى للشافعيّ أنّه يجوّز أنْ يحدّث بالخبر يحفظه وإنْ لم يعلم أنّه سمعه قال: وحُجّتهُ أنّ حفظهُ لما في كتابه كحفظهِ لما سمعه فجازَ له أنْ يرويه.

أقول: المراد أنّ ما وجده المحدّثُ محفوظاً في كتابه، مع شكّهِ في أنّه سمعه أولا؟ جازَ لهُ أن يرويَهُ.

والدليل على ذلك أنّ الحفظ في الكتاب كالحفظ على الخاطر.

والظاهر أنّ كلمة "يحفظهُ" بياء المضارع غلطٌ، وإنّما هي: "بِحِفظهِ" بالباء الجارّة، فتكون العبارة على ذلك غير واضحة المراد، وحينئذٍ يكون إشكال المؤلّف القاضي عياض عليه _بأنّه "لا نُور ولا بهجةَ له"_ وارداً.

أمّا المؤلّف القاضي فيظهر منه أنّه يجعل كلمة "يحفظه" مصحّفاً عن "بِخَطّهِ" احتمالاً، كما في السطر الأخير من نفس الصفحة، فتكون العبارة: "أنّه يجوزُ أن يحدّثَ الخبَر بِخَطّهِ، وإن لم يعلم أنّه سمعهُ".

أقول: المراد من قوله: "بِحِفظهِ" هو الوُجود في كتابه، بقرينة قوله في حجّته: "أنّ حِفْظهُ في كتابهِ كحفظهِ لما سمعهُ" فلا يجبُ أن نلتزم بتصحيفه بأكثر من تبديل الياء إلى الباء.

وعلى كلّ حالٍ فكلمة "يحفظه" بالياء غلطٌ.

(٥) في ص١٢٠، السطر الأخير و ص١٢١، السطر الأول: "قال القاضي: فيحتمل أن يكون غير النقلة بخطّه بحفظه".

كذا جاء في المطبوعة، ومراد القاضي _كما أشرنا في التعليقة السابقة_: أنّ الناسخين غيّروا وصحّفوا كلمة "بِخطّهِ" إلى كلمة "بِحِفظهِ" وعلى ذلك لا بدّ أن

تطبع الجملة هكذا: (فيحتملُ أن يكون غيّرَ النقلةُ "بخَطّهِ" [إلى] "بحِفظِهِ").

وإضافة كلمة "إلى" منّا ضروريّةٌ، لأنّ الفعل "غَيَّرَ" يتعدّى به إلى المفعول الثاني، فلاحظ.

(٦) في ص١٢٤ س٦-٨: "وأبى جمهور الخراسانيين وأهل المشرق من إطلاق حدّثنا في القراءة، وأجازوا أخبرنا، ليفرّقوا بين القولين، قالوا: ولا تكون أخبرنا إلا مشافهةً، ويصحّ أخبرنا في الكتاب والتبليغ".

أقول: الظاهر أنّ قوله: "ولا تكون أخبرنا" غلطٌ، صوابه: "ولا تكون حدّثنا" لأنّ المدّعى أنّ الخراسانيين فرّقوا بين "حدّثنا" للسماع، وبين "أخبرنا" فخصّوها للقراءة.

(٧) في ص١٢٥ س٥: "وقال آخرون: يقول: حدّثنا وأخبرنا إلا في ما سمع من الشيخ، وليقلْ قرأت، أو قرئ عليه وأنا أسمع".

أقول: العبارة تدلّ على أنّه لا يقال: "حدّثنا وأخبرنا" في ما سمع، وهذا باطلٌ باتّفاق علماء المصطلح، لأنّ "حدّثنا" تُقال في السماع بالاتّفاق، و "أخبرنا" تُقال فيه وفي القراءة على قولٍ، والمقصود من هذه العبارة أنّه قال آخرون: أنّ "أخبرنا" أيضاً خاصّةٌ بالسماع، ولا يجوّزونها في القراءة، فالعبارةُ لا بدّ أن تكون هكذا:

"وقال آخرون: [لا] يقولُ: (حدّثنا) و (أخبرنا) إلا في ما سمع من الشيخ، وليقل: "قرأتُ" أو "قرئ عليه، وأنا أسمعُ".

والمعنى: أنّ "حدّثنا" وكذا "أخبرنا" خاصّتان بالسماع، وأمّا في القراءة فليقل "قرأتُ" إنْ كان هو القارئ، أو "قُرِئ عليه وأنا أسمع" إنْ كان القارئ غيرَهُ.

ويدلّ على ما نقول: أنّ الخطيب البغداديّ نقل نفس هذا الرأي بقوله: "وقال جماعةٌ من الأئمّة: البيانُ أولى، فإن كان سمع بقراءته، يقول: "قرأتُ" وإن كان سمع بقراءة غيره، يقول: "قُرِئَ وأنا أسمعُ" ولا يجوزُ أن يقول: "حدّثنا" ولا "أخبرنا".

أنظر: الكفاية _ للخطيب_ طبع مصر، ص٤٢٨.

والغريب أنّ المحقّق لم يتنبه إلى هذا النقص هُنا، ولا في الفهرست الموسّع الذي وضعه، فإنّه عنون فيه لما جاء في هذه الصفحة بقوله: بيان أنّ آخرين قد سوّوا بينهما [أي بين "حدّثنا" و "أخبرنا"] إلّا فيما سمع من الشيخ.

لاحظ الإلماع _ الفهرست_ ص٢٧٧.

(٨) في ص١٢٨ س٢-٣: "وقد أشرنا إلى من سوّى بينهما وبين القراءة والسماع، على ما تقدّم".

أقول: البحث هو في الإجازة، والنزاع في اللفظ الجائز في أدائها، وهُنا ينقل المؤلف عن جماعة ذهبوا إلى إطلاق لفظتي "حدّثنا" و "أخبرنا" فيها، ويريد بهذه الجملة تأييد هذا النقل بما أشار إليه سابقاً من تسوية جماعة بين الإجازة وبين طريقتي السماع والقراءة، كما ذكر ذلك سابقاً، فإنّ التسوية بينها وبين السماع والقراءة تقتضي جواز الأداء بلفظتي "حدّثنا" و "أخبرنا" اللّتين قال الأكثر بأنّهما تختصّانِ بأداء السماع والقراءة، لفرض مساواة الإجازة لهما.

فالصحيح في العبارة، إذن: "وقد أشرنا إلى مَنْ سوّى بينَها [أي بين الإجازة] وبين القراءة والسماع، على ما تقدّم".

وقد تقدّمت هذه التسوية في الكتاب _ الإلماع: ٨٩_ كما أشار إليه المحقّق،

والعجب أنّه مع ذلك لم يتنبه إلى خطأ الكلمة، ليستدركه في التصويبات.

(٩) في ص١٦٥ س١٣ أورد البيت التالي هكذا:

"خطّهُ عارفٌ نبيلٌ وعاناه ـمـ فصحّ التبييضُ بالتسويدِ"

أقول: هكذا جاء الحرف (م) مطبوعاً بين الصدر والعجز، من هذا البيت، ولم يوضّح المعلّقُ معناها ولا سبب وُجودها.

وأعتقد أنّ هذا البيت لا بدّ أن يطبع حسب وزنه وتفعيلته العروضيّة هكذا:

خطّـــــهُ عـــــارفٌ نبيــــلٌ وعانــــا ـهُ فصـــــحّ التبيـــيضُ بالتســـويدِ

لأنّ هذا البيت من نوع ما يُسمّى في علم العروض بـ"المُدَوَّر" لأنّ جزءاً من صدره يدخلُ في عجزه، والحرف (م) هو رمزٌ مختصرٌ لكلمة (المدوّر) وضعه الناسخ أو المؤلف للدلالة على ذلك.

لاحظ كتاب: الأسلوب الصحيح في البلاغة والعروض، ص٩٢، رقم١٠، تأليف: جماعة من الأساتذة، نشر أدب الحوزة-قم.

(١٠) في ص١٧٦ س١: "فقلت: أستذكرهنّ: ورسولك الذي أرسلت، فقال: لا ونبيّك الذي أرسلت".

أقول: هكذا جاء التقطيع والتنقيط لهذه الجملة، ويلاحظ عليها أنّ وضع النقطتين الشارحتين للقول قبل كلمة "أستذكرهنّ" لا وجه له، لأنّ هذه الكلمة ليست مقولة للقول، بل ذكرها المتكلم لتدلّ على أنّه أعادَ ما بعدها وكرّره من أجل أن يحفظه على خاطره ويستذكره، فجملة "أستذكرهنّ" معترضةٌ، لا بدّ من وضعها بين شريطين ووضع الكلام بعدها بين الأقواس.

واللازم أيضاً وضع فارزة بعد كلمة "لا" وجعل الكلام بعدها بين الأقواس،

لأنه نصّ الدعاء، أعيد للتصحيح.

والصحيح _في نظرنا_ تقطيع هذا الكلام وتنقيطه كما يلي:

(...فقلتُ _أستذكرهن_: "ورسولك الذي أرسلتَ..." فقال: لا" ونبيّك الذي أرسلت...".

(١١) في ص١٨٨ س٣: "وليس الرأي في صدر واحدا".

ونقل المحقق في الهامش عن نسخة كلمة "هذا".

أقول: النصّ المثبت في المتن غير واضح المعنى، وإن أراد أنّ هذا الرأي لم يكن متّفقاً عليه في "الصدور" فهذا معنى بعيد جدّاً.

وأما كلمة (هذا) فلم يعيّن المحقّق في الهامش أنّها في النسخة الأخرى بدلٌ عن أيّة كلمة، وإن كان الظاهر أنها بدل عن كلمة "صدر" فتكون العبارة على تلك النسخة هكذا: (ليس الرأي في هذا واحداً) والمعنى على ذلك يصير واضحاً، فالمراد أنّ الآراء لا تتّفق على هذا.

فالملاحظ: أنّ على المحقّق أن يختار للمتن الكلمة الأوضح والأليق، التي لا تُربكُ المعنى بعد اختيارها من بين الموجود في النسخ المختلفة.

(١٢) في ص١٨٩ س٦: "ثمّ ما كانت من زيارة الأخرى".

الصواب: ثمّ ما كانت من زيادة الأخرى.

(١٣) في ص١٩٠ س١: كتبته بالحمرة.

الصواب "كتبه بالحمرة" بقرينة قوله: حقّق.

(١٤) وملاحظات هامشية: مثلاً: أنّ المحقّق يذكر في التعليقات مصادر بعناوين غير مثبتة في فهرس المصادر، من دون أن يشير إلى اختصارها عن أسمائها الأصلية:

منها: شرح الألفية للسخاويّ، والمراد: فتح المغيث شرح ألفية الحديث.

توضيح الأفكار للصنعاني، والمراد: تنقيح الأفكار، لاحظ: ص١٢٠ و ١٤٧ و١٤٩.

جذوة المقتبس، ذكره في ص٩٠ و١٠٩ ، والموجود في فهرس المصادر: جذوة الاقتباس.

التبصرة والتذكرة للعراقي، ذكره في ص٧٩، وباسم التبصرة في ص٨٨ و ٩٩ و١٠١ ، والمراد: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي.

ومنها: أنه يضع أسماء الأعلام بين الأقواس الصغيرة، وهذا ما لم نعرف له وجهاً، ولا التزاماً من المحققين، وفيه تشويش كبير على القارئ، مع أنّه يتخلّف _عملياً_ عن ذلك أحياناً كثيرة.

وفي النهاية: لا يفوتنا أن نختم جولتنا في هذا الكتاب العذبِ التذكيِر بأنّ المحقق قد أبدع في إعداد الفهرست الأوّل الّذي خصّصه بالموضوعات المعروضة في الكتاب متناً وهامشاً، ونظّمه بشكلٍ دقيقٍ وكاملٍ بحيثُ يُعتبرُ مُختصراً جامعاً لكلّ ما في الكتاب من فوائد علميّة. فجزاه الله خيراً وأجزل ثوابه.

علومُ الحديث (المعروف باسم: مقدّمة ابن الصلاح)

تأليف: الإمام أبي عمرو، عُثمان بن عبد الرحمن الشهرزوريّ (٥٧٧-٦٤٣هـ).

تحقيق وشرح: الدكتور نور الدين عتر.

الطبعة: الثالثة/ دار الفكر-دمشق ١٤٠٤هـ.

تمهيد: أمامي من هذا الكتاب طبعتان:

١. طبعة الدكتور نور الدين عتر، المعنونة آنفاً.

٢. طبعة الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) وهي مطبوعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٧٤م.

وقد وقع اختياري على طبعة الدكتور، للبحث، لما يأتي:

أوّلاً: لأنّها متأخّرةٌ عن تلك الطبعة، وهذا يعني أخذ ما في تلك بنظر الاعتبار.

ثانياً: ولأنّها _لحداثة طبعها في سنة ١٤٠٤هـ_ متوفّرةٌ للأكثرين، فلا بُدّ أن تكون أكثرَ تداوُلاً من الأولى.

ثالثاً: لما في عمل الدكتور من دقّةٍ فائقةٍ تنبعُ من تخصّص المحقّق في فنّ الحديث، كما تشهدُ به مؤلّفاتُهُ العديدةُ والواسعةُ، ممّا يجعل عمله محطّاً للأنظار.

ولا بدّ من الاعتراف _والحقُّ يُقال_ بأنّ طبعة الدكتور من أجود ما أصدرته المطابع من الكتب المحقّقة، سواءٌ في الإخراج أم التحقيق، بما يمنعُ المتعرّضين له

فضلاً عن المعترضين عليه من الإقدام على تسجيل شيء ضدّهُ، وبما يُمليه الوجدانُ على المراجع من الاعتراف بقوّته وفضله.

إلا أنّ الضمير يؤنّبنا _بنفس المستوى_ على التقصير في تكميل العمل إلى المستوى الأرفع، بعرض ما وجدناه فيه من مفارقاتٍ، وإن كانت قليلةً وصغيرةً بالنسبة إلى ذلك العمل الكبير الجليل.

وإليك ما وقفنا عليه من ذلك في هذه الطبعة:

(١) إنّ المحقّق الدكتور لم يذكر طبعة دار الكتب إلا بقوله: وقد أخطأ بعضُ مَنْ أقحمَ نفسَهُ على هذا العلم وحقّق هذا الكتاب. في علوم الحديث _ص٤٠_ من المقدّمة.

وعلّق على نفس الموضع في الهامش بقوله: وقع هذا الخطأ في تصدير طبعة الكتاب التي طبعتها دارُ الكتب المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٧٤م، وقد تطاولَ محقّقو تلك الطبعة على طبعتنا السابقة بما يُغني تأمّل قارئه وفطنته عن تكلّف الردّ عليه. علوم الحديث _ص٤٠_.

وبما أنّا نرى في عمل المحقّق الدكتور منتهى ما يمكن من الجهد التحقيقيّ المتين، ولم يُعرّفْ هو هُنا بطبعته السابقة، ورغبةً منّا في معرفة عمل الدكتورة في طبعتها، وواقع موقفها من عمل الدكتور، فقد راجعنا طبعة دار الكتب أيضاً.

والواقع أنّا وجدنا في طبعة دار الكتب عملاً علميّاً جيّداً يضمّ إلى حسن الطبع دقّةَ التحقيق وبذل الجُهد الواسع، مُضافاً إلى التعريف الغنيّ المطلوب بنسخ الكتاب _المتوفّرة لدى المحقّقة_ مطبوعها ومخطوطها، ومنها طبعة الدكتور الأولى، الّتي عرّفتْ بها في (ص٤٥-٤٩) من طبعة دار الكتب بقولها: الطبعة الحلبيّة الثانية ١٩٦٦م وهي طبعة محقّقة نشرتها المكتبةُ العلميّةُ بالمدينة المنورة، تحقيق الدكتور نور

الدين عتر، وطبعتْ في مطبعة الأصيل بحلب سنة ١٩٦٦م بعنوان "علوم الحديث لابن الصلاح"، وتقع في ٤٣٢ صفحة.

ثمّ بدأتْ المحقّقة بعرض نسخ الطبعة تلك، وقالت: مع تقديرنا الصادق لما بذل السيّد الدكتور من جهد سخيّ وعنايةٍ بالغةٍ بتحرّي الدقّة ومقابلة النسخ وإثبات كلّ خلاف بينها وتخريج الأحاديث، نراه قد سلك منهجاً في التوثيق وفي التحقيق.

مقدّمة ابن الصلاح ص٤٧.

ثمّ بدأتْ بذكر بعض النقاط. ونحن لم نجد في مجموع النقاط التي ذكرتها ما يعتبر تطاوُلاً يؤدّي بالدكتور إلى هذه الدرجة من الحِدّة، بحيث يعبّر عن الدكتورة المحقّقة "ممّن أقحمَ نفسَهُ على هذا العلم".

مع العلم بأنّها قد خدمت الكتاب خدمةً تكشفُ عن خبرةٍ ورغبةٍ صادقةٍ في العلم وفي التحقيق، ويكفي أنّها بعملها-أسدتْ إلى المكتبة الإسلاميّة خدمةً جليلةً بطبع كتاب "محاسن الاصطلاح" للحافظ البلقيني، وهو ما لم ينشر من قبل.

وهلْ يحقّ أن يقالَ فيها ذلك، وقد قدّمتْ ذلك العمل الكبير، فمجموع عملها في النصّ يقعُ في ٦٧٥ صفحة، وألحقتْ به الفهارس في الصفحات من ٦٧٧ إلى ١٠٥٣ استدركت خلالها ما فاتتها من أخطاء، معتذرةً بقولها: وأعتذر _كذلك للسادة الزملاء محقّقي الكتب التي رجعتُ إليها_ فيما تعقّبتُ من أوهام وتصحيفات بها، لستُ بحيثُ أسلم من مثلها، أو ينجو منها من يُكابدُ تحقيق نُصُوص التُراث، ومشاقّ تصحيح تجاربه المطبعية. وأستغفرُ اللهَ لي ولهم. [مقدّمة ابن الصلاح ص١٩٦].

وليس مَنْ يقول هذا الكلام مُستحقّاً لكلّ ذلك العتاب اللاذع من الدكتور المحقّق.

هذا مع الاعتراف بأنّ عملَ الدكتور هو أفضلُ وأجودُ، لأنّه ذُو خبرةٍ أوسعَ بعلم الحديث لتخصّصه في هذا الفنّ، مضافاً إلى عنايته بهذا الكتاب بالخصوص في فترة طويلة منذ سنة ١٩٦٦م وحتى ١٩٨٤م، مع توفّر النسخ النفيسة التي اعتمد عليها في طبعته الثالثة هذه، وذلك ما لم يتوفّر للدكتورة في عملها المطبوع بدار الكتب.

(٢) لفظة "رُوِّينا": هكذا وردت هذه الكلمة مستعملةً في الكتب، وهي على صيغة المجهول من "رواه" وقد ضبطها كذلك اللغويون، فلاحظ "المغرب" للمطرزي، و"الرواشح السماوية" للسيد الداماد، الراشحة ٢٨.

وقد ضبطت ـ كذلك ـ في طبعة دار الكتب المصرية في أوّل مورد، ص٨٤، وقالت الدكتورة المحقّقة: لم يضبط في النسخ، والكلمة في الورقة الساقطة من الأصلين (ع، ص) وإذ جرى ابن الصلاح على هذا الضبط ـ مبنياً للمجهول ـ في الرواية عن من لم يلقه، ضبطناه هكذا، مستأنسين بمألوف الضبط في النسخة الأصل.

وهكذا استمرّت في إثبات هذا الضبط إلى آخر الكتاب، عدا موارد يسيرة حيث أهملت ضبطها، مثل: ص٢٨٥ و ٣٦٣ و ٢٩٦ وغيرها.

لكن الدكتور عتر أوردها ـ في أوّل موردٍ ـ مضبوطةً على خلاف ذلك، ففي ص١٥ ذكرها: (روينا) بلا ضبط، وفي السطر الأخير من نفس الصفحة: (رَوْينا) وكذلك بلا ضبط في ص٣٦. لكن فيها و١٧١ و٢٠١: (رَوَيْنا).

ولكنه ضبطها على الوجه الصحيح (أي: رُوِّينا) في ص٢٩ ونهاية ص٧٤ و ص١٤٧ و ص١٠٠ و ص١٠١.

والأغربُ أنّه ضبطها في صفحةٍ واحدةٍ بشكلين، ففي ص٢٠٦ ضبطها في السطر ١٠ هكذا: (رُوِّينا) وفي السطر ١٢(رَوَينا) وفي ١٦: (رَوَيْنا).

وأهمل ضبطها ـ بالمرّة ـ في موارد كثيرة خلال ذلك مثل: بداية ص٧٤، و ص٩٤ و ١٠٢ و ١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٨ و ١٦٣ و ١٧٠ و ١٨١ مرتين و ٢٤٦ و ٢٤٧ وغيرها.

وقد وردت في ص١٠١ مضبوطة: (رُوِّينا) لكن كتبت فوقها بحروف صغيرة كلمة: (معاً).

واعلم أنّه قد استعملت كلمة (معاً) في النسخة الخطيّة المضبوطة التي اعتمدها المحقّق للدلالة على ضبط اللفظة تحتها بشكلين.

لكن، هل المراد هُنا قراءة لفظة (رُوِّينا) بشكل آخر؟

هذا لا يمكن إرادته، وذلك:

١. لأنّ هذا الضبط هو الصحيح المتعيّن، والضبط الآخر غلطٌ.

٢. لأنّ الضبط الآخَر لم يسجّل في المطبوع حتّى تكون كلمة (معاً) دالّة عليه.

وبمراجعتي لطبعة دار الكتب المصرية تبيّن لي وجهُ وضع كلمة (معاً) هنا، حيثُ أنّ الموجود في تلك الطبعة ـ في هذا الموضع ـ هو: (رُوِّيناهُ) بالهاء في نهاية الكلمة، فظهر أنّ المراد بكلمة (معاً) هو الدلالة على النسختين: مع الهاء، وبدونها.

لكن طبعة الدكتور عتر أغفلت الهاء، فبقيت كلمة (معاً) سائبةً، لا يفهم معناها!.

والملاحظة العامّة هنا: أنّ على الدكتور المحقّق عتر ـ على أقلّ تقدير ـ توحيد

ضبط الكلمة في الكتاب كلّه على ما صحّ عنده، أمّا هذا التقلّب السريع من الضبط بالمجهول، إلى الإهمال، إلى الضبط بالمعلوم، إلى الجمع بينهما، فأمرٌ مرفوضٌ قطعاً.

هذا إذا لم يصحّ عنده ما التزمه الكلّ من الضبط بالمجهول كما قلنا.

(٣) في ص١٠١ س٩: "فقبلوا متونها وأسانيدها".

أقول: هذا غلطٌ، وإنما هو "فقلبوا مُتونها وأسانيدها" كما جاء في طبعة دار الكتب المصريّة ص٢١٦ س٥، والسياق دالٌّ عليه حيثُ أنّ البحث في الحديث (المقلوب) لا (المقبول).

(٤) في ص١٣٥ س٧. "على الشيخ، ثمّ يتلو قول أخبرنا قول أنبأنا".

أقول: إنّ كلمة (الشيخ) ينتهي بها الكلام في الجملة السابقة، والمراد بها استعمال كلمة (أخبرنا) فلا بدّ من وضع نقطة لا فارزة.

وأمّا ما بعدها فهو كلامٌ مستأنَفٌ لابُدّ أن يُوضع رأسَ سطر، لأنّه يبدأ في استعمال (أنبأنا) في مراتّب ألفاظ الأداء، وهذا واضحٌ.

(٥) في ص١٥١ س٦: "فهذا على أنواع الإجازة المجرّدة".

أقول: لا معنى لهذا الكلام، إذ لا معنى أن تكون الإجازة على أنواع الإجازة، لأنّها هي إجازة مجرّدة، بالفرض.

والصواب: "فهذا أعلى أنواع الإجازة المجرّدة" كما صرّح جمع بأن هذا النوع هو أعلى أنواع الإجازة، وقد جاء النصّ _كذلك_ صحيحاً في طبعة دار الكتب المصرية ص٢٦٢.

(٦) ضبط الدكتور كلمة (راهُوَيه) هكذا، بضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء-في الصفحات ١٥ و٣٨ و١٣٤ و٣٠٨، وأهمل ضبطها في مواضع أخرى.

والملاحظة: أنّ هذا الضبط هو خلاف المألوف في ألسِنة المتأدّبين باللغة

العربيّة، بل هو مستعمل عند غيرهم يتداولونه.

قال أبو العباس ابنُ خلكان (٦٨١هـ) في "سيبويه": سِيْبَوَيْهْ- بكسر السين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وفتح الباء الموحدة والواو، وسكون الياء الثانية، وبعدها هاء ساكنة، ولا تُقال بالتاء، ألبتةَ.

هكذا يضبط أهلُ العربية هذا الاسم ونظائره مثل: نفطويه، وعمرويه وغيرها.

والعجم يقولون: "سيبُوْيَه": بضم الباء الموحدة، وسكون الواو وفتح الياء المثناة بعدها، لأنّهم يكرهون أنْ تقع في آخر الكلمة "وَيْه" لأنّها للندبة.

لاحظ: وفيات الأعيان _ طبعة عباس إحسان_ ٣/٤٦٥.

وقال المحقّق السيّد الداماد في شرحه على رجال الكشي في كلمة (حمَدَوَيْه): "بإهمال الحاء وفتحها، وفتح الواو بين الدال المهملة المفتوحة، والياء المثنّاة من تحت الساكنة".

اختيار معرفة الرجال، تعليق السيد الداماد: ١/٣.

وفي الختام، لو فرضنا وقوع هذه الهفوات النادرة خطأ مطبعيّاً، أو سهواً زاغ عنه البصرُ، فإنّها لا تقلّل من جلال هذا التحقيق الرائع، بل يزيدهُ روعةً حيثُ تنحصرُ في هذا العدد القليل بين صفحاته الكثيرة.

وعلى كلّ حالٍ فإيرادنا لها تفيد تنبيه المراجعين.

والحمد لله رب العالمين.

كتاب فيه طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث.

تأليف: أبي بكرأحمد بن هارون بن روح البرديجيّ (ت: ٣٠١هـ).

حقّقته وقدّمت له: سكينةُ الشهابيّ.

الناشر: دار طلاس/ دمشق ١٩٨٧م-الطبعة الأولى.

تمهيد:

يعدّ الكتاب من عيون التراث ، وخاصّة في علم رجال الحديث .

وبالنسبة إلى ما يخصّه من الغرض فهو أقدم ما عُثر عليه حتّى الآن، وهو يختصّ بسرد الأسماء المنفردة الواردة في أسانيد، وقف عليها المؤلّف فعدّدها بخصوصيّاتها السندية، مضبوطةً، محفوظةً في طبقة أصحابها.

ولا ريب أنّ مثل ذلك يدلّ على خبرةٍ فائقةٍ للمؤلّف في مجال الحديث، ودقّةٍ في ضبطه وحفظه، كما أنّه يؤثّر أثراً كبيراً في المحافظة على النصّ واستمرار ضبطه.

وعمل المحقّقة يدلّ على خبرة في التحقيق وجهد مشكورفي العمل بما يجعل هذه الطبعة جديرة بالاهتمام.

وقد لاحظتُ في تحقيق الكتاب، بعض ما لزم التذكير به، سعياً في تلافيه. وإسهاماً في دعمه ليأخذ ما يليق به من محلّ رفيعٍ بين الأعمال الجيدة بعون الله.

وملاحظاتنا تنقسم إلى:

١. ملاحظات في مقدّمة التحقيق.

٢. ملاحظات في منهج المؤلف وعمله.

٣. ملاحظات في المتن.

أوّلا: ملاحظات في مقدمة التحقيق:

أ- عرّفت المحقّقة بمدينة (برد يج) التي نسب إليها المؤلّف في هامش ص٧.

ولم تعرّف بنسبته الأخرى (البردعيّ) ثمّ أرجعت إلى ص١٢٢ وفي هامش١٢٢ عرفت بالمدينتين برديج وبردعة.

وفي كلّ ذلك تكرارٌ وتشويشٌ، لا يخفى على مثل المحققة.

والأنسب: أن تعرّف بالمدينتين في أوّل مورد تذكر فيه النسبتان ثمّ ترجع إليه كلّما اقتضت الحاجة.

ب- في ص٩ الهامش٦ عدّدت أسماء شيوخ المؤلّف، ولم تذكر الحسين بن الحكم بن مسلم أبا عبد الله الحِبَريّ الكوفيّ الوشّاء المتوفّى ٢٨١هـ، فقد روى عنه البرديجي كما عددناه في تلامذته في مقدّمة (تفسير الحِبَريّ) الذي حقّقناه، في ص٥٨ برقم ٨. ولاحظ ص١٨٥ وتخريج الحديث ٦٠. ص٣١٢[(١)].

وقد نقلنا ذلك عن كتاب (خصائص الوحي المبين في ما نزل في أمير المؤمنين عليه السلام) للحافظ يحيى بن الحسن ابن البِطْريق الحِلّيّ (ت: ٦٠٠هـ)[(٢)] عن الحافظ أبي نعيم الأصفهانيّ أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ) في كتابه (ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام) وهذا مفقود، لكن الحافظ ابن البطريق الحلّيّ روى عنه نيفاً وسبعين حديثاً.

كما لم تذكر المحقّقة في تلامذته: الحسين بن أبي صالح، الّذي روى عنه ذلك

---

(١) تفسير الحِبَريّ جمعه أبو عبد الله الحِبَريّ الكوفيّ حقّقه السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ لمؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث-بيروت ١٤٠٨هـ.

(٢) طبع بمطبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ بالجمهوريّة الإسلاميّة في إيران-طهران ١٤٠٦هـ.

الحديث، فراجع ذلك المصدر أيضاً.

ج- إنّ المحقّقة قصّرت في التعريف بالمؤلّف، فلم تتتبّع موارد ذكره كي تقف على ما اختصّ به في علم الحديث، فإنّ الرجل من كبار الحفاظ كما ظهر من ترجمته، وله آراء واردة في علوم الحديث يظهر من عرض العلماء لها أنّ الرجل كان ممن يهتمّ بآرائه.

١. فله رأيٌ في (الحديث المؤنّن) وهو المحتوي على قول الراوي: (أنّ فلاناً قال) بأنّه محمولٌ على الانقطاع حتّى يتبيّن السماع[١].

٢. وله رأيٌ في تعريف (المنكر من الحديث): أنّه الحديث الّذي ينفردُ به الرجلُ ولا يعرفُ متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر[٢].

هذا ما عثرنا عليه في المصادر المتوفّرة من دون بحث وجهد، ولكن من المتيقّن أنّ التتبّع الأوفر وبذل شيء من الجهد الأكثر يُوصلنا إلى مزيدٍ ممّا له أثرٌ أكبرُ في التعريف بشخصيّة المؤلّف المرموقة في العلم، كما يشير إلى ذلك كتابه الّذي ذكرته المحقّقة باسم (معرفة المتّصل من الحديث والمرسل والمقطوع وبيان الطريق الصحيحة) لاحظ الكتاب ص١١.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٨٠، وتدريب الراوي: ١٣٤، وعلوم الحديث لصبحي: ٢١٤.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٦٢-٦٣، وتدريب الراوي: ١٥١، وعلوم الحديث لصبحي: ٢٣٦ عن توضيح الأفكار: ١/٣٣٨ للأمير الصنعاني تحقيق محمد محيي الدين، طبع القاهرة ١٣٦٦هـ.

ثانياً: ملاحظات في منهج المؤلف وعمله:

لاريب في أنّ من أهمّ ما يقوم به المحقّق هو التعريف بالكتاب الّذي يقوم بتحقيقه. والإحاطة التامّة بمنهج الكتاب، وأسلوب مؤلّفه الّذي عرض به موضوع الكتاب، فإنّ تأثير ذلك على المحقّق واضحٌ، لأنّه يؤدّي إلى فهمه للنصّ بكلّ وُضوح، فيمكنُهُ تحقيق الكتاب وضبط نُصُوصه وحلّ مشاكلها العالقة، كما يسهّلُ له التفاعُل مع الكتاب تفاعُلاً أفضلَ من مجرّد المطالعة والقراءة أو الاستنساخ والمراجعة.

والمحقّقة واجهتْ منهج الكتاب ومؤلّفه بقساوةٍ ملحوظةٍ، وبما إنّي وقفتُ _حسب خبرتي في علم الرجال، ومناهج كتبه، وأساليب مؤلّفيها_ على منهج البرديجي مؤلّف طبقات الأسماء المفردة، لزم ذكر ذلك حتّى نخفّف شدّة ما قالته في منهج المؤلّف.

فقد أكدتْ على نقص عمل المؤلف بعباراتٍ شتى:

١. فتقول: إنّ كتابنا هذا على ما فيه من تشعّثٍ في عرض الأسماء وبُعدٍ عن الاستقصاء. ص١٣.

٢. وتقول: إنّ فكرة الكتاب _بالتصميم الّذي وضعه لها مؤلّفه_ كانت رائعةً لو التزمَ فيه الدقّة والتحرّي ولم يُفلتْ من رقابته كثيّر من الأسماء المفردة حقّاً، والأسماء النظائر لما ذكره في الكتاب. (ص١٥).

٣. وتقول: وهكذا، فإن فرض الإفراد الّذي وضعه البرديجيّ وبنى عليه فكرة كتابه فرضٌ ضعيفٌ جداً، لا يثبتُ لهُ إلا العددُ القليلُ حين ننظرُ فيما وصل إليه المتأخّرون وما جمعه أصحابُ المتشابه في أسماء الرجال. (ص١٥).

٤. وتقول: وإذا كانت الدقّةُ تنقصُ البرديجيّ في أسمائه المفردة، فشيئٌ آخرُ

ينقصُهُ وهو الاستقصاءُ... ص١٦.

٥. وتقول: وما أكثر الأفراد من الصحابة والتابعين وغيرهم ممن أفلَتُوا من قبضته، ولم يزنهم في ميزانه ففرّ منه الأفراد، وخالطه كثيرٌ من غير الأفراد. (ص١٦).

٦. وبعد أن ذكرت أمثلةً مما فرضَتْهُ تخلّفاً من المؤلّف، قالتْ: أردتُ بذلك أنْ أؤكّد أنّ هذا العمل الرائد كان ينقصُهُ الكثيرُ من الدقّة والتقصّي... وهكذا فإنّ الأسماء المفردة حقّاً في الكتاب قليلةٌ، لأنّ قسماً كبيراً من هذه الأسماء نجدُ له أكثرَ من نظيرٍ، وبعضه من الألقاب وليس من الأسماء. (ص١٨).

٧. وقالت: وأعودُ إلى القول: لقد كان للبرديجيّ _في كتابه هذا_ فضلُ السبق والريادة، ولكنّه لم يتمكّن من الاستقصاء والشمول. (ص١٩).

٨. ولقد تجاوَزَت الحُدودَ في قولها: أغرب حقّاً أن يجعل (بجير بن أبي بجير) من الأسماء المفردة، وقد سَمّى ابنُ ماكولا في مادّته ستّة عشر رجلاً منهم ثلاثةٌ سُمّيَ كلٌّ منهم (بجير بن أبي بجير) أوّلهم صحابيٌّ شهد بدراً. (ص١٠٢).

٩. وهي في الهوامش تكرّر قولها: (ليس منفرد) أو ليس من الأفراد.

أقول: إذا كان البرديجيّ إماماً حافظاً حجّةً من حُفّاظ الحديث المذكورين بالحفظ، كما نقلتْ المحقّقة عن العلماء في حقّه (ص٩)!!

فإنّ فرض النقص الفاحش في الكتاب الذي توكّد عليه المحقّقة فرضٌ بعيدٌ جدّاً.

وإذا كان قد تصدى لتأليفه بالفعل، فلابُدّ أن يكون سالماً عن مثل هذا الطعن والنقص و القصور. ثمّ لم يبق كتابُهُ مرجعاً شهيراً لهذا الفنّ إلى قُرونٍ بعيدةٍ بعدَ تأليفه.

ثمّ ما فائدة الإقدام على نشره وإحيائه إذا لم يكن وافياً بغرضه الّذي وضع له؟!

مع أنّ تصدّيه لمثل هذا التأليف، وتأليفه لكتاب (معرفة المتصل من الحديث...) لدليلٌ واضحٌ على نباهته وسعة اطلاعه، فكيف يتوهّمُ في حقّه أنّه قصّر في هذا الموضوع ذلك القُصُور الواسع؟

ولذلك فقد لجأنا إلى التدقيق في النصّ، فوقفنا على ما يلي:

١. إنّ المؤلّف _بما أنّه من كبار المحدّثين وأعيانهم_ فهو إنّما يتصدّى لذكر الأسماء المنفردة بين خُصوص الرُواة الّذين وردت أسماؤُهم _تلك_ خلال أسانيد الحديث. والمؤلّف يصرّح بهذا:

تارةً: بذكر نصّ الحديث: كما في ص٩٩ برقم ٣٢٥.

وأخرى بقوله: في حديث فلانٍ، وهذا في موارد كثيرة.

وثالثة: يكتفي بقوله: (عن فلان) أو (يروي عنه فلان) وهذا الأخير أكثر ما استعمله في الموارد، ونظرةٌ واحدةٌ في صفحات الكتاب تكفي لإثبات ذلك.

وهذا يعني: أنّ الاسم المنفرد، إنما ورد في تلك الروايات المعيّنة التي أشار إليها المؤلّف وحدّد أطرافها (بالراوي والمروي عنه) بل، بلغ المؤلّف من الدقة في عمله بحيث إنه قد يشكك في الاسم المنفرد على أثر تشكيكه في الطريق التي بها توصّل إلى ذلك الاسم، فيقول: (واختلف في هذا الحديث) وأمثال ذلك.

وقد يجد الاسم في حديث آخر مخالفاً لما عنونه أوّلاً، فيعود إلى ذكر الحديث الثاني ويشكك في أحدهما، كما في ص٧٠ رقم ١٨٦، قال:

لاحق بن حُميد _هو أبو مجلز_ يحدث عن ابن عباس وابن عمر: بصريّ، وقد روى إبراهيم بن طهمان عن منصور عن لاحق عن المغرور، ولا يثبت، لأنّ

أصحاب منصور لم يذكروا فيه لاحقاً، ولاحقٌ هذا مجهولٌ إن ثبتت الرواية.

وهذا يكشفُ _بوضوحٍ_ عن أنّ المؤلّف إنّما عدّد هُنا الأسماء التي وردت في روايات ثبتت له، أي بلغته بالطرق المعتمدة لبلوغ الرواية وتحمّل الحديث، لا كلّ ما وجد في الكتب وإن لم يثبتْ له. ولذا نجده كثيراً ما يقول: (وهو في حديث فلان) وهذا هو ديدن أصحاب الطبقات ومن شروط المتصدّين لها، والمؤلّفُ واحدٌ من قدمائهم.

٢. إنّ الكتاب مبنيّ على ذكرالأسماء المقيّدة بقيودٍ معيّنةٍ خاصّةٍ بأصحاب الأسماء، والمراد انفرادها مع تلك القيود.

وأكثر ما استعمل فيه اسم المدينة التي يشتهر فيها اسم الراوي. مثلاً، قال: المقداد ابن الأسود الكندي، يعدّ من أهل المدينة.

وقد يقول: يعدّ بالمدينة، وأحياناً كثيرةً يقول: بالمدينة أو مدنيّ، وهكذا في سائر المدن.

ومراده: أنّ الشخص المذكور بالاسم إنّما يُعدّ من الأفراد الّذين كانوا بالمدينة، وأنّه ليس في المدينة شخصٌ يشتركُ معهُ في هذا الاسم.

فلا يعترضُ عليه ما لو وُجِدَ مَنْ يُسمي بـ(المقداد) من أهل البصرة أو بلد آخر، غير المدينة.

٣. إنّ المؤلّف إنّما يذكر الاسم المنفرد، كما جاء في سند الحديث، فلو جاء اسم الراوي وحده عنونه كذلك مطلقاً، ولو جاء مع اسم أبيه ذكره كذلك، فقوله: (عكاشة بن محصن) يعني أنّ هذا المجموع، قد ورد في الحديث وهو منفرد في تلك الطبقة ومن أهل المدينة، في السند الفلاني. وهذا _أيضاً_ يستعمله أهل الطبقات.

٤. إنّ المؤلّف قد يعتبر الانفراد بالكُنى والألقاب دون ذكر الأسماء ولا النسبة

إلى الآباء، مكتفياً بوضعه في طبقةٍ معيّنةٍ، وذكر الحديث الّذي جاء فيه، ونسبته إلى بلدٍ معيّنٍ.

والسبب في ذلك أنّه هكذا جاء ذكرالراوي بلقبه، في الأسانيد التي بلغت المؤلّف.

وأحياناً يتصدّى لرفع إبهامها ، أو لتوضيحها بقوله : وهو فلان .

وهذا _أيضاً_ من شُؤُون أصحاب الطبقات حيثُ يعمدون إلى ذكر الراوي باللفظ الذي ذكر في السند.

وفائدةُ ذلك _بعد المحافظة على الأمانة التامّة في النقل والأداء_ أنّ ذلك الاسم يبقى مصوناً عن الوهم والخلط والتصحيف والتحريف.

ومن هذه الأمور نعرفُ أن كلّ ما ذكرته المحقّقة في المقدّمة وفي الهوامش، من الاعتراض على المؤلف بعدم الدقّة أو عدم الاستقصاء، وأنّ من ذُكِرَ اسمُه ليس منفرداً، أو له نظائرُ!!!

لا وجه له إطلاقاً، وإليك بعض الأمثلة:

١. قال المؤلف: كناز بن حصن... بالشام.

علّقت المحقّقة بقولها: ضبطه الأمير، وذكر في بابه: (كناز بن صريم شاعرٌجاهليٌّ). ص٣٥.

أقول: إنّ المؤلّف يركّزُ على الاسم (كناز بن حصن) الراوي للحديث، وهو من الصحابة. فأينَ ذلك من (كناز بن صريم) الّذي لا رواية له وهو شاعرٌ جاهليٌّ! حتّى يتعقّب به عليه؟!

ومثله ما علّقته على (قريب، والد الأصمعي) حيث نقلتْ عن ابن ماكولا: أنه ذكرَ بعدَهُ اثنين: أحدهما: أحد رؤساء الخوارج ص٩٩ رقم٣٢٣ وانظر: المقدمة

ص١٥.

فأين هذا الخارجيّ من رجال إسناد الحديث، حتى يكون نقضاً للتفرّد الّذي ذكره المؤلّف؟!

وعلّقت المحقّقة بقولها: هو طاوس بن كيسان... وذكره ابن أبي حاتم... وذكر بعده... طاوس بن عتبة.

أقول: إذا ركّز المؤلّف على الاسم الموصوف (باليمانيّ) والّذي وقع في طبقة التابعين، ويروي عنه من أتباعهم الزُهْريّ وعمرو بن دينار، فهو يعني: أنّ الاسم (طاوُس اليمانيّ) منفردٌ في الأسانيد في هذه الطبقة، فلا معنى لأن يتعقّب بـ(طاوس بن عتبة) المتأخرطبقة!

فهذا يعني أنّ كلاً من الاسمين منفردٌ في طبقته، كما فعله الرازي في الجرح والتعديل: ٤/٥٠٠-٥٠١.

٢. قال المؤلّف: ٢١٩ (سريع مولى عمرو بن حريث: روى عنه إسماعيل ابن أبي خالد، كوفيّ).

وعلّقت المحقّقة بقولها: ليس فرداً في بابه ولا في طبقته. أنظر: الجرح والتعديل: ٤/ ٣٠٧.

أقول: وهل في من ذكرهم الرازيّ في الجرح والتعديل من المسمّين بهذا الاسم من أضيف إلى (عمرو بن حريث) غير هذا؟!

ثمّ إنّ المصنّف يركّز على رواية (إسماعيل) عنه وهذا يعني أنه بريد التعريف بسند هذه الرواية.

٣. قال المؤلّف: (٣٣٩) بجير بن أبي بجير: يروي عنه إسماعيلُ بن أميّة، طائفيّ.

وعلّقت المحقّقة بقولها: غريبٌ حقّاً أن يجعل (بجير بن أبي بجير) من الأسماء المفردة وقد سَمّى ابنُ ماكولا في مادّته (ستّة عشر) رجلاً، منهم ثلاثةٌ سُمّيَ كلٌّ (بجير بن أبي بجير): أوّلهم: صحابيٌّ شهد بدراً، وثانيهم: المذكور أعلاهُ وقال: (روى عن عبد الله بن عمرو، روى عنه إسماعيل بن أميّة) وثالثهم: روى عنه الباغندي... أنظر الإكمال: ١/١٩١.

أقول: بل قد أغربت المحقّقة في تصدّيها لما لم تُحِطْ به خُبراً، فإذا كان المصنّف بصدد الرُواة من الطبقة الرابعة، خرج الصحابيّ الّذي هو من الطبقة الأولى. وخرج الثالثُ الّذي هو من طبقة متأخّرة.

مع أنّ أحداً من أولئك، ولا من غيرهم، لم يكن طائفيّاً، فانفرد (بجير بن أبي بجير) في هذه الطبقة بالّذي روى عنه إسماعيل بن أميّة، وهل ذكر ابن ماكولا غير هذا؟ حتّى يكون ما ذكره المؤلّف غريباً؟.

وأقول: إنّ منشأ كلّ هذه الهفوات أنّ المحقّقة لم تعمد إلى الوصول إلى عمق منهج المؤلّف وغرضه من الكتاب، بالرغم من أنّها حاولت ذلك، وعنونت له في مقدّمتها الطويلة، لكنّها قالت ص١٤: قسّم المؤلّف كتابه إلى خمس طبقات... وقد عرض رجاله ضمن الطبقة الواحدة عرضاً مشعّثاً، فليس هناك نظامٌ أو منهجٌ يُمكنُ أن يهتديَ به القارئُ إلى الاسم الّذي يبحثُ عنه.

أقول: هذا إجحافٌ في حقّ المؤلّف، فإنّ نفس تقسيمه الرجال على الطبقات جهدٌ ثمينٌ، ويعتبرُ منهجَ عملٍ كان عليه القُدماء: مثل ابن سعد قبل المؤلّف، ولو ألغينا هذه الخصوصيّة لم تبق ميزةٌ كبيرةٌ لهذا العلم المهمّ!

ثمّ إنّ الكتاب يحتوي على (٤٢٥) إسماً، فلو قسّمنا ذلك على الطبقات الخمس لما وقع في كلّ طبقةٍ إلا بنسبة الخُمس.

ففي الأولى مثلاً (١٠٥) اسم، وبما أن الكتاب موضوع للعلماء الخبيرين بكيفية الاستفادة من أمثاله فلا يصعب على أحدٍ منهم أن يضعَ عينه على صفحة أو صفحات ليجدَ الاسمَ المطلوبَ أمامَه، ولا حاجةَ إلى بذل جُهدٍ لتنظيم الأسماء في كلّ طبقةٍ على حروف الهجاء مثلاً كي يسهل طلبه، وإن كان هذا التنظيم أجود!

لكنّه لا يعني أنّ الكتاب ليس له نظامٌ ولا منهجُ تأليفٍ محدّد.

وتقول المحقّقة، ولم يكن التفرّد الّذي يقصدُهُ في الأسماء تفرّداً في الطبقة، ولكنّه عدم وجود النظير في أسماء الصحابة والمحدّثين.

فإذا كُنّا نجدُ (جرثومة) في أسماء الصحابة، فإنّنا لن نجد (جرثومة) في التابعين ولا غير التابعين، من طبقات الكتاب، فهو فردٌ في طبقته ولا نظير له في غيرها من الطبقات.

ثمّ علّقتْ بقولها: لو كان البرديجيّ يريدُ التفرّد في الطبقة، لذكر (منكدر القرشيّ) في أفراد الصحابة، كما ذكر (منكدر بن محمّد بن المنكدر) في أتباع التابعين، ولن نرجع ذلك إلى عدم التقصّي إذْ لو كان الأمرُ كذلك كان لابُدّ لنا أن نجد بعض الأمثال في الكتاب كلّه (ص١٤ متناً وهامشاً).

أقول: كلا، ليس معنى الانفراد هو عدم وجود النظير في كلّ الطبقات، وإلا لم يكنْ معنىً للتقسيم إلى الطبقات أصلاً، وهو منافٍ لعمل المؤلّف المقتضي للعناية بها، ولابُدّ أنّه قسّم كتابَهُ إلى الطبقات لغرضٍ علميّ مهمّ كما أشرنا، وليس الغرضُ في مثل الكتاب إلا الانفراد في الطبقة.

أمّا عدم وجود النظير، فليس عليه دليلٌ إيجابيٌّ إلا عدم وجود مثالٍ له في الكتاب كلّه، لكن يكفي لمنع ذلك وجود النظير لأغلب من ورد اسمه في الكتاب، في الطبقات الأخرى، بل في ذات طبقته نفسها ولو في غير الكتاب، لأنّ سعة معرفة

المؤلّف بالحديث، حتّى عدّ من حفّاظه المشهورين، يمنعُ أمثالنا من أنْ نتّهمه بعدم المعرفة لذلك، أو التقصير في كتابٍ ألّفه.

وأمّا عدم ذكره (منكدر القرشيّ) في أفراد الصحابة، فلا دلالة فيه على ذلك، فلعلّ المؤلّف لم تثبتْ له روايته، كما شكّك الرازيّ في ثبوت صحبته. (الجرح والتعديل: ج٤/ ق١/ ص٤٠٦ رقم ١٨٦٤).

وإذا فرضنا التزامه بعدم النظير للاسم الّذي يذكره في جميع الطبقات، فلابُدّ من تقييد عمله بما ذكرنا من القيود والتصرّفات الّتي قلنا: إنّها ديدنُ أصحاب الطبقات، ولا أقلّ من اشتراط بُلُوغ الحديث الحاوي لتلك الأسماء إلى المؤلّف وثبوتها له. وحمل تركه للنظائر على عدم بُلُوغه إليه في الطبقات الأخرى.

وأمّا زيادات أبي عبد الله بن بكير وتعقيباته على المؤلّف: فهي لا تتصف بالقوّة الّتي عليها كتاب البرديجيّ، ولعلّ ذلك ناشئٌ من التسامح الّذي رمي به ابن بكير[1].

وأمّا ما أورده ابن بكير على كتاب البرديجيّ فهو غير وارد، فهو:

أوّلاً: يعترض عليه بذكر أسماء على ظواهرها، وهي ألقاب ليست بأسماء (ص١٢٣).

وهذا غير وارد، لأنّ مراد البرديجي بالاسم ليس هو ما يُسمّى به الشخصُ مقابل اللقب والكنية، من أقسام العَلَم، حتّى يُقالُ: إن ما ذكره لقبٌ وليس باسمٍ.

بل مراده _كما هو واضحٌ من تتبّع كتابه_ مطلقُ العَلَم اسماً كان أو لقباً أو

(١) لاحظ ترجمته، وانظر سؤالات أبي عبد الله بن بكير، للدارقطني طبع، دار عمار/ الأردن–عمان ١٤٠٨هـ.

كنيةً، فكلّ ما أُطلق على الراوي، وكان متفرداً به، فهو داخلٌ في شرط كتابه.

وكما ذكرنا قبل، فإنّ أصحاب الطبقات، إنّما عمدوا إلى ذكر الرُواة بعين ما أُطلق عليهم في الأسانيد، فقصد المؤلّف جمع المنفردة من تلك العبارات في كتابه، وإلا فكلّ أحدٍ يعلمُ أنّ (الأذواء) الّتي ذكرها في كتابه (ص ٤٤-٤٥) بالأرقام (٥٤-٥٨) ليست بأسماء.

والغريب أنّ أبا عبد الله بن بكير لم يعترض على البرديجيّ بهذه (الأذواء). وهو يعترض بالألقاب فقط؟

وهو ثانياً: يعترض بأسماء موافقة لبعض ما ذكره المؤلّف، فتصير بذلك مثاني ومثالث وأكثر، وبذلك لا تكون الأسماء الّتي ذكرها المؤلّف منفردةً.

وهذا أيضاً غير واردٍ، فإنّ المؤلّف إنّما عمد إلى أسانيد الحديث، وجمع الأسماء المنفردة من الروايات الّتي بلغته، والّتي ثبت عنده طُرُقها، فلا يُناسبُ الاعتراض عليه بوُرُود مثل الاسم ونظيرِهِ عند الرواة الآخرين، ولا في الروايات الّتي لم تثبت بها الأسانيدُ القويمةُ.

وبعدما كتبتُ هذا وجدتُ في كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح المعروف باسم مقدّمة ابن الصلاح ما يلي:

النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم: هذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ يُوجدُ في كتب الحفّاظ المصنّفة في الرجال مجموعاً ومفرّقاً في أواخر أبوابها، وأفرد أيضاً بالتصنيف، وكتاب أحمد بن هارون البرديجيّ البرذعيّ المترجم بـ(الأسماء المفردة) من أشهر كتابٍ في

ذلك[١].

ثمّ قال ابن الصلاح: ولحقهُ في كثيرٍ منه اعتراضٌ واستدراكٌ من غير واحدٍ من الحفّاظ: منهم أبو عبد الله ابن بكير، وذكر الاعتراض على البرديجيّ بوجود الثاني والثالث وأكثر.

وقال: وعلى ما فهمناهُ من شرطهِ لا يلزمُهُ ما يُوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث[٢].

ثمّ ذكر اعتراض الألقاب المذكورة، وأنّها ليست بأسماء.

وأجاب: وليس يردُ هذا على ما ترجمتُ به هذا النوع[٣].

يعني أنّ العنوان الّذي ذكره ابنُ الصلاح للنوع التاسع والأربعين هذا، شاملٌ للألقاب أيضاً، وكتاب البرديجيّ موضوعٌ على هذا الأساس، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

أقول: وابن الصلاح وإن لم يفصّل الكلام إلا أنّه ذكر الحقّ من عدم ورود الاعتراضات المذكورة على البرديجيّ، لكنّه لم يذكر الخصوصيّة المهمّة في عمل البرديجيّ وهي تقسيم كتابه إلى الطبقات، وقد عرفتَ أنّ ذلك من محسّنات كتابه، فهو في وقتٍ واحدٍ حدّدَ طبقات المذكورين، مؤكّداً على انفراد الأسماء.

الملاحظة العامّة:

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح تحقيق الدكتور عتر: ٣٢٥، دار الفكر -دمشق ١٤٠٤هـ.

(٢) علوم الحديث ٣٢٦.

(٣) علوم الحديث نفس الموضع.

أوّلُ ما نلاحظه على محقّقة الكتاب: أنّها لم تُحاول أن تدخل إلى موضوع الكتاب الّذي حقّقته من الأبواب الميّسرة المتوفّرة لها، وهي كتب مصطلح الحديث الّتي تعرّفُ بمصطلحات هذا الفنّ، ولو كانت تطرُقُ أحدَ تلك الأبواب، وأقربها إليها كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح، المطبوع على مقربةٍ منها، في دمشق - دار الفكر، لوقفتْ على نصّ ابن الصلاح هذا الّذي نقلناه، والّذي أفاد كثيراً حول منهج الكتاب وتسميته بـ(الأسماء المفردة) وأنّه أشهرُ كتابٍ في فنّه، أُفردَ بالتصنيف، ولعلمتْ _على كلّ حالٍ_ أنّ ما أوردته على المؤلّف غير وارد في كثيرٍ ولا قليلٍ.

وكان عليها _على الأقلّ_ أن تُراجع مَنْ له خبرةٌ بعلوم الحديث حتّى ترشد إلى الحقّ، ولقد سبق منّا القول[1] بأنّ على المحقّق لكتابٍ مّا أن يلمّ بموضوعه إلماماً وافياً حتّى لا تفوتُهُ أسرارُهُ ولا تنطلي عليه تعقيداته.

وقد ذكر ابنُ الصلاح عن هذا الفنّ _ونعم ما قال_: والحقّ أنّ هذا فنٌّ يصعبُ الحكمُ فيه، والحاكمُ فيه على خَطَرٍ من الخطأ والانتقاض[2].

ولقد أقحمت المحقّقة نفسها في فنّ لم تخبُرهُ، فكابَدَتْ من صُعُوبته ما كانَتْ في غِنىً عنه وتحمّلَتْ من خُطُورة هَفواته مالا يُتحمّل.

وثاني ما نلاحظهُ على المحقّقة: أنّها تحمّلت المشاقّ في تتبّع الموارد المختلفة بظنّ قُصُور عمل المؤلّف، فكالَتْ له تلك العباراتِ القاسيةَ من دون ما حقّ!

وكان الأجدرُ بها أن تَسعى في العُثُور على كلّ واحدٍ واحدٍ من الأسانيد الّتي أشار إليها المؤلّف والمحتوية على تلك الأسماء المنفردة وبالخُصُوصيّات الّتي ذكرها

---

(١) في مقدمة هذا الكتاب بعنوان (تحقيق النصوص، بين صعوبة المهمة، وخطورة الهفوات...)

(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح تحقيق عتر: ٣٢٦.

المؤلّف، لتخفّفَ بذلك المؤونة على المراجعين، وتدلّ على كثرة موارد المؤلّف وسعة مساحة تتبّعه في الكتب الحديثية العزيزة المنال يومذاك! فتقف هيَ، وتُوقفَ الجميع على إتقانه وضبطه وإبداعه، حتّى نالَ تلكَ الشُهرةَ إلى زمن مُتأخرٍ، فلم يذكر السيوطيّ المتوفى ٩١١هـ مَنْ أفردَ ذلك الفنّ بالتصنيف غيره[١].

وبذلك يعرفُ أنّ أمثال ابن ماكولا لم يتمكّنوا من التأثير على أهميّة عمل المؤلّف، إذ أنّهم إنّما عمدوا إلى إيراد أسماء جميع الناس، من دون التخصيص بالرواة ورجال الإسناد منهم، وهذا ليس من مهمّة أمثال المؤلّف من المحدّثين، كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح في عنوان التاسع والأربعين من علوم الحديث.

ثالثاً: ملاحظات في المتن:

لقد وقفنا خلال مطالعتنا للكتاب على الملاحظات التالية:

(١) في (ص٣٣) أوردت المحقّقة الطريق إلى رواية الكتاب عن مؤلّفه، وترجمتْ للشخص الأوّل الّذي ورد في الطريق وهو: أبوالفضل ابن ناصر السلاميّ، ترجمةً طويلةً، لكنّها أهملت ترجمة سائر رجال الطريق.

الملاحظة:

إنّ ترجمة أعلام الكتاب ليس من مهمّات التحقيق، وإذا أراد محقّق كتابٍ أن يُترجم للأعلام فهو حسنٌ، لكن لابُدّ من التزام منهجٍ موحّدٍ في عمله، فكان عليها أن تترجم لجميع الرجال الواقعين في الطريق من دون تفرقةٍ، أو تترك تراجمهم جميعاً!

(٢) في ص٥٣ رقم (١٠٢) صنابحي... قال ابن الصلاح: صنابح... ومن قال

---

(١) تدريب الراوي: ٤٤٥، تحقيق عبد الوهاب المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٧٩هـ.

فيه (صنابحي) فقد أخطأ علوم الحديث: ٣٢٧.

ومع أنّ المحقّقة نقلتْ في الهامش عن بعض المصادر أن الاسم هو (صنابح) لكنّها لم تشر إلى أنّ ما ورد في المتن هو خطأ! وأن ما ذكره ابن الصلاح صحيح، أولا؟

(٣) في ص٥٥ رقم (١١٤) همدان بريد كان لعمر... قال ابن الصلاح: همدان بريد عمر... ضبطه ابن بكير وغيره، بالذال المعجمة، وضبطه بعض من ألّف على كتاب البرديجيّ بالدال المهملة وإسكان الميم. علوم الحديث: ٣٢٨.

أقول: لم تُشر المحقّقة إلى اختلاف ضبط الكلمة، مع أنّ الّذي يظهر من ابن الصلاح أنّ أصل كتاب البرديجيّ كان بفتح الميم والمعجمة، لأنّ من ألّف عليه (!) ضبطه بالمهملة والإسكان، فلا حظ.

(٤) في ص٥٩ رقم ١٣١ (قوله: مديني).

الملاحظة:

هكذا جاءت هذه النسبة هُنا، وفي موارد كثيرة بعدها، بينما ذكرت النسبة إلى (المدينة) بلفظ: (مَدَنيّ) في موارد أخر من الكتاب.

ولم تُشر المحقّقة إلى هذا الاختلاف في النسبة إلى البلدة الواحدة، مع أنه مثيرٌ للسؤال!

وانظر: مختار الصحاح للرازي مادة (مدن) فإنه قال: النسبة إلى مدينة الرسولﷺ (مدني) وإلى مدينة المنصور (مديني) للفرق بينهما. فلاحظ.

(٥) في ص١١٣ رقم (٣٩٥) مراجم بن العوّام بن مراجم، يروي عنه إبراهيم بن الحجاج الساميّ، بصريّ وأبوه العوّام بن مراجم يروي عنه شعبة.

أقول: الظاهر أن قوله، وأبوه... إلى آخره، عنوان مستقلّ. بقرينة قوله:

بصريّ. وهو إنما يذكر ذلك في نهاية العنوان عادة. وبقرينة ذكر الرواية عن الأب، وهو إنما يذكر الرواية عمّن عنون لهم.

وباعتبار أنّ كلمة (مراجم) المذكورة مع اسم الأب العوّام بن مراجم، قد وقع فيها تصحيفٌ، فقد صحّف فيه يحيى بن معين فقال: ابن (مزاحم) بالزاي والحاء فردّ عليه، كما ذكره ابن الصلاح (علوم الحديث ٢٧٩ النوع ٣٥) فليس من المستبعد أن يكون المؤلف عنونه لأجل هذه المشكلة بالذات.

والحديث المذكور خرّجه محقّق (علوم الحديث) عن المسند لأحمد: ج١/٧٢، ومسلم: ج١٨/٨، والترمذي صفة القيامة: ج٦١٤/٤، وعلوم الحديث: ٢٧٩.

ومن هنا، يمكن القول بأنّ البرديجيّ لم يعنون في كتابه (طبقات الأسماء المفردة) إلا الأسماء المعرّضة للتصحيف، في أسانيد معيّنة معروفة، كما في سند هذا الحديث.

ولو أنّ المحقّقة كانت تبذل جُهداً للوقوف على تلك الأسانيد، لكانت تزيدُ من قيمة هذا العمل القيّم، ولكانت تقدّم للعلم وأهله خدمةً جليلة.

ومهما كانت هذه الملاحظات، فإنّ إيرادها لم يكن إلا بغرض الفائدة والتعريف بهذا الكتاب الجليل، ولا نظنّها مزريةً بعمل المحقّقة المحترمة الّتي بذلت جُهداً مشكوراً في إحيائه وتقديمه وأنبأت بذلك عن تطلّعٍ وذوقٍ وهمّةٍ من أجل التراث العزيز، جزاها الله خيراً وأثابها على ذلك. والله الموفق للصواب وهو المستعان.

الحُرُوف.

للرازيّ أحمد بن محمّد بن المُظفّر بن المُختار (٦٣١هـ).

حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: الدكتور رمضان عبد التوّاب.

طبع في سلسلة روائع التراث اللغوي، رقم (٦) بعنوان: ثلاثة كتب في الحُرُوف، للخليل بن أحمد، وابن السكّيت، والرازيّ.

الطبعة: الأولى ١٤٠٢.

الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي الرياض.

تمهيد:

طبع هذا الكتاب آخر هذه المجموعة، من ص١١٥ ص١٦١.

وقد جاء على الصفحة الأولى من المجموعة عبارة (الطبعة الأولى) كما أنّ المحقّق ذكر في عداد مؤلّفات الرازي _مؤلّف هذا الكتاب_ برقم ٤ ما نصّه: الحُرُوف _وهو هذا الكتاب الّذي ننشره لأول مرة_. (ثلاثة كتب ص١٢٠).

لكن: هذا الكتاب _نفسه_ قد طبع قبل ٨ سنوات، في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد العشرين، في الجزء الأوّل، الصادر في شهر ربيع الآخر سنة ١٣٩٤هـ، ص٥١-١٢٤. بتحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيديّ.

وقد وقفنا على تلك الطبعة في كلمة سابقة من كتابنا هذا.

فمن الغريب إدّعاء الدكتور رمضان عبد التوّاب، أنّ هذا الكتاب ينشر لأوّل مرّة، مع قرب المدّة بين طبعته هذه سنة ١٤٠٢هـ، مع تلك الطبعة سنة ١٣٩٤هـ بما يقرب من ٨ سنوات، كما قلنا.

ومع قرب المسافة بين مكان الطبعتين، حيث أنّهما مطبوعان في القاهرة بالذات. هذا كلّه، مع أنّ من أوليات ما يجبُ على المحقّق أن يبحث قبل إقدامه على العمل في الكتاب، عن نسخه المطبوعة قبل المخطوطة[١].

ومع أنّ تلك الطبعة قد بذل فيها محقّقها الدكتور العبيديّ جُهداً مشكوراً، وسعى في تعضيدها والتعليق عليها بمادّة غزيرة من عمله، فإنّ الدكتور رمضان هو الآخَرُ قد بذل جهداً واسعاً في العمل في الكتاب، وأبان فيها عن علمٍ واسعٍ وخبرةٍ فائقةٍ، وزوّد في تعاليقه القرّاء بما ينفع، إلا أنّ هُناك فوائد في طبعة العبيديّ لم نجد لها أثراً في طبعة رمضان.

وإن كان رمضانُ يبدُو أقدرَ على قراءة النصّ في مواضع إلا أنّ العبيديّ يبدُو أضبطَ في مواضع أُخرَ، معَ أنّهما اعتمدا أصلاً واحداً، وهي المصوّرةُ عن نسخة مكتبة (لاله لي) في استانبول برقم ٣٧٣٩.

على أنّ كلا المحقّقينِ قد أخفقا في مواضع ثالثة من النصّ.

وبما أنّ طبعة رمضان أحدث صُدُوراً، وهي مستقلةٌ بالنشر، فهي أوفرُ من تلك، فلذا اعتمدناها في عملنا اليوم أساساً للنقد، وأضفنا عليها ما في طبعة العبيديّ من الفوائد، و ذكرنا ما فاتهما من نكات وشوارد.

---

(١) قال الدكتور رمضان عبد التواب: (ولا بدّ من معرفة الطبعات السابقة للكتاب إن كان قد نشر من قبل... فإن كان الكتاب قد سبق نشره... اكتفينا بهذه النشرة أمّا إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر استحق عنايتنا به وقيامنا بنشره.

أنظر كتاب: (مناهج تحقيق التراث، بين القدامي والمحدثين) ٦٥-٦٦ تأليف: الدكتور رمضان عبد التواب، نشر: مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤٠٦هـ.

أوّلاً: في ترجمة المؤلف:

ذكر المحقّقان أنّ المؤلّف هو: أحمد بن محمّد بن المظفر بن المختار الرازيّ.

والدكتور رمضان لم يحتمل فيه غير ذلك، لكنّه لم يبن على ما قالوا: إنّ وفاته كانت سنة ٦٣١هـ، بل قال: إنّه عاش عدّة سنوات بعد هذا التاريخ... ففرغ من كتابه (ذخيرة الملوك...) في ٦٣٦هـ، وفرغ من كتاب (الحروف) في ٦٣٨هـ، بل ذكر حاجي خليفة: أنه فرغ من تأليف (مقاماته) سنة ٧٠٠هـ. (ثلاثة كتب ص١١٩).

أقول: هذا الاحتمال الأخير بعيدٌ جدّاً، إذ أنّ تاريخ كتابة كتاب (الحروف) هو ٦٣٨هـ وقد وُصِفَ المؤلّفُ في بدايتها _بنفس القلم الّذي كتب به الكتاب_ بما نصّه: (الشيخ الإمام الحبر الهمام، الصدر الكبير... أستاذ الأئمّة، قدوة الأمّة... مفتي الفريقين، إمام المذهبين... تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، بمحمّد وآله الطيبين الطاهرين). (ثلاثة كتب، ص١٣١). وتاريخ النسخة كما ذكرنا هو ٦٣٨هـ.

فالدعاءُ له بالغُفران والإسكان في الجنان واضحُ الدلالة على موته في هذا التاريخ على الأقلّ.

مع أنّ عمره في هذا التاريخ لا يقلّ عن الأربعين، خاصّةً بملاحظة عبارات التمجيد تلك الّتي لا تُقال عادةً في شخص غير كَهلٍ، فبقاؤُهُ إلى سنة ٧٠٠هـ يعني تجاوزهُ المائة، فبلوغه ذلك العمر، وهو في ذلك المقام الجليل، يقتضي كونه معروفاً بذلك، وينافي شحّة المصادر المعرّفة به!

أمّا الدكتور العبيديّ فقد بنى على قول الأكثر من أنّه توفّي سنة ٦٣١هـ، لأنّ

ذلك هو الموجود في إجازةٍ كتبها لبعض تلامذته (أورد الزركلي في الأعلام: ج١/٢١٨ صورة إجازة له مؤرخة في سنة ٤٣٠هـ، فلا حظ) مع أنّ الالتزام بذلك لا يتمّ لو صحّ ما نقله رمضان من كونه ألّف كتابه (ذخيرة الملوك... سنة ٦٢٦هـ).

لكنّ الدكتور العبيدي شكّك في أن يكون الرازي هو الحنفيّ المذهب، واحتمل أن يكونا رجلين، لا رجلاً واحداً، وأنّ الحنفيّ هو الّذي يُنسب إليه كتاب (مشكلات مختصر القُدُوري) في الفقه الحنفيّ، وأنّه توفّي سنة ٦٤٢هـ، وهو غير مؤلّف (الحروف) العلامة اللغوي، ولذا لم يذكر العبيديّ كتاب (مشكلات مختصر القدوري) في عداد مؤلّفات الرازيّ.

أمّا الدكتور رمضان، فلم يلتفت إلى احتمال تعدّد الشخصين، واعتبرهما واحداً، وأنّه هو: الحنفيّ الفقيه المفسّرالمحدّث اللغويّ، وذكر كتاب (مشكلات مختصر القُدُوري) في عداد مؤلفات الرازي مؤلّف (الحروف).

وقد يعذر الإنسان في هذا الصدد، أمام هذه الشحّة في المصادر المعرفة بالرازي كغيره من المغمورين، لكن لي ملاحظاتٌ لا بأس بذكرها لعلّها تُسهم في فتح الطريق إلى شيئ:

١. إنّ أكثر الكتب المنسوبة إلى المؤلّف موجودةٌ، فالفحص فيها مفيدٌ _لا محالة_ للتعريف بشخصيّته. مثلاً: قوله في كتاب (الحروف) ص١٤٩:

ومن كان جَهْمِيّاً فزِدْ بعدَ هائه ... إذا شئتَ نُوناً ثمّ منهُ تجهّمِ
فلا خيرَ في جَهْمِ بنِ صَفْوانَ عندَنا ... وجَهْمٌ سَيَصْلى النارْ نارْ جَهْنّمِ

يُعطينا ضوءاً عن اعتقاده.

٢. العبارة الموجودة في صدر كتاب (الحُرُوف) هذا الّذي نحن بصدده، وقد

نقلناها آنفاً، تحتوي على قوله: (مفتي الفريقين إمام المذهبين). فما هو المراد بالفريقين؟ وما هما المذهبان اللذان يفتي الرجل بهما؟

٣. تأليفه لبعض الكتب المعبّرة عن ولاءٍ وميلٍ واهتمامٍ بأهل البيت عليهم السلام. مثل كتاب (بذل الحبا في فضل آل العبا)[1]، وكتاب (ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليّ عليه السلام)[2] واحتواء كتبه على عبارة (وصلّى الله عليه وآله أجمعين) و (محمد وآله الطيّبين الطاهرين) فلاحظ، فلعلّ هذا يرشد إلى مذهبه!

وقد ذكر المحقّقان قائمةً بأسماء مؤلّفات الرازيّ إلا أنّ الدكتور رمضان عدّد له (١٤) كتاباً بما فيها (مشكلات مختصر القُدُوري) برقم ٥.

والحقّ أنّ الدكتور رمضان قد أجاد الحديث عن هذه المؤلّفات، وجهد في التعريف بها وبأمكنة وجودها، إلا أنّه لم يذكر في عدادها كتاب (أذكار القرآن) الّذي أورده الدكتور العبيديّ نقلاً عن البغدادي في (إيضاح المكنون).

ومهما يكن فإنّا بين الطبعتين وقفنا على الملاحظات التالية:

(١) ص١٣٣، س١٥: وجمعتها كلها.

كذا في مطبوعة رمضان، وهو ظاهر المصوّرة _التي طبعت صورة صفحتها الأولى في ص١٢٧_.

لكنّ الّذي في طبعة العبيديّ: (وجمعها كلّها). وهذا هو الصواب معنىً، لكن الدكتور العبيدي لم يذكر أصل الموجود.

---

(١) أنظر مقال: أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، رقم ٨١ المنشور في نشرة (تراثنا) العدد الثاني ١٤٠٦هـ.

(٢) من هذا الكتاب نسخة في مكتبة (لاله لي) باستانبول في مجموعة برقم ٣٧٣٩، وقد استنسخ السيّد الطباطبائي قدس سره منها نسخة بيده.

(٢) التعليق على الفصل (٢) ص١٣٤.

اعترض المحقّقان _كلاهما_ على الحصر الّذي جاء في هذا الفصل، وذكرا أنّ ما ذكره المؤلّف ناقص.

لكنّ الدكتور رمضان اعتمد في مدّعاه على كتاب سيبويه، أمّا الدكتور العبيديّ فاعتمد على لسان العرب. وكلّ من المرجعين لا يغني عن الآخر!

كذا في الطبعتين وكذلك المصوّرة. لكن ذلك خطأ حيث إنّ كلمة (المنقلبة) صفةٌ للألف والصواب (الألف المنقلبة) ولم يشر المحقّقان إلى ذلك.

(٣) ص١٣٦ س٨: والجاء.

هذا غلطٌ مطبعيّ، صوابه (والحاء) كما في مطبوعة العبيدي.

(٤) ص١٣٧ س٦: وقد يكون زائداً.

في طبعة العبيدي: (وقد يكون ذا بذا) فلا حظ.

(٥) ص١٣٧ س٩: الواو تبدل من الهمز، والألف، ومن الياء.

في مطبوعة العبيدي: الواو تبدل من الهمزة، والألف ومن التاء.

وقد مثّل العبيدي للأوّل بوشاح وأشاح، وأرجع إلى كتاب (القلب) لابن السكيت: ص٥٦.

ومثّل للثاني بوجل وأجل.

ومثّل للثالث بالتكلان، وأصله: الوكلان، وتقوى وأصله: وقوى، وأرجع إلى كتاب (القلب) ص٦٢.

أمّا في طبعة رمضان، فلم يمثل لقلب الواو من الياء!

(٦) ص١٣٧ س١١: الياء تبدل من الألف، ومن الواو ومن الهاء.

في مطبوعة العبيدي: (الياء تبدل من الألف، ومن الواو ومن التاء). وعلّق

بقوله: المسموع في هذا: جاء ساتا وساتيا. وارجع إلى كتاب (القلب) ص٥٩.

(٧) ص١٣٨ س٢: تعلّمت باحاداً... فقوله: باجادا.

في طبعة العبيدي: تعلّمت باجاد... فقوله: باجاد.

والمفروض على المحقّقين أن يستوعبا الحديث عن هذه الكلمة (أبجد) مفرداً وجمعاً، حتى يغنيا المراجعين عن مزيد تتبّع، ويستخلصا الحقّ من بين المحتملات الكثيرة التي ذكر المصنف بعضها.

(٨) ص١٣٨ س٧: عمرو بن جلهاء.

علق عليه الدكتور رمضان بقوله: في المخطوطة: جاها وهو تصحيف.

أقول: وطبعها الدكتور العبيدي كما في المخطوطة، لكن رمضان لم يذكر وجه التصحيف.

(٩) ص١٣٨ س٨: يا قوم... إلى آخره.

هذا هو الشعر الّذي طبع في مطبوعة العبيدي نثراً، وقد نبّهنا على ذلك في الكلمة السابقة. وتنبّه الدكتور رمضان إلى كونه شعراً، فتضده كذلك، ونعم ما صنع، لكنه:

١. في البيت الثاني، الشطر الأوّل: غبية، وفي مطبوعة العبيدي: عينه.

٢. وفي البيت الثالث، الشطر الثاني: إلا الرقيم يمشي بين أنجاد.

وفي مطبوعة العبيدي: إلا الرقيم يمشي بين أبجاد.

وقال رمضان: في المخطوطة: التصحيف ولم يفسر معنى الانجاد!!

والظاهر أنّ الصواب: (ابجاد) وأنّ المؤلف لأجل هذه الكلمة استشهد بهذه الأبيات، ولو كانت (أنجاد) فما وجه ذكر المؤلف لهذه الأبيات هنا؟!

ثمّ إنّ المؤلّف بعد إيراده للشعر فسّر مفردات منه، ومنها (أبجاد) فقال: و (أبو

جاد) إلى آخره... أسماء ملوك مَدْيَن، وكان ملكهم ـ يوم الظُلّة في زمان شعيب ـ كلمن.

فترى أنّ المؤلّف فسّر (أبجاد) بما يرتبط بمعنى هذه الأبيات، وقد طبع الدكتور رمضان ذلك، ولم يتنبّه إلى وجهه!!

لكنّ تفسير المؤلّف للرقيم بالكلب لا يناسب (أبجاد) فلاحظ!

أمّا نحن فتعتقدُ أنّ الصواب: (أبجاد) وأنّ المراد بها كلمة (أبجد) وأخواتها، كما أنّ معنى (الرقيم) هُنا هو اللوح الذي كتب فيه أسماء الملوك أولئك.

وكلمة (يُمشى) مبني للمفعول.

فالبيت هو: (إلا الرقيم يُمشّى بين أبجاد) ومعناه: لم يبق إلا اللوحُ الذي يُحرّكُ بين الحروف، فيكتب بذلك أسماءهم وتاريخهم...

والظاهر أنّ هذا المعنى كان يدور في خلد الدكتور العبيدي، حتى نقل عن التهذيب، للأزهري: ج٩/١٤٣ مادة (رقم) عن الفراء: أنّه فسّر الرقيم باللوح.

(١٠) ص١٤٠ س١١: أنطا يوم تهجد.

في مطبوعة العبيدي: (إن طال يوم تهجد) وعلق العبيدي بقوله: وجمعوها (طال يوم انجدته) وعددها اثنتا عشرة، لا كما قال المؤلّف.

(١١) ص١٤١، الفصل (٦) في نظم حروف المعجم كلّها على الترتيب والتوالي.

أقول: أورد المصنف على الترتيب المتداول المعروف بنظام (أبتث) مقابل نظام (أبجد). وقد علّق الدكتور العبيديّ بقوله: هذا الترتيب هو ترتيب نصر بن عاصم الليثي (ت: ٨٩هـ) وهو أوّل ترتيب يشهده العالم الإسلاميّ بعد ترتيب (أبجد) قد عمله نصر بوضع كلّ حرفٍ إلى ما يقاربه في الصورة (أ/ ب ت ث/ ج ح خ/ د

ذ...) إلى آخره.

أقول: هذا مما أغفل الدكتور رمضان ذكره، وهو ضروري ولذلك نقلناه.

ومما يناسب المقام _وهو أمرٌ قد أغفله المحقّقان معاً_ أنّ هناك نظاماً ثالثاً لترتيب الحروف العربيّة، وهو النظام (العينيّ) الّذي ابتدعه الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت: ١٧٥هـ) وفي هذا النظام ترتّب الحروف حسب مخارجها ابتداء بحروف الحلق، وأوّلها العين، ثمّ الحاء، ثمّ الهاء، ثمّ الخاء، ثمّ الغين، ثمّ القاف، ثمّ الكاف، ثمّ الجيم، ثمّ الشين، ثمّ الضاد، ثمّ الصاد، ثمّ السين، ثمّ الزاي، ثم الطاء، ثمّ الدال، ثمّ التاء، ثمّ الذال، ثمّ الثاء، ثمّ الراء، ثمّ اللام، ثمّ النون، ثمّ الفاء، ثمّ الباء، ثمّ الميم، ثمّ الواو، ثمّ الألف الساكنة.

وقد رتّب الخليلُ على هذا النظام كتابه (العين) في اللغة، وتبعه القالي (ت: ٣٥٩هـ) في (ا لبارع) والأزهري (ت: ٣٧٠هـ) في (تهذيب اللغة) والصاحب ابن عبّاد (ت: ٣٨٥ هـ) في (المحيط) وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) في (المحكم).

وهو نظامٌ صعبٌ، فلذلك قد أهمل، وحلّت محلّه الأنظمةُ الأخرى، وأسهلها نظامُ (أبتث) الّذي بنى عليه الزمخشري (ت: ٣٥٨هـ) كتابه (أساس البلاغة) وهو أسهل الأنظمة، وقد استعمله علماء الرجال والفهرسة في سائر العصور.

لكن هذا النظام هو الذي نسب إلى نصر بن عاصم الليثي (ت: ٨٩هـ) واعتبر من ابتكارات المسلمين، ويرتّب هكذا: أ _الهمزة: وهي الألف المتحركة_ ب ت ث، ج ح خ، د ذ، ر ز (إلى هنا يتّفق الترتيب مع المشارقة) ط ظ، ك ل، م ن، ص ض، ع غ، ف ق، س ش، هـ و ي.

وعلى ذلك كتبهم التراثية في علوم اللغة والرجال وتراجم الأعلام.

(١٢) ص١٤١ الفصل ٦ البيت ٥، الشطر الثاني: ولا ملف...

كذا في الطبعتين، ولم يعلّق عليها الدكتور رمضان بشيئ، أمّا الدكتور العبيديّ فقد علّق بقوله: يريد (والصحيح أن المراد هو الألف وحدَها، لأنّ الواو والألف والياء هي الحروف الهوائيّة أو حروف الجوف، كما سماها الخليل، أمّا الألف التي جاءت في أوّل الأبيات فالمراد بها الهمزة.

أقول: وما ذكره العبيدي جيّدٌ إلا أنّه أغفل أنّ (الألف) التي هي حرف جوفي، بما أنّها ملازمةٌ للسكون، والساكنُ لا يُبتدأ به في اللغة العربية، فلا يمكنُ التلفُّظُ بها وحدَها، فلذا يجبُ وُجود حرف متحرّك قبلها، وقد اعتاد المعلّمون في الكتاتيب أن يستعملوا اللام معها، فهم يقولون: (لام ألف) ويعنون (لا) ويريدون تعليم الألف الساكنة، وأنّها حرف آخرُغيرُ الهمزة الّتي هي الألف المتحركة، وهكذا تعلّمناه في الدروس الابتدائية عندهم رحمهم الله.

ومن هُنا فإنّ اللازم طبعها في الشعر بصورة (لام ألف) وما جاء في المطبوعتين بصورة (لا ملف) غيُر واضح مُطلقاً، وسيجيئ من المؤلّف استعماله بصورة (لام ألف) في ص١٤٢ س٣-٢٤.

(١٣) ص١٤٢ س٣: المتثنية ثديها.

في طبعة العبيدي: المثنية ثديها.

(١٤) ص١٤٢ س١٤: في الجواء.

في طبعة العبيدي: في الخواء. وعلّق يقال: خوى البيت يخوي خواء: إذا خلا من ساكنٍ، يريد لا كالبعير في الأرض الفلاة.

لكن رمضان كيف يفسر الكلام؟!

(١٥) ص١٤٣ س٨: اللام الجديد.

في طبعة العبيدي: اللام الحديد.

(١٦) ص١٤٣هـ (٢): في الأصل (دلاهما) تحريف!

أقول: ليس من الضروري الإتيان بكل ما في الآية الكريمة بل لابُدّ أن يقتصر على موضع الشاهد منها وهي كلمة (دلاهما) فلا ضرورة في وجود الفاء حتى يكون عدم ذكرها تحريفاً!

(١٧) ص١٤٤ الفصل (٩) س٤: ليختر.

في طبعة العبيدي: ليتخذ.

(١٨) ص١٤٤، السطر الأخير: وهي كافات الشتوة.

لم يورد العبيدي هذه الجملة، بل علق موضعها بقوله: في الأصل كتب مصحح النسخة: وهي (كافات الشتوة) تصحيحا لما هو في المتن.

أقول: وإذا كانت في الهامش، فلماذا أثبتها الدكتور رمضان في المتن من دون إشارة إلى ذلك؟!

(١٩) ص١٤٥ س٨: وهي رميم.

علّق الدكتور رمضان بقوله: يشير إلى قوله تعالى (سورة يس).

أقول: الأولى أن يعبّر عن هذا بالاقتباس، فذلك أولى وأحلى.

وكذلك علق في ص١٤٦ س١٣ على قوله: هم فيها خالدون.

(٢٠) ص١٤٥ س١١: شعرد؟ ابن سكرة.

من الغريب أنّ الدكتور العبيدي أثبت هذه العبارة هكذا: شعرا بين سكره[1]!

---

(١) أنظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص٣٠٤ تأليف الدكتور محمود محمد الطناحيّ نشر: مكتبة الخانجي-القاهرة ١٤٠٥هـ.

لكن رمضان طبع في البيت الأوّل الفعل (حبسا) كذا غير مضبوط، لكن العبيدي طبعه (حُبسا) مبنيا للمجهول.

(٢١) ص١٥٤ س١٨ : غرفة وظلمة.

في طبعة العبيدي: غرفه، وظلمه كذا بالهاء، والظاهر أنه الصواب، لأنّ الكلمتين مثالان لإبدال الهاء من التاء.

(٢٢) ص١٥٦ س١٥ : وأمّا الهمزة المحققة.

في طبعة العبيدي: وأمّا الهمزة المخففة.

(٢٣) ص١٥٧ س٩ : الرخرف.

صوابه: الزخوف.

(٢٤) ص١٥٩ س١٠ : يخرج منها بحذف الصاد.

أقول: الغريب أنه لم يرد في الكتاب ما يحتوي على مجموع هذه الحروف المقطعة (وهي أربعة عشر حرفاً) بفرض عدم حذف واحد منها، في جملة تامة مفيدة.

بل نرى الابتداء بذكر ما يخرج من هذه الحروف، بحذف الصاد!

بينما يخرج منها بدون حذف ولا زيادة جملة: (عليٌّ صراط حقّ نمسكه) أو(صراط عليٌّ حقّ نمسكه). (تفسير الصافي: للفيض الكاشاني: ج١/٩١ في تفسير سورة البقرة آية ١).

فهل أغفله المؤلّف؟ أو طالته يد التحريف؟

(٢٥) ص١٦١ س١ : سيد الحميري.

كذا في المصوّرة، لكن الدكتور العبيديّ طبعها (السيّد الحميري) وهو الصواب، لأنه لقّب به كذلك في ترجمته.

لكن رمضان اعتقد بما أثبته هنا، فلذلك كرّره في فهرس القوافي (١٦٩) وفهرس الأعلام (١٧٦) هكذا: سيد الحميري.

(٢٦) ص١٦١ س٤: ألف النون.

أقول: هذا هو الموجود في الأصل أيضاً، لكن العبيدي طبعها (الفت النون) من دون إشارة إلى الأصل.

وقد اتّضح من مجموع ما ذكرناه أنّ الكتاب بالرغم من صغره، وبذل جهدين من محقّقين خبيرين عليه، لا يزال تنقصه جوانبُ، ولا تزال الاحتمالاتُ واردةً في بعض كلماته!

ولا ريب أنّ الدكتور رمضان لو كان يقف على عمل الدكتور العبيديّ لأمكنه أن يتلافى قدراً أكبرمن التعقيدات، ويقدّم نصّاً أضبط وذا فائدة أكثر.

ونسأل الله التوفيق لخدمة العلم والحق.

تنبيهُ الغافِلين عن فضائل الطالبيّين.

للإمام الحاكم الجِشُميّ، المحسّن بن محمّد بن كَرَامه أبي سَعْد البيهقي (٤١٣-الشهيد بمكة ٤٩٤هـ).

تمهيد:

يعدّ الحاكمُ الجِشُمي من كبار علماء الأُمّة، في علوم القرآن والحديث، وتلقيبه بـ«الحاكم» أعلى رتبة في طبقات الحفّاظ للحديث، له الدلالةُ الكافيةُ على عُلوّ كعبه في هذا الفنّ الشريف، وعند المحدّثين، كما تدلّ مؤلّفاتُهُ الواسعةُ على تقدّمه ورفعة مقامه في العلوم.

كما أنّ له جهوداً عظيمةً في علم الكلام عامّة، وخاصّة ببعض بحوثه المهمّة، كتنزيه الأنبياء، ممّا يجعله في قائمة أعلام المتكلّمين.

وهو زيديّ المذهب، كما تنطق بذلك كتبه ومؤلّفاته في مختلف الفنون، وهكذا نشاطه العلميّ من مشايخ ورواة وأفكار، وحتّى تُراثه المحفوظ والمتداول في الوسط الزيْديّ بوفرةٍ ملحوظةٍ تدلّ على انتمائه المذهبيّ بكلّ وضوح.

أمّا في علوم القرآن، فله جهودٌ كبيرةٌ في تفسير القرآن منها كتاب «التهذيب» في مجلّدات عديدة بالعربيّة، وتفاسير بالفارسية مبسوطٌ وموجزٌ.

وكتاب **«تنبيه الغافلين»** من جهوده القرآنية الخالدة، وقد خصّصه لاحتواء **«ما نزل في آل محمّد صلوات الله عليهم من الآيات القرآنيّة «ممّا ذكره أهل التفسير»** مدعومة **«بالروايات الصحيحة»** وملحقة **«بما يؤيّدها من الآثار»** كما عبّر المؤلّف نفسه وحدّد أهدافه من تأليف الكتاب: أن يكونَ بياناً عينيّاً لما جاء في حديث الثقلين من نصّ الرسول ﷺ على استخلافه العترة الطاهرة إلى جنب القرآن الكريم،

لهداية الأُمّة ما إن تمسّكتْ بهما.

فالكتابُ يجمعُ بين كونه تفسيراً لدلالة الآيات الخاصّة تلك، وبواسطة الأحاديث الشريفة، فيكونُ من التفسير بالمأثور، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر: فهو كتابٌ كلاميٌ يبحثُ عن تحديد المرجعيّة الصالحة لإمامة الأمّة، مستنداً إلى دلالة تلك الآيات وتلك الروايات، فهو كتابٌ يبحثُ في الإمامة الخاصّة لأهل البيت عليهم السلام.

ويمتازُ _بعد هذا_ بكونه من عُيُون التراث الإسلامي المتبقى، رغم الأعاصير التي أودتْ بأكثر ما ألّفه علماء الشيعة الكرام للدفاع عن حقّ آرائهم وأفكارهم.

ولعلّ انتماءَهُ الزيديّ، ووجود تُراثه في اليمن، بعيداً عن تناول أهل التعصّبات الطائفيّة البشعة المقيتة الّتي جَنَتْ على خزائن الكتب والجهود الفكرية، أكثر ممّا جَنَتْ على النُفُوس والأموال والأعراض، هو السببُ في بقاء أكثر مؤلّفات هذا الإمام مصونةً عن الإبادة، والحمد لله.

ويحقّ أن نعتزّ بمثل هذا الكتاب العظيم، الّذي حفظه الله لنا وذخره، لتقفَ عليه أجيالُنا، وتعرف ما فيه من علمٍ وحكمةٍ وأدلّةٍ وبراهينَ على الحقّ، وليكون دلالةً معلومةً على اتّصال الفكر الشيعيّ مستمرَّ الحلقات إلى أعماق التاريخ، ورداً عينيّاً على مزاعم المشعوذين والدخلاء على الإسلام وعلومه، ممّن يتظاهرُ بالمعرفة ويتمشدق بالقول بأنّ **«الشيعة لا سلف لهم ولا مصنّف»**.

ومن هُنا فإنّ العناية بهذا الكتاب لابُدّ أن تكون بمستوى العظمة والجلالة التي يمتازُ بها، في مجالات المعرفة القرآنيّة والحديثيّة والكلاميّة، كما هي في مجال التراث والتاريخ والحضارة الإسلاميّة الخالدة.

وقد اطّلعنا على توفّر أربعة ممّن يزاولون عمل تحقيق النصوص على هذا

الكتاب في وقت واحد.

صدر عمل ثلاثة منهم في سنة (١٤٢١هـ) ولا يزال عمل الرابع مخطوطاً[1].

وقعت في أيدينا أول عمل وهي: الطبعة التي هي من إصدارات مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بتحقيق السيّد تحسين آل شبيب الموسويّ، الطبعة الأولى - في (١٩١) صفحة.

ولم يذكر في هوية الكتاب اسم المدينة التي وقعت فيها الطباعة؟! والظاهر أنّها مدينة (قم) لوجود المركز المذكور فيها؟

ومع أنّ المحقّق، حاول العمل في تخريجه وتوثيقه. وكذلك المركز الذي أقدم على نشره، ممّا يدل على اهتمام تراثي وعلمي وديني، في أفضل نماذجه.

فكلّ هذا لايمنع من إبداء نظرنا حول العمل، سعياً في توجيه النصح إلى إخواننا العاملين، وتصحيح ما وقع فيه من أخطاء، لا يتناسب واللازم عمله في مثل هذا الكتاب العظيم.

فالرجاء أن تُوزَنَ هذه الملاحظات التي نقدّمها، وتقييمها بميزان النصيحة التي هي واجبٌ دينيّ، إذ «المؤمن مرآة المؤمن». والله في عون كلّ مخلص أمين.

لقد لاحظنا في هذه الطبعة أُموراً عديدة، نفصّلها في الجهات التالية:

١. في المقدّمة:

أوّلاً: ملاحظات مهمّة.

ثانياً: أخطاء مطبعية.

---

(١) طبع الكتاب ثانياً في طهران، وثالثاً في اليمن، وأما الرابع فهو من عمل كاتب هذه السطور، نرجو التوفيق لنشره.

٢. في متن الكتاب:

ثالثاً: ملاحظات عامّة.

رابعاً: أخطاء تحقيقية.

١. في المقدمة:

أوّلاً: ملاحظات مهمّة:

الملاحظة الأولى: يواجه القارئ اسم المؤلّف على الغلاف الخارجيّ هكذا: «شرف الإسلام بن سعيد المحسن بن كرامة (المتوفى ٤٩٤هـ).

وهذا الاسم هو الوارد في الصفحة الداخلية الأولى أيضاً. وفي هوية الكتاب كذلك في الصفحة الثانية من الكتاب.

ومجموع هذا يؤدّي إلى الاقتناع بأنّ المحقّق يرتئي كون اسم المؤلّف هكذا، وأنّ أباه هو «سعيد المحسن».

لكن كلّ هذا خطأ: فليس لاسم «سعيد» ذكرٌ في ترجمة المؤلّف، بل ما أثبته المحقّق في ترجمة المؤلف (ص٩) جاء هكذا: هو الإمام الحاكم «المحسن بن محمد بن كرامة... وكنيته أبو سعد».

ثمّ نقل عن تاريخ بيهق نسبه هكذا: «المحسن بن محمد بن أحمد بن الحسن بن كرامه».

ومن هُنا فإنّ اسم المؤلّف هو «المحسّن» و«أبو سعد» كنيته.

فمن أين جاء «بن سعيد»؟ وعلى الواجهة الأولى الحسّاسة للقرّاء؟ وفي البداية؟ وعلى الهوية؟

ولم نجد في المصادر المباشرة لترجمة المؤلّف ذكراً لاسم «... سعيد» أبداً، لكن جاء في مطبوعة «معالم العلماء» لابن شهرآشوب قال في حرف الكاف برقم ٦٢٥ : أبو سعيد كرامة الجشمي، له «جلاء الأبصار في متون الأخبار ❖ رسالة إبليس إلى المُجْبِرة»[١].

وقد تناقل هذا النصّ هكذا محرّفاً، كثير من المتأخّرين، ومن المعاصرين شيخنا الطهراني وسيّدنا الخوئي.

لكن النسخة المخطوطة الثمينة التي عندنا، من «معالم العلماء» جاء فيها «أبو سعد» وكذلك نقل عن ابن شهرآشوب في كشف الحجب[٢].

والصواب في الكنية «أبو سعد». وقد جاء ذلك في الشعر الذي مدح به المؤلّف، قال :

أبـا سَـعْد بقيـتَ فكـلّ شـخصٍ يـرومُ الفضـلَ حقّـاً منـك رامَـهْ[٣]

ثمّ إنّ كلمة (شرف الإسلام) لم نجدها في شيء من كتب ترجمة المؤلّف القديمة والحديثة على الإطلاق.

نعم جاء تلقيبه بشيخ الإسلام، في أوّل كتابه «نصيحة العامة» في ترجمتها العربية، حسب ما أورده السيد حسين المدرسيّ في مقدّمة (رسالة إبليس) طبع دار المنتخب العربيّ، بيروت ١٤١٥هـ.

وجاء تلقيبه بشرف الإسلام أبي سعيد، في مصوّرة النسخة التي اعتمدها

---

(١) معالم العلماء–طبع إقبال (ص٨٣).

(٢) كشف الحجب والأستار للكنتوري، طبع المرعشي (ص١٥٦).

(٣) تنبيه الغافلين (ص١٠).

المحقّق. لكن في نسخة أخرى جاء هكذا: «شيخ الإسلام أبي سعد».

وهذا يدلّ على أنّ النسخة الأولى منيت بالخطأ. فكيف ساغ للمحقّق اعتمادها بهذا الشكل، متجاوزاً كلّ المصادر والنسخ والتراجم؟

الملاحظة الثانية: جاء في كلمة المركز (ص٧ س١٠-١١): سيما وأن الزمخشري المفسِّر المعروف كان أحد تلامذته.

وذكر في ترجمة المؤلف (ص١٠ س٥): وكان من أبرز تلامذته «الزمخشري» صاحب تفسير الكشّاف...

وهذا مأخوذ من الزركلي في الأعلام[1] قال: وهو شيخ الزمخشري.

لكنّه غير صحيح، لعدم ذكر أعلام الفنّ ذلك، بل قال في طبقات الزيدية: عن المؤلّف: «أُستاذ أُستاذ الزمخشري».

الملاحظة الثالثة: ذكر المحقّق عن النسخة المعتمدة عنده في العمل (ص١٣): وأمّا ناسخ المخطوطة وتاريخ نسخها، فقد ذكره الناسخ في ذيل الصفحة الأخيرة من المخطوطة بقوله:

«تمّت نساخة هذا الكتاب بقلم الفقير إلى الله السيّد علي بن قاسم بن هاشم العنبسي، بعد العصر يوم السبت خامس عشر من شهر ربيع الأوّل سنة ١٢٩٩هـ».

أقول: الموجود في النسخة -كما هو في المصوّرة المدرجة صورتها هناك:

«تمّت... نساخة هذا الكتاب بقلم الفقير إلى الله: السيّد علي بن قاسم بن هاشم **المؤيدي العنسي بلداً، والزيدي مذهباً، لعلّه** بعد العصر يوم السبت خامس عشر من شهر ربيع الأوّل سنة ١٢٤١ظ».

---

(١) الأعلام: ج٥/ ٢٨٩.

فلماذا حذف المحقّق الكلمات المعيّنة؟ وإن لم يقدر على قراءتها، كان عليه وضع نقاط بدلها والإعلان عن ذلك!

الملاحظة الرابعة: قال المحقّق (ص١٤ س٣) عن نسخته المعتمدة: وهي النسخة الوحيدة في الجمهورية الإسلامية.

أقول: بل في الجمهورية الإسلامية، وفي مدينة قم بالذات، ثلاث نسخ مصوّرة من الكتاب، ولعلّ في المكتبات نسخاً أخرى لا علم لنا بها.

وكان على المحقّق قليلٌ من السعي، والطلب، والبحث، ليقف عليها من قرب.

الملاحظة الخامسة: قال المحقّق (ص١٠): كان المصنّف في بداية أمره حنفياً ثم صار معتزلياً، وبعدها تشيّع على مذهب الزيدية.

يلاحظ أنّ الاعتزال ليس مذهباً فقهيّاً يتوسّط الحنفيّة والتشيّع الزيديّ، بل الاعتزال يجتمع مع المذاهب الفقهيّة الأخرى.

ثانياً: أخطاء مطبعية:

ليس من الحقّ مؤاخذة المحقّق ولا الكاتب على الأخطاء المطبعية التي تحدث في الكتاب، لأنّ شأنهما أعلى من مثل هذه المؤاخذة، مع العلم أنّ الخطأ المطبعي من قبيل «لزوم مالا يلزم» في الشعر العربي، وهي أمرٌ خارجٌ عن اختيار الباحث والكاتب، سيما مع أن القائمين بأمور الطباعة وصفّ الحروف، في غالب الأحيان، ليسوا من أهل العلم والتحقيق.

لكن إذا تجاوزت الأخطاء حدّ المتعارف المألوف، ووقعت في أخطر موقعٍ، في الواجهة، وفي المقدّمة التي يقرأها كلّ أحدٍ للتعرّف على العمل كمّاً وكيفاً، فإنّ

ذلك يكون من الحسّاسيّة بمكانٍ ولابُدّ من التنبيه عليها.

فنحن نجد في الصفحات (٧-١٤) عدّة أخطاء كالتالي:

١. ص٧ السطر الأخير: وتوثيقيها **(صوابه)** وتوثيقها.

٢. ص٨ السطر الثاني: البروغّني **(صوابه)** البروغَني. تحذف الشدّة من الغين المفتوحة.

٣. (ص١٠ س٢) بسبر **(صوابه)** بِبِرٍّ.

٤. (ص١٠ س٣) بجثم **(صوابه)** بجِشُم. وكلا صدق **(صوابه)** كلّ صدق.

٥. (ص١٠ س١٢) أي الرحال **(صوابه)** أي الرجال.

٦. (ص١٠ س١٥) الصحابي **(صوابه)** الضَحْياني.

٧. (ص١٠ س١٥) المقصد المحسن **(صوابه)** المقصد الحسن.

٨. (ص١٠ س١٨) وبتحفيف **(صوابه)** بتخفيف.

ثمّ إنّه اعتبر تخفيف (راء) كرامة من الهفوات، بينما التخفيف هو الصواب كما يشهد له الشعر المطبوع في الصفحة (٩):

ألا يـــا ضـــارباً في الأرض أقْصِـــرْ فمـــا تبغيـــهِ عنـــدَ ابـــن الكرامَـــهْ

٩. (ص١١ س١٤) في التايخ **(صوابه)** في التاريخ.

١٠. (ص١٠ س الأخير) مجمع البصور **(صوابه)** مجمع البحور.

١١. وكذلك (ص١١ الهامش ٢). ولاحظ مؤلفات الزيدية للسيد الحسيني: ج٣/٢٩.

١٢. (ص١٢ س٦) صحة العامة **(صوابه)** نصيحة العامة. لاحظ قائمة المؤلّفات الرقم ٨، ولعلّه نفس الكتاب.

١٣. (ص١٢ السطر الأخير) المدرس **(صوابه)** المدرسيّ.

١٤. (ص١٣ س٧) حجه دافعة **(صوابه)** حجّة دامغة.

١٥. (ص١٣ س٢٠) العنبسي **(صوابه)** العنسي. ولاحظ الملاحظة الثالثة، فيما سبق.

١٦. (ص١٤ س٩) الجهد في لايضاح **(صوابه)** الجهد لإيضاح.

١٧. (ص١٤ س١٤) الصمادر **(صوابه)** المصادر.

١٨. (ص١٤ السطر الأخير) سيّد **(صوابه)** السيّد.

فهذه الكثرة من الأخطاء المطبعية في هذه الصفحات (٧-١٤) أمر غير مستساغ في المقدّمة التي هي مطلع الكتاب وواجهته.

ألا يذكّر ذلك بقول الشاعر: وأوّل الغيث طلٌّ ثمّ ينهَمِرُ؟!

٢. في متن الكتاب:

ثالثاً: ملاحظات عامّة:

الملاحظة الأولى: إنّ من أهمّ واجبات المحقّق نقل جميع ما في النسخة التي يحقّقها إلى القارئ، ومحاولة حلّ المشكلات في الخطّ، حتّى لو لم يتمكّن من التأكّد من قراءة كلمة واحدة، أو اشتبه عليه حرفٌ من كلمة، أو نقطةٌ على حرف، أو حركةٌ إعرابيّة أو بنائيّة، حاول استظهار شيءٍ مناسب للكلام والموضوع، ثمّ الإيعاز في الهامش إلى المشكلة التي واجهها ووجه الاستظهار.

وبهذا يؤدّي الأمانة التامّة الملقاة على عاتقه، ويُحيل القارئ إلى جهده الخاص، ليُحاول هو استكناه الحقيقة المرادة.

لكنّا _ومع كلّ الأسف_ نجدُ في هذا الكتاب أنّ المحقّق قد تجاوز كثيراً من

الكلمات، بل الجمل، بل السطور؟! من دون أن يُبيّن وجه ذلك! بل ومن دون أدنى إشارة؟

ونماذج ذلك مذكورة في القائمة التي أعددناها في الفقرة التالية.

الملاحظة الثانية: إنّ من مهمّات التحقيق في العصر الحديث، هو **«تقطيع النصّ»** وهذه عملياً تأتي بعد تقويمه وضبطه الكامل، لتعطي القارئ صورة واضحة من النصّ، ليتمكّن من قراءته بسهولة تامّة ويُسْر، ويتمّ ذلك بمعونة **«أدوات التنقيط»** وعلاماته: كالفارزة المنقوطة وغيرها، والنقطة، والفاصلة، وعلامات الاستفهام والتعجّب، والأقواس المشجّرة والصغيرة والكبيرة، ونوع الخطّ وحجمه.

ومن المؤسف _أيضاً_ أنّا نجد ارتباكاً وضعفاً في هذا الجانب من عمل المحقّق.

وبالإمكان ملاحظة ذلك للقارئ اللبيب بنظرة سطحية، إلى صفحات الكتاب. وقد نشير إلى بعض ذلك في القائمة التالية.

الملاحظة الثالثة: إنّ للشعر العربيّ، أهمّيةً بالغةً من حيث تأثيره في النفوس، فلذا نجد المؤلّفين _في أكثر الفنون_ يستخدمونه، ويستشهدون بمقاطع منه حسب أغراضهم.

ويزيد الشعرُ على النثر، في صعوبة تحقيقه: أنّه بحاجة إلى معرفة خاصّة وأُنس بالأوزان والقوافي.

وإذا ما أخطأ المحقّق في ضبط الشعر، انقلب الأمر وانعكس الهدف، وضاع.

ومن المؤسف _أيضاً_ أنّ المحقّق، لم يعمل في كثير من الأبيات الشعرية التي جاءت في الكتاب، بشكل صحيح.

وأمثلة ذلك معروضة ضمن الفقرة التالية.

فانظر الأرقام ٢٠ و٢١ و٣٢ و٥٣ و٨٣ و٩٢ و١٠٩.

الملاحظة الرابعة: قد عرفنا أنّ المؤلّف كان زيديّ المذهب، وهذا ما صرّح به المحقّق نفسه ـ تبعاً لكلّ المصادر ـ.

وعلى هذا الأساس قد أورد في الكتاب فقرات يؤكّد فيها على دعم مذهبه، ويحتجّ للزيدية من خلال دلالة بعض الأحاديث التي رواها.

والمحقّق للكتاب، إذا كان يُخالف المؤلّف في المذهب، ولا يرى صحّة ما استدلّ به المؤلّف على فكره، له أن يُعلّق على موضع الحاجة والخلاف، بما يراه.

أمّا أن يعمد إلى حذف شيء من كلام المؤلّف، ومن دون أدنى إشارة إلى الحذف!

فهذا شيء غير جائز في عالم التحقيق، ولا جائز في عالم الشريعة، لأنّه خيانة للمؤلّف، وخيانة للقارئ، وتجاوز على أعراف أهل الفنّ.

ويؤسفنا أنّ المحقّق قد التجأ إلى هذا. فلاحظ (ص١١٣، س٨-٩) فقد حذف بينهما روايات حول الزيديّة.

الملاحظة الخامسة: لم يُراع المحقّق صورة الهمزة المفتوحة (أ) والمكسورة (إ) في مواردها، إطلاقاً.

ومن أهمّ الموارد أنه يستعمل كلمة: «بأسناده» بفتح الهمزة، بينما الصواب: «بإسناده».

لأنّ الأسناد ـ بالفتح ـ جمع «السَنَد» وهو مجموع سلسلة الرواة من أوّله إلى آخره، وإذا قيل روى فلان بإسناده ـ بالكسر ـ فالمراد بذكر سنده هو، وهو واحدٌ، فالإسناد هنا هو مصدر «أسند» والمراد هو فعل الراوي، وهو ذكْر السند.

الملاحظة السادسة: إنّ المحقّق يُضيفُ بين المعقوفات مالا ضرورة له مثل قوله: [الإمام] عليّ، في (ص٢١ س٩) و[تعالى] بين (قوله) وبين آية قرآنية، أو كلمات التحيّة أمام أسماء المعصومين ممّا ليس له وجود في النسخة.

رابعاً: أخطاء تحقيقية:

ليس عمل التحقيق ـ كما يتصوّره البعض ـ أمراً سَهْلاً ولا هيّناً، وليس مجرّد نقل المخطوطة إلى حروف طباعيّة!

بل الأمر أصعب من هذا بكثير، بل نتصوّر أن أمر التحقيق أصعب من التأليف بكثير: إذ المؤلّف يملك الحريّة التامّة، في إيراد ما يكتب، فله أن يفصّل أو يختصر، وله أن يذكر شيئاً أو لا يذكره، وله أن يبدّل كلمةً بكلمةٍ تُرادفها، وله أن يستشهد بشعرٍ أو لا، وله أن يستند إلى قولٍ أو لا، وله أن يضبط بالإعراب أو يترك الضبط.

أمّا المحقّق للكتاب: فهو مقيّدٌ بما في النصّ الّذي يحقّقه، مكبَّلٌ، منقادٌ له، يجبُ عليه أن يبحث عن حقيقة الكلمة واللفظة، والحركة، والنقطة، كما وضعه المؤلّف.

فربّما لم يتوصّل إلى الصواب، أو إلى ما تظهر معه صحّة الكلام، إلا بعد جهدٍ كثيرٍ، ووقتٍ طويلٍ، وتقليبٍ لكتب اللغة، أو كتب الفنّ.

وليس له التبديلُ أو التسرُّعُ، إلا إذا لم يهتمّ بالعمل، وذلك ممّا يكون على حساب سمعته في العمل!

ولا ريب أنّ كثيراً من الأعمال التحقيقيّة لا يتمكّن المحقّقون من استيفاء كلّ مشاكلها بالحلول القطعيّة، فتبقى منها ما يدلّ على صعوبة المهمّة.

والمحقّقون الأكفاء لا يأبَوْنَ الإعلانَ عن عدم توصُّلهم إلى النتيجة المطلوبة، فلذلك يلجأون إلى وضع النقاط في موضع المشكلة، أو إلى وضع كلمة [كذا] وهي «التكذية» أو وضع علامة الاستفهام، للتدليل على المشكلة وعدم توصّلهم إلى حلٍّ مُناسبٍ.

وأمّا الأخطاء التحقيقية النادرة، فليس يخلو منها الإنسانُ مهما كانت قُدُراته العلميّة، ومهما كان مُحترفاً للفنّ وقواعده، ومهما كان طويل الباع فيه، فإنّ الخطأ مقرونٌ بغير المعصوم. والعصمة لله ولمن وهبها له من الأنبياء والأولياء.

أمّا أن يكون الكتابُ في كلّ صفحاته ـ تقريباً ـ مُزداناً بالأخطاء التحقيقية!!! فهذا من الغريب المستهجَن! وهذا ما سيقرؤه المطالع في القائمة التالية التي أعددناها.

ويجب ـ سلفاً ـ التذكير بأمور:

١. أنّا اعتمدنا نفس النسخة المخطوطة التي اعتمدها المحقّق، في ما أوردناه من التصويبات.

ولم نحاول الخروج إلى النسخ الأُخرى، لأنّ المحقّق معذورٌ من مراجعتها، لعدم وجودها عنده.

٢. أنّا لم نورد جميع ما في الصفحة الواحدة من الهفوات لئلاّ يطول الكلام، وإنّما اقتصرنا على المهمّ المؤثّر في تشويه المتن والمعنى.

٣. لم نركّز على الهوامش التي أوردها المحقّق، مع أنّها لم تخلُ من الأخطاء المطبعية الطفيفة، لأنّ اهتمامنا هو تحقيق المتن.

٤. لا نشير إلى أُمور التقطيع والتنقيط، وهي من مهمّات التحقيق، إلا ما ورد ضمن قائمة التصويبات التحقيقية.

وإليك التصويبات، ومن الله الثبات:

(١) (ص١٥ س٨):

المتن: وأتاح عليهم بماله القدرة نصب الأدلّة... ولها...

التصويب: **وأزاحَ عِلَلَهُم بالآلة، والقدرة**، ونصب الأدلّة: ... **ولَمّا** ...

(٢) (ص١٥ س١١):

المتن: فقال سبحانه: **﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا الكتاب﴾**.

وعلّق العنكبوت ٥١ وقد سقطت [عليك] من الخطوطة.

التصويب: فقال سبحانه: **﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾**[1].

وأمّا تعليقة المحقّق فالرقم المذكور بعد اسم السورة، سائب لم يُبيّن أنّه للآية، وإن كان منصرفاً إليها، وقوله «سقطت [عليك]» فمعناه مبهم لمن لم يحفظ الآية أو يراجعها في القرآن ليعرف موضع سقوطها حسب دعوى المحقّق، ولفظ «الخطوطة» غلط مطبعي صوابه: «المخطوطة».

وأهمّ شيء هُنا: أنّا في مواجهة ما يقع في كتابة النسّاخ للآيات القرآنية من الأخطاء الواضحة، لابدّ أن نغفلها رأساً، ولا نعتني بها لعدم مبرّر لها.

إلاّ إذا كان الوارد فيها قراءة نعرفها من خلال النصّ والتصريح بذلك، أو من خلال مراجعة كتب القراءات القرآنية، وفيما إذا ترتّب على ذلك أثرٌ علميٌّ مفروض في الكلام.

(٣) (ص١٦ س٨):

---

(١) سورة العنكبوت: الآية (٥١).

المتن: فمرة يقول: «من كنت مولاه...

التصويب: فمرّة يقول: «**تمسّكوا به فإنّه مع الحقّ والحقّ معه وتارة يقول:** «من كنتُ مولاهُ...

(٤) (ص١٦ س١٨): المتن: قدّمنا فضلاً يدل على فضل.

التصويب: قدّمنا **فَضْلاً** يدلّ على فَضْلٍ.

(٥) (ص١٧ س٢): المتن: بفضل أهل البيت على طريق العامّة.

التصويب: بفضل أهل البيت على طريق **الجملة**.

وانظر (ص١٦ س١٩) فقد وردت فيه العبارة على الصواب.

(٦) (ص١٨ س٢): المتن: قوله تعالى: **﴿يؤمنون بالغيب والصابرين في البأساء والضراء﴾** وعلق (١) البقرة: ١٧٣.

التصويب: قوله تعالى: **﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾**[1] و**﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾**[2].

فهما آيتان ويحتاجان إلى تخريجين.

(٧) (ص١٨ س٦-٧): المتن: بقوله وفصله وبيّن لأُمّته على أنّه المرشح...

التصويب: بقوله **وفعله، وبيّنه** لأُمّته على أنّه المُرَشّح...

(٨) (ص١٨ س١٠): المتن: ولما عَلم ما في قلوب أقوام من الضغائن من أمته من مكرهم، فقال: ...

التصويب: ولّما عَلِمَ ما في قلوب أقوام من الضغائن **أمّتَهُ** من مكرهم، فقال: ...

---

(١) البقرة (٢) الآية: ٣.

(٢) البقرة (٢) الآية: ١٧٧.

(٩) (ص١٩ س الأخير من المتن): المتن: على من شكا معرضاً عنه، قائلاً له: «ما لكم ولعليّ...

التصويب: على مَنْ **شكاهُ**، معرضاً عنه، قائلاً له: «ما لكم ولعليّ...

(١٠) (ص٢٠ س١): المتن: ولّما تم ما أمر به.

التصويب: ولّما تَمَّمَ ما **أمره** به.

(١١) (ص٢١ س٤): المتن: قالوا إنما نحن.

التصويب: قالوا **إنا معكم** إنّما نحن.

وقد سقط من تتمّة السطر (١١) كلام طويل يبلغ السطر.

(١٢) (ص٢٢ س٢): المتن: ومعها إجابة الله...

الصواب: **ومنها**: إجابة الله...

(١٣) (ص٢٢ س٤): المتن: قيل: يحار بهم على استهزائهم.

التصويب: **يجازيهم** على استهزائهم.

(١٤) (ص٢٢ س٥-٦): المتن: بأظهار ما يبطلونه من قبول ما أتوا به بما يلحقهم من عذاب الله.

التصويب: بإظهار ما **يظنّونَهُ** من قبول ما أتوا به، **ثمّ ما** يلحقهم من عذاب الله.

(١٥) (ص٢٣ س٤): المتن: عن حسين الصحاري.

التصويب: عن **جويبر، عن الضحّاك.**

(١٦) (ص٢٤ س٤-٥): المتن: وقوله: أنا الفاطر كذا روي لنا، وفاطمة أولى.

التصويب: وقوله: «أنا الفاطِرُ» كذا رُوِيَ لنا، و «... **فاطم**» أولى.

(١٧) (ص٢٤ س٦-٧): المتن: ومعنا تفصيل عليه حتى بينا ذلك في تنزيه الأنبياء.

التصويب: **ومعناه تَفَضّلَ** عليه حتّى **تَمَّمَ ما نقص تلك الصغيرة من ثوابه، وقد بيّنا ذلك** في «تنزيه الأنبياء».

(١٨) (ص٢٤ س١٥-١٦):

المتن: ومعنى يشرى باع، غير أن بذل مهجته في طاعة ربه، يبتغي في جميع عمره مرضاته.

التصويب: معنى «يشري» باعَ، **وليس ثَمَّ بيعٌ، غير أنّه** بذل مهجتَهُ في طاعة ربّه، **وسعى** _في جميع عُمُره_ في مرضاته.

(١٩) (ص٢٥ س١):

المتن: بأسناده عن الحسين بن علي ﷺ.

التصويب: بإسناده عن **الحسن** بن علي ﷺ.

وقد جاء اسم الإمام «الحسن» ﷺ على الصواب في (ص٢٦ س٤) فلاحظ.

(٢٠) (ص٢٥ س٥ و ٦):

المتن:

اصطبرْ يا علي فالصبر جميلٌ   كلّ حيّ مصيره لشعوب
قد بلوناك والبلى يسيرٌ   لفدا النبيّ وابن النجيب

التصويب:

اصْطَبِرْ يا عليُّ فالصبرُ أحْجى   كلُّ حيٍّ مصيرُهُ لِشَعُوبِ

قــد بلونـــاك والـــبلاءُ يســـيرٌ   لفـــداء الـــنبيِّ وابـــن النجيـــبِ

فيلاحظ أثر الأخطاء على وزن الشعر في البيتين.

(٢١) (ص٢٦ س١ و ٢ و ٣):

المتن:

لفـدا الأغـرّ ذي النسـب الثاقـب   ذي البـاع والرضـي الحسـيب
إن تصـبك المنـون عنـه   فـأحرى فمصـيبٌ منهـا وغـير مصـيب
كـلّ حـيّ وإن تمـلاّ عيشـاً   آخـذ مـن سـهامه بنصـيب

التصويب:

لفــداءِ الأَغــرِّ ذي النســب الثـا   قِــبِ ذي البـاعِ والرضـيِّ الحَسـيبِ
إنْ تُصـبْك المنـونُ عنـهُ فـأحرى   فمُصـيبٌ منهـا وغـيرُ مُصـيبِ
كـلُّ حـيٍّ وإنْ تمـلاَّ عَيْشـاً   آخـذٌ مـن سـهامهِ بنَصـيبِ

(٢٢) (ص٢٦ س٤):

المتن: سمعها الحسن عن النبي ﷺ.

والتصويب: سمعها الحسن من النبيّ ﷺ.

ولاحظ التصويب رقم (١٩) السابق.

(٢٣) (ص٢٦ س٥-٦):

المتن: جمعها غير أصحاب الحديث، وهي غزيرة وهذا الحديث منه.

التصويب: جمعها غير **واحدٍ من** أصحاب الحديث، وهي **عَزيزة**، وهذا الحديث **منها**.

(٢٤) (ص٢٧ س٤):

المتن: وكان أحبّ الصدقتين إلى الله تعالى صدقة عبد الرحمن.

التصويب: وكان أحبَّ الصدقتين إلى الله تعالى **صدقةُ عليٍّ، ونزلت الآية فيهما، فصدقة النهار** صدقة عبد الرحمن...

فلاحظ أثر الخطأ في قلب المعنى!

(٢٥) (ص٢٨ س٥): المتن: ما رواه عن.

التصويب: ما **رُوي** عن.

(٢٦) (ص٢٩ س٤): المتن: وروي بأسناد عن...

التصويب: وروى **ابن يزداد** بإسناده عن...

(٢٧) (ص٣٠ س٤): المتن: وعن راذان... وروى...

التصويب: وعن **زاذان**... وروي.

(٢٨) (ص٣٠ س١١): المتن: **(قد كان لهم آية...**

التصويب: **(قد كان لكم آية...**

(٢٩) (ص٣١ س٤): المتن: والسيِّد.

التصويب: **والسُّدِّي**.

وقد تكرّر هذا الخطأ في (ص٤٨ س٥) و(ص٥٠ س١٠) وجاءت الكلمة على الصواب في مواضع.

(٣٠) (ص٣٢ س٦): وأخو الحارث.

التصويب: وأخو **أبي** الحارث.

(٣١) (ص٣٢ س٨): المتن: المسلمين؟!.

التصويب: **المرسلين**.

(٣٢) (ص٣٢ س١٤): المتن:

إليـــك تغـــدو قَلقـــاً وضـــينها معيرضـــاً في بطنهـــا جنينهـــا

التصويب:

إليـــك تغـــدُو قَلِقـــاً وَضِـــينُها مُعترِضـــاً في بَطنِهـــا جَنِينُهـــا

(٣٣) (ص٣٢ س١٧): المتن: ست مدارسهم.

التصويب: **بيت** مدارسهم.

المتن: يا ابن صور، يا أبا كعب.

التصويب: يابن **صوريا**، أبا كعب.

(٣٤) (ص٣٣ س١٦): المتن: انه لَلْبنى.

التصويب: إنّه **للنبيّ**.

(٣٥) (ص٣٣ س١٨) المتن: رأينا حلاً كريماً.

التصويب: رأينا **رجُلاً** كريماً.

(٣٦) (ص٣٤ س١١): المتن: كيف ورسول الله ضامن.

التصويب: **كيدٌ**، ورسول الله ضامنٌ.

(٣٧) (ص٣٤ س١٨): المتن: وقالوا فيه أقوالٌ... في أمته يعِدُّ.

التصويب: وقالوا فيه **أقوالاً**... في أمّته **بَعْدَهُ**.

لاحظ الإعراب، والضبط!.

(٣٨) (ص٣٤ س١٩-٢٠) وقع بين هذين السطرين، سقط بمقدار سطر كامل.

(٣٩) (ص٣٥ س٢):

المتن: إنه خصّهم.

التصويب: **إنّه حَضَرَ بهم.**

(٤٠) (ص٣٥ س٣):

المتن: أعزّ وسعته عليه أكثر وعلى أنفسهم أوفر.

التصويب: أعزَّ، **وشَفَقَتُهُ** عليه أكْثَرَ، **وحَذَرُهُ** على أنفسهم أوْفَرَ.

(٤١) (ص٣٦ س١): المتن: وروي جماعة.

التصويب: **وروى** جماعة.

(٤٢) (ص٣٦ س٢): المتن: حتى قض جمعهم.

التصويب: حتّى **فَضَّ** جمعَهم.

(٤٣) (ص٣٦ س٩ و ١٣): المتن: عن أمامة.

التصويب: عن **آبائه**.

وقد تكرّر هذا الخطأ في مواضع أُخرى. لاحظ (ص٤٣ س٩).

(٤٤) (ص٣٦ س١٢): المتن: يحصى.

التصويب: **يُخْطِئ.**

(٤٥) (ص٣٧ س١): المتن: وهو مستظهره.

التصويب: وهو **مسندٌ ظهره.**

(٤٦) (ص٣٨ س٦): المتن: ووارثي فيما ورثه الأنبياء.

التصويب: ووارثي، **قال: وما أرِثُ منك؟**

قال: ما ورثه الأنبياء.

(٤٧) (ص٣٨ س٩):

المتن: ثم تلا اخواناً على سر متقابلين.

التصويب: ثم تلا: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾.

لاحظ التنقيط.

(٤٨) (ص٣٩ س٦):

المتن: فبلغ ذلك فشدّ رحله.

التصويب: فبَلَغَ ذلك **عليّاً** عليه السلام فشدَّ رحله.

(٤٩) (ص٤٠ س٨):

المتن: وبيّنه بذلك على الإمامة.

التصويب: **ويُنبِّه** بذلك على الإمامة.

(٥٠) (ص٤٠ س٩):

المتن: فأما فاطمة فلأنه يقضي بفضلها.

التصويب: أما فاطمة؛ **فالآية تقضي** بفضلها.

(٥١) (ص٤١ س٣): المتن: عن ابن صالح.

التصويب: عن **أبي** صالح.

(٥٢) (ص٤٢ س٢): المتن: عليك.

التصويب: **عنك**.

(٥٣) (ص٤٢ س٣ و٤ و٥):

المتن:

مــا فــاضَ دمعــي عنــد نازلــة	إلا حعلتُــــك للبكــــاء سَـــبَبا
فــإذا ذكرتــك ســامحتك بــه	حتــى الجفــون وفــاض واشــتكا
إنــي أحــلُّ ثــرى قــبراً حللــتُ	بــه عــن أن أرى ســواه مكتئبــا

التصويب:

مـــا فـــاضَ دَمعـــي عنـــدَ نازلـــةٍ إلاّ جعلتُـــــكِ للبُكـــــا سَـــــبَبا
فـــإذا ذَكَرتُـــكِ ســـامحْتكِ بـــه منّـــي الجفـــونُ وفـــاضَ وانْسَـــكَبا
إنّـــي أُجِـــلُّ ثـــرىً حَلَلْـــتِ بِـــهِ مـــــن أنْ أرى بِسِـــــواه مكْتَئِبـــــا

فلاحظ أثر الأخطاء على وزن البيت، فضلاً عن معناه؟!

(٥٤) (ص٤٣ س٤):

المتن: وهو يقول لعلي ﷺ يا أبا الريحانتين.

التصويب: وهو يقول لعليّ: سلام الله **عليك**، يا أبا الريحانتين.

فالسلام جزءٌ من قول الرسول ﷺ.

(٥٥) (ص٤٣ س١٣): المتن: سيصيبهما بعدنا أثر.

التصويب: سيُصيبُهما **بعدي أَثَرةٌ**.

(٥٦) (ص٤٤ س١١): المتن: قد روى هذا الخبر جماعته.

التصويب: قد روى هذا الخبر **جماعةٌ**.

(٥٧) (ص٤٥ س٨):

المتن: أخذني الدنو.

التصويب: أخذني **الرَّبْوُ**.

(٥٨) (ص٤٥ س٨-٩):

المتن: أتكلم الا عترتي، إلا عترتي، إلا عترتي.

التصويب: أتكلّم: **ألا** عترتي، **ألا** عترتي، **ألا** عترتي.

(٥٩) (ص٤٦ س٨): المتن: فلم يجبها.

التصويب: فلم **يُجبْنا**.

(٦٠) (ص٤٧ س١): المتن: أن يمنعوا.

التصويب: أن **تمْنعوا**.

(٦١) (ص٤٨ س٧): المتن: عن أبي الحديد.

التصويب: عن أبي **زيد**.

(٦٢) (ص٤٨ ص١٠): المتن: ومنها: أنه أحيط عنه.

التصويب: ومنها: أنه **أوجب طاعته**.

(٦٣) (ص٤٩ س١٦): المتن: سعيد بن خيثم.

التصويب: سعيد بن **خثيم**.

(٦٤) (ص٥٠ س١): المتن: فالرد منه والينا.

التصويب: فالردّ **مِنّا** وإلينا.

(٦٥) (ص٥٠ س١٠): المتن: وابن زيد.

التصويب: **وأبي** زيد.

(٦٦) (ص٥٠ س١١): المتن: وابن جريح.

التصويب: وابن **جُريج**.

وقد تكرّر هذا الخطأ في مواضع؛ فانظر (ص٥٩ س١٥) و(ص٨٦ س٣) وفيه (أبي جريح).

(٦٧) (ص٥١ س١١): المتن: مرضاة الله).

التصويب: (... **مرضات الله**).

لاحظ رسم المصحف.

(٦٨) (ص٥٢ س١١ و ١٢)

بين السطرين سقطت رواية كاملة.

(٦٩) (ص٥٢ س١٧):

المتن: وكان الناس في ذلك المقام، لا يعاد له مقام.

التصويب: **وكاعَ** الناسُ، وذلك **مقامٌ** لا يُعادله مقام.

(٧٠) (ص٥٤ س١٠): المتن: إذا الحروب أقبلت تلهب.

الصواب: إذا الحروب أقْبلتْ **تلتهبُ**.

(٧١) (ص٥٤ س١٢): المتن: أنا الذي سمتني امي حيدرة.

الصواب: أنا الذي سمَّتْني **أُمّي حَيْدرَهْ**.

(٧٢) (ص٥٤ س١٣): المتن: أكيلُ لهم بالسيف كيل السندرة.

الصواب: **أكيلُهُمْ** بالسيف كيلَ السندَرَهْ.

(٧٣) (ص٥٥ س٣): المتن: في الملابس الخفيفة.

التصويب: في **المُلاءتين الخفيفتين**.

(٧٤) (ص٥٥ س١٠): المتن: محمد بن بندر.

التصويب: **محمد بن بندار، عن بندار**.

(٧٥) (ص٥٦ س٢): المتن: حتى خرج نصفين.

التصويب: حتّى **خَرَّ** نصفين.

(٧٦) (ص٥٧ س٨): المتن: فلم يروى لأبي بكر قتال.

التصويب: فلم **يُرْوَ** لأبي بكر قتالٌ.

(٧٧) (ص٥٧ س١٣-١٤):

المتن: عن علي ﷺ: «كنا إذا احمر الناس ابعثنا برسول الله، فكان أقرب الناس إلى العدو، وقيل: إنه ممن تخلّف يوم أحد...

التصويب: عن علي ﷺ: «كُنّا إذا احْمَرَّ **البأسُ اتّقينا** برسول الله، فكانَ أقرب الناس إلى العدوّ، **وقَتَلَ أُبيَّ بنَ خَلَف** يوم أحد...

❖ فانظر إلى تشويش الكلام، وقلب المعنى إلى ضدّه!.

(٧٨) (ص٦٦ س١٥):

المتن: أنا أقبلنا مع رسول الله ﷺ في حجّة الوداع.

التصويب: أنا **قفلنا** مع رسول الله ﷺ **من** حجّة الوداع.

(٧٩) (ص٦٧ س٧-٨):

المتن طويل. وروى ابن هريرة عن ابن عباس.

التصويب: طويل، **ورواه أبو هريرة أيضاً**. وعن ابن عبّاس...

(٨٠) (ص٦٧ س٩): المتن: ومومنة من عبدي.

التصويب: ومؤمنة، من **بعدي**.

(٨١) (ص٦٨ س١٣):

المتن: والآخرين.

التصويب: سقط بعد هذه الكلمة سطران.

(٨٢) (ص٧٠ س١٢): المتن: لك رجعة.

التصويب: **بك رغبة**.

(٨٣) (ص٧٠ س١٤):

المتن:

وبالغيب آمنّا وقد كان قومنا يضلون لك وبان قبل محمدِ

الصواب:

وبالغيبِ آمنّا وقد كان قومُنا يُصَلّون للأوثان قبلَ محمدِ

(٨٤) (ص٧٠ س١٨): المتن: لّما رأودا أبا طالب.

التصويب: لما رأوا **ذَبَّ أبي** طالب.

(٨٥) (ص٧٠ س١١-١٢):

المتن: والعجب من قوم يرون أن النبي ﷺ رأى قبر أمه.

التصويب: والعجب من قوم **يروونَ** أنّ النبي ﷺ **زار** قبر أمّه.

(٨٦) (ص٧٢ س٤): المتن: قال: فتعصب.

التصويب: قال: **فغضب**.

(٨٧) (ص٧٣ س١٢): المتن: نزلت في علي وعمر.

الصواب: نزلت في عليّ **وعمّار**.

(٨٨) (ص٧٤ س١): المتن: وأرى أنا من أهلها.

التصويب: وما **أرانا** من أهلها.

(٨٩) (ص٧٤ س٥): المتن: وهو المردي.

التصويب: وهو **المرويّ**.

(٩٠) (ص٧٥ س٣-٦):

يلاحظ أن المحقّق جعل الرويّ على الكسرة، بينما هو على السكون.

(٩١) (٧٥ س٤): المتن: أطيب من سنَّ الكتاب والسننِ.

التصويب: **أطبُّ قُرَيْش بالكتابِ وبالسُّنَنْ**.

(٩٢) (٧٥ س٥): المتن:

وإن قريشاً ما شق غباره إذا ما جرى يوماً على الضمر البدنِ

التصويب:

وإنّ قريشاً ما تشقُّ غبارَهُ إذا ما جرى يوماً على الضُمَّرِ البُدُنْ

فانظر إلى سوء الصنيع بالوزن، والقافية، والمعنى، والتقطيع!

(٩٣) (ص٧٥ س٦): المتن: وما فيهم كل الذي فيه من الحسنِ.

التصويب: وما فيهم كلّ الذي فيه من **حَسَنْ**.

(٩٤) (ص٧٦ س٥): المتن: نزلت في وقعة بدر، فقال الصادق: وكان...\

التصويب: نزلت **بالبيداء** في وقعة بدر، **قبل القتال**، وكان...

(٩٥) (ص٧٨ س١): المتن: سورة التوبة.

التصويب: سورة **براءة**.

فلاحظ أن ما في المتن من تسمية السورة هو صواب، فإنّ لها اسمين، فلماذا غيّره المحقّق من دون إشارة ولا تنبيه؟

(٩٦) (ص٧٨ س٤): المتن: **مُحْزِي** الكافرين.

التصويب: مُخْزِي الكافرين.

(٩٧) (ص٧٨ س٧): المتن: وكان يحجّ بالناس هو في كلّ سنة.

التصويب: وكان يحجّ بالناس هو في **تلك** السنة.

(٩٨) (ص٧٩ س١): المتن: وبعثه على أمره.

التصويب: وبعثه على **أثَرِهِ**.

(٩٩) (ص٧٩ س١١-١٢): المتن: ولا يقضي ديني إلا أنا أو علي.

التصويب: ولا يقضي دِيْني **ـبكسر الدالـ** إلاّ أنا أو عليٌّ.

هكذا ورد في النسخة، مضبوطاً بالحركة ضبط القلم، وبالحروف، ومع هذا فقد أهمله المحقّق، وحذف التصريح بضبط الحروف، وقد تكرّر هذا في مواضع آتية منها (ص١٠١ س١٠).

(١٠٠) (ص٨١ س٢): المتن: **(لقد نصركم في مواطِنَ.**

التصويب: **(لقد نَصَرَكم الله في مواطنَ.**

(١٠١) (ص٨٤ س٩-١٠): المتن: عن النبي ﷺ قال: صلّيت وعلي على سبع سنين.

التصويب: عن النبيّ ﷺ صلّتِ الملائكةُ **عليّ وعلى عليٍّ** سبع سنين.

(١٠٢) (ص٨٦ س٥): المتن: ومن مسهر بن حوشب.

التصويب: **شَهْر** بن حَوْشب.

(١٠٣) (٨٧ س١٠): المتن: ضيق الثوب.

التصويب: **نظيف** الثوب.

(١٠٤) (ص٨٧ س١٤): المتن: بحسن صنع الله من حيث لا أدري.

التصويب: بحسن **صنيع الله** من حيث لا أدري.

(١٠٥) (ص٨٧ س١٦): المتن: ولم تكفنِ!

التصويب: ولم **يُكَنِّني**!

(١٠٦) (ص٨٧ س١٨): المتن: المبتلي على المبتل.

التصويب: **المُبتلى على المُبَتّلى.**

(١٠٧) (ص٨٩ س١): المتن: يقابل الطغاة.

التصويب: **يقاتل** الطغاة.

(١٠٨) (ص١٠٣ س٤): المتن: لا يفتنكم الهدى.

التصويب: **لا يفتنكم الهوى.**

(١٠٩) (ص١٠٨ س٧ و ٨): المتن:

وما حبي عليا باكتساب ... ولكن فوائد فضل أبي
ولو لم أجد من حبه شيئاً ... كفى من حلاوته بقلبي

التصويب:

وما حُبّي عليّاً باكْتِسابٍ ... ولكن من فوائدِ فَضْلِ ربِّي
ولو لم أخْوِ من حُبِّيهِ شيئاً ... كفى منهُ حلاوتُهُ بقلْبي

(١١٠) (ص١٠٩ س٢): المتن:

أحب محسناً ولا أبغي بهم بدلا ... حتى يعود غراب البين في الناسِ
محمدٌ ثمّ سبطاه وابنته ... وخامس القوم مولانا أبو حَسَنِ

الصواب:

أُحبُّ خَمْساً ولا أبْغي بِهِمْ بَدَلاً ... حتّى يعودَ غُراب البَيْنِ كاللّبَنِ
مُحمّدٌ ثمَّ سِبْطاهُ وَإِبْنَتُهُ ... وخامِسُ القومِ مولانا أبو حَسَنِ

وقوله: «كاللبن» يعني في البياض، والمقصود تعليق الشاعر تبديل حبّ هؤلاء على المحال، وهو صيرورة لون الغراب الأسود، إلى لون اللبن الأبيض.

فانظر كيف ضاع هذا المعنى الدقيق، بتصرّف المحقّق!

ثمّ لا أدري: كيفَ وفّقَ بينَ البيتين ورَوِيُّ أحدهما (الناس) والثاني (حسنٍ)؟

◆ ◆ ◆

ولقد أُلقيَ في رُوْعي أن أقف هنا وقد بلغت التصويبات الرقم (١١٠)

وأشرفنا في صفحات الكتاب على الصفحة (١١٠) ولتكن خاتمة كلامنا حول هذا الشعر الذي يحتوي على حبّ الخمسة الطاهرة من أصحاب الكساء عليهم السلام.

ولعلّ في ما أوردنا حجّة بالغة على ضرورة العمل من جديد في هذا الكتاب العظيم «تنبيه الغافلين» لتظهر محاسنُهُ ويتزوّدَ العلماء من معارفه بعون الله.

والله من وراء القصد، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

تحقيق التراث من أينَ؟ وإلى أينَ؟

لا نظنّ أنّ أحداً يُناقش في أهمّية التُراث المكتوب للأُمّة الإسلاميّة، وقد يكون صواباً لو عمّمنا هذا على كلّ الأُمَم، ولكنّه أمرٌ مُسلّمٌ في حقّ التُراث الإسلاميّ، قطعاً، فإنّ التُراث يُعتبرُ مُنطلَق فكر الأمّة، الّذي هو عَصَبُ حياتها، وفيه يَكْمُنُ سرُّ خُلُودها واستمرارُ حيويّتها.

والإسلامُ ـ دينُ الحضارة والمجد ـ أكثر الديانات الإلهية والحضارات البشرية عنايةً بالكتاب والتدوين والتأليف، وبالتالي تخليد الكتب.

حتّى نجد ـ بكلّ وُضُوحٍ وصراحةٍ وإصرارٍ ـ حديث رسول الإسلام ﷺ:

«اكتُبوا هذا العلمَ، فإنّكم تنتفعون به إمّا في دُنياكم، وإمّا في آخرتكم، وإنّ العلمَ لايُضيّعُ صاحبَه»[١].

وراوي هذا الحديث هو الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وهو الذي يقول:

«قيّدوا العِلمَ بالكتاب»[٢].

وأمّا حفيدهُ الإمام جعفر الصادق عليه السلام فهو قد بلغ الغاية في ذلك، لمّا قال:

«احتفِظوا بكُتبكم، فإنّكم سوفَ تحتاجون إليها»[٣].

وهل يُنكرُ أحدٌ أنّ زماننا هذا هو من ذلك الزمان الهَرْج؟ الّذي انقلبتْ فيه الموازين، وانكفأتْ فيه الأقدار؟ ولُبِسَ فيه الإسلام مقلُوباً؟ وتاهَتْ فيه البصائرُ؟

---

(١) كنز العمّال: ١/٢٦٢ رقم ٢٩٣٨٩.

(٢) تقييد العلم، للخطيب البغدادي: ٩٠ وهو حديث ورد مرفوعاً أيضاً.

(٣) الكافي، للكليني: ١/٤٢ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب الحديث (١٠).

وشاهتْ الوجوهُ وتشابهت الطُرُق!

فنحنُ، ـ اليومَ وبلا ريْب ـ أحوجُ ما نكونُ فيه إلى الثروة الكتابيّة التي ادّخرها لنا علماءُ الحقّ والدين، وحفظوها لنا بأغلى الأثمان، وبذل النفوس، بَدَلَ الفلوس، وسطّروها بالدمع الأحمر، بَدَلَ الحبر الأسود، فهي ذخائرُ الفكر، لابدَّ أن نعتزَّ بها، ونقدِّرها، ونُحافظ عليها بشتّى الأشكال.

ومن أوضح طُرُق ذلك هي المحافظةُ عليه بالإحياء والتحقيق والنشر، والعرض الجيّد، حتّى يبلغ الناسَ، بمحاسنِهِ وكمالاتِهِ، وعظمتِهِ وتأثيره البليغ، كي يعُوْه فيتّبعُوْه.

إنّ القيام بهذا أمرٌ واجبٌ، امتثالاً لأمر الأئمّة عليهم السلام في قولهم: **«اُكْتُبْ»** و**«احتَفِظُوا»** وفي قولهم: **«رَحِمَ اللهُ عَبْداً أحيَا أمْرَنا، يَتَعَلَّمُ عُلُومَنا ويُعلّمها الناسَ، فإنّ الناسَ لو سمعوا محاسِنَ كلامِنا لاتّبعُونا»**[1].

إنّ إحياء التُراث وتحقيقه وعرضه بأحسن شكلٍ، لهوَ أكبُر دَعْم «للفِكر الإسلاميّ».

ولقد بذلَ عُلماءُ الإسلام قُصارى جهودهم من أجلِ الحفاظ على هذا الفكر، بالتدقيق والبحث ليبقى مُستمراً، مصُوناً محفُوظاً، وقد نقلوا ذلك في أعمالهم ومؤلّفاتهم القيّمة التي هي حلقاتٌ متواليةٌ تُوصل إلى معين أهل البيت عليهم السلام وهي تُؤدّي وظيفة دعمه وتوضيحه، ونشره.

لكنّ، ذلك التُراث، كيف نتعامل مع أصوله، لنقدّمه إلى الناس، بمحاسنه؟

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢٧٥/٢، ومعاني الأخبار: ١٨٠ وكلاهما للشيخ الصدوق، وبحار الأنوار: ٣٠/٢، و وسائل الشيعة: ٢٥٢/٢٧.

ومَنْ هو الذي عليه أن يقوم بهذه المهمّة المقدّسة؟

لا ريبَ في أنّ هذا الواجبَ الذي هو كفائيٌّ، تقعُ مسؤوليّته على جميع الأُمّة كلّها، لو لم يكن واجباً عَيْنيّاً على العلماء منهم خاصّةً، وهوككلّ عملٍ اجتماعي مُهمٍّ، بحاجة إلى خُبراء متخصّصين، ينقطعون إليه، يقومون بأداءه.

إنّ هذا الواجب المقدّس، لا يرتفع عن الأعناق مالم يتخصّص له ذَوُو الكفاءات، المخلِصون الأُمناءُ عليه، يتفرّغُون له، ويبذلُون قُصارى جُهودهم لاستيعاب قواعده، درساً ونظراً، ثمّ عملاً وتطبيقاً، حتّى يؤدُّوا ما يجبُ له بأفضل ما يجبُ وأقومه، ويُقام بحقّه كما هو.

ولكنّه، إذا قُدّم محرّفاً، أو ناقصاً، أو غير مفهومٍ، فإنّه لا محالةَ لايؤدّي الهدفَ المنشودَ، ولا يُوصِلُ إلى المطلوبِ، وهو رفعُ الحاجة المفرُوضة في قوله ﷺ: «فإنّكم سوف تحتاجُون إليها» لأنّ الحاجة من الكتاب، لا تتأمَّنُ بالمطموس ولا المصحّف ولا المغلوط، ولا المبتور الناقص.

إنّ النصَّ الناقصَ والمحرّفَ لا يُفيدُ، بل قد يكون مُضراً في أحيانٍ كثيرةٍ، فقد يدلّ على خلاف المقصود، كما إذا أصبح النفيُ إثباتاً، أو الإثباتُ نفياً.

فمن هنا، تكبُر المسؤوليّةُ تجاهَ التُراث العزيز.

وهناك جانبٌ خطيرٌ آخرُ، وهو: أنّ التُراث الّذي خلّفه العلماء يُعتبر أمانةً في أيدينا للأجيال القادمة، فلابُدّ من المحافظة عليه، وتسليمه سالماً كما هوَ، بعدَ أن نستفيدَ منه بشكل صحيح، ونعرضه بلا نقصٍ ولا عيبٍ، وإلاّ فلو خاطرنا به، أو حرّفناه وأخطأنا عرضه، فتلك خيانةٌ!.

ولو نسبنا إلى أصحابه ما لا صحّة له فالخيانة أعظمُ، لأنّ في ذلك التشريع الباطل أحياناً، وفيه الاتّهام للمؤلّفين بما لا يلتزمون من آراء وأفكار قد تجعلهم

عُرضةً للنقد والقدح.

هذا ما يجبُ، وما يُحذرُ.

لكنّ الواقعَ على ساحة العمل مع التُراث، تجاه هذه المسؤوليّات المهمّة والخطيرة، ما هو؟

الّذي نراهُ ـ ومعَ كلّ الأسَف!!! ـ استهانةُ ذوي الرأي والكلمة والمكنة، بهذه القضيّة، وتركها عُرضةً لتدخّل مَنْ لا يعنيهم أمرُهُ، حتّى أصبح عُنواناً يَستهوي المخْفِقين في العلم، كي يتلاعَبُوا به بهواهُم، بالانتماء إلى مؤسسةٍ، أو مركزٍ، أو دارٍ، أو مجمعٍ، باسم تحقيق التُراث، أو إحيائه!!.

والأنكى من ذلك أنّ بعض هؤلاء يستهويهِ الاستقلالُ في التطاوُل على كتب التُراث ليُخرجها باسمه «محقّقةً»! وبأحلى شكلٍ من حيث الطباعة والإخراج! من دون أدنى أهليّةٍ أو قابليّةٍ، أو لِياقةٍ، أو معرفةٍ بالعلم ولغته وعبارته، فضلاً عن تحقيقه!

إنّ تردّي هذه الحالة، جعل من «التحقيق» سُبَّةً ولعنةً، بَدَلَ أن يكون «سِمَةً وفَخراً».

ويتفاقمُ الأمرُ، فيما لو كان العملُ يتكفّل نصوصاً من علوم مهمّة أو أبحاث أساسيّة؛ كمباحث علم الكلام، ومنها الإمامة، أو كان العمل صادراً من مؤسّسة تحملُ اسماً كبيراً، وعنواناً فخماً كـ**«الفكر الإسلامي»**

وقد اجتمع الأمران في كتاب **«النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة»** لابن مِيثَم البحراني (ق٧).

فالكتابُ، كما جاء في مقدّمة الناشرله:

«هو من خِيرَة الكتب المؤلّفة في هذا الموضوع»... «يحتوي على أهمّ المسائل

المتعلّقة بمبحث الإمامة»... «إنّ هذا الكتاب حلقةٌ مكمّلة لما قدّمه المتقدّمون في هذا المجال»[1].

ولا يُعارض أحدٌ أنّ موضوعاً حسّاساً _كالإمامة_ لابُدّ أن يَبذِلَ العاملُ في تُراثه، جُهدَهُ في تحقيقه بشكلٍ دقيقٍ، وبصورةٍ تامّةٍ، لأنّ الأخطاء، حتّى لو كانت صغيرةً، فإنّها سوفَ تُربكُ الأمرَ على القارئ، أو تُوصله إلى مالا تحمدُ عُقباهُ من الالتزام الباطل.

ومنذُ صُدُور كتاب **«النجاة في القيامة»** ونحنُ طال بنا الانتظارُ ليتصدّى الناشرون لتلافي ما فيه، منذُ صُدُوره في سنة (١٤١٧هـ) فلم نجد منهم ذلك، حتّى اضطرّنا الواجبُ الّذي نحسّهُ كوظيفةٍ دينيّةٍ وعلميّةٍ، أن نعرض ملاحظاتنا هذه.

ومحقّقُ كتاب **«النجاة في القيامة»** اعتمد في عمله على نسختين، هما بمتناول أيدينا، ولذلك قد تمكّنا من التعقيب عليه، ومتابعته، والوقوف على جليّة أمره.

في المقدّمة حول المقدّمة:

وقد اقتصرنا على ملاحظة العمل في المتن، من دون التعرّض إلى ما في مقدّمته من التجاوز والتعدّي على الوزير الشيعيّ محمّد بن العلقميّ (رحمه الله)!؟

فلْنَدَعْ نهباً صِيْحَ في تلك المقدّمة ضدّ هذا الوزير الجليل؛ فالحقّ في ذلك لا يُستوفى بالكلمات في صفحات. مع أنّ إقحام هذا الأمر الخطير هو فُضولٌ على ما يعنيه الكتاب، لا يحسُن إثارته، إطلاقاً، فنحنُ _لهذا_ نُحيل القرّاء الكرام إلى ما جاء في كتاب «أعيان الشيعة» للإمام السيّد محسن الأمين، و«مستدركه» لابنه المؤرّخ السيّد حسن الأمين، وما كتبه الدكتور مصطفى جواد عن تاريخ دخول المغول إلى

---

(١) النجاة: ٦.

بغداد عام (٦٥٦هـ) ففيه الحقّ في موقف ذلك الوزير الجليل.

❖ ❖ ❖

وقد قسّمنا ملاحظاتنا في عمل المحقّق، إلى:

١. الملاحظات في تعامله مع النسخ.

٢. الملاحظات في تصرّفاته في المتن.

٣. الملاحظات في معرفته باللغة والإعراب والإملاء.

٤. الملاحظات في عمله في التخريج والمصادر.

٥. التعليقات الخاطئة وغير الواضحة.

أوّلاً: مع النسخ:

تعتبر النسخُ الخطّيّة للكتاب الّذي يُراد تحقيقه وإحياؤهُ ـ وخاصّةً إذا لم يكنْ مطبوعاً من ذي قبل ـ اللبنةَ الأساسَ لعمل المحقّق، والعمادَ الّذي يعتمدُ عليه، لأنّ المفروض أنّ النسخةَ هي الصورةُ المطابقة لما وضعه المؤلّف؛ إمّا بيده مُباشرةً، أو بخطّ ناسخٍ كتبه عن نسخةِ المؤلّف، أو ما قُرِئ على المؤلّف، أو كُتب عن سماعٍ منه، أو صُحّحَ من قِبَلِهِ وأجازهُ، أو قُوبِلَ على نسخةٍ كذلك، كما هو مفصّل في علم الدراية، وعلم تحقيق الكتب.

والعاملُ في كتاب «**النجاة**» اعتمدَ ـ كما سبق ـ على نسختين ذكرهما في مقدّمته (ص٣٤) هكذا:

اعتمدنا في تحقيقه على نسختين، مخطوطتين:

إحداهما: نسخة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، رمزنا لها بـ(ضا).

وقد جاء في نهايتها هكذا: «بقلم أضعف العباد إلى رحمة ربّه الغني الجواد: يوسف بن محمّد بن إبراهيم المثاني أعانه الله على طاعته وجعله حجّةً له لا عليه، وذلك ضحى يوم الثلاثاء، السابع عشر من شهر الله المبارك ذو الحجّة، أواخر سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وصحبه وسلّم وحسبنا الله ونعم الوكيل. تمّ».

وثانيتهما: نسخة مكتبة خاصّة للسيّد محمّد علي الروضاتيّ في أصفهان، ورمزنا لها بـ(عا).

ثمّ أورد صورة للصفحة الأولى من نسخة (عا).

وبعدها أورد صورة الصفحة الأولى من نسخة (ضا).

(لاحظ: النجاة في يوم القيامة الصفحات ٣٤-٣٦).

نقول:

أوّلاً: إنّ حديثه عن النُسختين، ليس فيه التعريف الكامل بهما، وبما أنّ معرفة النسخ المعتمدة لها الأهمّية الكبيرة في نتيجة العمل، ومسيره، لأنّ النسخ ـ كما ذكرنا ـ عماد التحقيق وأُسّه وأساسُه، فنحن نقومُ بما يجب معرفته عن هاتين النسختين ليكون تذكيراً لذلك المحقّق(!) وتوجيهاً للإخوة الهواة للعمل في مجال التحقيق، فنقول:

أمّا النسخة الأولى: فهي مصوّرة عن مخطوطة مكتبة الإمام الرضا ﷺ تقع ضمن مجموعة محفوظة فيها، برقم (٨٠٤١) في (٦١) ورقة.

وكتاب **«النجاة»** هو الأوّل من المجموعة، ويقع في الأوراق (١-٤٠)، ويليه:

٢. قسم من شرح نهج البلاغة، لابن ميثم البحراني (المؤلّف لكتاب النجاة).

٣. ورسالة للفخر الرازيّ.

٤. ومجموعة فوائد متفرّقة.

وكاتب النسخة هو: **«يوسف بن محمّد بن إبراهيم»** كما جاء في آخر كتاب النجاة، لكن ذكر بعد هذا كلمة غير واضحة، قرأها محقّق الكتاب **«المثاني»** كما سبق.

لكنّا بمراجعة كتاب «الذريعة» للإمام آقا بزرك الطهراني رضوان الله عليه، نجد النصّ التالي: «نجاة القيامة في أمر الإمامة: ... توجد نسخة بخط «يوسف بن محمّد بن إبراهيم، المعاني، فرغ من الكتابة (١٧) ذي الحجّة (٨٥٢هـ) عند السماويّ، والكاتب مترجمٌ في «الضياء اللامع في علماء القرن التاسع»[(١)].

---

(١) الذريعة: ٢٤/٦١ رقم ٢٩٦.

وإلى هنا نقف على أنّ نسخة السماويّ هي عين نسختنا: كاتباً، وتاريخاً؟!

إلاّ أنّ لقب الكاتب فيه «**المعاني**» بالعين، بدل «**المثاني**» بالثاء.

ولو صحّ ما في الذريعة، فالنسبة إلى «مُعان» وهو بلد بالأردن!!

وقد عرّفنا الإمام الطهراني أنّ الكاتب مترجم في كتابه «الضياء اللامع» ففيه:

يوسف الشامي: هو الشيخ يوسف بن محمّد بن إبراهيم الميسي، رأيتُ بخطّه كتابَ «نجاة القيامة في أمر الإمامة» لميثم البحرانيّ، فرغَ من كتابتها ضُحَى يوم الثلاثاء ١٧ ذي الحجّة ٨٥٢هـ، وقابلها بنسخة غير مصحّحة، وهي موجودةٌ عند السماوي[1].

وإلى هنا نعرف أنّ الكاتب هو من أهل «مَيْس» وهي من قُرى جَبَل عامِل، في لبنان، وقد ذكره الإمامُ الطهرانيّ _في مواضع من كتابه العظيم الذريعة_ باسم «الميسيّ العامليّ»[2].

ومن هنا فيحتمل أن تكون تلك الكلمة هي: «**الميساني**» نسبة الى «ميس» على خلاف المشهور.

ثمّ ذكر الطهراني في «الضياء»: ورأيتُ مجموعةً دوّنها [الكاتب] لنفسه، وكتبَ فيها بخطّه عدّة كُتب ورسائل، منها ما فرغ من كتابته ٨٥٢ هـ، [وآخر] فرغ من كتابته ٨٤٨ هـ.

وهذه المجموعةُ موجودةٌ في مكتبة الشيخ علي كاشف الغطاء ذكر [الكاتب] نسبَه بتمامه في مواضع من المجموعة هكذا: «**كَتَبَهُ لنفسو: يوسُف بن محمّد بن**

(١) الضياء اللامع طبع دانشكاه طهران: ١٥٣.

(٢) الذريعة: ٥/٤١ رقم ١٦٩ و ٥/٥٢ رقم ٢٠٥.

إبراهيم بن يوسف، المَيْسي، الشامي»[1].

وكلمة **«الشامي»** نسبة إلى «الشام» وهي تُطلق _قديماً_ على منطقة الهلال الخصيب كلّه، وبلاد «جبَل عامِل» منه قطعاً[2].

وبهذا تُحلُّ معضلة الوصف، وأنّه **«الشامي»** لا **«المثاني»** كما تصوّره العامل في تحقيق «النجاة» وقد تصحّف إلى **«المعاني»** في مطبوعة الذريعة.

وثانياً: ظهر من كلام الإمام الطهرانيّ من قوله حول نسخة **«نجاة القيامة»**:

«كَتبتُها من نسخةٍ غير مُصحّحة».

مع مقارنته بما في هامش الصفحة الأخيرة من النسخة الرضوية (ضا) وهو قوله:

هكذا وجدتُه مكتوباً:

كتبت هذه النسخة من نسخة سقيمة كثيرة التصحيف والغلط، وذكر كاتبُها أنّه كَتَبَها كما وجدها من نسخة سقيمة.

فمن ظفر بنسخة صحيحة، فليُصْلِحها. ولله الحمدُ والمنّةُ.

ظهر من ذلك أنّ المظنون _وظنُّ الأَلْمَعِيّ يَقِيْنٌ_ كونُ النُسخة الرضويّة هذه منقولةً عن نسخة السماوي[3] ولذا وقع فيها التحريف في كلمة **«الشامي»** إلى **«المعاني»** عند الذريعة، وإلى **«المثاني»** في نظر العامل في تحقيق «النجاة».

كما أرى غلطاً آخر في نسخة الرضويّة، وهو في كلمة **«أضعف العباد»** فإنّها

---

(١) الضياء اللامع ص١٥٣.

(٢) ولذا نُسِبَ الشهيدان الأوّل والثاني بـ«الشامي» لاحظ.

(٣) أو أنّ كليهما منقولان من أصل سقيم واحد.

لابدّ أن تكون **«أفقر العباد»** حتّى تُناسب تعدّيها بقوله: **«إلى رحمة ربّه»** وإلاّ فما معنى **«أضعف العباد إلى رحمة ربّه»**؟!

هذا ما وجدناه لازماً من الحديث حول النسخة الأولى.

وقد فاتَ كلّ ذلك محقّق الكتاب!

وأمّا الحديث عن النسخة الثانية:

فمضافاً إلى جودة الخطّ ووضوحه، فقد جاء في آخرها ما نصّه:

كتبتُ هذه النسخةَ من نسخة كثيرة الغَلَط والتحريف، ولمّا نظرتُ فيها إجمالاً أصلحتُ ما اتّفقَ إصلاحُه، وما بقي موقوفٌ على وجود نسخة صحيحة. وكَتَبَ العامليّ».

وفي هامش هذه الكتابة، جاء ما يلي: **«خطّ مرحوم شيخ عليّ شهيد صاحب الدرّ المنثور».**

أقول: هذا الكاتب هو: الشيخ عليّ بن محمّد بن الحسن _صاحب المعالم_ بن زين الدين الشهيد الثاني. وقد تُوفّي (١١٠٤هـ) وله كتاب «الدرّ المنثور» وله: تعليقات على شرح اللمعة لجدّه الشهيد. وعلى هذا، فهذه النسخة تكون ذات قيمة تراثيّة؛ لأنّ كاتبها من العلماء المعروفين.

والملاحظ: أنّ هذه النسخة تقرُبُ من الأُولى كثيراً جدّاً في العبارات، والأغلاط، والنقائص، وتزيد عليها: أنّ في هذه النسخة وضع بياضاً مكان بعض الكلمات التي هي مشوّهة أو غير مقروءة بوضوح، في النسخة الرضويّة[1]؟

وقد رابني هذا التشابُه، وأوحى إليّ أن يكون بين النسختين ارتباطاً!

---

(١) لاحظ المورد (٢٩) من الملاحظات القادمة.

وعندما دقّقتُ في المجموعة (٨٠٤١) الحاوية للنسخة الأولى وجدتُ في يمين الزاوية العليا من الصفحة الأولى للكتاب الثاني في المصوّرة (الورقة ٤١) ما نصّه:

هذا الكتاب من جملة كتب جدّي الشيخ محيي الدين قدّس الله نفسه.

وكتب

حسن بن زين الدين

فهذا هو الشيخ حسن صاحب المعالم، هو جدّ مصحّح النسخة الأولى «عليّ بن محمّد بن حسن بن زين الدين».

والشيخ «محيي الدين» ذكره الكاتب المذكور نفسه في كتابه «الدرّ المنثور» في كلمة له عن كُتُب آل الشهيد، التي احترقت[1].

فالعلاقة بين النسختين أصبحتْ واضحةً.

مضافاً إلى أنّ آل الشهيد هم عامليّون؛ وكاتب الأخرى هو «المَيْسيّ العاملي» وتداول النسخ بين أهل المنطقة الواحدة، أمرٌ طبيعيّ.

وممّا ذكرنا كلّه حصل لنا الاطمئنان، بأنّ ترتيب النسخ المذكورة _هنا_ لكتاب النجاة، هو:

١. الأصل: نسخة السماوي، وهي في النجف ظاهراً[2].

٢. النسخة الرضويّة في المجموعة التي كانت عند الشيخ حسن بن زين الدين، صاحب المعالم.

٣. نسخة سماحة السيّد الروضاتي حفظه الله ورعاه، وهي المصحّحة بيد

(١) الدرّ المنثور: ٢/٢٠٣-٢٠٤ طبع قم.

(٢) انتقلت كتب السماوي إلى مكتبة السيّد الحكيم قدس سره في النجف الأشرف.

الشيخ عليّ بن محمّد بن حسن بن زين الدين، صاحب الدرّ المنثور، وحفيد صاحب المعالم.

فأين المحقّق لكتاب «النجاة» من هذه المعلومات؟

وستعرف ـ في ما يلي من الملاحظات ـ مدى تأثير هذا الارتباط في تصحيح الكتاب وتحقيقه.

ثمّ إنّ من المتداوَل في الكتب المحقّقة أنّ المحقّقين يضعون صُور بعض صفحات المخطوطة في مقدّمة أعمالهم، ليدلّلوا على أهمّية النسخ المعتمدة، ويعرضوا ما عليها من الخطوط والإجازات، وفيها طبعاً دلالة على ما قاموا به من أعمال صعبة في إحيائه وإخراجه.

لكنّ محقّق النجاة، وضع صورتين لصفحتين، عن كلّ نسخة صفحةً واحدةً؛ الصورة الأولى، هي للصفحة الأولى من نسخة (عا) وأهمل الصفحة الأخيرة وهي الأهمّ، لما عرفت أنّ عليها خطّ الشيخ عليّ العامليّ، وهو المصحّح للنسخة.

والصورة الثانية التي أثبتها هي لأوّل المجموعة الرضويّة، وليست لبداية المخطوط ولا نهايته.

وقد عرفت أنّ نهايتها تحتوي على تاريخ النسخ، الذي نقله المحقق مطبوعاً بالحروف، وكذا على الصفحة الأخيرة الإعلام بأنّ النسخة مغلوطة، فكانت هي أولى بالتصوير.

ومهما يكن، فإنّ الصفحة التي أوردها من الرضويّة تحتوي على اسم كتاب «النجاة في يوم القيامة» في الزاوية اليسرى العُليا.

لكن الصفحة مليئة بكتابة، لم يذكر المحقّق عنها شيئاً.

وهنا يحقّ لنا أن نتساءل: إنّ المحقّق لمّا اختار هذه الصورة للإثبات في نماذج المخطوطة، هل كان يعرف محتواها؟ أو لايعرف عنها شيئاً؟

فإنْ كان يعرف، فلماذا لم يذكر عنها شيئاً؟ بَدَلاً عمّا سوّد به صفحات مقدّمته بالاتّهام للوزير الجليل ابن العلقمي (رحمه الله)؟!

وإن لم يكن يعرف عنها شيئاً، فلماذا أثبت صورتها؟ وهي تملأ عين القارئ، وقد توجب عنده التساؤل، كما حصل لنا؟

ولكن هذه الصفحة مهمّة جدّاً، لأنّها تحتوي، مضافاً إلى عُنوان الكتاب هكذا:

«النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة» تصنيف الشيخ الإمام العالم العلاّمة ميثم بن عليّ البحراني، ضاعف الله ثوابه ورفع درجته إلى أعلى عليّين بمحمّد وآله الطاهرين».

فقد جاء في هذه الصفحة حديثٌ قيّمٌ عن **«وقعة الجمل»** برواية فريدة، ولأهمّيتها، ولتكميل الإفادة للقُرّاء الأعزّاء؛ نوردها هنا:

حدّث الحسن بن عبدالله القطّان ـ وكانَ من أهل الحديث ـ عن أبي موسى الأشعري، عن معن بن عيسى، عن المنذر بن الجارود، قال:

لّما قَدِمَ عليٌّ عليه السلام إلى البصرة، دَخَلَ ممّا يلي بابَ الظَفَر، فخرجنا ننظرُ العسكر.

فكان أوّلَ مَنْ طَلَعَ علينا منه، فارسٌ، على مقدّمته، طويلُ القامة، تكادُ رِجْلاه تخطّانِ الأرضَ، أشْتَرُ العين، وَخَطَهُ الشَيْبُ، عليه ثيابٌ بِيضٌ، فوقَها دِرْعٌ ومِغْفَرٌ، وبيده رُمْحٌ في أعلاه عَذَبَةٌ بيضاءُ، في ألْف من الناس.

فسألنا عنه؟ فقيل: **مالكٌ الأشْتَرُ.**

ثمّ مرّ بنا فارسٌ آخرُ، على أشْهَبَ، وعليه بياضٌ وقلنسوةٌ بيضاء، بيده راية حمراء، في ألف من الناس.

فقلنا: مَنْ هذا؟ فقيل: **أبو أيوب الأنصاريّ.**

ثمّ مرّ بنا فارسٌ آخَرُ، على مُهْر أشْقَرَ، عليه ثيابٌ بِيْضٌ، وعمامَةٌ صفراءُ، متقلّدٌ سَيْفاً، متنكّبٌ قوساً، في ألفِ فارس.

فسألنا عنه؟ فقيل: **خُزَيْمة بن ثابت ذو الشهادتين.**

ثمّ مرّ بنا فارسٌ آخَرُ، على كُمَيْت، عليه عمامةٌ صَفْراء وقباءٌ أبْيَضُ مَصْقُولٌ، مُتَقَلّدٌ سيفاً، متنكّبٌ قوساً، في ألْف فارس.

فسألنا عنه؟ فقيل: **أبو قَتادة بن ربعيّ.**

ثمّ مرَّ بنا فارسٌ آخَرُ، على أشْقَرَ، وعليه ثيابٌ بِيْضٌ، وعمامةٌ سوداء، وبين يديه رجلٌ يحملُ رايةً كبيرةً بيضاءَ.

فقلنا: مَنْ هذا؟ فقيل: **عمّارٌ بن ياسر.**

ثمّ مرَّ بنا فارسٌ، على أبْلَقَ، عليه ثيابٌ بِيْضٌ لم نَرَ أحسنَ منه، وعليه عمامةٌ سوداءُ، قد أسْبلها من بين يديه ومن خَلْفِهِ، وبيديه لواء، متقلّدٌ سيفاً.

فقيل: مَن هذا؟ فقيل: **عبدُ الله بن العبّاس،** في ألْف من الناس.

ثمَّ مَرَّ بنا فارسٌ، أشْبَهُ الناس بالأوّل، عليه مثلُ لباسه، متقلّدٌ سيفاً ومصحفاً، في ألف فارس.

فقيل: مَن هذا؟ فقيل: **قُثَم[1] بن العبّاس.**

ثمَّ مرَّ بنا فارسٌ آخَرُ، حديثُ السنّ، أسْمَرُ، حسنُ الصُّورة، على مُهْر

---

(١) قد تكون الكلمة: «متمم».

أَدْهَمَ، عليه درعٌ ومِغْفَرٌ، وبيدهِ رُمْحٌ فيه عَذَبَةٌ صفراءُ، مُتَقَلّدٌ سيفاً.

فقلنا: مَنْ هذا؟ فقيلَ: **محمّد بن أبي بكر.**

ثمّ أقبلت الراياتُ والكتائبُ، عليهم الدروعُ، شاكِيْنَ في السِّلاح، يقدُمُهُم رجُلٌ شديد الساعِدَيْنِ، كأنّه قد كُسِرَ ثمّ جُبِرَ، نظرُهُ إلى الأرض أكثرُ من نظرِهِ إلى السماءِ، شيخٌ، كثُّ اللحيةِ قد مَلأتْ صدرَهُ، عريضُ المنكبين، أسمَرُ، عظيمُ البطنِ والبَدَنِ، وهو بينَ شابَّيْنِ حَسَنَي الوُجُوهِ، وبينَ يديه شابٌّ يحملُ الرايةَ العُظمى، وخلفَهُ عدَّةُ شبابٍ حسانُ الوُجُوهِ، ومشايخُ الأنصارِ والمُهاجرين من وَرائِهِم[1].

فسألنا عنه؟ فقيل: **عليُّ بنُ أبي طالب، بينَ الحَسَن والحُسَين، وحاملُ الراية بينَ يديهِ محمّدُ ابنُ الحنفيّة، والذين خلفَهُ عبدُ الله بنُ جعفر، ووُلْدُ عقيلٍ.**

ثمّ أقبلت قبائلُ العربِ بعدَ ذلك، في مقدّمتهم أهلُ الشرف منهم.

فجاءَ حتّى نزلَ الزاويةَ، من وراء الخَنْدَقِ، فصلّى أربعَ ركعاتٍ.

ثمّ رفع يديه يدعو، قال المنذر بن الجارود: فتسمّعتُ له وهو يستعيذُ بالله من شرّ البصرة ومَنْ فيها، ويسألُ الله تعالى خيرها وخيرَ مَنْ فيها، وقال: **«اللّهمَّ أصْلِحْ قُلوبَ هؤلاء القومِ، فإنْ أَبَوا فانصُرني عليهم، برحمتك يا أرحم الراحمين».**

أقول: هذا الحديثُ يشبهُ بعض ما جاء في كتاب «وقعة الجمل» تأليف محمّد بن زكريا بن دينار الغلاّبيّ البصريّ (ت:٢٩٨هـ)[2]، لكنّه يحتوي على معلومات

---

(١) هنا كلمة غير واضحة ولعلها: «وتساويهم».

(٢) وقد حقّقه الشيخ محمّد حسن آل ياسين، وطبعه في بغداد–مطبعة المعارف ١٣٩٠هـ.

تُغايرها، وهي أقربُ إلى ما أثبته المسعوديّ في مروج الذهب[١].

ولا يُعترض علينا: أنّ إيراد هذا الحديث بطوله، خارجٌ عن مهمّة التحقيق، ولا ربطَ له بموضوع الكتاب المحقَّق، فلماذا يتوقّع من المحقّق أنْ يورده؟!

لأنّا نقول: نحنُ لم نتوقّع منهُ ذلك، بل نُحاسبه على إيراده صورة الصفحة المحتوية على هذا الحديث، دون غيرها مما هو مرتبط بالكتاب من الصفحات الأولى والأخيرة من المتن، وأمّا إذا أثبت هذه الصفحة فكان عليه أن يوضّح محتواها للقرّاء حتّى يستفيدوا.

وأمّا إثباتنا لهذا النصّ، فإنّا نراه خيراً من ذلك الكلام الطويل العريض الذي أثبته المحقّق، وحشاهُ بالاتّهام والقذف على الوزير الجليل الشيعيّ محمّد ابن العلقميّ رضوان الله عليه، جرياً وراء أصحاب الأحقاد من النواصب الأوغاد، وقَصْعاً منهُ لجِرَّتِهم!

وبعدُ، فلنرجع إلى صلب موضُوعنا، وهو ما نلاحظه في عمل المحقّق في الكتاب.

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر: ٢/٣٦٨ من طبعة محيي الدين.

أوّلاً في تعامله مع النسختين المعتمَدَتين عنده:

من الغريب أن نجد كلماتٍ قد سقطت من المطبوعة، بينما هي موجودةٌ في النسختين (مَعًا) من دون أن يُشير المحقّقُ إلى وجه إسقاطه لها، ومع ضرورتها وأهمّيتها، لفساد المعنى بدونها، وأدائه بحذفهما إلى التناقض في المراد، وإليك قائمة بذلك:

المورد الأوّل (ص٧٣ س٦-٧):

المطبوع: والإمامة إن لم تكن أعظم أركان الدين، فلاشكّ أنّها من الأمور المهمّة في الدين.

في النسختين معاً: والإمامة _وإنْ لم تكن أعظم أركان الدين_ فلاشكّ أنّها من الأمور المهمّة في الدين.

الملاحظة: وجود (الواو) قبل (إنْ) تجعلها وصليّةً، ومعنى الكلام يُناقض مع عدم الواو، لأنّ (إنْ) تُصبح بدون الواو شرطيّةً، والفرقُ واضح، لأنّ الوصليّة تعني الموافقة على عدم كون الإمامة أعظم أركان الدين، بينما الشرطيّة تعني فرض كونها أعظم، ثمّ التنزّل للخصم، فلاحظ.

المورد الثاني (ص٨٤ س٥):

المطبوع: الخامس: لو ثبت النص لامتنع عليّ ﷺ في الشورى، لأنّ دخوله...

في النسختين معاً: الخامس: لو ثبت النص لامتنع عليّ ﷺ من الدخول في الشورى لأنّ دخوله...

المورد الثالث (ص٨٨ س١١):

المطبوع: واحتجّ بها على معاوية.

في النسختين معاً: واحتجّ بها على معاوية **لعنه الله.**

وهُنا، قد أساء المحقّق التصرّف بحذف كلمة **(لعنه الله)** من دون أدنى إشارة، فلو كان عمله مداراةً للمخالفين، لكان عليه أن لا يتصدّى لتحقيق هذا الكتاب الذي يُبطل رأي المخالفين في أصل الإمامة.

ولو كان معارضاً لأصل فكرة اللعن، فإنّ المؤلّف هو المسؤول عمّا أثبته في كتابه، فكان على المحقّق ذكر وجه صنيعه بحذف هذه الكلمة، لا أن يخون القرّاء بذلك؟

المورد الرابع: (ص١١٣ س٦):

المطبوع: لّما قدّم ذكر الأولى ثمّ أردفه بذكر المولى المحتمل [معنى] وجب أن يكون المولى هو الأولى.

في النسختين معاً: لّما قدّم ذكر الأولى، ثمّ أردفه بذكر المولى المحتمل الأَوْلى، وجب أن يكون المولى هو الأولى.

نلاحظ أنّ المحقّق أضاف من نفسه كلمة [معنى] وعلّق عليها بأنّها «زيادة بمقتضى السياق» ولكنّه حذف كلمة (الأَوْلى) من المتن، فهل هذا حذفٌ يقتضيه السياق؟

المورد الخامس: (ص١١٦ س٣):

المطبوع: وأيضاً فلا تزعمون أنّه ﷺ إنّما قال ذلك بغدير خُمّ.

في النسختين معاً: فلأنّكم تزعمون أنّه ﷺ إنّما قال ذلك بغدير خمّ.

وانقلاب الإثبات إلى النفي هنا واضح!.

المورد السادس (ص١١٧ س١٠-١١):

المطبوع: أنّهم قبلوا هذا الحديث، كما قبلوا سائر الأحاديث من سائر

الرواة، وأن يقطعوا بصحّتها.

في النسختين معاً: أنّهم قبلوا هذا الحديث، كما قبلوا سائر الأحاديث من سائر الرواة، وإن لم يقطعوا بصحّتها.

وانقلاب النفي إلى الإثبات هنا واضح، ولاحظ تصحيفه «وإنْ» إلى **«أنْ»**.

المورد السابع (ص١٢٢ س٩و١٠):

المطبوع: كون المؤمنين بعضهم أولياء بعض معلوم، فكيف يجوز أن يجمع النبيّ ﷺ الجموع في مثل ذلك ليقرأ على الخلق...

في النسختين معاً: كون المؤمنين بعضهم أولياء بعض أمرٌ ظاهرٌ[1] معلومٌ، فكيف يجوز أن يجمع النبيّ ﷺ الجموع في ذلك الوقت لتقرأ على الخلق.

فسقطت كلمات ثلاث من سطرين!

المورد الثامن (ص١٣٠ س٥):

المطبوع: لكان كما يدلّ على معنى التفضيل كذا لا يدلّ على باقي المسمّات.

في النسختين معاً: لكان كما لايدلّ على معنى التفضيل كذا لايدلّ على باقي المسمّيات.

مع أنّه قلب النفي إلى إثبات بحذف **(لا)**، كذلك صحّف كلمة (المسمّيات).

وأمّا حذف ما ورد في نسخة واحدة، من دون إشارة، فقد جاء في موارد: منها...

المورد التاسع (ص١٣٠ س٩):

المطبوع: فإذن كون مفعل في الأصل موضوعاً لهذه المعاني.

---

(١) كذا في النسختين «أمرٌ ظاهرٌ» ومقتضى الموقع الإعرابيّ: «أمراً ظاهراً».

في نسخة «ضا»: فإذن كون مفعل في الأصل موضوعاً لهذه المعاني [لما ذكرته، لا يمنع من دلالته على معنى التفضيل بطريق العرف، أو أنّه يكون في الأصل موضوعاً] لهذه المعاني.

فقد سقط من المتن أكثر من سطر واحد، فما حال المعنى حينئذ؟

المورد العاشر: (ص١٧٩ س١٥):

المطبوع: استخلف أبا بكر في الصلاة، فوجب أن يبقى خليفته.

في نسخة «ضا»: استخلف أبا بكر في الصلاة وما عزله عنها، فوجب أن يكون خليفةً بعدَه في الصلاة، وإذا ثبتَ أنّه خليفةٌ في الصلاة وجبَ أن يبقى خليفته.

فقد سقط سطر كامل، بلا إشارة، ولا تصويب.

المورد ١١ (ص١٤٣ س٢):

المطبوع: الحديث روي في غير غزوة تبوك سلمنا.

جاء في نسخة (ضا): الحديث روى في غير غزوة تبوك (قلنا: أصحاب الرواية الصحيحة يقولون: إنّ الرواية الصحيحة في هذا الحديث كانت في غزوة تبوك) سلّمنا.

وهذا السقط وإن اختصّ بنسخة واحدة، إلاّ أنّه لازم الذكر، فإنّ التنازل بالتسليم إنّما يكون بعد فرض المخالفة، كما هو واضح في آداب البحث.

المورد ١٢ (ص١٧٥ س١٦):

المطبوع: إنّ الإمامة إلى الرضا ﷺ وبعده مضطربة.

في نسخة (عا): إنّ الإمامة معلومة إلى الرضا ﷺ وبعده مضطربة.

فكلمة معلومة ـ ولو كانت في نسخة واحدة ـ فوجودها أحسن، وعلى كلٍّ، فالواجب على المحقّق الإخبار بوجودها.

ثانياً: تصرّفات المحقق في المتن:

إنّ النصّ الوارد في النسخ لابدّ أن يَعتزّ به المحقّقُ، ويُحافِظَ عليه إلى أبعد حدّ، فمهما أمكن توجيه الكلام على الموجود في النسخ، فهو الواجب واللازم، ولا يحقّ له التجاوز عنه إلاّ بعد القطع بفساده، أو قيام القرائن على خلافه، وفي هذه الصورة لايجوز إهماله، لو بقي احتمال _ولو ضعيف_ لصحّته، بل يُجب الإعلام عنه في الهامش، وهذا من الأُصول الموضوعة في علم التحقيق، تتّفق عليه كلمة المحقّقين، وعليه عملهم.

لكنّ محقّق «النجاة» خالف هذا الأصل بكلّ يُسر وجسارة في وجهين:

الأوّل: في تجاوزه ما في المتن إلى غيره، وبدون إشارة في موارد كثيرة، مع أنّ الصواب هو ما في النسخ من المتن! وهذا من أفضع الأخطاء الّذي لا يحقّ إطلاقاً صدوره ممّن يعمل في الكتاب.

الثاني: في إضافة كلمات من عنده، معلّقاً عليها بقوله: «زيادة بمقتضى السياق» وأمثال ذلك.

وهذا _وإنْ كان يجوز للمحقّق عملهُ أحياناً، لتوضيح المطلب، أو تيسير فهمه، أو تجميل العبارة_ إلاّ أنّ اللجوء إليه لابدّ أن يقتصر على موارد الضرورة.

فمن موارد الأمر الأوّل، ما يلي:

المورد ١٣ (ص٥٦ س١٦):

المطبوع: فلو وجبتْ العصمة لكان وجوبها إمّا للقيد الاوّل، أو للثاني، أوّلهما، والتالي بالأقسام الثلاثة باطل.

الصواب: فلو وجبت العصمة؛ لكان وجوبها: إمّا للقيد الأوّل، أو للثاني،

أَوْ لَهُما، والتالي _بالأقسام الثلاثة_ باطل.

فوضع الشدّة على الواو في (أوّلهما)، يُريك المعنى المراد، بينما الكلمة واضحة في النسختين معاً.

المورد ١٤ (ص٥٧ س١٨):

المطبوع: فيما ذكراه.

في النسختين معاً: في ما ذكروه.

المورد ١٥ (ص٦٩ س١٣):

المطبوع: إبطال أن يكون أحدها سبباً.

في النسختين معاً: إبطال أن يكون أحدهما سبباً.

المورد ١٦ (ص٨٤) السطور (٩ و١١ و١٥ و١٧) و(ص٨٥ س٢ و٤):

في هذه الموارد أورد كلمة (لمّا) بالميم المشدّدة، وهي التي تدخل على الفعل الماضي، وتكون حرف وجود لوجود، فتقتضي الفعلين المتعاقبين والمتلازمين ظرفاً، كالشرط، كقوله: «لمّا جاء فلان؛ أكرمته».

بينما هي في الموارد كلّها (ما) النافية دخلت عليها لام جواب (لو) في قول المؤلّف: «**لو ثبت النصّ...**».

والمراد: أنّه لو كان النصّ على عليّ ﷺ بالخلافة ثابتاً، لما قام الإمام بهذه الأعمال، فلاحظ.

ومن الغريب أنّ المحقّق، حيث اعتبرها (لمّا) هل فكّر في جواب لها في تلك الموارد؟

المورد ١٧ (ص٩١ س١٤):

المطبوع: عساهُ يفي إلى الخلق بها.

الصواب في النسختين معاً: عساهُ أن يفيئ إلى الحقّ بها.

المورد ١٨ (ص٩٣ س٢):

المطبوع: فإن رأى لهم في الإقبال عليه.

الصواب في النسختين معاً: فإن رأى لهم في ذلك الإقبال عليه.

المورد ١٩ (ص١٠١ س١٥):

المطبوع: يشتمل على سبعة جموع، ولفظ الجميع يفيد أكثر من واحد.

الصواب كما في النسختين معاً: يشتمل على سبعة جموع، ولفظ الجمع يفيد أكثر من واحد.

المورد ٢٠ (ص١١٣ س٤):

المطبوع: وكان ذلك ألغازاً لا بياناً مثاله: لو قال إنسان.

الصواب كما في النسختين معاً: وكان ذلك إلْغازاً لا بياناً بأمثاله، ولو قال.

المورد ٢١ (ص١١٣ س١٨):

المطبوع: المولى بمعنى الأولى بالنصر، وهو المطلوب.

الصواب في النسختين معاً: المولى بمعنى الأولى بالتصرّف، وهو المطلوب.

المورد (٢٢) (ص١١٧ س١٣):

المطبوع: من يجوّز على الخلوّ العظيم كتمان ما عملوا به.

الصواب في النسختين معاً: من يجوّز على الخلق العظيم كتمان ما علموا به.

المورد (٢٣) (ص١٢٦ س٥):

المطبوع: أمّا ما كان من تلك الأخبار مستلزم صحّته إمّا منهما.

الصواب في النسختين معاً: أمّا ما كان من تلك الأخبار مستلزم صحّة إمامتهما.

❖ ❖ ❖

وأمّا إضافاته وزياداته على المتن، وخصوصاً ما ذكره بعنوان «بمقتضى السياق» و«أثبتنا الصحيح» وهي موارد كثيرة مضرّة مغيّرة للمعنى، نذكر منها:

المورد (٢٤) (ص١٠٣ س١٣):

المطبوع: فلمّا انحصر المعنى في زيد، صحّ تقويته لذلك المعنى بقوله (وحده)...

أقول: في النسختين معاً: فلمّا انحصر المجيىء في زيد، صحّ تقويته بذلك المعنى بقوله: «وحده».

وأقول: والسياق يدلّ عليه، لأنّ المثال المفروض هو قوله بعد سطر: «ما جائني إلاّ زيد وحده» فلاحظ.

المورد (٢٥) (ص١٦٨ س٦):

المطبوع: إن غير الإمام يعترف باختيار الرعية له [وعدم] إطلاعهم على صاحب الملكة الرادعة عن المعاصي المسمّاة بالعصمة.

وعلّق على كلمة [عدم] بقوله: **زيادة بمقتضى السياق.**

أقول: الوارد في السياق هو طرق معرفة إمامة الولد، المُختار من بين سائر أولاد الإمام السابق، وهذا يتوقّف _في رأي الإماميّة_ على اطّلاع الرعيّة على أنّ هذا الولد المُختار هو صاحب العصمة اللازم وجودها في الإمام، حتى يعرف بذلك أنّه هو الإمام دون سائر الأولاد. وعدم اطّلاعهم على ذلك يُنافي اختيارهم له للإمامة.

وقد ظهر أنّ كلمة «يعترف» في المتن غلط صوابها: يُعْرَفُ.

فأينَ السياق المقتضي لما ذكره من إثبات كلمة [عدم]؟

المورد (٢٦) (ص١٧٢ س١٠):

المطبوع: الثالثة: المنكرون إمامة [ولد] الحسين بعد أخيه الحسن عليهما السلام.

وعلّق على كلمة [ولد] **زيادة بمقتضى السياق...**

أقول: قد عرّف المؤلّفُ المنكرين بقوله: «وهم الذين ساقوا الإمامة من الحسن عليه السلام إلى ابنه الحسن الرضا من آل محمّد».

فهم ينكرون إمامة الحسين عليه السلام بعد أخيه، ولا حديث عن أولاد الحسين عليه السلام في البين! فمن أين جاء المحقق بالسياق المقتضي لإضافة [ولد]؟

المورد (٢٧) (ص٢٠٦ س٤):

المطبوع: وواقع مائتي وقعة.

وعلّق: في النسختين (واقع مائتي وتسعة) والصحيح في الغيبة للطوسي.

أقول: الموجود في النسختين: «وأوقع مائتي وقعة».

فلم يقرأ النصّ بشكل صحيح، وخالف ما جاء في النصّ إلى غيره من دون إشارة!

المورد (٢٨) (ص٨٤ س١٧):

المطبوع: التاسع: ولمّا قال: لولا أخاف عليها تيساً من تيوس بني أميّة.

لكنّ الموجود في النسختين هكذا:

١. **نسخة (ضا):** لولا ينزو عليها تيسٌ.

٢. نسخة (عا): لولا ... ... عليها تيسٌ.

وفي هذه جعل الكاتب فراغاً مقدار كلمة (ينزو) بياضاً.

فأضاف المحقّق كلمة (أخاف) وكتب كلمة (تيساً) منصوبةً من دون إشارة إلى ما في النسخ.

وهذا المورد من القرائن الواضحة على أنّ (ضا) هي الأصل لنسخة (عا)، لأنّ كلمة (ينزو) الواردة في (ضا) مشوّشة، ولا تقرأ إلاّ بدقّة، ولمّا لم يتمكّن كاتب (عا) من قراءتها ؛ وضع مكانها فراغاً بياضاً.

لكن ناسخ (عا) كان أميناً، حيث لم يغيّر كلمة (تيس) ولا أضاف من عنده شيئاً.

أمّا محقّقنا، فقد تصرّف في المتن بما ذكرنا، من دون أدنى إشارة؟!

كما تصرّف في كلمة «لَمَا» كما ذكرنا في المورد (١٦).

المورد (٢٩) (ص٩٧ السطر الأخير من المتن):

المطبوع: لا يُنافي نصرة أحد، فسمّى المؤمنين بالقسم الآخر منها.

الموجود في (ضا): لا يُنافي نصرة أَحَد قِسْمَي المؤمنين، بالقسم الآخر منهما.

والمعنى على هذه النسخة واضح، والمراد: أنّ المؤمنين قسمان، ناصر، ومنصور، وجعلُ بعض المؤمنين ناصراً لايُنافي أن يكون هذا البعض منصوراً بالبعض الآخر.

لكنّ المحقّق حرّف الألفاظ من دون إشارة إلى النسخ! وليت شعري، كيف فهم المتن؟! وإلى مَنْ أرجع الضمير في (منها)؟!

ولقد طال بنا العتابُ، فلننتقل إلى الفقرة التالية :

ثالثاً: في اللغة والإعراب:

يُعتبر الأدب العربيّ من أروع الآداب الحيّة لما يتمتّع به من قوّة لفظ ورصانة أداء وجمال نسق، وكلّ ذلك بقواعد الإعراب والخطّ.

والتُراث لابدّ أن يُحافظ على جانبه اللفظيّ بمقدار ما يُحافظ على جانبه الدلاليّ والمعنويّ.

لكن المحقّق فضَّعَ في مخالفاته في هذا الكتاب الثمين الّذي يعتبر مؤلّفه من الأدباء الكبار. **وإليك نماذج من تلك المخالفات:**

المورد (٣٠) (ص٧١ س٦-٩):

المطبوع: فأمّا أن يعمل باختيارهما، وهو باطل بالاتّفاق، وإمّا أن يعمل بأحدهما وهو تحكّم محض، لأنّه ترجيح فيه على الآخر، وإمّا أن ينتفي الاختياران.

الصواب: فإمّا أن يعمل... وإمّا... وإمّا أن يُنفى الاختياران.

فالأقسام التي فرضها المصنّف هي ثلاثة، و(إمّا) الأولى لها معادلان آخَران، وكلمة (ينفى) كذا جاءت في نسخة (ضا) وهي في (عا): (يبقى) سهوٌ.

فلماذا لم يشر المحقّق إلى ما في النسخ، وشوّه الكلام بوضع (**فأمّا**) بدل (فإمّا).

ثمّ إنّ الظاهر سقوط «لا» قبل قوله: «... ترجيح فيه على الآخر» فلاحظ.

المورد (٣١) (ص٧٢ س١٤):

المطبوع: أو قال.

في النسختين: وقال.

وبما أنّ المعطوف والمعطوف عليه، حديثان اثنان، فلا معنى لكلمة (أو) التي هي ظاهرةٌ في الترديد.

المورد (٣٢) (ص٨٤ س٤-٥):

المطبوع: لأنّ دخوله فيها أرضى منه بالنصّ على أيّ واحد منهم كان.

الصواب ـ كما في النسختين ـ: لأنّ دخوله فيها رضاً منه بالنصّ على أيّ واحد منهم كان.

وهل لأفعل التفضيل (**أرضى**) موضع في هذا الكلام؟

المورد (٣٣) (ص١٠٠ س١و٢):

المطبوع: أن يكون المؤمنين بعضهم أولياء بعض بمعنى النصرة أمر ظاهر.

أقول: كلمة «المؤمنين» لو كانت من كلام المؤلّف فهي اسم لكان يجب أن تكون مرفوعة بالواو، ولو كانت منقولة بالاقتباس من الآية القرآنية: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ...**﴾ (**التوبة: ٧١/٩**) فكلمة (المؤمنون) فيها أيضاً بالرفع[1].

فماذا عمل المحقّق هنا؟

المورد (٣٤) (ص١٠٨ س٦):

المطبوع: وذلك تكثيراً لفوائد كتاب الله عزّ وجلّ وصوناً له عن كثرة التكرار.

الموجود في النسختين: وذلك تكثيرٌ لفوائد كتاب الله عزّ وجلّ، وصونٌ له عن كثرة التكرار.

ومع اعتراف المحقّق بأنّ هذا هو الموجود في النسختين يقول: «أثبتنا ما صحّ»، ولم يذكر وجه الصحّة في عمله المخالف للمتن؟

---

(١) لاحظ المورد (٣٧).

المورد (٣٥) (ص١١١ س٥):

المطبوع: آيما امرأة أنكحت نفسها.

الموجود في النسختين: «نكحتْ» ولكن المحقّق غيّرها.

وقد أثبتها المؤلّف كذلك: «نكحت» في (ص١٣٤ س٧) ولم يغيّرها المحقق هناك، مع أنّ مصدر التخريج عنده، في الموردين، متّحد.

والغريب أنّ المؤلّف أثبتها في (ص١٢١ س٣) بلفظ (تزوّجت) ولم يُشر المحقّق إلى كلّ هذا الاختلاف!

المورد (٣٦) (ص١١٣ س١٦):

المطبوع: لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾.

أقول: هذه الآية وردت في مواضع من الكتاب (حسب فهرس الآيات الكريمة) في (ص٩٦) وقد خرّجها المحقّق ـ هنا! ـ من سورة ٩ التوبة (٧١) وفي (ص١٠٠) وفي (ص١٠١) و(ص١٠٧) وهنا (ص١١٣) أثبتها: المؤمنين!.

وإذا كان المحقّق ممن يُحاسبُ على (الألف) في (إذ) و(إذا) فكيف بالآية الكريمة، التي سبقت في الكتاب بهذه الكرّات العديدة؟!

المورد (٣٧) (ص١١٩):

المطبوع: يُقال: وليته إليه ولياً أي دنوت منه دنواً، وأوليته إيّاه أي أدنيته منه.

أقول: الصواب: وليتُ إليه ولياً، أي: دنوتُ منه دنواً، ولّيته [كذا في النسختين] إيّاه، أي: أدنيتُه منه.

المورد (٣٨) (ص١٣٣ س٦):

المطبوع: فدعوى تقليب حكم اللام مدفوع.

الصواب كما في نسخة (ضا): فدعوى تغليب حكم اللام مدفوع.

وقد جاءت الكلمة (تغليب) على الصواب في (ص١٢٠ س٧) والحديث في الموردين عن شيءٍ واحدٍ.

المورد (٣٩) (ص١٣٦ س١٣):

المطبوع: لا يشكّ [في] أنّ عليّاً سيّداً من سادات المؤمنين.

الصواب وهو في النسخ: لا يشكّ [في] أنّ عليّاً سيّدٌ من سادات المؤمنين.

وخبر (أنّ) مرفوع؟!

المورد (٤٠) (ص١٣٩ س١٦):

المطبوع: ويراد به حقيقة ظاهرة، وبالله التوفيق.

الصواب ـ وهو في النسختين ـ: ويراد به حقيقةُ ظاهرِهِ، وبالله التوفيق.

المورد (٤١) (ص١٤٠ س قبل الأخير):

المطبوع: أنّ المرجف يبغض النبيّ ﷺ لعليّ عليه السلام.

الصواب وهو في النسختين: أنّ الُمرجف يُبغض النبيّ ﷺ لعليّ عليه السلام.

فانظر إلى اختلاف المعنى وتشويهه؟! في المطبوع.

المورد (٤٢) (ص١٤٤ س٨-٩):

المطبوع: لأنّه ما يستقبل موسى إماماً.

الصواب ـ وهو في النسختين ـ: لأنّه مات قبل موسى إماماً.

فانظر ماذا فهم المحقّق من المتن لّما أثبته محرّفاً؟!

المورد (٤٣) (ص١٥٩ س ٦ و ٨):

المطبوع: ثلاثة وعشرين سنة (و) ثلاثة عشر سنة.

والصواب: كما تقتضيه قواعد النحو: ثلاثاً وعشرين سنة وثلاث عشرة سنة.

وقد ارتبك المحقّق في مسألة الأعداد كثيراً جدّاً

المورد (٤٤) (ص١٦٢ س قبل الأخير):

المطبوع: ويشهد بذلك لسبب نزول قوله تعالى.

الصواب _كما في النسختين_: ويشهد لذلك سببُ نزول قوله تعالى.

فكلمة (سبب) فاعل قوله: يشهدُ.

المورد (٤٥) (ص١٧٥ س٣):

المطبوع: قالوا إنّه مات لا يجيء لكنّه أوصى بالأمّة إلى أخيه جعفر.

الصواب: قالوا: إنّه مات، لا يَحْيَى، لكنّه أوصى بالإمامة إلى أخيه جعفر.

المورد (٤٦) (ص١٧٥ س٧):

المطبوع: لأنّ جعفر.

علّق عليه: في النسختين: جعفراً.

يظهر من المحقّق أنّه اعتبر (جعفر) ممنوعاً من الصرف، وذلك خطأ ومخالف للنسختين، فلعلّه يظنّ كلّ اسم (رُباعيّ) ممنوعاً من الصرف، غافلاً عن أنّ العلم الرباعي فما فوق، إنّما يُمنع من الصرف إذا كان أعجميّاً.

المورد (٤٧) (ص١٨٠ س١٨):

المطبوع: وأمّا ما تبيّنَ الاستقبال.

الصواب: وأمّا تبيُّنُ الاستقبالِ. كما هو في (ضا) ولكن في (عا): تبيين.

فما هذه التصرّفات من المحقّق؟ وإهماله النسخ!

المورد (٤٨) (ص١٨٢ س٦):

المطبوع: أن يحمل الاقتداء بها.

الصواب: أن يحمل الاقتداء بهما.

هكذا في النسختين، وعليه قرينة ما في السطر (٧) قوله: «فلِمَ لا يجوز الاقتداء بهما في وقت ما».

المورد (٤٩) (ص١٨٣ السطر الأخير):

المطبوع: ثبت أنّ الاستخلاف دائماً.

الصواب: ثبت أنّ الاستخلاف كان دائماً.

وهذا مثبتٌ في النسختين.

المورد (٥٠) (ص٢٠٠ س ما قبل الأخير):

المطبوع: فلم يكن كمال العقل منافياً للصبيّ في حقّ أولئك.

الصواب: فلم يكن كمال العقل منافياً للصبا في حقّ أولئك.

رابعاً: في التخريج والمصادر:

إنّ التخريج ليس من صميم علم تحقيق النصّ، والمسؤول عن المصادر إنّما هو المؤلّف وليس المحقّق، وإنّما يحتاج المحقّق إلى مراجعتها عندما يكون النصّ مرتبكاً، فيريد أن يَحُلّ مشكلته، فيراجع المصدر المنقول عنه ليتأكّد من صحّته وضبطه، ويتمّ بذلك المقصود من ضبط المتن المراد تحقيقُهُ.

وقد تعارف المحقّقون إثبات مورد المصدر في الهوامش تسهيلاً على القرّاء لمراجعته عند الحاجة، وهو أمرٌ حسنٌ.

ويظنّ الناسُ ـ اليومَ ـ أنّ ذكر المصدر ومحلّه هو كلّ ما في التحقيق من جُهد وعمل، بل يعملُ بعضهم جهده في هذا المجال على حساب المتن وضبطه، فكثيراً ما نجد المتون مليئةً بالأغلاط، لكن المحقّق (!) يذكر المصادر ويكدّسها حتّى من دون مقارنة بين ما فيها وما هو المنقول عنها في الكتاب الذي يحقّقه(!). وهذه معضلةٌ من أدواء ما يُسمّى بالتحقيق اليوم.

ومع قطع النظر عن هذا، فإنّ ذكر المصادر لابُدّ أن يقوم على أُسسٍ علميّةٍ مفيدةٍ، مثل:

١. **تحديد المصدر المرجوع إليه،** بشكلٍ كاملٍ، من حيث الطبعة أو النسخة وتاريخها ومحلّها والقائم بالعمل فيها من ناشرٍ أو محقّقٍ أو مالكٍ أو مجيزٍ.

٢. **ذكر محلّ المراجعة** من جزءٍ أو مجلّدٍ، أو صفحةٍ أو ورقةٍ، أو بابٍ أو فصلٍ، حتّى يتمّ المطلوب من التسهيل.

٣. **ذكر المصادر الأخرى المفيدة** لتأكيد المطلب ودعمه، حتّى يتمّ الاحتجاج بالرجوع إليها، وتخرجُ المواضيع عن الغرابة والانفراد، وهذه تُسمّى بالمراجع، عادةً.

٤. وقد اعتاد المحقّقون وضع قائمة بالمصادر في الفهارس، يحدّدون فيها المصادر التي اعتمدوها، بكلّ خصوصيّاتها اللازمة.

ولكنّ محقّق «النجاة» جاء بأسلوب غريب في هذا المجال:

١. فهو، في الفهارس الفنّية عنون لفهرس «مصادر التحقيق»: في الصفحات (٢٥٥-٢٦٠) وأثبت فيه اسم الكتاب واسم مؤلّفه، ثمّ عدّد أرقام الصفحات التي ورد فيها ذكر المصدر في هوامش كتاب النجاة، من دون ذكر ما يجب من خصوصيات الطبعات وتاريخها ومحلّها، أو القائمين عليها.

نعم ذكر في الهوامش، مع بعض المصادر محلّ الطبعة كقوله: طبعة قم، أو طبعة النجف الأشرف، أو طبعة بيروت، أو طبعة مشهد، مقتصراً على ذلك من دون ذكر أيّ شيء حتّى التاريخ.

وقد عمد في بعض المواضع إلى ذكر المصدر والطبع والتاريخ، مثل: معجم البلدان (ص٧) [1]، أخبار السيّد الحميري (ص٨٥).

٢. ذكر مصادر سائبة لم يحدّدها إطلاقاً ولا ذكرها في الفهرس الناقص: مثل: المراجعات، سبيل النجاة، شاعر القصيدة للحكيم.

٣. لم يحدّد الطبعة عند المراجعة إلى طبعتين: مثل: كتاب الفصول المختارة، من العيون والمحاسن للمفيد (رحمه الله) فإنّ المحقّق رجع إليه في (ص١٩٢ إلى آخر الكتاب) في أكثر من (٣٠) مرّة، وكذلك في الصفحات (٨٦-٨٨) (ستّ) مرّات، وفي الصفحات (١٥٥-١٥٨) ثلاث مرّات، وموارد أخرى.

وفي جميع هذه الموارد لم يذكر طبعته، إلاّ في (ص١٥٥ هـ٣) حيث قال:

---

(١) هذه الموارد كلّها في الهامش في الصفحة المحدّدة.

طبعة النجف.

بينما هو من موارد عديدة من المذكورات قد راجع طبعة قم المطبوعة في مصنّفات الشيخ المفيد، بمناسبة المؤتمر الألفي عام ١٤١٣هـ.

والغريب أنّه (ص٨٧ هـ٢) يقول: «للشيخ المفيد في العيون والمحاسن والفصول المختارة منها».

٤. **يختلف تعبيره عن المصادر:** فهو يقول (شرح النهج للمعتزلي) في موارد كثيرة، ومع أنّ هذا التعبير عن المصدر غير صحيح، لأنّه مختصر لا يتنبّه إليه من لم يتوغّل في المصادر، لكنّه في مورد آخر يقول: (ورواه المعتزلي) وهذا _وحده_ قطعاً مربكٌ للقارئ.

والظريف أنّه يقول: (ورواه المعتزلي عن كتاب السقيفة للجوهري في ٢/ ٤٨ و٥١ طبعة أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف و١٢/ ٢٦٢) (النجاة ص٨٢ هـ٢).

فما هو المفهوم من مثل هذا التعبير؟

ويقول في (ص٨٣ هـ٢): شرح النهج للمعتزلي: (٢/ ٢٥) طبعة دار التعارف.

والمراد في جميع الموارد هو «شرح نهج البلاغة لعبد الحميد بن أبي الحديد البغدادي المعتزلي».

٥. **الإرجاعات الناقصة:** يُحيل المحقّق أحياناً إلى مالا يُغني ولا يُسمن، مثلاً يقول (ص٩٦هـ(١): انظر مظانّ البحث في كتب أصول الفقه، ومثله (ص١٣١هـ(١).

وفي (ص١٠٩ هـ(٢): انظر الجزء الأوّل من موسوعة الغدير في الكتاب والسنّة إلى آخر الهامش الطويل. وكذلك (ص١٢٥ هـ (٢).

و(ص١٨٨ هـ٤) قال فيها: أنظر كتاب فدك في التاريخ للشهيد السيّد الصدر (رحمه الله).

وقد يحيل إلى: (مصادر الحديث من تتمّة المراجعات: سبيل النجاة)، وكذلك الكتب الحديثة التأليف والصدور، ممّا لا قيمة علميّة للإرجاع إليها، كما ليست من الكتب التي يتهافت الناس للحصول عليها إمّا لأهمّية مؤلّفيها وقوّتهم، أو لسعة محتوياتها وقوّتها مثل كتاب (عليّ في الكتاب والسنّة) و(الفصول المائة) وأمثالهما.

ومن أغرب تصرّفاته في هذا المجال تخريجه (ص١٤٩ هـ٣) عن كتاب: ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام للجبري-طبعة قم الأولى.

فالملاحظ:

أوّلاً: أنّ قوله: «طبعة قم الأولى»، يوحي أنّ للكتاب طبعة ثانية وليس له في قم طبعة إلاّ واحدة، هي التي حقّقها السيّد أحمد الحسيني.

وثانياً: إنّ اسم مؤلّف الكتاب حسب ما جاء في تلك الطبعة هو «الحيري» لكن المحقّق للنجاة أثبتها هنا (الجبري) وكأنّه متعمّد لأنّه أعاده كذلك في فهرس مصادره (ص٢٥٩): الجبري.

ومع كلّ هذا، فإنّ للكتاب طبعة ثانية باسم «تفسير الحِبَري» بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحّدة _كما حقّقه_ محقّقه السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، وأثبت ذلك بتفصيل وتدليل، في مقدّمته على تفسير الحبري، وقد طبع في بيروت مع استدراك وتخريج واسع.

فكان على محقّق النجاة _بعد معرفته أنّ للكتاب طبعة أُخرى_ أن يرجع إليها ويتدارك الخطأ في تسمية مؤلّفه.

خامساً: في التعليقات والهوامش:

إنّ مهمّة التعليق على المتن المُحقّق من أبرز الأعمال التي يقوم بها محقّق الكتاب، حيث يعرض فيه قُدرته العلميّة على المقارنات والمعارضات والردّ والاستدلال، بشكل يدعم المواقف التي يرتئيها أو يختارها في موافقة المؤلّف أو مخالفته، وإن لم يكن ذلك من صميم عملية التحقيق للمتن، كما هو المصطلح.

إنّ محقّق النجاة، علّق في مواضع من هذا الكتاب تعليقات غريبة تتردّد بين أغلاط واضحة وقع فيها، أو إيراد ما لا فائدة منه، فشانَ بذلك صورة الكتاب والعمل، وإليك نماذج من ذلك:

◆ **(ص٤٣ س٦) قال المؤلّف:** والثالث مذهب أبي بكر الأصمّ والفُوطي.

ومراد المؤلّف بالثالث: هو القول بوجوب الإمامة في حال دون حال، وكلمة (الفُوطي) واضحة في النسختين.

لكنّ المحقّق علّق: **في النسختين (النوطي) والظاهر أنّه يريد: هشام بن عمر الغُوطي أحد رؤوس المعتزلة.**

وقد خفي من نظر المحقّق (الفاء) وتصوّرها (نوناً) ولكن ما استظهره المحقّق هو الصواب، وهو الواقع في النسخ، بلا ريب.

ثمّ إنّ المصنّف ذكر في (ص٤٤ س٦): وأمّا القائلون بوجوبها في حال دون حال، فقال الأصمّ... وقال هشام...

ومعلومٌ _كما ذكرنا_ أنّ القول بوجوبها في حال دون حال هو القول الثالث، والقائلون به _كما ذكر المؤلّف هو الأصمّ والفُوطي_ وهو هشام بن عمرو الذي ذكره المؤلّف هناك (ص٤٣) بلقب الفُوطي، وهنا (ص٤٤) بالاسم: هشام.

لكنّ المحقّق (ص ٤٤) علّق على كلمة هشام (ص ٤٤ س٦ هـ٥): بترجمة

لهشام ابن الحكم الشيباني!

مع أنّ هشام بن الحكم، ليس معتزليّاً، بل هو شيعيّ قائلٌ بالإمامة المطلقة، ولا يمكن أن يكون هشام بن الحكم قائلاً بعدم وجوب نصب الإمام في حال دون حال.

◆ **(ص٥٦ س١١) قال المؤلّف:** لكن ذلك معارَضٌ بأمرين:

أحدهما... الثاني... والثالث.

علّق المحقّق على (الثالث) بقوله: **سيظهر من خلال أجوبة المؤلّف على هذه المناقشات أنّها أربعة.**

تقول: لو كانت أربعة، فلماذا لم تصحّح قوله (بأمرين) ولا قوله (أحدهما).

والظاهر أنّ مراده من (أجوبة المؤلّف الأربعة) قول المؤلّف في (ص ٥٨ س٣): «وعن الرابع».

لكن هذا أيضاً سهوٌ، لأنّ قوله: «عن الرابع» غلطٌ في النسخ، فهو جواب ثالث سبقه الثاني ثمّ الأوّل في (ص٥٧) وهي ثلاثة أجوبة لقوله: (وعن الثالث بوجوه) ص(٥٧ س١٣).

فلم يتنبّه المحقّق إلى كلّ هذه الاشتباهات وعلّق بما لا يُراد

◆ **وذكر المؤلّف (ص٦٩) السطر الأخير:** الأشعرية.

وعلّق المحقّق: نسبةً إلى أبي الحسن الأشعريّ المتوفّى ٣٢٠هـ

ثمّ إنّ المؤلّف ذكر (ص١٥٤س١٠) قوله: وإمّا أشعريّة وهم ينسبون إلى أبي الحسن الأشعري.

فعلّق المحقّق: أبو الحسن علي بن إسماعيل البصري البغدادي من أحفاد أبي موسى الأشعري، توفّي في ٣٣٤هـ ببغداد.

فلاحظ اختلاف سنة الوفاة في الهامشين!.

◆ **وقال المؤلّف (١٢٩ س٨): فلا نسلّم صحّة هذه المقدّمة.**

علّق المحقّق: مقدّمة النبيّ للنصّ على الوصيّ (ﷺ).

ونترك القارئ ونفسه ليخبرنا: ماذا يستفيد من هذا الهامش؟

◆ **وفي (ص١٦٠ هـ٣)** جاء: «واثلة بن الأصقع» بالصاد، **وهو سهو صوابه:** «واثلة بن الأسقع».

◆ **في (ص١٦١ س٩)** قال المؤلّف: الخصال التي هي جماع المكارم.

علّق المحقّق بقوله: الجُماع بالضم: المجمع أو الجامع، وبالكسر النكاح.

يبدو المحقّق كأنّه يريد فلسفة اللغة في بعض هوامشه، ومنها هنا، فلندع الأمر يحكم فيه اللغويّون، لأنّه لا مجال للتفلسف فيه:

قال مؤلّفو المعجم الأوسط: (الجماعُ): جِماعُ كلّ شيء: مجتمَعُ أصله. وما جَمَعَ عدداً. ويقال: الخمر جِماع الإثم، ويقال: هذا الباب جِماعُ هذه الأبواب: الجامع لها الشاملُ لما فيها. وفلانٌ جِماعٌ لبني فلان: يأوون إليه، ويعتمدون على رأيه وسؤدَدِهِ.

وقِدرٌ جماعٌ: عظيمة تجمعُ الشاة. ويقال: استأجَرَ الأجير جماعاً، ومجامعة: أعطاه أجْرَهُ كلَّ جُمُعة.

وقالوا: (الجُمّاع) [بضمّ الجيم وتشديد الميم] من كلّ شيء: مجتمع أصله: وكلّ ما اجتمع وانضمّ بعضه إلى بعض. وأخلاطٌ من الناس من قبائل شتّى. وجُمّاعُ الجسد: الرأس. وجُمّاع الثريّا: ما اجتمع من كواكبها.

وقالوا: جامع المرأة: وَطِئَها. وقال في لسان العرب: وجامعها مُجامعة وجِماعاً: نكحها، والمجامعة والجِماع: كناية عن النكاح. وقال المطرّزي: الجِماع

كناية عن النكاح، لما فيه من الاجتماع.

أقول: ولم أجد في ما عندي من كتب اللغة المعروفة لفظة (الجُماع) بضمّ الجيم وتخفيف الميم، سوى ماذكره المحقّق في هامش (ص١٦١ هـ٣) من «النجاة في يوم القيامة»!!. **فمن أين جاء به؟**

كما أخطأ في تخصيص (الجِماع) بالكسر، بخصوص النكاح، فهو من معانيه المجازية لُغةً، وإن كان أشهرها عُرفاً، ولعلّ شهرته لكونه كنايةً، والكنايةُ أبلغ من التصريح!

◆ **وذكر المؤلّف (ص١٦٤ س٥)** الحسن المثنّى، والمثلث، وعبدالله بن الحسن، والنفس الزكيّة.

وقد علّق المحقّق على كلّ اسم ـ سوى المثنّى! ـ فعرّفهُ بذكر عدّة من آبائه في عمود النسب، ولكنّه في عبدالله بن الحسن **علّق بقوله: أُمّهُ وأخيه المثلّث: فاطمة بنت الحسين ﷺ.**

وأترك التعليق هنا للقارئ الكريم؟.

◆ **وفي (ص١٦٤) س١٠)** في الهامش (٥) ترجم لطيفور بن عيسى بن آدم (المكنّى أبا يزيد البسطامي) واستبعد أن يكون سقّاءً في بيت الإمام الصادق ﷺ ثمّ استثنى وذكر احتمال أن يكون من المعمّرين، فوق المائة والأربعين، **وأضاف: ولم يكن، ولم نجد للدعوى مصدراً معتبراً.**

أقول: دعوى كونه سقّاء في بيت الإمام ﷺ موجودةٌ في (مناقب آل أبي طالب) للشيخ ابن شهرآشوب السروي: ٤/ ٢٤٨ فلاحظ.

◆ **في (ص١٦٥) س٣** قول المؤلّف (التلمذة).

غيّرها المحقّق إلى: التتلمُذ، وعلّق: نحن أثبتنا الصحيح، واللفظة من التلموذ

بالعبرية، فالتلمذة بمعنى درايته بالتلمود تفسير التوراة.

نقول: وهذه _أيضاً_ من تفلسُفه في اللغة، ولم نجد لما ذكره أثراً في شيء من مصادر اللغة العربيّة، إطلاقاً.

قال في اللسان: تلمذ، التلاميذ: الخدمُ والأتباع واحدهم تلميذ.

وقال مؤلّفو المعجم الأوسط: تَلْمَذَ لفلان وعنده: كان له تلميذاً (التلميذُ): خادم الاستاذ من أهل العلم أو الفنّ أو الحرفة. وطالب العلم. وخصّه أهل العصر بالطالب الصغير. (جمع) تلاميذ، وتلامذة.

ولم يُشيروا إلى كون الكلمة معرّبةً من لغة أخرى، فهي عندهم عربية أصيلة.

◆ **وفي (ص١٩٨ هـ ٦)**

طبع: «هذا مُرْج كبير» وعلّق: «هذا مُرْجىءٌ كبير» الفصول المختارة.

أقول: الذي أثبته في المتن غلطٌ، والذي نقله فى الهامش هو الموجود في النسختين، وقد أهمله، فكلمة (مرج) اسم فاعل من (أرجى) من (الرجاء) وكلمة (مُرْجِىءٌ) اسم فاعل من (أرجأ إرجاءً) وهو المراد في المتن.

فقد غلط المحقّق هنا مرّتين:

(في) تجاوزه المتن من دون إشارة.

(وفي) اختياره المغلوط ووضعه في المتن.

وبهذا نقطع عِتابَنا مع المحقّق، ولو تركناهُ لطال إلى أضعاف هذا، لما في الكتاب من مشاكل عويصة، أحدثها المحقّق، لعدم خبرته في هذا الفنّ.

ونرجو أن تكون في ما قدّمناه (عِبْرةٌ) له وأمثاله و(خِبْرةٌ) للراغبين في معرفة التحقيق وأصوله.

ونسأل الله أن يُتحفنا برضاه وإحسانه، ويتغمّدنا بفضله وإكرامه، إنّه ذو

الجلال والإكرام وصلّى الله على محمّد وآله الكرام، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

السنّة النبويّة بين حماية العلماء وتزييف العلمانيّين

نقد كتاب

«تدوين السنّة» تأليف «إبراهيم فوزي»

نشر: رياض الريّس للكتب والنشر

الطبعة الأولى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤-لندن.

إنّ السنّة الشريفة ثاني مصادر الإسلام، بعد القرآن الكريم، وتكمن أهميّتها في احتوائها على تفاصيل الشريعة والعقيدة، وقد اتّفقت كلمة المسلمين أجمع على اعتبارها واعتمادها، ولم يختلف في الالتزام بها سوى شرذمة نادَوا في صدر الإسلام بشعار **«حسبُنا كتابُ الله»** ومنعوا من تدوين السنّة ونشرها، وأُخرى في هذه العصور حين نادوا **«الإسلام هو القرآن وحده»**.

وقد وقف علماءُ الإسلام في وجه الدعوتين قديماً وحديثاً، بكلّ شكل، وقاموا عمليّاً بجمع السنّة الشريفة وتدوينها وتخليدها، حتّى بقيت هذه القرون المتطاولة بكلّ شُمُوخٍ وعظمةٍ في الكتب، والحمد لله.

ولا شكّ في أنّ سرّ قُوّة المسلمين هو في وحدتهم والتفافهم حول نُصُوص القُرآن الكريم هذا الكتاب الإلهيّ الخالد، المصُون من كلّ تعدٍّ وتحريفٍ، والناطقُ بالحقّ، الّذي لا يأتيه الريبُ والباطلُ من بين يديه ولا من خلفه.

وكذلك في التمسّك بالسُنّة الشريفة الّتي هي الضياءُ اللامعُ والنورُ الساطعُ، والهادي إلى الحقّ.

وما دام المسلمون متمسّكين بهذين الأصلين، وبإرشاد العلماء، فهُم في مأمَنٍ

من الانحراف والضلال.

ولذلك يسعى أعداءُ الإسلام بالكيد للمسلمين بفصلهم عن معين القُرآن والسُنّة، بنسبة التحريفِ إلى الأوّل، ومحاولة تزييف الثاني.

ولو لم يستطع أحدُهم من التجاهُر بهذه النسبة أو تلك، فإنّما يُحاول أن ينسبَ إلى مذهبٍ أو آخر أنّه يقول بالتحريف، بينما اتّفقتْ كلمةُ المسلمين على وجه الأرض، سواءٌ من الشيعةُ أو من أهل السُنّة أو من الإباضيّة على أنّ القُرآن المتداوَل بين المسلمين هو كتابُ الله المنزل على قلب الرسول محمّد ﷺ والّذي تلاهُ على المسلمين فكتبوهُ، وهو المقدّسُ والمرجعُ لنا اليوم؟

وليس في نسبة التحريف إلى أحد من المسلمين اليوم إلا افتراءً وتعديّاً على حُرمة القُرآن، وكلّ محاولةٍ من هذا القبيل إنّما هي تُهمة لمن يحاول ذلك بالإعلان عن إهانة هذا الكتاب العزيز، وإثارةٌ لما يطلبّه أعداءٌ الإسلام من اليهود والنصارى؟

وأمّا السّنّة الشريفةُ، فقد حاول بعضُ المغرضين أن يُشكّكُوا فيها بدعوى أنّهم يقومون بالبحث والتحقيق والدراسة، وما أشبه ذلك من عناوين جذّابة رنّانة، بينما هم يدسّون ضمن عباراتهم المعسولة أنواعاً من السُموم.

ونحنُ في هذا البحث نتصدّى لنموذج من هذه المحاولات قام بها شخصٌ من العلمانيين باسم (فوزي إبراهيم) في كتاب باسم (تدوين السنّة)[1] استهدف فيه السنّة الشريفة بالتزييف والنقد والتشكيك.

وقد حاولنا بكلّ حيادٍ وبمنهجيّةٍ علميّةٍ كشفَ كلّ محاولات الزيف والدجَلِ،

---

(١) كتاب «تدوين السنّة» تأليف «إبراهيم فوزي» نشر: رياض الريّس للكتب والنشر ـ الطبعة الأُولى ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ ـ لندن.

والمغالطاتِ الّتي استخدَمَها في كتابه.

نرجو أن نكون قد قدّمنا خدمةً إلى العلم والسُّنّة النبويّة، وأن نكون قد كشفنا عن أسرار هذه المحاولة، ليتّقي المسلمون سوءَها. والله ولي التوفيق.

تقديم:

تجتاحُ البلاد الإسلاميّة موجةٌ من الصحوة والوعي والتحرّك، تكوّنها الجماهيرُ المسلمةُ، المؤمنةُ بدينها، المحبّةُ لأوطانها، والتي تيقّظت من سُباتها الطويل، بعد غيابٍ وذُهولٍ عن ما يملكه الإسلامُ من مقوّماتٍ حضاريةٍ، وبعدَ أن ثبتَ لها بالعيان وبالتجربة الحيّة، والمعاناةِ الطويلةِ القاسيةِ، فشلُ كلّ النُظُم والقوانين، وأساليبُ الحياة غير الإسلامية _سواءً الشرقيّة منها أم الغربيّة_ وإخفاق كلّ دُعاة العلمنة والهلوسة الغربيّة، والتحضّر الأُوربيّ، من تقديم أيّة خدمة تنجد الأُمّة أو تقلّل من مآسيها.

وكانت عودةُ الجماهير إلى الحضارة الإسلاميّة، عودةً حميدةً مجيدةً، تحتوي على قوّة العزيمة والتصميم والجدّ والوعي والمعرفة التامّة.

ولقد ذهلَ الاستعمار بهذه العودة، بعد أن دأبَ قرناً من الزمان في العمل على إبعاد الأُمّة الإسلاميّة عن دينها، وتفريغها من كلّ ما يربطها به من ثقافةٍ وفكرٍ ومظاهرَ وموازينَ وأعرافٍ، وبثّ رُوح اللهوِ واللعبِ والتفاخُرِ والتكاسُلِ بينَ جيل الشبابِ إلى حدّ الارتماءِ في أحضانِ الرذيلةِ والفسادِ والعبثيّةِ.

وقد أثارتْ هذه العودةُ إلى الإسلام سخطَ الاستعمار _شرقيّهِ وغربيّهِ_ فجنّد أجهزته الظاهريّة والسرّية، ولجأ إلى القمع والاتّهام، والضغط السياسيّ والاقتصاديّ، ومن خلال عملائهِ الحاكمين على بُلدان المنطقة، وبأجهزة الأمنِ

والاستخبارات والمباحث في داخلِ البلادِ وخارجِها، لإيقافِ المدّ الإسلاميّ الظاهر، وإخماد نُورِ الصحوةِ الإسلاميّة المجيدة.

ومن الأساليب الّتي يُنفّذها هو «بعثُ» الشراذمة من أولاد البلادِ الإسلاميّة والمنتمين إلى لغتها، من الجيل المتعلّم في مدارس الغربيّين، أو على مناهجهم الدراسيّة، والمتربّين على الثقافة الغربية المادّية، والّذين غسلَ المستشرقون أدمغتهم، وفرّغُوها عن كلّ ما هو إسلاميّ، ولقّنوهم حبّ الغرب والانبهار بكلّ ما فيه، فدفعُوهم في هذه الفترة بالذات ليكونوا أدواتِ تحريفٍ لأفكار الشباب المعاصر في البلاد الإسلاميّة، لصدّهم عن اللُحُوق بهذه الصحوةِ المباركة، وحذراً من أن ينتبهوا إلى ما يملكه الإسلامُ من قُدُراتٍ خارقةٍ وعظيمةٍ في الفكر والتشريع والأخلاق، والحضارة.

فراح أُولئك العملاءُ الجُدد يُشوّهون سمعة هذا الدين، ويزيّفون ما يمتُّ إليه من خلال كتابات تهريجيّة ومزوّرة، ملؤُها الكذب على الإسلام وأهله، والقذف للجيل المتحرّك لإعلاء كلمته، ولا تخلو صفحةٌ من كتاباتهم من الاتّهام والهُراء ضدّ مُقدّسات الأُمّة، والتعدّي على أُصول الدين وفروعه، وتراثه وتاريخه، بعقليّة تزييفيّة، وبصورةٍ بشعةٍ، إلاّ أنّ أعمالهم تحملُ عناوين غارّةً من قبيل «التحقيق» و «البحث» و «الدراسة» و «النقد» وما إلى ذلك من عناوين جذّابة ومغرية للشباب المُشتاق إلى المعرفة والمحبّ للاطّلاع.

وقد صدرت في هذه الفترة بالذات كتاباتٌ تستهدفُ السُنّة الشريفة لكونها من مصادر المعرفة في الإسلام، بأقلامٍ تهدف تزييف السُنّة وتعطيل أثرها المهمّ في التعريف بالإسلام وتحديد قضاياه وأحكامه.

وممّا صدر أخيراً كتاب **«تدوين السُنّة» لإبراهيم فوزي**.

ولِما في هذا العنوان من الإثارة، وما يحتويه الكتاب من تحريفٍ وتزييفٍ، وما قام به مؤلّفه من تخطٍّ وتعدٍّ على أعراف العلمِ وموازين الكتابة، فقد عرضنا ما لاحظناه عليه خلال الفصول التالية:

١. مع موازين الكتابة.

٢. مع مؤدّى العنوان.

٣. مع مؤشّرات الهدف.

الفصل الأوّل: مع موازين الكتابة:

١. موازين الكتابة:

إنّ من الأُمور المتّفق عليها عرفيّاً في فنّ الكتابة العلميّة هي تلك الموازين المقرّرة، والملتزم بها عمليّاً، والمنادَى بها ولو بالشفاه المطبقة، والّتي تعدّ «عُرفاً» للكتّاب، وقد أملتها الحاجةُ إلى نظام في ما يُقرأ، قبل أن يُكتب، وإن كان الكاتب _في عصر الطُغيان على الموازين_ لا يرى نفسه ملزَماً بكلّ ما هو «إجماعيّ» أو «عُرفيّ» حتّى لو كان معلَناً، فكيف إذا لم يحاول أصحاب «المصلحة» أن يعلنوه، أو يسجّلوه؟!

ولكنّ ضروراتٍ من قبيل **«تصنيف الكتاب»** في المكتبة، ليأخذَ موضعه المناسب، حتّى يُتناوَل حين الحاجة بيُسرٍ وسرعةٍ، أمرٌ لا يمكن تجاوزه، لأيّ غرضٍ كان، لأنّه _فعلاً_ من الثوابت الّتي لا خلاف فيها وقد التزمتها المكتبات العالمية، من شرقية أو غربية، فعلى الكاتب أن يتبعها، إذا أريد للكتاب أن يكون مُتداوَلا علميّاً، وبالخصوص إذا تناوَلَ ظاهرةً بالدرس والتحليل، خارجاً عن أُطُر الإعلام والخطابة!

وإذا أراد الكاتبُ أن يكون باحثاً منهجيّاً، بعيداً عن وهدة **«الإرهاب الفكري»** و**«العبث بالفكر»** الّتي ابتليتْ بها التيّاراتُ العلمانيّة في العالم العربي خاصّة، إذْ تُسيطرْ هي على قطّاع كبير من قرّائه المثقّفين، بهدف تزييف ما يمتّ إلى شعوب المتكلّمين بالعربية، أو الّذين يفكّرون على أساس مصادرها الثقافية والفكرية، والّذين يكّون المسلمون غالبيتهم العظمى!

مع أنّ من أوضح ما يميّزُ الكتابَ الذي يتناوَلُ موضوعاً فكرياً أو تُراثياً، ويُرادُ

له أن يكون خارجاً عن إطار «الإرهاب» أن يتّخذَ أُسلوبَ «التوثيق المرجعيّ» والالتزام بالموضوعيّة، على طول الخطّ، من أوّل جرّة قلمٍ، وحتّى نهاية المطاف.

٢. بين الأهداف المعلنة، والنيّات المبطّنة:

ثمّ إنّ تحديد المؤلّف لغرضه الذي عُنِيَ من أجله للكتابة، لا أنّه يدخل في تلك الموازين، فحسب، بل هو ضرورةٌ للإسراع في تفاعل القارئ مع الكتاب، ودرك الكلمة المكتوبة، في سياق موضعها من جملة المؤلّف، وفي سطور الصفحة، وصفحات دفّتي الكتاب، تفاعُلاً لابدّ أن يرغبَ المؤلّفون فيه، فيقدّمونه أمامَ كتبهم.

وليست صفحات الكتاب الذي يُعالج مشكلةً مستفحلةً علميّةً أو تُراثيّةً، مجالاً للبهلوانيّات، حتّى تكون السرعة ـ وكذا الاقتحام ـ فيها مطلوبةً، إلاّ في صورتها الشائعة في الكتابات المعاصرة.

والكاتبُ الّذي يقدّم **«بكلّ حياد وتجرّد»** لا يتخوّفُ من قُرّائه، تماماً كالطبيب الحاذق الّذي لا يخاف من عدوى المرضى الّذين يُباشر علاجهم، وهم يُراجعونه، ليجدوا الشفاء على يديه، مهما كان نوع المرض، ومهما كان خَطِراً.

وإذا كان الطبيبُ يتوجّسُ خيفةً في نفسه، من مرضاه، فخيرٌ له أن يُغلق «المطبّ» ولا يكلّفَ نفسَه عناءَ الإعلانات الفضفاضة حول مهارته في العلاج، خصوصاً إذا لم تكنْ عنده الخبرةُ الكافية، ولا التخصّص، بل ولا عارفاً بـ«جسّ النبض»، بل جاهلاً بأُصول العلم، ولا بمصطلحات الأطبّاء، وأسماء الأدوية!!

أمّا إذا كانت اللافتة التي ينصبها على باب «العيادة الطبّيّة» تحمل عنواناً ضخماً، مغرياً للمرضى، بينما هو يُعنى بتخصّصٍ آخر، ويُبطن من إعلانه المزوّر هدفاً غير طبّي، فإنّما يُعدّ في عرف المهن «دجّالاً» وليس عمله إلاّ «ابتزازاً» و «خيانة»!

٣. عناوين الكتب مفاتيح لتصنيفها:

إنّ عناوين الكتب _سواء الكبيرة، أم الثانوية الّتي توضّح أبعاداً أوسع_ إنّما هي الأبواب التي يدخلُ القُرّاء من خلالها إلى أعماق المدينة المؤلّفة من الكلمات والسطور والصفحات، فيحدّدُ القارئُ موقفه منها خلال نظره، فمن «الابتزاز» أن يُحاول المؤلّفُ الإيحاء بالعنوان إلى غير ما يحتويه الكتابُ، وإغراءَ القارئ بشرائه أو قراءته.

فهذه طريقةٌ مقبوحةٌ ومستهجنةٌ، تحتوي على استهلاك الكلمة التي تشكّل العنوان، وعلى حساب الفكر، وتوتّر القُرّاء، وهو نوعٌ من «الدجل الفكريّ والثقافيّ».

فلو قيسَ عُنوان **«تدوين السنّة»** الّذي وضعه المؤلّف **إبراهيم فوزي** على كتابه، إلى الغرض الّذي تابعه من «المقدّمة» وحتّى آخر صفحة بعنوان «الخاتمة» والّتي صرّح فيها بالغرض واضحاً، يجدُ القارئُ أنّه «لا يشي عنوانه بأهميّته» عند البعض، وإن اعتبر ذلك «إحدى حسناته» إلاّ أنّه تجاوزَ ما ذكرنا من موازين الكتابة العلميّة، مهما أحسنّا الظنّ به!

فإنّ العلوم الإسلاميّة، والمعارف التي تتمحورُ حولها، قد تضخّمت، وتوسّعت على مدى المدّة الفاصلة بيننا وبين المصادر الأساسيّة، و«السُنّة» لكونها عند المسلمين واحداً من تلك المصادر، بل أوسعها لم تخرجْ من دائرة هذه الحقيقة، بل تكثّفت الجهودُ حولها، وشكّلت لمعالجة قضاياها وجمع خصوصيّاتها علومٌ عديدةٌ هي: «علم الحديث» و«علم المصطلح» و«علم الرجال» و«علم فقه الحديث» مضافاً إلى ما يتفرّعُ عن كلّ منها من المباحث، والتخصّصات، استغرقت جهوداً مبثوثة، وأُخرى منتشرة بشكل استطراديّ في علوم أُخرى.

ومن أهمّ البحوث المصيرية المطروحة حول «السُنّة» هو البحث عن حُجّيتها، ومدى تأثيرها في إثبات المعارف الدينيّة، وقد قام منذ القديم حول ذلك جدلٌ كبيرٌ حولها، لما يترتّب على نتيجته من آثار علميّة مباشرة في حياة المسلمين وتحديد المعارف عقيدةً وتشريعاً وتاريخاً.

وإذا كانت السُنّة «حجّةً» فإنّ بحوثاً أُخرى تستتبعُ في الثقافة الإسلاميّة، واستتبعت ـ ولا تزالُ ـ جُهوداً كبيرةً من قبيل: ما هي السنّة؟ وتحديد مداها؟ وتاريخها، لتحديد نصّها؟ ويدخلُ في هذه الناحية تاريخ «تدوين السنّة».

فمن هُنا يمكنُ أن نرى عُنوان «تدوين السنّة» بارزاً عندما تكون «حجّية السنّة» أمراً مفروغاً عنه، وإلاّ فيكونُ البحث عن التدوين، تَرَفاً فكرياً، إذْ لا يترتّبُ عليه أثرٌ علميٌّ ولا عمليٌّ، ولا يدعو إلى الاهتمام به في المأزق الثقافيّ الراهن.

ولقد كان علماءُ المسلمين على قدرٍ كافٍ من الدقّة إذْ عنونُوا لحجّية الحديث والسنّة في مجال «الحجج الشرعيّة» ووسائل إثبات الحكم الشرعيّ من بُحوث علم أُصُول الفقه، وعنونُوا لبحث «تدوين السنّة» في مجال تاريخ الحديث، وفي بحوث علم مصطلح الحديث، إلاّ أنّ سعة مباحثه، وأهميّتها، لكون الأرضيّة الموطّدة لما يُبنى عليها من عناوين وبحوث، استدعتْ المؤلّفين إلى الاستقلال بالبحث عنها منذُ القدم، فأقدم ما في المتناوَل من المؤلّفات حول تدوين السنّة، كتاب الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) باسم «تقييد العلم» المطبوع محقّقاً مع مقدّمة واسعة وافية من عمل الدكتور يوسف العُش السوريّ، وأحدث عمل تكاملت فيه النظريّات المطروحة على طاولة البحث هو كتاب «تدوين السنّة الشريفة» الصادر في قم سنة ١٤١٣ من تأليف كاتب هذه السطور.

أمّا كتاب **«تدوين السنّة» لإبراهيم فوزي**، الذي نقدّم قراءةً عنه، فهو آخرُ ما

صدر يحمل هذا (العنوان) على الرغم من أنّه لا يعنيه مباشرةً، إلاّ بصورة جزئيّة، ممّا يثير إرباكاً لدى القارئ.

فإذا صدقَ قول أبي الفتح البُستيّ: **«وأوّلُ مقروءٍ من الكُتبِ عُنوانُ»** فإنّ عنوان كتاب فوزي يُوحي أن يكون خاصّاً بالبحث عن الموضوع، بينما المهمّة الأساسيّة الّتي يصبو إليها الكتابُ وكاتبُهُ هي غيرُ ذلك، بل هي: نفي الاعتماد على السنّة مصدراً للتشريع، وأنّ اعتمادها سبّبَ _حَسَبَ اعتقاد المؤلّف_ إرباكاً في الفقه الإسلاميّ، أدّى إلى وجود المذاهب المتعدّدة، والطوائف المتفرّقة.

ومع قناعتنا بحرّية الكاتب في اتّخاذ هدفٍ معيّنٍ لِعمله، من دون أن يكون لأحدٍ حقٌّ في تحديده، إلاّ أنّ تقنّعَهُ بقِناع **«تدوين السنّة»** للوُصُول إلى هدفٍ يبتعدُ عن هذا العُنوان، أمرٌ لا يبتعدُ عن الريب والإثارة، شاءَ الكاتبُ أم أبى! ولا يبرأ من المحاسبة.

فمن ناحيةٍ حضاريّةٍ، فإنّ الإصدارات الّتي تستعمل هذا الأُسلوب، تؤدّي إلى فقدان الشخصيّة الثقافيّة، بين المجتمع العلميّ، حيث إنّه إسقاط لقيم العناوين، وتلاعبٌ باستخدامها.

في الوقت الّذي تستدعي موضوعيّة البحث الّذي يُراد له أن يكون هادفاً وعلميّاً، كونه مجرّداً عن «الدَجَل» وبعيداً عن «العبثيّة» **فالمطلوب:** الدقّة الكاملة في انتخاب العناوين واستخدامها بدلالاتٍ واضحةٍ على المحتويات، وإيصالها إلى الأهداف، بصدقٍ وأمانةٍ، وإلاّ كانت نماذجَ من «التضليل الثقافيّ» المنبوذ.

أمّا من الناحية الأدبية، فإنّ تفويت الفُرص على القرّاء والمراجعين، وجرّهم إلى قراءة ما يرغبُ فيه الكاتبُ، وبطريقة الإغراء من خلال عُنوان الكتاب، أمرٌ يعتبرُ استهتاراً مفضوحاً.

إنّ ما يرتبطُ بعنوان «**التدوين للسنّة**» إنّما هو القسم الأوّل من الكتاب، ذي الأقسام الثلاثة.

بينما القسم الثاني يبحث عن «علوم الحديث».

والقسم الثالث يتركّز فيه البحث عن الأحكام الشرعيّة المعتمدة على السنّة، بعنوان «السنّة بعد التدوين».

ومجموع ما يحتوي على القسم الأوّل هي الصفحات من ٢٧-١٤١، وفصوله ستّة.

وما يرتبط منها **بالتدوين**، هو الفصل الثاني، ص٣٧-٤٨، بعنوان «**النهي عن تدوين السنّة**». والثالث، ص٤٨-٥٦، بعنوان «**إمساك الصحابة عن تدوين السنّة**» والرابع، ص٥٧-٦٤ بعنوان «**إباحة تدوين السنّة**».

ومجموع صفحات هذه الفصول ٢٧ صفحة فقط!!

أمّا الفصل الأوّل فهو بعنوان «تعريف السنّة» والخامس بعنوان «الكذب على النبيّ ﷺ وأسبابه» والسادس بعنوان «الاجتهاد في الفقه الإسلامي».

وارتباط هذه الفصول، بتدوين السنّة، فهو برابط القسم الأوّل بالأقسام الأُخرى من الكتاب، وهو وحدة الغرض الجامع بين الأقسام وفصوله، والّذي أشرنا إليه، وسنتحدّث عنه بتفصيل.

فالبحث عن «**تدوين السنّة**» الذي يشغل فقط (٢٧ صفحة) من أصل (٣٨٤ صفحة) هي عدد صفحات الكتاب، لا يمثّل لوحده محتوى الكتاب، إذ تبقّى (٣٥٧ صفحة) من الكتاب بعيدةً عن العُنوان!

فهل يخلُو مثلُ هذا العمل من محاسبة؟! و هل يتطابق مع عرف الكتابة

العلميّة؟! أو يخدمُ القُرّاء بصدق؟! وهل روحُ «المنهج النقدي» الّذي التزمه الكاتب تسمحُ بهذا التصرّف؟!

٤. بين مؤدّى العنوان، ومؤشّرات الهدف:

وتعقيبنا هذا على كتاب **«تدوين السنّة»** يدورُ على طرفي: العنوان، والهدف، في فصلين:

١. فقد فصلنا بين الملاحظات التي تجمّعت حول الكتاب فيما يخصّ «تدوين السنّة» من بحوثه، بما في ذلك منهج المؤلّف في التوثيق، واستخدام المصادر، وما أثاره في هذا المجال، فذكرناها تحت عنوان: **«مع مؤدّى العنوان»**.

٢. وجمعنا الملاحظات حول ما أثاره في مجال غرضه من تأليف الكتاب والإشكاليات التي تابعها في مصدريّة السنّة لأحكام الشريعة، وتزييف ما أُخذ اعتماداً عليها، فذكرناها تحت عنوان **«مع مؤشّرات الهدف»**.

الفصل الثاني: مع مؤدّى العنوان:

١. حيادٌ أو انحياز؟

إنّ الكاتبَ، وعلى الرغم من دعواهُ عرض البحث بكلّ حيادٍ، وتجرّدٍ، لم يكن حياديّاً في عرضه ما يرتبط بمسألة «**تدوين الحديث**» بالذات.

فمثلاً، نجد انحيازه واضحاً عندما يعرضُ أدلّة الطرفين حول «تدوين السنّة» إثباتاً ونفياً، فيذكر في ص٤٢ بعض أدلّة إباحة التدوين، ويُحاول في الهامشين ١٤ و ١٥ إيراد تضعيفها أو إسقاط رواتها.

ولكنّه لّما يذكر أدلّة المنع ـ وقد بادر بذكرها في الأسبق ـ في بداية الفصل الثاني الّذي عقدهُ للبحث عن «التدوين» فهو لا يُشير إلى أيّة نقطة ضعفٍ في أدلّة المنع، ولا خدشةٍ في رُواتها!

ونفس عمله في عُنوان الفصل الثاني، المعقود لجمع أدلّة الطرفين، لكنّه عنونهُ بـ«**النهي عن تدوين السنّة**» ينمُّ عن رُوح الانحياز والتطرّف إلى جهة المنع.

وكذلك عنوان الفصل الثالث الّذي هو «**إمساك الصحابة عن تدوين السنّة**».

وأمّا الفصل الرابع المعنون «**إباحة تدوين السنّة**» فهو يُعنى بفترة ما بعد القرن الأوّل، مع أنّه قد بدأه بقوله: «**مضى القرنُ الأوّلُ للهجرة ولم يُدوّن من السنّة شيءٌ، كما جمُع القُرآن، ولم يُعرفْ عن أحدٍ من الصحابة والتابعين أنّه دوّنَ صحيفةً أو كتبَ كتاباً يحوي أحاديث النبيّ ﷺ وسننه، سوى ما روي عن بعضهم أنّهم كتبوا لأنفسهم أحاديث عن الرسول لكي يحفظوها، ثمّ أتلفوها...**».

إنّ هذه البداية تكشفُ بمنتهى الوُضُوح عن انحياز الكاتب إلى ما يهواهُ من

إثبات عدم التدوين.

٢. حديث النهي لا يُحتجّ به:

إنّ عمدة ما استدلّ به القائلون بأنّ السُنّة لم تُدوّن في العصر الأوّل هو حديثُ أبي سعيد الخدريّ، الّذي ذكره **مسلم** في صحيحه _دُون البخاريّ_.

وافتتح به المؤلّف الفصل الثاني –وظلّت صورتُه عالقةً بقلمه إلى آخر البحث، مُستنداً موثوقاً، بينما هو حديثٌ **«معلّلٌ»** حسب اصطلاح علماء الحديث، لا يصحّ الاحتجاج به لإثبات شيءٍ، وهو ما يدورُ النصُّ فيه:

بين أن يكون من كلام النبيّ ﷺ فيُسمّى **«المرفوع»**، وهو حينئذٍ حجّةٌ.

وبين أن يكون من كلام أبي سعيد نفسه، فيُسمّى **«الموقوف»** فلا يكون حجّة! لأنّه حينئذٍ يدخلُ كطرف في النزاع بين الصحابة المجوّزين والمانعين، في أمر التدوين، فلا يشكّل حجّةً على الطرف المعارض للمنع.

وتعليل الحديث _المسقِط له عن الاحتجاج به_ بدورانه بين الوقف والرفع مذكورٌ في علم مصطلح الحديث وفي الكتب الخاصة بـ**«علل الحديث»**.

والمؤلّف **إبراهيم فوزي** نفسه، واقفٌ على الفرق بين مصطلحي «المرفوع» و«الموقوف» وقد أيّد معارضة القول بأنّ «الموقوف الّذي لا مجال للرأي فيه له حكم المرفوع» وأنّ ذلك ليس كلاماً يوجب الاغترار به، كما في ص١٧٦ هامش٦.

إذن، فلماذا يغترّ هو بهذا الحديث، ويغرّرُ قُرّاءَهُ، فيكرّرُ الاستناد إليه، ولا يُشيرُ إلى هذه العلّة القادحة في حجّيته، لا من قريب ولا من بعيد؟!

ثمّ إنّ موقفه من رأي أهل البيت عليهم السلام وموقفهم من مسألة تدوين الحديث لا يخلُو من تقصيرٍ، إذْ لا نجد في كتابه إيعازاً إلى ذلك، سوى ما رواه من خطبة الإمام

عليّ ابن أبي طالب ﷺ أنّه خطب مرّةً فقال: «أعزم على كلّ من كان عنده **كتابة عن رسول الله**، إلاّ رجع فمحاها، فإنّما هلك الناسُ حيثُ اتّبعوا أحاديث علماءَهم وتركوا كتاب ربّهم» ومصدره: سنن الدارمي: ١٨/١ ذكر ذلك في تدوين السنّة، ص٥٣-٥٤، الهامش١٦.

وقبل أن نناقش في سند هذا الحديث ودلالته، فإنّ ما نقله عن سنن الدارمي لم نعثر عليه، وإنّما الموجود هو في مصنّف ابن أبي شيبة: ٥٢/٩، ورواه **القرطبي** في جامع بيان العلم: ٦٣/١ وجاء بالنصّ الآتي: «أعزم على كلّ من كان عنده **كتاب**، إلاّ رجع فمحاه، ...» إلى آخر الحديث، فليس فيه «كتابة عن رسول الله».

فهل تعدّى الانحياز عند الكاتب إلى الخيانة؟!.

وبينما لم ينحصر المنقول عن الإمام عليّ ﷺ في موضوع التدوين بهذا الحديث، بل إنّ مجموعةً كبيرةً من الروايات الدالّة على تأكيده على الكتابة وحثّه عليها مشهورةٌ ومنقولةٌ في جميع المصادر، وكلّها تدلّ على أنّهُ ﷺ كان رائدَ المبيحين لتدوين الحديث، ولم ينقلْ عنه خلافُ ذلك سوى هذا الحديث.

فإهمال الكاتب لكلّ تلك المجموعة، وذكره هذا الحديث فقط، يدلّ على ماذا؟!

أمّا هذا الحديث فقد ثبت بُطلانُهُ وفسادُه، سنداً ودلالة من أوجه كثيرةٍ أثبتناها في دراستنا عن الموضوع[1].

٣. الإيحاءات المحرّفة:

ويتبلورُ انحياز المؤلّف إلى طرف المنع عن التدوين، في تأكيده بشتّى العبارات

---

(١) تدوين السنّة الشريفة: ١٩٠-١٩٥.

على الإيحاء بأنّ النهي عن التدوين هي الحقيقةُ الثابتةُ، وأنّ إباحة التدوين جاءتْ متأخّرةً، فمثلاً يفتتحُ الفصل الثالث المعنون **«إمساك الصحابة عن تدوين السنّة»** فيقول في ص٤٩:

«تمسّك الصحابةُ بعد وفاة النبي ﷺ بحديثه الذي نهى فيه عن كتابة السنّة، فأمسكُوا عن تدوينها، وتشدّدوا ضدّ الذين كانوا يكتبُونها، وكانوا يُتلفُون ما كُتِبَ منها، ولم يردْ على لسان أحدٍ من الصحابة أنّ النبيّ ﷺ نسخَ حديث النهي عن كتابتها».

والمفارقات الواضحة في هذا الكلام نوجزها في ما يلي:

أوّلاً: الّذين كتبوا ما كتب من السنّة، وكانوا يكتبُونها _حسب تعبيره_ لم يكونوا _قطعاً_ إلا من الصحابة الّذين اتّصلوا بالنبيّ مُباشرةً، ولم يكونوا غُرباء خُلِقوا فجأةً في مجتمع الصحابة!

ومع هذه الحقيقة الضمنيّة في كلامه، فإنّ عنوان **«إمساك الصحابة عن تدوين السنّة»** متهافتٌ لا يناسبُ هذه الحقيقة على الأقلّ، لأنّ هؤلاء لم يُمسكوا عن التدوين!

وماذا كان يضرّ المؤلّف لو عنون للفصل بـ**«إمساك بعض الصحابة عن تدوين السنّة»**؟!

لكن ليس لهذا العنوان، وقعٌ قويٌّ مثل ما للعنوان الأوّل، على طريق ما بيّنه المؤلّف!!

وثانياً: قوله: **«تمسّك الصحابةُ بالحديث الذي نهى فيه النبيّ ﷺ عن تدوين السنّة»** يُوحي أنّ «حديث النهي» ثابتٌ لا ريب فيه!

وقد عرفت _قريباً_ أنّه لم يثبت، لتردّده بين أن يكون موقوفاً على أبي سعيد

ومن كلامه هو، لا من كلام النبيّ ﷺ وبين أن يكون مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ.

فكيف يُوحي المؤلف خلاف ذلك؟!

مع أنّه لم يثبت موردٌ واحدٌ جاء فيه **«تمسّك الصحابة» بما نسب إلى النبي ﷺ من حديث النهي هذا.**

وقد تتبّعنا جميع ما ورد في الباب، فلم نقف على مثل ذلك ثابتاً في حديث صحيح لا علّة فيه، وقد اعترف الباحثون عن مسألة التدوين بنفي استناد الصحابة إلى حديث في النهي، حتّى اُولئك الّذين تشدّدوا من الصحابة في أمر التدوين، لم يجسروا على نسبة المنع إلى النبيّ ﷺ ولعلّهم لم يفعلوا ذلك لأنّهم لم يلتزمُوا منهجاً نقدياً يبتني على الجسارة والشجاعة المتوفّرة في كتابةٍ عصريّة، كالتي في «تدوين السنّة» لإبراهيم فوزي.

وأمّا نسبة التمسّك بحديث النهي إلى الصحابة _بلفظ العموم_ فهو أمرٌ يُنافيه المنقول عن أكثرهم أنّهم كانوا يقولُون بإباحة التدوين، وقد أشاروا بذلك على عمر أيضاً.

لكنّ المؤلّف لم يُشر إلى ذلك، بل يظهر من عبارته خلاف ذلك تماماً!

وثالثاً: وكذلك قوله: **«لم يرد على لسان أحد من الصحابة أنّ النبي ﷺ نسخ حديث النهي».**

يوهم أنّ حديث النهي ثابتٌ عن النبيّ ﷺ بصورة قطعيّة، ولابدّ في رفعه من ناسخٍ يُروى عنه ﷺ وبما أنّه لم يرد عن الصحابة نقل النسخ، فالنهي مستمرّ.

مع وضوح أنّ النسخ فرع ثُبوت النهي، ومع الشكّ في ثبوت النهي فلا حاجة إلى إثبات الناسخ، لأنّ الشكّ في ثُبوت النهي كافٍ في نفي العلم بوجوده ما لم يقم عليه دليلٌ قاطعٌ، ولا معنى لنسخ ما لم يثبت.

ويمكن أن يستند إلى عملهم، فقد كانوا يكتبون السُنّة، في إعلان النسخ _لو ثبت النهي_ فإنّ العمل أقوى دلالةً من مجرّد النقل في مثل هذا، لأنّه غيرُ قابلٍ للتأويل ولا تردُ فيه الاحتمالات الآتية في الكلام المنقول.

ورابعاً: لو سلّم _جدلاً_ ثبوتُ نهيٍ عن التدوين، فلا أثر لتمسّك الصحابة _الذين منعوا عن التدوين_ بمثل ذلك، إذْ مع وجود النهي الصريح من رسول الشريعة، فليس عمل بعضٍ دليلاً آخر مستقلاً، وإنّما هو تطبيق منهم مستند إلى مقدار ما أدركوه من مدلول النهي، وقد يكونون مخطئين في ذلك _لعدم عصمتهم_ كما قد اعترف المؤلّف بأنّ عملهم كان أشدّ ممّا قام به النبيّ نفسه ﷺ حيث قال في ص٥٥:

«إنّ الصحف التي كُتبت في عهد رسول الله تدلّ على أنّ التشدّد ضدّ كتابة السُنّة كان في عهد رسول الله أخفّ بكثيرٍ ممّا آلَ إليه الحالُ في عهد الصحابة». فأيّةُ قيمةٍ تبقى لعمل بعض الصحابة بزعم «التمسّك بنهي النبيّ»؟!

هذا، مع أنّ المجموعة الأكبر من الصحابة، لم يأبهوا بحديث النهي المزعوم، بل كانوا مع إباحة التدوين قولاً وعملاً.

٤. الدلالات الأُخرى:

ظاهرةٌ خطرةٌ في تصرّف المؤلّف، تؤكّد بُعدهُ عن الحياد العلميّ، هي تعامُلُهُ مع النُصُوص المنقولة بشكلٍ مبتورٍ، فيحذفُ منها المقاطع التي تدلّ على خلاف هدفه، أو يزيدُ عليها ما يفيده!

مثلاً: حديثٌ رواهُ الأسود، عن عبدالله بن مسعود، قال: جاء علقمة بكتابٍ، فيه **أحاديث عن رسول الله**، فدخلنا على عبدالله بن مسعود، ودفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا بطستٍ فيه ماءٌ...» إلى آخر الحديث الذي نقله في ص٥٤،

وخرّجه في الهامش ١٠ عن تقييد العلم، ص٥٤، وجامع بيان العلم.

لكنّ الموجود في تقييد العلم ص٥٤، وجامع بيان العلم: «جاء علقمة بكتابٍ من مكّة أو اليمن، صحيفة فيها **أحاديث في أهل البيت** _بيت النبيّ ﷺ_ فاستأذنّا على عبدالله، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثمّ دعا بطستٍ فيها ماءٌ ....» إلى آخر الحديث.

فيلاحظ أنّه حذف بعد كلمة «أحاديث» جملة **«في أهل البيت، بيت النبيّ ﷺ»** الّتي تعبّر بوضوح عن محتوى **«أحاديث الصحيفة»**.

لكنّه أضاف بعد كلمة «أحاديث» جملة **«عن رسول الله»!!**

فعلى ماذا يدلّ ذلك الحذف؟!

وماذا تعني هذه الإضافة؟!

لا ريب أنّ الإضافة تؤدّي إلى قلب المعنى إلى الوجهة التي يرغب فيها المؤلّف، وهي المنعُ من الحديث النبويّ المكتوب. لكن ماذا يسمّى هذا التصرّف في قانون «الأمانة العلميّة»؟!

وإذا كان محتوى الصحيفة حول **أهل البيت النبوي**، وجاءت **من مكّة أو اليمن**، وليست _بالذات_ من المدينة التي هي مركز الحديث ومعدنه، فهل الاستناد إلى هذه الرواية يفيد الدلالة التي يبتغيها المؤلّف؟!

وإذا كان محتوى الصحيفة الحديث حول أهل البيت النبويّ، بالتأكيد الّذي اعتمده الراوي للحديث، فماذا تعني إماتة ابن مسعود لتلك الصحيفة وإتلافها؟!

وماذا يعني حذف إبراهيم فوزي لهذه الجملة؟!.

إنّ ذلك يدلّ بلا ريبٍ على أنّ ابن مسعود وفوزي يجريان في تيّار هوىً واحدٍ، وهو المنعُ من تدوين السنّة، على حساب أهل البيت!

ومثل آخر من الدلالات التي أهملها الكاتب: في حديث استشارة عمربن الخطّاب للصحابة حول كتابة السنّة حيث جاء فيه: **«فأشاروا عليه بكتابتها»** كما نقله في الفصل الثاني ص٤٠، لكنّ المؤلّف لم يتحمّس لهذه الجملة التي تعبّر عن رأي الصحابة المستشارين، عامّةً، وهو إباحة التدوين، وعدم التحرّج منه أبداً، وليس «النهي عن التدوين» كما عنونه المؤلّف لهذا الفصل الثاني بالذات.

كما تدلّ هذه الجملة على ضدّ عنوان الفصل الثالث: «إمساك الصحابة عن تدوين السنّة». وعلى الرغم من وضوح دلالة هذه الجملة على موقف الصحابة _عدا البعض_ فإنّ المؤلّف أهمل هذه الدلالة، فلا نجدُ في كلّ الكتاب أدنى إشارة إليها!

ولا نظنّ أنّ هذا التصرّف يدلّ على الحياد في البحث!

٥. تناقضات!

ونجدُ في الكتاب نتائج يُناورُ عليها المؤلّفُ بقوّة، بينما يُناقضها بنفسه في مواضع أُخرى من كتابه.

مثلاً يقول في ص٦-١٦٧: **«إنّ الحديث عن رسول الله لم يُدوّن في عصر الصحابة، ولا التابعين، وإنّما دُوّن في عصر متأخّرٍ نقلاً عن الذاكرة عن لسان الحفّاظ».**

ومعنى هذا الكلام أنّ الحديث _في عصر غياب التدوين_ كان يعتمدُ ضبطه على عنصر الذاكرة، الّتي اعتمدت بدورها الأخذ عن لسان «الحفّاظ».

والمراد بالحفظ، هو حفظ نصّ الحديث على الذاكرة، وهو الطريقة البدائية، والطبيعيّة، والمتعارفة للنصوص ما قبل مرحلة التدوين، وإذا كان التدوينُ نقلاً عن

هذه الطريقة فإذن كان معتمداً على الذاكرة عن الحافظة _حسب ما قرّره المؤلّف_.

ولكنّه يقول _بعد سطر!_: **«ومن البديهيّ _بعد أن طال الزمن_ من أن يدوّن الحديث بالمعنى، بعد أُسدل النسيان على اللفظ»**.

فكيف كان التدوين هناك نقلاً عن الذاكرة عن الحفّاظ؟! بينما هُنا يُدوّن بعد طول الزمن، وبالمعنى، وقد نُسي اللفظ؟!

فما الذي قلب الذاكرة عن الحافظة، إلى ناسية، وقلب اللفظ إلى المعنى؟!

ويقول في ص١٩٠: **«جرى تقويمُ الحديث لاعتبارات تتعلّقُ بأخلاق الراوي، ولم يجرِ تقويمُ الفكر والعقل لدى رجال الإسناد، فقد يكونُ الراوي ممّن يتمتّعُ بالشروط التي وصفوها... لكنّه لا يتمتّعُ بمستوى فكريّ وعقليّ يؤهّلُهُ لتقويم الحديث من جهة المعنى»**.

فيرى أنّ المستوى العقليّ غير معتبرٍ في الراوي، بينما هو يعترف في ص١٩١ بأنهم: **«اكتفوا بأن تتوافر في رواية الحديث الشروط التالية: أوّلاً: أن يكون الراوي عاقلا ومميّزاً...»**.

فإذا اشترط في الراوي أن يكون عاقلاً، فما معنى قبول رواية من لا يتمتّع بمستوى عقليّ؟!

٦. دعاوى فارغة، وانفراد بالموقف!

ورغم أنّ المؤلّف يُحاولُ _أو يُدّعى له_ اتّباعَ **«منهجٍ نقديّ على درجة عالية من الجسارة والشجاعة»** إلاّ أنّ وجود عدد غير قليل من الدعاوى الفارغة من كلّ دليلٍ، بل مستندة إلى مجرّد الظنّ والتخمين، لا يُناسب هذه الدعوى ولا تلك المحاولة.

١. يقول في ص٣٨ عن مرحلة مكّة: **«لم تكن كتابة ما يتحدّث به [النبيّ] في هذه المرحلة، موضع تفكير أحدٍ من المسلمين الذين كانوا قلّةً وجلّهم من المستضعفين المضطهدين الذين كانوا يجهلون القراءةَ والكتابةَ، فالنهيُ عن تدوين السنّة وقع في المدينة بعد الهجرة، وليس في مكّة».**

فهو يُوهمُ ـ هُنا أيضاً ـ أنّ هناك نهياً ـ محتوماً ـ قد وقع، وأنّ البحث إنّما هو في وقوعه في مكّة أو المدينة! وبدعوى أنّ المسلمين كانوا يجهلون القراءةَ والكتابةَ، ينفي أن يكون ذلك في مكّة!

مع أنّه يجدُ القُرآن قد كُتب في مكّة، وعلى يد أُولئك القلّة من المستضعفين والمضطهدين؟!

ومن أينَ عَرفَ المؤلّفُ أنّ المضطهدين لابدّ أن يجهلوا القراءةَ والكتابةَ؟!

مع أنّ نهي قريش لعبدالله بن عمرو، عن كتابة كلّ شيءٍ عن النبيّ ﷺ يقتضي أن يكون ذلك في مكّة، لأنّ قُريشاً لم تكن لها تلك الجرأة لكي يتكلّموا بذلك الكلام الثقيل في المدينة، مركز ثقل النبيّ ﷺ وحكومته!

٢. وفي ص٤٥، بعد نقل حديثٍ عن أحمد، نصّه: **«أفضل الصوم صوم أخي داود...»** يقول: **«وما نظنّه إلاّ من وضع أُولئك الصالحين الذين كانوا يضعون الأحاديث».**

وأيّ منهجٍ نقديٍّ يجيزُ له هذا التظنّي؟!

٣. وفي (ص٤٤) عن صحيفة عبدالله بن عمرو، يقول: **«لم يأخذها أحمد بن حنبل في مسنده، عن صحيفة مكتوبة، إذ أنّ علماء الحديث كانوا لا يجيزون أخذ الحديث عن الصحف المكتوبة إلاّ إذا رويت بطريق السماع عن ثقة عن ثقة عن ثقات حتّى ينتهي إلى الصحابي الذي سمعها من النبي، كانوا يطلقون على**

الأحاديث المكتوبة في صحيفة اسم (الوجادة) وقد احتجَّ الفقهاء على عدم الأخذ بها، ولو عُلم كاتبها، إلاّ إذا أُخذت بالسماع والرواية».

فمع أنّ الكلام مركّبٌ من دعاوٍ متعدّدةٍ، وخالٍ عن أيّ مصدرٍ أو مرجعٍ، فهو مخالفٌ للواقع في عدّة مواقع:

فدعواهُ «**أنّ أحمد لم يأخذ من صحيفة مكتوبة**» لم يدلّ عليه الدليل، فالحاجة إلى السماع لا تُنافي كون الحديث مكتوباً، فيسمعه أيضاً.

مع أنّ حصر طرق الرواية بالسماع فقط، مخالفٌ لإجماع العلماء على أنّ طرق التحمّل والأداء عديدة.

على أنّ الوجادة المقرّرة كآخر الطرق الثمان لتحمّل الحديث وأدائه هي: أن يعتمد الراوي على وجود الحديث في نسخةٍ مكتوبةٍ، بشرط أن يكون خطّ الكاتب معروفاً، وموثوقاً به من حيث الضبط والصحّة، لكنّ الراوي الواجد لم يحصل على الكتاب بطريق السماع والقراءة أو غيرها من الطرق، غير هذه الوجادة، وأمّا العثور على كتابٍ لا يُعرف صاحبه ولا كاتبه، ولم يوثق بصحّته وضبطه فلا يدخلُ في البحث عن «الوجادة» المصطلح عليها.

والوجادة _مع شروطها المقرّرة_ عدّها البعض كآخر الطرق لبلوغ الحديث إلى الواجد، فيكون متحمّلاً له لوُصوله إليه، وأنّه خيرٌ من التزام الرأي.

إذن، فالكتابةُ الموجودةُ بخطٍّ معروفٍ، ليس من المختلف فيه، بل هو معتمدٌ عليه عند الأكثر، وبهذا يُعرف وجهُ المُهاترة في قوله: «**حتّى لو علم كاتبها**» إذ لو لم يكن لذلك أثرٌ، فما هو الذي دفعه إلى فرضه؟!

٤. وفي ص٤٧-٤٨، يقول: بعد نقل أحاديث إباحة التدوين: «**هذه تثبت أنّه ﷺ رخّص بكتابة أحاديثه لبعض أصحابه، ممّن كانوا يعرفون القراءة والكتابة،**

وهذا القول ـ وإن كان صحيحاً ـ فإنّه لا يشكّل دليلاً يثبت أنّ النبي ﷺ أراد أن يجعل من أحاديثه كتاباً يقرؤه الناس، كالقرآن، وأنّ كلّ الأدلّة تشير إلى أنّه رخّص لبعض أصحابه ممّن كانوا يحسنون القراءة والكتابة، بكتابة أحاديثه من أجل حفظها، وكان الناس الذين يكتبونها يتلفونها إذا حفظوها، ولو صحّ أنّ النبي ﷺ أباح كتابة السنّة ليجعل منها كتاباً ككتاب الله يقرؤه الناس على نحو ما حدث في القرن الثالث الهجري، لما بدر من جانب الصحابة هذا التشدّد في منع كتابتها، والذي وصل درجة التحريم، وقد قضت السنّة قرابة القرن من الزمن والمسلمون يحرّمون كتابتها، أمّا الصحف فلم يصل شيء منها إلى الرجال الذين قاموا بتدوين الحديث في القرن الثالث، ولم يقل أحد منهم أنّه اعتمد في جمع السنّة على صحيفة من هذه الصحف».

فالمصادرة ـ كما يقول أهل المنطق ـ واضحةٌ في دعواه الأُولى ودليلها بفارقٍ واحدٍ، وهو: أنّ الدعوى هي كون الترخيص لبعض من يعرفُون الكتابة والقراءة، وأمّا الدليل فهو كونُ الترخيص لبعض من يُحسنُون ذلك؟!

فهل يريد المؤلّف أن يفرّق بين من «يعرفون» وبين من «يُحسنون»؟!

وأمّا تصحيحه للدعوى، فهل يأمنُ أن يقول له المعارضون: إنّ النبيّ ﷺ إنّما منع بعض الصحابة ممّن لم يعرفوا ـ أو لم يُحسنوا ـ الكتابة والقراءة؟!

وإذا لم تشكّل أدلّة الإباحة دليلاً على الجواز العامّ، فلماذا شكّلت أدلّةُ النهي دليلاً على المنع المطلق والعامّ؟!

وأمّا دعواه **«أنّ الناس كانوا يتلفون ما يكتبون»** فهل وجد له مصدراً دلّ على ذلك، ممّا اتّصل بعصر النبوّة، حتّى يمكن نسبة ذلك إلى الشريعة؟!

وإذا كان النبيّ ﷺ قد أجاز للبعض ـ ممّن يعرفُ أو يُحسنُ ـ فلماذا ما أراد

أن يكون ذلك كتاباً يُقرأ؟! فهل الكتابُ يُسجّل إلاّ ليقرأ؟! وهل إتلافُ الكتاب ـ بعد كتابته ـ يُوافق المنطق والعقل السليم؟!

فلماذا لا ينقد المؤلّف متن ما جاء بذلك من الأحاديث ـ لو وردتْ ـ وهو من دُعاة النقد العقليّ للحديث؟!

وأمّا استناده إلى ما بدر من الصحابة من التشدّد في منع الكتابة، فهو استدلال باجتهاداتهم مقابل نصّ النبيّ ﷺ وأمره بالكتابة.

وهل عمل الخلفاء في القرن الأوّل، يشكّل دليلاً في مقابل نصّ النبي ﷺ حتّى يستند إليه، فيدّعي أنّ السنّة قضتْ قرناً من الزمن غير مكتوبة؟!

نعم، إنّ الحديث طيلة القرن الأوّل قد حُورب ومُنع من كتابته، ولكن ذلك لا يُشكّل دليلاً شرعيّاً على صحّة ما فعلُوا، ما دام الحديثُ حجّةً بنصّ القُرآن، وتأكيد الرسول ﷺ على المحافظة عليه، ونشره وتبليغه.

مع أنّ المتشدّدين ضدّ تدوين السنّة لم يكونوا إلاّ القلّة ـ من الحكّام ومؤيّديهم ـ، وأمّا عامّة الصحابة فكانوا مع التدوين، وقائمين به، ومؤكّدين عليه، من خلال أعمالهم ومؤلّفاتهم، وأقوالهم وتصريحاتهم، كما أثبتنا ذلك ومصادره في كتابنا (تدوين السنة الشريفة).

وأمّا دعواه بالنسبة إلى من جمع الحديث في القرن الثالث، فهي فارغةٌ من كلّ دليل، بل اعتمادهم على الصحف والكتب والكتابات، فهو أمرٌ معروفٌ لا يحتاجُ إلى تصريحٍ، بعد كلّ حرصهم وتأكيدهم على التدوين والتأليف.

والمؤلّف يُعيد بعض هذه الدعاوى في ص٥٧، ويقول في ص١٤٥: **«عندما أمر الخليفة عمر بن عبدالعزيز بتدوين السنّة، في بداية القرن الثاني للهجرة، لم يكن في أيدي المسلمين أيّ كتاب، أو صحيفة، أو وثيقة تحوي شيئاً من أحاديث**

النبي ﷺ...

أمّا ما قيل عن بعض الصحف التي كتبت في عهد رسول الله، فهي قد اندرست، ولم يعرف شيء منها، ولذلك اعتمد رجال الحديث في جمعه على الرواية والذاكرة ممّن كانوا يحفظونه».

وهل في اعتماد الرواية والذاكرة ممّن كانوا يحفظونه ما يقتضي اندراس الكتب السابقة؟!

أو في ذلك دلالةٌ على عدم الحاجة إلى الكتابة؟!

وهل الكتابة تُنافي الحفظ على الذاكرة؟!

كيف، وهو قد افترض أنّ الكتب إنّما كتبت كي تحفظ، فإذا حفظتْ أُتلفت _كما زعم_؟!

ومن أين كلّ هذه الدعاوى الطويلة العريضة، على التاريخ وحوادثه، وعلى الحديث، وعلى المحدّثين؟!

هل «المنهج النقديّ» يسمح بمثل هذه الدعاوى من دون دليل؟!

والبحث إنّما هو عن أمرٍ يحتاجُ في معرفته إلى النقل والرواية، إلاّ أن نترك المنهج إلى التزام الجسارة والتعدّي والتجاوز على التراث وذخائره!

٥. وفي ص١٦٨، يقول: **«بعد أن انتشرت الكتابةُ وكثُر الذين يكتبون وظهرت الكُتبُ وفيها الأحاديثُ المكتوبةُ، صار يجوزُ الأخذ بها إذا أجازها قائلُها، وقد أطلقُوا عليها اسم «الإجازة» وهذه المرحلةُ التي مرّ بها الحديث والمسمّاةُ بمرحلة الإجازة، جاءتْ بعد مُضيّ قرنٍ من الزمن كانتْ كتابة الحديث فيه محرّمةً».**

فإن صحّ الربط بين وجود الكتب، وبين ما يُسمّى بالإجازة، فإنّ ذلك ينسفُ دعواهُ تحريم كتابة الحديث في القرن الأوّل وعدم تحقّقها فيه، لأنّا قد أثبتنا في بحثٍ

مفصّلٍ وُجُود «إجازات» صادرة في بداية النصف الثاني من القرن الأوّل[1].

فتكونُ الكتبُ مُتداولةً منذُ ذلك الحين، وتكون مرحلة التدوين متقدّمةً على ما فرضه.

وأمّا قوله بعد ذلك في ص١٦٩ : **«ثمّ تلت هذه المرحلة مرحلة جديدة وهي جواز نقل الحديث وتدوينه في الكتب من دون إجازة من أحد».**

فيدلُّ على ضحالة معرفته بتاريخ التُراث الإسلامي، ومناهج رجاله في ضبطه وتداوُله، فإنّ الرجوع إلى الكتب من دُون سماع أو إجازة، أو سائر طُرُق التحمّل سوى وجود الكتاب، إنّما تُسمّى «الوجادة» لكنّها لم تكن عنده معتبرةً كما ذكر في ص٤٤ أنّ الفقهاء احتجّوا على عدم الأخذ بها.

أمّا «الإجازة» فقد ظلّت ضروريّةً ومتداولةً حتّى عهدٍ متأخّرٍ، ولا تزال مهمّةً لأداء آثارها التُراثيّة.

٦. ويقول في ص١٦٧ : **«وفي كتب الحديث أحاديث ركيكة في تركيبها وبنائها ولا يتصوّر أن تصدر من النبي ﷺ وهو أفصح الفصحاء، وقد نزل القرآن على لسانه، وكان في غاية الفصاحة».**

وهذه نغمة سبق أن ضرب على وترها محمود أبو ريّة، وهي دعوى خاويةً على عروشها، ولقد فنّدناها في دراستنا عن «تدوين السنّة الشريفة».

٧. ويقول في ص٥-١٤٦ عن علوم الحديث: **«هي مجموعة الأبحاث التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجريّين لحلّ الإشكالات التي نجمتْ عن تدوين السنّة في العصر الإسلاميّ الأوّل».**

---

(١) في كتابنا «إجازة الحديث» الذي نعدّه للنشر بعون الله تعالى.

فمع أنّ تأخّر ظهور علوم الحديث لا يدلّ على تأخّر تدوين الحديث، فإنّ كلامه هذا يدلّ على عدم معرفته بالمعنى الصحيح لهذه العلوم، إذ غالب أنواعها إنّما يرتبط بنفس الحديث بقطع النظر عن كونه مدوّناً أو غير مدوّن.

مع أنّ ظهور العلم بشكل منظّم ومدوّن، لا ينافي وجوده في الواقع، وإن لم يدوّن، وعدم تدوينه لا يدلّ على عدم وجوده، فالمتأخّر هو جمع قواعده واقتناصها وتنظيمها وتأليفها بشكل علم مستقلّ، فالنحو _مثلاً_ وإن كان إبرازه وإظهاره كعلم مستقلّ له قواعده وأُصوله ومؤلّفاته متأخّراً، إلاّ أنّ وجوده ثابتُ في صميم اللغة العربية، وضمير أهلها قبل تدوينه، يتداوله العرب في لغتهم، ولا ينكره أحدٌ منهم.

فكيف يدّعي كون الإشكالات ناتجةً من التدوين وهي السبب في ظهور علوم الحديث؟!

٧. منهج التوثيق:

إنّ الطريقة المعروفة في توثيق المعلومات، هي الاعتماد على نقل النصوص بالرجوع إلى المصادر التي تشكّل موارد ثقة وإقناع، والهدف قطع الطريق على المعارضين والتأكّد من المحتويات، وإضفاء الاطمئنان بالنتائج، ويحاول أن تحدّد النصوص بشكل مضبوط، وفي أُطر مميّزة بالأقواس، مع الإشارة الواضحة إلى الكلمات الناقصة أو المبدّلة، والإرجاع إلى المصادر المحدّدة كذلك، وتعيين مواضع النصّ فيها بالجزء والصفحة غالباً، والفصل والباب أحياناً. كلّ ذلك، وصولاً إلى الهدف المذكور بدقّة وافية وسرعة أكثر.

وتتأكّد هذه الطريقة لو كانت الدراسةُ تبحثُ عن موضوعٍ علميٍّ أو تُراثيٍّ،

لابدّ فيه من الاستشهاد بالمنقولات ومتابعتها.

وهذا ما يفتقده كتاب فوزي الّذي يعالج القصص والروايات، أو عرض الأفكار للتسلية، أو لبث المعلومات! وليس بصدد المناقشة والبحث.

وموضوعٌ تاريخيّ تُراثيّ مثل «تدوين السنّة» لابُدّ أن تكون طريقة التوثيق فيه هي الطريقة المتداولة عند العلماء والمحقّقين، إذ يعتمدُ أساساً على النصوص والروايات الّتي هي بحاجةٍ إلى توثيق وضبط، ومصادر ومراجع.

أمّا الدخول في هذا الموضوع، وتجاوز أعراف الطريقة المتعارفة في التوثيق فهو مؤدٍّ إلى عدم الثقة بالعمل، وسقوطه علميّاً.

وهكذا اتّبع مؤلّف «تدوين السنّة» وهو على قدرٍ كبيرٍ من الجسارة، منهجاً، يفقدُ كثيراً من عناصر البحث العلميّ الرصين، فلا مصادرَ مميّزةً، ولا مواضعَ محدّدةً، ولا نُصوصَ مضبوطةً.

أمّا ذكر المصادر بلا ذكر المؤلّفين، وخاصّة في غير المصادر المعروفة، وكذا نسبة بعض المصادر إلى مؤلّفين آخرين، وكذلك ذكر المؤلّف من دون اسم الكتاب، وذكر اسم الكتاب بصورة مغلوطة، فأُمورٌ تجعلُ القارئ يدورُ في فراغاتٍ ومتاهاتٍ هي من عادة هذا المؤلف وميزة هذا الكتاب.

ونذكر في ما يلي مجموعة من المفارقات التي سجّلناها، وملاحظاتنا عليها:

(١) يقول في ص٢٧٢ : **«رواه الدارقطني في كتاب نصب الراية»**.

ويلاحظ أنّ «نصب الراية» إنّما هو للزيلعي، ولم يعرف للدارقطني كتاب بهذا الاسم.

(٢) ينقل في ص٣٣ عن: «المناقب: المكّي» وفي ص٣١٨ الهامش ٢٧: «المكّي» فقط وكذلك ص٢٤٣ هامش٢ وص٢٤٤ هامش٦. أمّا في ص١٩٦ فنجد

«المكّي: محمّد بن علي المكّي المتوفّى سنة ٣٨٦هـ».

ولم يذكر الكتاب لا متناً ولا هامشاً؛ كما ليس لهذا المكّي ذكر في فهرس الأعلام المهزوز الذي وضعه في آخر الكتاب - حتّى يجمع موارد ذكره ويوحّدها!

(٣) يذكر في ص٢٣٢ هامش ٨٣ مصدراً باسم «أعلام النبلاء» من دون مؤلّف، وكذا في ص٢٥٧ هامش ٤٨، أمّا في هذه الصفحة هامش ٤٩ فهو يقول: «سير أعلام النبلاء: الذهبي»!

(٤) يقول في ص٢٧٢ هامش ٤ «الجصّاص، الطحاوي» من دون ذكر كتابيهما وفي ص٢٧٢ الهامش٤: «السيوطي» من دون ذكر كتاب له، مع أنّ السيوطي له عشرات المؤلّفات.

(٥) يقول في ص٢٩٤ هامش٥٥: «المغني» من دون ذكر للمؤلّف.

(٦) وإهمال ذكر الجزء، أو الصفحة، أو كلاهما، فهو أمر لم تخل منه صفحة من صفحات الكتاب.

(٧) ونسبة الكتب إلى غير مؤلّفيها ففي ص٥٩ هامش٢: جامع بيان العلم، لابن عبد الله، بينما مؤلّفه: ابن عبدالبرّ.

وفي ص٢٠٣ هامش٨ وقع في خلط غريب، حيث حاول أن يترجم لابن عبدالبرّ صاحب «الاستيعاب» فقال: **«ابن عبدالبرّ، هو الإمام عبد الله بن عبد الكريم بن فرّوخ المتوفّى سنة ٢٦٤هـ، يقول عنه ابن حنبل: إنّه كان يحفظ سبعمائة الف حديث عن رسول الله».**

بينما صاحب «الاستيعاب» هو يوسف القرطبي، المتوفّى ٤٦٣هـ.

وفي ص٢٢٩ هامش ٧٢ يقول: «جاء في الإصابة لابن عبدالبرّ» وكذا الهامش ٧٤.

بينما قد نقل عن «الإصابة، لابن حجر» مكرّراً، وليس لابن عبدالبرّ كتاب باسم «الإصابة».

(٨) وفي ص٢٠٣ يقول ما نصّه: **«يقول شارح مسلم: الثبوت (ان ...)»**.

ويدلّ تنقيطه على أنّه يجهل أنّ مصدره هو شرح «مسلّم الثبوت» وهو كتاب في الأُصول، معروف متداول!

ولكن من أين وكيف نقل المؤلّف هذا النصّ، وهو لا يعرف اسم المصدر؟!

(٩) وفي ص٤٣ يروي عن ابن الأثير في «أُسد الغابة» لكنّه في الهامش ٢٠ يخرّج عن «المستدرك للحاكم، وتقييد العلم، وجامع بيان العلم».

ومؤلّفو كلّ هذه الكتب يسبقون ابن الأثير بقُرُون من الزمن!

❖ ❖ ❖

ومثل هذه التصرّفات توجب الريب لدى القارئ، في صحّة ما ينقله المؤلّف، ولو كان اتّخذ ذلك منهجاً خاصّاً به، لكونه على قدر كبير من الجسارة، فهو استهتارٌ بأُصول التوثيق العلميّ في استخدام المصادر، ذلك الأمر الّذي عدّهُ حتّى الغربيّين ضروريّاً في الدراسة عن موضوع مهمّ مثل تدوين السنّة.

ولا تدلّ هذه التصرّفات إلاّ على بُعد المؤلّف عن المصادر التي يدّعي النقل منها، ولا تبقى ثقةٌ بالآراء التي فرّعها على مثل هذه التصرّفات الضحلة، الساقطة علميّاً.

وهناك تصرّفاتٌ تعدّ جنايةً وخيانةً! من قبيل:

أنّه يحاول أن ينقل عن **المذهب الإماميّ الاثني عشريّ**، في مواضع عديدة من كتابه، ويستشهد بفقههم، ويبدو كأنّه واقفٌ على تُراثهم ومتّصل بهم، لكنّه لم يراجع من مصادرهم إلاّ (٤) كتب هي:

كتاب «أمالي المرتضى» حيث نقل عنه في ص٦٨ أمراً من أخبار الجاهلية، وهو كتاب معروف في الأدب والمحاضرات.

وكتاب «مروج الذهب، للمسعودي» وهو كتاب تاريخ قديم لا يتّسم بصبغة مذهبية معيّنة.

ويذكر في ص١٦٠ هامش٤، وص١٢٩-١٣٠ **كتاب «الكافي: للكليني»**.

وآخر ما ينقل عنه كتاب **«الوصايا والمواريث، للكرباسي»**.

فهل المصادر عن المذهب الإماميّ تنحصر في هذه؟!

وهل هذه هي أهمّ مصادر الفقه الإمامي؟!

بينما الكتب الشيعية تملأ المكتبات والأعين كثرةً وانتشاراً!

والموقف نفسه يلتزمه مع **المذهب الزيدي**، فعلى الرغم من ذكره **لكتاب «المجموع» للإمام زيد الشهيد**، لكنّه لم يعتمد شيئاً من مصادر الزيديّة في الفقه، على كثرتها، وأكثرها مطبوع متداول!

إنّ موقف المؤلّف من المصادر والمؤلّفين، وطريقة ذكرها، يُوحي بعدم وُقُوفه عليها مُباشرة، بل إنّما ينقل بواسطة مصادر أُخرى، ولهذا وقع في هذه المجموعة من المفارقات الخاطئة، فكيفَ يبقى وُثُوق بما ينقله، حتّى النصوص المحدّدة؟!

أمّا الأخطاء المطبعيّة، فلا يُحاسَب عليها، لأنّها ضروريّةٌ في الطباعة العربية، من قبيل لزوم ما لا يلزم في القافية الشعرية، لكن لا بأس بإيراد ما سجّلناه، إسهاماً في التنبيه عليها، وقد وضعنا التصحيح بين قوسين.

ص٤٢: راجح (رافع) ص٤٤: عمر (عمرو) ص٥٣: جبر (جبير): ميم (نعيم) ص١٠٧: يشوع (يوشع) ص١٢٩: نجران (حرّان) ص١٦٦ هامش ٥٦: الفاضل (الفاصل).

أمّا الأغلاط التي وقع فيها على أثر بُعدو عن الثقافة الإسلاميّة وتُراثها، فقد سجّلنا منها:

(١) ص٨٨ و٨٩ عند ذكر «آسية» امرأة فرعون التي ورد اسمها في قصّة موسى، يُحاول التنديد بالحديث، فيقول: **«أليست هي التي قال عنها القرآن أنّها راودت (يوسف) عن نفسه في الآيتين ٢٣ و٢٤ من سورة يوسف»**.

فيلاحَظُ أنّه قد اختلط عليه فرعون مُوسى، وفرعون يُوسف، ولا يهتمّ المؤلّف لبعد العصرين ـ عصر موسى وعصر يوسف ـ ما دام يجدُ في تشابه الأسماء منفذاً يُوصلهُ إلى الطعن في الحديث، إن لم يستهدف القرآن أيضاً!!

(٢) في ص١٠٤ يقول: **«قتل مع الحسين ٧٢ رجلاً من بني هاشم، بينهم ١٧ رجلاً من أولاد فاطمة»**.

وأعاد الكلام في ص٧٥ فقال: **«قتل فيها ٧٢ رجلاً من بني هاشم ـ أُسرة النبي ﷺ ـ بينهم ١٦ رجلاً من أولاد فاطمة»**.

والملاحظ: أنّ الشهداء في كربلاء ٧٢ رجلاً لم يكونوا من بني هاشم، بل من سائر القبائل العربية، والمَوالي، أمّا من كان من بني هاشم فهم العدد الآخر ١٧ وفيهم عدد من أولاد فاطمة عليها السلام، وليس كلّهم من أولادها!

الفصل الثالث: مع مؤشّرات الهدف

١. عقليّة تزييفيّة

يُحاول العلمانيّون أن يُزيّفوا «حضارة الإسلام» وما يمتّ إليها من عقائد وشرائع ومصادر وتراث وتاريخ وماض وحاضر، وأن يرسموا لها مستقبلا مظلماً موحشاً!.

لماذا كلّ هذا؟!

إنّ المتعلّمين في جامعات «الغرب»[1] وجدوا أنفسهم أمام حضارةٍ مليئةٍ بالمغريات وأسباب الرفاهيّة واللهو، وجديدة في فكرها، وخيالها وتقاليدها، حتّى في المأكل والملبس... والحضارة الغربية، مهما كانت قائمةً على أُسس وقواعد، أو لا قواعد، ومهما كانت أهدافها شريفةً أو مغرضةً لئيمةً، وطرق تنفيذها صحيحةً أو خاطئةً، فقد سار عليها الغربيّون، وتربّوا عليها.

وقد وجد الشرقيّون _والشبابُ المتعلّمُ في الغرب وعلى أُسسه وطريقته_ لذّةً في هذا الجديد، كما هي في كلّ جديد، فاعتقدوا أنّ هذه الحضارة هي السبب في

---

(١) لا نخصّ بهذه الكلمة المؤسّسات في العالم الغربيّ، بل تعمّ الجامعات في البلدان الإسلاميّة، والعربيّة خاصّة _في مجملها_ لكون مناهج دراساتها ومفردات فصولها موافقةٌ للغرب، حتّى لو اختلفت في السبل والأدوات، كاللغة _مثلاً_.

وقد ظهرت تباشير الخير والصلاح في العراق العزيز، بعد سقوط الصنم _الذي صنعه الاستعمار_ فجامعاته الشيعية تقوم بنهضةٍ علمية إسلامية دينية وتقدّم علمي تكنولوجي جبّار، مع الالتزام التام بالدين والتراث والحفاظ على الاعراف القيّمة الإسلامية والوطنية والعربية الشريفة، فنبارك لهم هذه الهمّة القعساء ونسأل الله لهم التوفيق والتأييد والسداد.

تقدّم الغرب علميّاً وتكنولوجيّاً، وإزدهار العمارة والاقتصاد في الغرب، وسرّ القوّة العسكريّة الهائلة التي توصّل إليها، ومن وراء ذلك كلّ التراتيب الإداريّة والأمنية، والنظام.

وعاد الشرقيّون إلى أرض الشرق ـ وخاصّة الأوسط الّذي تقطنه الغالبيّة المسلمة ـ لِيَروا كلّ المظاهر على خلاف ما في أرض الغرب، ولِيَجِدُوا التخلّفَ والغوغائيّةَ، واللانظامَ في كلّ شيء، فلم يشكّوا في أنّ سبب هذا التخلّف إنّما هو في «الحضارة الإسلامية» التي يلتزمها المسلمون والديانة التي يعتقدون بها.

وبدلاً من أن يُفكّروا في أسباب هذا الاختلاف بين الغرب والشرق، بقراءة أُصول الفوارق بين الحضارتين «الشرقيّة والغربيّة» وبهدوء العُلماء، وحياد المُفكّرين، وإرادةٍ صادقةٍ يلزمُ توفُّرها في الحاكمين على قضايا مهمّة تمسُّ تاريخ الشعوب.

بدلاً من ذلك فإنّهم قرأوا كلّ شيءٍ بنظّاراتٍ مصنوعةٍ في «الغرب» وبموازينَ وزوايا وضعتها الجامعاتُ الغربيّة التي تعلّموا فيها مناهج التفكير والدرس والتحقيق.

وفي قفزةٍ نوعيّةٍ أهملوا الموادّ الجاهزة للدراسة عن الحالة المتردّية في الأُمّة العربيّة بالذات، والمسبّبة عن ما يجري اليوم وفي الأمس القريب في البلاد الإسلاميّة وعلى أيدي الغربيّين وعملائهم من انتهاكاتٍ صارخةٍ ضدّ الحضارة والفكر والتُراث، وضدّ «الإنسان» المفكّر، وضدّ نواة كلّ ازدهار وتقدّم على أرض الشرق، وعند أهل الشرق!

هذه الحالةُ التي نعيشها، بمصادرها وينابيعها وأسبابها ومسبّباتها ومكوّناتها ونتائجها، بحيث يتيسّرُ لكلّ باحثٍ ودارسٍ أن يتوصّل بأيسر طريق وأسرعها، إلى

معرفة أسباب التردّي الحضاريّ الذي ابتليتْ به الأمّةُ.

فبدلاً من هذا، فإنّ العلمانيّين وجّهوا فوّهاتِ دراساتهم وأسلحة تحقيقاتهم وجهودهم النقديّة إلى «الإسلام» وتاريخه وتُراثه ومصادر فكره، وأُصول عقيدته، وفروع أحكامه وتشريعاته، وأنظمة إدارته وقضائه وحكمه.

زاعمين أنّهم يبحثون عن «سرّ تأخّر الأمّة» في «وُجُود الإسلام» وتُراثه، وأنّه هو السببُ في هذا التردّي الحضاريّ عند المسلمين، وعند العرب خاصّةً، والتدهور الخطر في عقلهم وعملهم وحياتهم وتاريخهم، وأنّ السببَ الأصليّ في تأخّرهم عن ركب الحضارة الهادر _المتمثّل بزعمهم في الحضارة الغربيّة المعاصرة_ هو التزامُ المسلمين بهذا الدين ومصادره وطريقة تفكيره وتشريعاته!

وفي بُحوث هؤلاء ودراساتهم، بدلاً من أن يكون لهم وجدانُ العالمِ المحقّق والناقدِ الحياديّ، فإنّهم أسّسوها على إساءة الظنّ بكلّ ما هو شرقيٌّ أو يمتّ إلى هذا الدين بِصِلةٍ، فهم يقلبُون كلّ ما فيه من حَسَناتٍ إلى سيّئاتٍ، أو ينسبون حَسَناتِهِ إلى جهاتٍ أُخرى، بل يُحاولون أن يتّهِمُوهَ بما هو بريءٌ منه، من السيّئات والقبائح، توصّلاً إلى النتائج التي رسموها وقرّرها واتّفقوا عليها مُسبقاً، لتلك البحوث والدراسات.

وفي انتهاج النقد، بعقليّة تزييفيّة لكلّ شيء إسلاميّ، تابَعُوا مواضع أقدام أساتذتهم في الجامعات الغربيّة، من المستشرقين الّذين بدأوا قبلَ أكثر من قرنٍ العمل بهذا المنهج، حاملين عقليّةَ التزييفِ لكلّ ما هو إسلاميٌّ من فكرٍ وشريعةٍ، حتّى التقاليد والطباع.

والفارق بين المؤسّسات الاستشراقيّة، والتيّارات العلمانيّة، أنّ الأُولى كان أفرادها يكتبون بلغاتٍ أجنبيّة بعيدة عن مُتناول الشعوب ومُتناول الأيدي في الأرض

الإسلاميّة، إلاّ بعد ترجمة التلامذة لها إلى العربيّة.

أمّا هؤلاء العلمانيّون فهم فَخُورون بأنّهم «عَرَبُ الألسن» يكتبون بلغة أُمّتهم! ويؤدّون الواجبَ بسهولةٍ وسرعةٍ، وبكلّ صراحةٍ، وجسارةٍ وشجاعةٍ! لأنّهم يعتبرون أنّ لهم الحقّ في التعبير والتدخّل في شؤون تمسّ حضارة أُمّتهم، وإن كانوا يقومون مقام «البُدلاء» عن المستشرقين والغربيّين، وينتهجون مناهجهم في التزييف لكلّ ما يمتّ إلى هذه الأُمّة من حضارة وتقاليد.

وبينما كانت الأُمّةُ تنظرُ إلى ما يصدرهُ الغربيّون من دراساتٍ متهجّمةٍ على الإسلام وتراثه، بعين الريبة والنقد، فإنّ العلمانيّين يُحاولون أن يعتبروا كلّ نقدٍ موجّهٍ إليهم **«إرهاباً»** ويتّهمون كلّ مفكّر يعارضهم بالأُصوليّة، وامتلاك «العقليّة التكفيريّة».

وأمّا غوصهم في مستنقع «العقلية التزييفيّة» وقيامهم بعبادة الغرب، وانبهارهم بالحضارة الغربيّة، وهجومهم على الأُمّة الإسلاميّة ودينها وحضارتها وتراثها وتقاليدها، وبأساليب ساقطة وطرق تزويريّة منحطّة، فإنّ ذلك عندهم من «الحريّة الفكريّة» و«المنهج النقديّ الشجاع» و«الحداثة» و«الانفتاح»!

ولسنا بصدد منعهم من انتهاج طريقة تفكير معيّنةٍ، حتّى لا نُتّهم بمصادرة حريّة التفكير، ولا باحتكار المعرفة، ولكنّا نتساءل: عن السبب في محاولتهم احتكار المعرفة، وتزييفهم لكلّ قراءةٍ لا تتّفق ورُؤاهم، حتّى لو كانت تمثّل الحقيقةَ المرّةَ في أذواقهم؟!.

مع أنّ الغربيّين أنفسهم قد رسمُوا للبحث طُرُقاً ومناهجَ في التوثيق واستخدام المصادر، وهي تعتبرُ أوّليّةً وضروريةً لكلّ دراسةٍ يُرادُ لها القبولُ والرواجُ، ويُحاول فيها التوصّلُ إلى النتائج السليمة، فلابدّ أن تُساير الأساليب الوضعيّة المعترفُ بها،

والأعرافُ المقبولة.

وليست الشجاعةُ ولا الحرّيةُ تقتضي أن يتجاوز الباحثُ هذه الطرق والمناهج، ولو بدعوى القراءة للإسلام وتُراثه، وليس ذلك مدعاةً للفخر ولا للزهو حتّى في مرأى الأسياد الغربيّين!

إنّ تحكّم الروح الغربيّة وسيطرة العقليّة التزييفيّة على العلمانيّين، سبّبا في أن يُحاولوا دائماً إملاء النتائج المعيّنة _مُسبقاً_ على «الأدلّة» وتوجيه الأدلّة إلى النتائج المرسومة تلك، وليس اتّباع الدليل حيث يتوجّه، وقبول ما يُرشد، أو يوصل إليه.

إنّ هذا الانقياد للمدلول على حساب الأدلّة ودلالتها القاطعة، مرفوضٌ عند كلّ من يفكّر بطريقةٍ حياديّةٍ ومجرّدةٍ عن الأهواء.

ولم تخلُ المؤلّفاتُ التي تُصدّرها التيّارات العلمانيّة من الوقوع في وهدات من هذا القبيل، ومن أمثلتها الحديثة كتاب «تدوين السنّة» لفوزي!.

الغرض: تزييف الشريعة!

إنّ المحاولة الجادّة للدراسات العلمانيّة هي تطبيع الحضارة الإسلامية لأنماط الحداثة الغربيّة، وليس هو العكس، وهذا سببُ الاعوجاج في المناهج التي تسيرُ عليها محاولاتُ العلمانيّة العربيّة بقناع البحث في الإسلام، وقراءة مصادره، وخطابه بصورة حديثة.

وقد أعرب فوزي في مقدّمته عن غرضه: تزييف الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلاميّة، باعتبارها غير قابلة للتطبيق، وهذا الغرض رافقه على طول الكتاب، وفي جميع أقسامه وفصوله حتّى الخاتمة في النهاية الأخيرة. وقد عدّهُ بعضُ النقّاد: **«جَسوراً وشجاعاً»** و**«ناقداً منهجيّاً»** لأنّه لم يُحاول أن يُقدّم ما يبرّرُ هذا الغرض، أو يُحدّد أهدافه، بل لأنّه **«دخل بالقارئ مباشرةً في قلب المشكل الذي يتصدّى له»** فهو

يقول في أوّل صفحة من مقدّمته:

«يعيشُ العالمُ الإسلاميّ في ضياعٍ وقلقٍ فكريّ، وتمزّقٍ اجتماعيّ، وانقسامٍ في صُفُوف الشعب الواحد، بينما ينعمُ العالمُ الغربيُّ ـ الذي سلك طريق العلم والحضارة والحرية الفكرية، وتخلّص من رواسب الماضي ـ باستقرارٍ فكريّ، وازدهارٍ اقتصاديّ، وتقدّمٍ علميّ، في جميع مجالات الحياة».

إنّ افتخار العلمانيّة بما حقّقهُ الغرب من تقدّم، وما يسمّونه **«نعمة»** على فرض صدق المقولة، إنّما هو من قبيل افتخار العاقر بولد ضرّتها.

وهُنا نجدُ الخلطَ المتعمّدَ بين **«العلم»** و**«الحريّة الفكرية»** و**«التقدّم العلمي»**.

أمّا قوله: **«في جميع مجالات الحياة»** فهل يعلم أنّ الغربيّين أنفسُهم يرفضُون هذه الدعوى، ويُصرّحُون بأنّ تقدّمهم العلميّ والتكنولوجيّ إنّما كان على حساب الإنسانيّة والأخلاق والقِيَم!

ثمّ ما المراد من **«العالم الغربيّ»**؟!

هل هي النخبةُ الحاكمة في البلدان الغربيّة -سواء من بيدهم السلطانُ وأصحابُ الكارتيلات، ورؤوس الأموال والأسهم والبنوك والمصانع والشركات، أُولئك المتمتّعون بكلّ مزايا الحياة المرفّهة؟!

أو عامّةُ الشُعُوب الكادحة والأعداد المليونيّة العاطلة عن العمل، والطبقة المحرومة من أبسط مستلزمات العيش، المساكين؟!

إنّ الحكم المطلق على الحياة في العالم الغربيّ بالحريّة والتقدّم...، إنّما هو تمهيدٌ لما يُريدهُ من الحكم على العالم الإسلاميّ قاطبةً بتزييف كلّ شيء له وفيه! ومن دون أن يفرّق في حكمه على العالم الغربيّ بين الأغنياء والفقراء!.

لكنّه في العالم الإسلاميّ ـ المنتمي إلى الإسلام كشريعة ـ يفرّق بين

الأُصوليّين، الّذين يُنادون بتطبيق الشريعة الإسلاميّة، وبين الجماهير الإسلاميّة، فيعتبرالجماهير **«ليس لديها مفهومٌ واضحٌ وجليٌّ عن الشريعة الإسلامية»**.

فهل جماهير الشعوب الغربيّة لديها مفهومٌ واضحٌ عن التشريعات الغربيّة، أو المعطيات العلميّة التي تقوم عليها؟!

وبينما يُوحي أنّ التشريعات الحديثة تقومُ على «المعطيات العلميّة» وعلى «المبادئ والأُسس» فهو يُحاول أن يُشوّهَ صُورةَ الأُسس التي تبتني عليها الشريعةُ الإسلامية، ويزيّفها، ويجعلها مشتّتةً، وبعيدةً عن أعين الجماهير المسلمة!

فهل الأُسس والمبادئ _المدّعاة للتشريع الغربيّ أنّه يقوم عليها_ معروضةٌ أمام أعين الجماهير الغربيّة؟!

وبينما هو يُطلقُ عنان التمجيد والتخليد للشريعة الغربيّة، يقول: **«لقد وضعت الشريعةُ الإسلامية عن النطاق التاريخيّ للعصر الذي ظهرتْ فيه، وهو عصرٌ قبليٌّ، ومن البديهيّ أن يحمل في طيّاتها كثيراً من سمات ذلك العصر، لتتلاءم أحكامُها مع حاجات الناس القليلة والبدائية آنذاك، ومع قدراتهم الفكرية والأخلاقية على استيعابها والأخذ بها»**.

وهذا الكلام يُوهم أنّ الشريعة الغربيّة خالدةٌ، ولم تنشأ في عصرٍ معيّنٍ، ولا بيئةٍ خاصّةٍ، ولم تُسقْ في النطاق التأريخيّ للعصر الذي وضعت فيه!

مع أنّا لوْ لاحظنا سرعةَ «التقدّم العلميّ» الفائقة في هذا العصر، لرأينا أنّ كلّ يوم يمضي على أهله فهو بمنزلة عقدٍ (١٠ سنوات) من الزمن الماضي، فإذا كانت الإشكاليّة على الشريعة الإسلاميّة إنّما هي تقيّدها بنطاق تاريخيّ محدّد، فكلّ ما يسنّه الغربُ من شرائع فهو كذلك مقيّدٌ بنطاقه الزمنيّ، ويصبحُ بعد فترةٍ وجيزةٍ تاريخيّاً بائداً، بل إنّ التقدّم العلميّ السريع يكشفُ عن أخطاء التشريعات، بنفس

الدرجة التي يتقدّم بها العلم والتكنولوجيا، وبذلك لا تبقى الثقة مستمرّةً بالتشريعات الغربيّة!

فلماذا الدعوةُ الجادّةُ هذه إلى التزام التشريع الغربيّ، على حساب الشريعة الإسلاميّة؟!

أمّا إذا كانت ملاكاتُ التشريع في الغرب، هي «المصالحُ والمفاسدُ» البشرية، فهي لابُدّ أن تستقرّ ولا تكون عُرضةً للأهواء، ولا تتأرجحُ بإراداتٍ سُلطويّةٍ تشرّعُ ما تُحبّ، لأنّ المصالحَ البشريّة ثابتةٌ ومستقرّةٌ وهي عامّةٌ لكلّ البشر، لا فرق فيها بين عنصرٍ وعنصرٍ، ولا شعبٍ وشعبٍ، ولا زمانٍ وزمانٍ، ولا طائفةٍ وطائفةٍ، ولا شرقٍ وغربٍ، وهذا هو ما ابتنتْ الشريعةُ الإسلاميّةُ عليه، لأنّها تتّبع إرادة السماء، بعدَ الاعتقاد بوجود «الله» العالم بمصالح عباده وما يفسد وجودهم، ولذلك فإنّ شريعة الإسلام هي **«إلهيّة»** قبل أن تكون «أرضيّةً» و**«دين الله لا يُقاس بالعقول»** و**«حلال محمّد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة»**.

هكذا يُفكّرُ المسلمون، ويلتزمُون بشريعة الإسلام، بعدَ أن وَجدوا في هذا الدين الطريق الصالحة للحياة، والشريعةَ الموافقةَ للعقل والعدل والوجدان، والبعيدةَ عن الظلم والعُدوان.

وبعد أن جرّبت الجماهيُر _طوال القرن الماضي وما سبقه_ حضورَ الأنظمة المختلفة المستبدّة والقبليّة والأميريّة والملكيّة والجمهوريّة الغربية، وذاقت الأمّرين من النُظُم المدّعية للحريّة والتابعة للغرب، وضحَ لها فشلُ القوانين والدساتير المستلهمة من الغرب، والتي طبّقتْ حرفيّاً في جميع الأرض الإسلاميّة المستعمرة من قبل الغرب، فلم تجنِ الشُعُوبُ منها إلاّ البلاء والتخلّف الحضاري المشهود.

ورجعت الجماهيُر إلى تطبيق الإسلام الّذي ميّزوا بكلّ وجودهم ما فيه من

خيرٍ وبرٍّ وعدلٍ(١).

وإذا اعترف المؤلّف (فوزي) بأنّ الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلاميّة في عصرنا تلقى الاستجابة من الطبقات الشعبيّة الإسلاميّة، لأنّ هذه الدعوة قائمةٌ على استغلال «المشاعر» ص٢٥!

فهل فكّر: لماذا عادت هذه المشاعرُ المتروكةُ منذ مجيء الاستعمار إلى الأرض الإسلاميّة، عادت إلى الحياة، لتُستغلّ من جديد؟!

ولماذا يُحاول العلمانيّون أن يفرّغوا الملايين من شعوب الأُمّة الإسلاميّة من «إرادتهم» و«رغبتهم» و«فكرهم» ويفرضُونهم مُستَغَلّين من قبل الآخرين، ومن الأُصوليين _ مثلاً _؟!

ولِمَ لا يفرضُ مثلُ ذلك في الشعوب الأُوروبيّة الّتي تتلاعبَ بعُقولها ثلّةٌ من ذوي الأطماع الفاسدة من اليهود والسياسيّين؟!

٢. تطبيقُ الشريعة الإسلامية يقظةٌ حضاريةٌ:

إنّ الملايين الشعبيّة التي صوّتتْ إلى جانب تطبيق الشريعة الإسلاميّة ليسوا همُ الأُصوليّون وحدهم ـ كما تحلُو للعلمانيّة تسميتهم ـ وإنّما همُ الجماهيُر التي تسحقُ تحت أقدامها المعسكرَ العميلَ للغرب، بل يُطاردون جُنُودَ الغرب وذُيُولهَم الّذين يحملون أقلاماً مزيّفة ليشوّهوا صُورة شعبٍ كاملٍ، ويُزيّفوا عقله وإرادته.

وإذا اعترف المؤلّف في ص١٤ بأنّ: **«الحضارة الإسلامية قامت عندما كانت**

---

(١) وهذه الصحوة الإسلامية القائمة في البلاد العربية أكبر شاهد على ما نقول! والبهجة الغربية وأساليبها الماكرة في إفشالها وتحريفها عن مسارها من قبل عملاء الغرب المتسللين، وبقايا الأنظمة الفاسدة العميلة، بمساعدة الأمراء والملوك المستأجرين للغرب، هو الدليل على ما يقوله العلمانيون ويريدونه ويسعون إلى إلتزامه وتطبيقه.

الشريعة قريبةً من مفاهيم الناس ومداركهم، وكافية لاستيعاب النموّ الاجتماعيّ».

فإنّ الناس همُ اليومَ ـ في كلّ الأرض الإسلاميّة والعربيّة ـ يقتربون من الإسلام ـ بعد فصل الاستعمار لهم عنه ـ ويعُودُون إليه، لأنّهم وَجَدُوهُ الأوفقَ بمداركهم، والمؤمّنَ الأوثقَ لحاجاتهم الاجتماعيّة، ويُطالبون الحكّامَ العُملاءَ بتطبيق الشريعة الإسلاميّة، بعد أنْ ذاقوا الأمّرين من القوانين والنُظُم المقرّرة في الغرب، والّتي فرضتها الدولُ الاستعماريّة، فلم تَجْنِ الشعوبُ والأرضُ الإسلاميّة منها إلاّ الخيبةَ والدمارَ والتخلّفَ في مجالات الحياة كلّها.

ويوم دخلَ الاستعمارُ أرضَ الإسلام، كان رَتْلُهُ الخامسُ المتخفّي هو الّذي يدعو إلى رفض الإسلام وشريعته، ويتّهمه بالتأخّر والجُمُود، ويتبجّحُ بالتقدّم الغربيّ، وقد تمكّن بالقوّة العسكريّة والتزوير من فرض إرادته و نصب عملائه على الحكم في البلاد الإسلامية، وإزواء الإسلام وتزييف عقيدة الناس به.

واليومَ، وبعدَ أن عرفَ الناسُ زيفَ ادّعاءات الغربيّين، وزيفَ نُظُمه وتشريعاته، جاءَ رتلُ العلمانيّين، ليُعيدوا الكرّةَ على الإسلام وتشريعاته، بأُسلوب **«البحث والدراسة»**!

وقد غفلوا من أنّ الناس ـ هذه المرّة ـ قد تسلّحُوا بالعقيدة واستعدوا بالعزم لإبعاد التجربة المُرّة من الغرب وتشريعاته، ولن ينخدعُوا بهذه الدعايات المغرضة، وعمليات التزوير والتشويه لسمعة الدين والشريعة.

إنّ جماهير الشعوب تعلمُ أنّ الحضارة الإسلاميّة ما انهارت إلاّ عندما تُرك العمل بشريعة الإسلام، واتُّهِمتْ بالقِدَم والتأريخيّة، ولجأ المقنّنون العربُ إلى الغرب يقتبسون من تشريعاته، ليدسّوهُ في دساتير البلدان الإسلاميّة والعربيّة.

ويكفي إلقاء نظرة إلى قوانين البلدان العربيّة المستعمرة، ليجد الباحثُ بُعدَها

عن الشريعة الإسلاميّة واعتمادها على القوانين الفرنسية والإنكليزية والأمريكية!

فلماذا لم تفلح الدولُ العربية، لو كان في النظم الغربيّة وتشريعاتها، خيرٌ، وعلمٌ؟!

إنّ التخلّف والدمار اللّذينِ باءتْ بهما المجتمعاتُ الإسلاميّةُ، إنّما هو من جرّاء الالتزام بالنظم العميلة للغرب والقوانين الوضعيّة الغربيّة السارية المفعول في البلاد الإسلاميّة والعربيّة منذُ أكثر من قرنٍ، ولن تعودَ الأُمّةُ ثانيةً إلى تلك التجربة المرّة **«فإنّ المؤمن لن يلدغ من جحر مرّتين»**.

٣. شريعة الغرب، والمبادئ والقِيَم؟

لكنّ كلّ هذا، ولا بعضه، لا يحلُو للعلمانيّين، ومؤلّف كتاب «تدوين السنّة» يُحاولُ هو أيضاً عرض «إشكاليات» عديدة على الشريعة الإسلاميّة، فبعد ما نقلناه من مقدّمته، يقول في خاتمته ص٣٧٥: **«هذه هي الشريعة الإسلامية، بسطناها بكلّ حيادٍ وتجرّدٍ [!!] فما الذي يصلحُ منها للتطبيق في عصرنا؟»**.

ثمّ يدعُو المسلمين الحريصين على التمسّك بالمبادئ الأساسيّة التي جاءت في القرآن الكريم إلى: **«طرح المسائل الشكلية التي سقطتْ بتقدّم الإنسان في عصرنا، والتقريب بينها وبين المبادئ التي نصّتْ على شريعة حقوق الإنسان، والقائمة على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، والتي تنبع جميعاً من قِيَم إنسانية وأخلاقية، وليس في هذه المساواة ما يتنافى مع المبادئ الأساسيّة للشريعة الإسلامية»**.

وهذه الخاتمة الموجزة (في صفحة واحدة فقط!) تجمع «كلّ الصيدِ في جَوفِ الفَرا» حيث أعطى غَرَضَهُ بوضوح، وهو الّذي لم ينفكّ عنه في كلّ صفحات الكتاب، ويتلخّص في:

«إنّ التشريعات الغربية الحديثة _جميعاً_ تعتمد القِيَم الإنسانية والأخلاقية، فيجبُ إسقاطُ ما يتنافى من التشريعات الإسلامية مع التشريعات الحديثة»!

إنّه يفرّق بين التشريعات الغربيّة _فهي عنده تعتمدُ القيم الإنسانية والأخلاقية_ وبين التشريعات الإسلاميّة فيقول: إنّها مقيّدة بالنطاق التاريخي في العصر الذي وضعت فيه!

وقد عرفت زيف هذه التفرقة!

أمّا عن **«القِيَم»** المزعومة، التي يدّعي اعتماد التشريعات الغربية عليها:

فهل يعترفُ الغربُ _والعلمانيّون_ بشيء اسمه «القيم»؟!

فمن أمثلة ذلك ما ذكره المؤلّف في ص٥١، أنّ الحضارة الحديثة: **«ألغت الرقّ في العالم، واعتبرته جريمة إنسانية، وأعلنت المساواة في الحقوق بين الناس، وتتمثّل هذه المساواة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ألقى التمييز بين البشر، وساوى في الحقوق بين المرأة والرجل».**

نعم، فإنّ هذا هو «الإعلانُ» لكن أين العمل والتطبيق؟!

فلو أنّ الحضارة الغربية ألغت الرقّ في الإعلان، فهل أُلغيَ الرقّ فعلاً، أم أنّ الأحرار أصبحوا هم رقيقاً للقوّة والثروة المكدّسة، وعصابات المافيا، وتجّار المخدّرات، وهيمنة أجهزة الاستخبارات العالمية؟!

وإذا اعتبروا الرقّ جريمةً إنسانيّةً، يهابُونها، فلماذا لا يُقلعون عن الأكبر منها من الجرائم المروّعة ضدّ البشر في العالم، بل ضدّ الموجودات الكونيّة الأُخرى؟!

وإذا كان **«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»** _مجرّد «إعلان» فقط، طبعاً_ قد ألغى التمييزَ بين البشر، فلماذا التمييز العُنصري بين السود والبيض في كلّ العالم الغربي، وخاصّة أمريكا؟! وفي مقرّ الأُمم المتّحدة بالذات!!؟

وما هو موقفُ العلمانيّين، لو علموا أنّ «**البشر**» في مصطلح أهل الإعلان العالمي، هو الأُوربيّون، فقط؟!

وماذا لو قال الغربيّون: إنّ «حقوق الإنسان» تعمّ «الحيوان» الأُوربّي، ولا تشمل الشرقيّين لأنّهم «وحوش»؟!

وأمّا المساواة بين الرجل والمرأة، فهل كان في صالح الرجل؟! أو في صالح المرأة؟! أو في صالح الشهوات الأُوربيّة التي أرادت تعرية (المرأة) من كلّ الحقوق، حتّى اللباس والحجاب؟!

وأَلْفُ سُؤالٍ وسُؤالٍ آخر، تظلّ بلا جوابٍ، عن تلك الحقوق المزيّفة!

إنّ العلمانيّين يتغافلون عن كلّ هذه الحقائق التي تعيشها البشرية، وبالإمكان الإجابة عنها بوضوح وبسهولة.

فالأجوبة ها هي في ما تسير إليه البشرية من الوحشية والفقر والظلم، في ظلّ «**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**» الذي يستغلّه الغرب لصالحه، وضدّ كلّ من يريد التخلّص من هيمنته وسطوته وجبروته.

إنّ العلمانيّين، يتعامَوْن عمّا يجري في العالم ـ في هذا العصر ـ ويُحاولون أن يبحثوا عن «إشكاليات الشريعة الإسلاميّة» بغرض تزييفها في أنظار الجماهير الإسلاميّة، لدعوتهم إلى «التشريعات الغربية»!

لكنّ الجماهير المسلمة أبصرُ بالحياة وأعرف من هؤلاء المنبهرين بتعاليم الغرب.

وأمّا دعاواهم باعتماد الشريعة الغربيّة على **القيم الإنسانية والأخلاقية**:

فلا نريد الدخول في مناقشتها تفصيلاً، ولا يخفى زيفها على أيّ إنسان في هذا العالم المفتوح على الجميع، فإلقاء نظرةٍ على الحياة العابثة التي تجري في شواطئ

أوروبّا وأمريكا، والعواصم السائرة في ركب حضارة الغرب، وفي نواديه، وباراته، وحتّى في حدائقه العامّة، وأمام أعين الناس جميعاً، من انتهاك لأدنى المبادئ الإنسانيّة، والكرامة البشريّة، وتجاوز لأوّليّات القيم الأخلاقيّة، كافٍ لإثبات ذلك.

ومصادقة أُسقف كنتربري ـ في إنكلترا ـ على قانون تشريع **«اللواط» وزواج الذكور من الذكور**، حتّى أصبح قانوناً وشريعةً في الغرب، في الستّينات، ولا يزال يروّج ويتّسع نطاق العمل به بصورة بشعةٍ ومُقرفةٍ في الغرب المتحضّر[1]!

وهذا هو واحدٌ من مآسي التشريعات الغربية، المبتنية على **القيم!** وهذا في صالح المرأة، طبعاً!

ولقد عرضت الأقمارُ الصناعية ـ هذه الأيّام ـ صورة الزنجيّ الأمريكيّ الّذي أمر الحاكم في محكمة أمريكيّة، بتكميم فمّه في المحكمة بشريط لاصق!

وهذا أيضاً يمثّل واحداً آخر من حقوق الإنسان، والمساواة بين الأبيض الحاكم، والأسود المحكوم، وواحدٌ من **القيم** التي يبتني عليها التشريع الغربي!

وأمّا قصفُ هيروشيما وناكازاكي بالقنبلة الذرّية، وفجائع حروب فيتنام، وتدمير العراق في حرب النفط، ودعم الصرب المسيحيّين في البوسنة ضدّ المسلمين ـ على الرغم من كونهم أُوربيّين أيضاً ـ وحماية إسرائيل المعتدية على العرب والسكوت عن جرائمها البشعة، والسكوت عن جرائم الحكام في الخليج ضد الشعوب المسالمة المطالبة لحقوقها، ودعم الإرهابيين في سوريا وأفغانستان والعراق، فهي صورٌ أُخرى من **«قيم الغرب الأخلاقية ومبادئه الإنسانية» وتطبيقه لحقوق**

(١) وقد صادق على ذلك ارئيس الأمريكي الحالي (باراك أوباما) وأعلنته بكلّ وقاحة ومن حياء، وزيرة خارجيته المرأة الشريفة (هيلاري كلينتون)!؟

الإنسان، والمساواة بين البشر!

إنّ الجماهير الإسلاميّة والشعوب الشرقيّة أعرفُ بأخلاق الغرب وأهدافه وتشريعاته، التي جرّت الويلاتِ على العالم، وقد ذاقُوا الأمّرينِ من هذا الغرب المتحضّر وأسلحته وجنوده وعملائه، فهم أعرف من هؤلاء العلمانيين المستأجرين الّذين يحملون الأقلام الغربية، وينظرون إلى الأُمور بالنظّارات الغربية، ويُحاولون الخداع والمكر بالأُمّة، بعنوان **«الدراسات المعاصرة» و«النقد الحرّ»** وما إلى ذلك من العناوين المزيّفة، والمليئة بالدجل.

إنّ محاولات العلمانيّين العابثة إنّما تغرُّ أُولئك الّذين يبتعدون عن الشارع وعن السوق وعن ميادين اجتماع الجماهير، بل يحصرون حضورهم في نوادي اللهو، ومؤتمرات الخيانة، واللقاءات السياسيّة العامّة والخاصّة، والّتي تفصلها عن الجماهير الحِرابُ والأسِنّةُ، وأشكالُ تسريحاتهم، وملابسهم، ومآكلهم ومشاربهم، وسيرتهم وأخلاقهم!

وهم ما داموا يلبسون على أعينهم النظّارات التي صنعتها لهم الجامعات الغربية، التي تعلّموا فيها أساليب البحث والدرس على المنهج الغربيّ، والتي تُريهم الجماهير والشعوب بالمنظار والفكر الغربي، فلا يمكنهم الحضور في ساحات عمل هذه الجماهير.

وما داموا لم يحضروا فإنّهم بعيدون عن كلّ حقيقة وواقع، فلا يقتربون بدراساتهم وبحوثهم ونقدهم خطوة منها، لأنّها ليستْ أمراً يُدركُ إلا بالحضور في ساحات المجتمعات.

لكنّ العلمانيين لا يقرأون ولا يكتبون إلا ما تُملي عليهم أساتذتهم من خيالاتٍ وأوهامٍ وتزييفاتٍ غربيّةٍ، مليئةٍ بالحقد والدَجَلِ، والعلمانيّون يُعيدون كتابة

تلك باللغة العربية، فهم ليسوا إلاّ أبواقاً مصطنعةً لنداءاتِ الغربِ، ينعقون بنهيقه وضمن محاولاته السياسيّة لصدّ الصحوة الإسلاميّة المتنامية.

٤. إشكاليّات الشريعة الإسلامية:

وبينما كان الغربيّون يذكرون ما يتصوّرونه **«إشكالات»** في الإسلام شريعةً وعقيدةً ومصادرَ وتُراثاً وتاريخاً، ولا يبتّون بشيءٍ، بل يدفعُ بعضهم آراء بعض في متاهاتِ تناقضٍ مفضوحٍ، فإنّ «العلمانيّين البُدلاء» الّذين يزعمون أنّهم **«عربٌ»** التزموا بتلك الاحتمالات والفرضيّات، كنظريّات قطعيّة يُروّجُون لها، ويُؤكّدون عليها.

وقد جمعنا فيما يلي ما جاء منها في كتاب «تدوين السنّة» لنجد مفارقاتها وملاحظاتنا عليها.

٥. موقف العلمانية من السنّة النبويّة:

يعترف المؤلّف في ص٢٤: **«أنّ هذه الشريعة تستمدّ معظم أحكامها من السنّة».**

لكنّه يقول: **«إنّ الملابسات التي تعرّضت لها في العصر الإسلامي الأوّل، والخلافات التي قامت حول تدوينها، وحول ما دوّن منها، أضعفت من قيمتها التشريعيّة، وقدرتها على جمع كلمة المسلمين حول شريعة واحدة غير مختلف عليها مضافاً إلى السلبيات الأخرى التي ذكرناها، والتي تجعلها واهية عن الوفاء بالحاجات الاجتماعية لعصرنا».**

إذا كانت «السنّةُ» حجّةً معترفاً بها على الأحكام، في مجملها، فلن تكون الخلافاتُ في الخُصوصيّات موجبةً لرفع اليد عن حُجّيتها بقولٍ مُطلقٍ، ومُحاولة

إسقاطها وحذف مُهمّتها الأساسيّة، بل إنّ وُجود الخلافات يدعُو إلى اتّخاذ أدوات وقائيّة بدقّةٍ أكبر لتحديد ما يجبُ توفّرهُ للتأكُّد من «السنّة».

فليس وُجودُ الخلافات مُؤدّياً إلى تضعيف قيمة السنّة؛ بل هي تُؤدي إلى التثبّت والتأكّد من وُجودها.

وأمّا الجمع بين كلمة المسلمين، فلم تتخلّف إلاّ من فعل المسلمين وتركهم للعمل بالشريعة، وبُعدهم من مصادر الإسلام وفكره، وكذا العوامل الخارجيّة الّتي عرضت في تاريخهم، وفي عصرنا الحاضر بفعل الاستعمار البغيض والغرب الحاقد، ببثّ بُذُور الفُرقة والخلاف بينهم.

وليس من فعل هذا المصدر أو ذاك حتّى يشكّك في حجّيته، وهذا القرآن ـ وهو لا ريبَ فيه ـ ولا يمكنُ حتّى للمؤلّف التشكيكُ في حُجّيته وقيمته التشريعيّة، فهل يقال في حقّه: إنّه لم يكن قادراً على جمع كلمة المسلمين على شريعةٍ واحدةٍ؟!

فالعجز ليس في **السنّة** كما ليس هو في **القرآن**، وإنّما في المسلمين الّذين يدّعون الانتماء إلى هذا الدين.

إنّ تخلّف أُمّةٍ مّا عن العمل بالقانون، أو التكاسُل عن تطبيقه، أو القصور في فهمه، أو التقصير في العمل به، ليس من عيبِ القانون نفسه، كما أنّ عدم معرفة سياقة السيّارة المجهّزة، ليس من عيب السيّارة، بل من جهل السائق.

إنّ عرض مثل هذه الإشكالات يدلّ على مرضٍ في قلب المؤلّف يُريدُ أن يبثّه بأيّ شكل!

بين القرآن والسنّة:

يُحاول المؤلّفُ أن يكون **«قرآنياً»** يُحافظ على اتّباع القرآن في تشريعاته،

ولكنّه يؤكّدُ على ضرب السنّة بسيف القرآن، تلك المُحاولة التي بدأها أوّل القرآنيّين بمقولة: **«حسبنا كتاب الله»** واستمرّت عليها سياسة الخلافة الأُمويّة، وأبرزتها في «صفّين» برفع المصاحف على رؤوس الرماح، وروّجها رُوّادُ الرتل الخامس للاستعمار الغربي، في الهند، وباكستان، وفي مصر بدعوة: **«الإسلام هو القرآن وحده»**.

والمؤلف يسير في هذا الركب فيقول في ص٢٠ عن أحاديث الآحاد: **«ولم يأمر النبي ﷺ بكتابتها مثلما كتب القرآن من قبل كتّاب الوحي، ولم يعلن النبي ﷺ هذا القسم من الشريعة على عامّة المسلمين مثلما كانت تعلن آيات القرآن. فالقرآن عندما كانت تنزل آياته كان النبي ﷺ يتلوها في المسجد أو في مكان عام على ملأ من المسلمين، فكان الصحابة يتلقّونها ويكتبونها ويحفظونها ويتلونها في صلواتهم، أمّا السنّة فإنّها لم تلق مثل هذه العناية وذلك الاهتمام»**.

لكن هل ترضى العلمانيّةُ عن (إبراهيم فوزي) ما لم يتّبع ملّتهم في نفي كلّ المقدّسات، سواءاً كانت قرآناً أم سنّة؟

وهل يقنعون منهُ أن ينفي صفة **«الوحي»** عن السنّة فقط، وتبقى هذه الصفة للقرآن؟

إذن كيف يفعلون مع قول القرآن عن النبيّ: ﴿مَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾؟!

فهم لا يرضون إلاّ بنفي وجود «الوحي».

إنّ الالتفاف على السنّة، ولو بسلاح «القرآن» لا يُرضي «العقليّة التزييفيّة» المسيطرة على التيّارات العلمانيّة أبداً.

فهذا حامد نصر أبو زيد، على الرغم من تثمينه لكتاب فوزي، ونفخه في

جلده، إلاّ أنّه يُعارض تقديسهُ لتشريعات القرآن، فيقول في (مجلّة الناقد، العدد ٧٣، ص١١): **«ماذا عن النصوص التشريعيّة في النصّ القرآنيّ، هل هي نُصُوص تاريخية قابلةٌ للانفتاح، أم أنّها نُصُوصٌ قطعيّةُ الدلالة أبديةٌ لا يجوزُ الخروجُ عن منطوقها الحرفيّ؟**

هذا المفهوم الأخير غائبٌ تماماً في تحليل المؤلّف (فوزي) ومن ثمّ غابتْ عنه مسألةُ: الإشكاليات الكامنة في النُصُوص التشريعيّة القرآنية»!!

فما جواب (فوزي) عن هذا؟!

٧. السنّة الفعليّة وحجيّتها على حساب القوليّة:

أُطلقتْ «السُنّة» في المصطلح الإسلاميّ على ما جاء عن النبيّ ﷺ خارج النصّ القرآني، العلماء عن كلّ تشريعٍ كان مصدرُهُ الرسولُ عبّروا عنه بالسُنّة، وعمّموا هذا المصطلح على ما قاله الرسول، وما فعله، وما قَرَّرَ عليهِ الآخَرِين بِسُكوتهِ الكاشفِ عن رِضاهُ، وأجمع المسلمون على: أنّ ما قاله ﷺ هو سُنّةٌ.

وعارض بعض في كون ما فعله كذلك، باعتبار أنّهُ بَشَرٌ تصدُرُ منهُ الأفعالُ العاديّةُ من دون أن تكون لها صفةُ التشريع!

لكن ذلك غير صحيح، فمُضافاً إلى أنّ اسم «السنّة» يُطلق على الطريقة التي وضعت للاقتداء والاتّباع، وما أتى به الرسولُ ﷺ من فعلٍ لا يكون إلاّ حَسَناً قابلاً لذلك، فإنّ الفعلَ والعملَ أقوى دلالةً على الإرادة من مجرّد القول، فإذا فعلَ شيئاً فإنّه قد أحبّهُ لنفسه، ونسبتُهُ إليه أوضحُ من مجرّد القول من دون العمل، فالسُنّة الفعليّة أيضاً حُجّةٌ، يجبُ اتّباعُها والاستنانُ بها.

أمّا المؤلّف فوزي فقد أبدى رأياً غريباً حين جعل السُنّة الفعليّة حجةً قطعيّةً، وشكّك في القوليّة، حيثُ قال في ص٢٠: **«أمّا العبادات فقد تعلّمها الناس من**

النبيﷺ حال حياته وتناقلوها عنه بالتواتر جيلا بعد جيل، ولم يتعلّموها من الكتب، ولم يكن في بداية الإسلام ثمّة حاجة لتدوينها، فقد كانت الممارسة الفعليّة تقوم مقام كتابتها، ولذلك لم يقع الكذب فيها، ولم يقع خلاف على صحّتها إلاّ ما ندر».

وأضاف: «**أمّا المعاملات فقد جاءت على لسان النبي ﷺ بشكل أحاديث أفرادية أطلقوا عليها اسم (أحاديث الآحاد)**».

وهكذا حاول فوزي التأكيد على السُنّة الفعليّة وحُجيّتها على حساب السُنّة القوليّة.

٨ـ أخبار الآحاد:

ويؤكّد المؤلّف على أنّ التشريعات المعاملاتيّة تبتني على «أحاديث الآحاد» وهي غير قابلةٍ لإثبات التشريع بها، فيقول في ص٢٣: «**إنّ أحاديث الآحاد... لا تشكّل من وجهة القواعد التشريعيّة تشريعاً عامّاً لجميع المسلمين، لأنّ من أبسط الشروط في كلّ تشريع ـ قديماً وحديثاً ـ هو إعلانه على الناس لكي يلتزموا به ويعملوا بأحكامه، وإنّ الإسرار به إلى شخص أو شخصين على انفراد لا يعطيه صفة التشريع العامّ الملزم لجميع الناس، ولذلك كانت أحاديث الآحاد، وحول جواز الأخذ بها منذ عهد الصحابة موضع خلاف بين الفقهاء، وتعتبر أحاديث (الآحاد) عند أغلب الفقهاء أحاديث ظنّية، وهي لا ترقى إلى مرتبة اليقين بصحّتها**».

إنّ البحث عن حُجيّة أحاديث الآحاد قد وقع في علم أُصول الفقه ـ المعدّ للبحث عن مصادر التشريع ـ بشكلٍ واسعٍ ومستوعبٍ لكلّ جوانبه، وليس في ما أورده جديدٌ يُذكر، وقد التزم الشيعةُ منذُ القدم بعدم حجيّة الخبر الواحد، وأنّه لا

يُفيد علماً ولا يُوجبُ عملاً، والمحقّقون من أعلام الشيعة الأُصوليّون إنّما يلتزمون بالأخبار المتواترة، ثمّ المعتضدة بالشهرة العمليّة على طبقها، وبهذا تخرج أخبارُ الآحاد التي عليها العمل إلى مرحلة الإعلان العامّ الذي هو ضروريٌّ في كلّ تشريعٍ.

وأمّا الأخبار الواردة حول التشريعات _سواء في العبادات أو المعاملات_ فلم تخرجْ عن هذا الأصل إلاّ نادراً، فلم يُدوّن في المصادر الحديثيّة إلاّ ما كان عليه العمل العاضد لكونه مصدراً للتشريع، بعكس ما يُريد أن يُصوّرهُ المؤلّف تماماً.

٩. نقد المتن:

وممّا ذكره المؤلّف من السلبيّات على السُنّة هو «**نقدُ الحديث من جهة المتن**» ففي ص٢٤١ أورد ما أثاره أحمد أمين المصريّ في «فجر الإسلام» من: «**أنّ العلماء اعتنوا بنقد الإسناد أكثر ممّا عنوا بنقد المتن، فقلّ [حسب تعبيره] أن تظفر بنقد من ناحية ما نسب إلى النبي ﷺ... ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به في جرح الرجال وتعديلهم**».

وعلى الرغم من إشارة أحمد أمين إلى وجود نقد المتن عند علماء الحديث _ولو أنّه قلّلَ من شأنه_ إلاّ أنّ المؤلّف لم يُحاول أن يبحث عن قواعد ذلك، بل ركّزَ على تشويه صُورة السُنّة باعتبار توجّه هذا النقد إليها، وسردَ أمثلةً للنقد العقليّ لمتون أحاديث، وليس هو منفرداً في ذكرها ونقدها، بل قد نقد العلماء هذه المجموعة وأُخرى أكبرَ منها عند بحثهم عن نقد المتن، ولكنّ هذه المجموعة لا تُشكّل عقبةً أمام الحديث، ولا تُؤدّي إلى تضعيف موقع السنّة في الحجيّة والمصدريّة للتشريع، كما يُحاول أن يوحي المؤلّف.

وأمّا نقد المتن: فقد تعرّض له العلماءُ في علومٍ عديدةٍ، وتحت عناوين منها

علم الدراية ومصطلح الحديث بعنوان **(الحديث المعلّل)** وفي (علم الحديث) بعنوان **(اختلاف الحديث)** وفي علم أُصول الفقه بعنوان **(تعارض الأدلّة والبحث عن الحديثين المتعارضين)**.

ويبذل الفقهاء جهوداً واسعةً في الجمع بين الأخبار المختلفة الدلالة، للتخلّص من التنافي بينها، أو الترجيح حسب الطرق المقرّرة في أصول الفقه، ومن خلال هذه البحوث يمكن استخلاص القواعد المضبوطة لنقد المتن، والتوثيق الداخلي للأحاديث، بعد الفراغ من البحوث السنديّة.

فأيّنَ أحمد أمين ومَنْ لَفّ لَفّهُ من هذه الذخيرة العلميّة، وهذه الجهود الجبّارة المبذولة من أجل صيانة السُنّة ممّا يشينها؟! حتّى يخوضَ ويخوضُوا في تيّارها الزاخر، ويُحاولوا بدراساتهم الضحلة، القدح فيها؟!!

١٠. بين العبادات والمعاملات:

وممّا أثاره من السلبيّات الّتي ذكرها للشريعة، وكرّرهُ في مناسبات عديدة قوله في ص١٦: «**إنّ رجال الفقه الإسلاميّ جمعوا بين العبادات والمعاملات، وكوّنوا منهما شريعةً واحدةً، هي الشريعةُ الإسلاميةُ، وصبغُوها بصبغةٍ دينيّةٍ ضيّقةٍ، ذات أبعادٍ محدودةٍ، غير قابلةٍ للتغيير والتبديل حسب مُقتضى تطوّر المجتمع ونموّه**».

وجعل السبب في اختلاف التشريع بين المذاهب: «**إنّ السنّة شملت العبادات والمعاملات على حدّ سواء**».

وأضاف: «**أمّا العبادات فقد تعلّمها الناس من النبي ﷺ حال حياته، وتناقلوها عنه بالتواتر، جيلا بعد جيل، ولم يتعلّموها من الكتب، ولم تكن في بداية الإسلام ثمّة حاجة لتدوينها، فقد كانت الممارسة الفعليّة تقوم مقام كتابتها، ولذلك لم يقع الكذب فيها، ولم يقع خلاف على صحّتها إلاّ ما ندر**».

وأضاف: **«أمّا المعاملات فقد جاءت على لسان النبي ﷺ بشكل أحاديث أفرادية أطلقوا عليها أحاديث الآحاد، وهي التي رواها صحابي واحد، قال إنّه سمعها من النبي ﷺ على انفراد، ولم يرو على لسان صحابي آخر إلاّ القليل منها، ولم يأمر النبي ﷺ بكتابتها مثلما كتب القرآن من قبل كُتّاب الوحي، ولم يعلن النبي ﷺ هذا القسم من الشريعة على عامّة المسلمين مثلما كانت تُعلن آيات القرآن».**

ويقول في ص٢١: **«ولم تنشر هذه الأحاديث بين الناس في حياته، فقد رويت معظم أحكام المعاملات بعد وفاته، وبعضها روي بعد وفاة الصحابي الذي سمعها من النبي ﷺ».**

ويقول في ص١٢٤: **«المعاملات هي الأحكام أو التشريعات التي تنظّم العلاقات بين الناس وهي علاقات متغيّرة ومتبدّلة تبعاً لتغيّر المجتمع وتبدّل المصالح».**

ومع وُضوح خطئه في أصل دعواهُ بالنسبة إلى العبادات، وعدم وقوع الخلاف في صحّة أحكامها، وعدم وقوع الكذب في أخبارها، فإنّ وقوع الخلاف في العبادات بين المذاهب، بل بين المذهب الواحد أمرٌ لا يُنكر، فهذه «البسملة الشريفة» قد وقع النزاع في قرآنيّتها، وجزئيّتها للسور كلّها، أو للحمد فقط، وجواز قراءتها في الصلاة أو وجوبها، وفي جهريّتها أو إخفاتها، مع وضوح كتابتها في المصحف وإجماع المسلمين على تلاوتها.

وهذا الوضوء، مع أنّه عملٌ يُقام في اليوم أكثر من مرّة، فقد اختلفوا في كيفيّته، وفي المسح للأرجل أو غسلها، وفي مقدار مسح الرأس، وللأحاديث المختلَقة والمختلِفة دورٌ كبيرٌ في وقوع ذلك.

فإنّ مجمل ما ذكره المؤلّف في التفرقة بين العبادة والمعاملة، وما ذكره من أمثلة

الأحكام المعامليّة والإشكاليّات الّتي تصوّرها فيها، يدلّ على أنّه بعيدٌ كلّ البُعد عن مصادر الفقه الإسلاميّ، وبالأخصّ الفقه الشيعي، فليس من الفقهاء المسلمين من لم يفرّق بين العبادات والمعاملات.

فالشهيدُ الأوّلُ من علماء الشيعة الاثني عشريّة، فرّق بينهما بأنّ الغرض من العبادة هي الآخرة، بينما الغرض من المعاملة هي الدنيا.

لكنّ الشرع قد حدّد لكلّ منهما أُصولاً وقواعد وتراتيب وشروطاً، ومعرفة كلّ ذلك متوقّفٌ على البُلُوغ بالطرق الشرعيّة المعتمدة المقرّرة كأدلّة في أُصول الفقه، ولا فرق بين العبادة والمعاملة في ذلك، إلا أنّ الأحكام والأُمور المتعلّقة بالعبادة كلّها تعبّديّة محضة، لكن ما يرتبط بالمعاملات فقد علّقها الشارع على مصالح العباد ومفاسدهم، ولكنه تَدَخّلَ في تحديد بعض المصالح والمفاسد بالتعبّديّات، فما كان حلالاً شرعاً فلابدّ أن يكون للخلق فيه مصلحةٌ، وما كان حراماً ففيه مفسدةٌ، وإن لم يُدرك الناسُ ذلك.

أمّا ما سوى ذلك ممّا لم يرد من الشرع الكريم فيه حكمٌ بالحرمة، فهو على أصالة الحلّية شرعاً، بشرط أن يكون فيه منفعةٌ مقصودةٌ للعقلاء، وممّا يبذلون بإزائه مالاً، وإلا فأكلُ المال بين الناس بالطرق الملتوية، سواء كانت بعقودٍ مزيّفةٍ أو عُهودٍ ظالمةٍ، أو بدفعِ ما لا قيمةَ له ولا مالية، فهو منهيّ عنه شرعاً.

فتداوُلُ الثروة وانتقالها لابدّ أن يبتنيَ على هذه الأُسس الشرعيّة، وهذا لا ينافي أن تكون المصالحُ والمفاسدُ تتغيُّر، وتتبُعها الأحكام، فعندما لم يتقدّم الطبّ، لم يكن للدم النجس أيّةُ منفعة مُتصوّرة، وبما أنّ تناوله وشربه حرامٌ، فإنّ الفقهاء حرّموا بيعه في العصور السابقة.

وأمّا في العصر الحديث فبما أنّ الانتفاع به أصبح شيئاً مُتعارفاً، بل وضرورياً

للحياة أحياناً، فبيعُهُ حلالٌ، فليس دفع الثمن عليه بطريقة الباطل، وإن كانت الاستفادة في الأكل منه لا تزالُ حراماً.

وهكذا يدخل «القصدُ العُقلائيّ» في شرعيّة المعاملة في الإسلام.

فأينَ المؤلّفُ من هذه الحقائق الّتي هي أوّليّة في الفقه الإسلامي؟! حتّى راح يهرّجُ ويُناورُ بما ذكره من الأمثلة التي قد أنهكها فقهاءُ الإسلام في كتبهم المفصّلة وموسوعاتهم الفقهيّة بحثاً وتنقيباً، إلا أنّه تتبّع بعضَ المذاهب الشاذّة والأقوال النادرة وجمعَ منها مجموعةً ضئيلةً، وراحَ يهرّجُ ويزمّرُ، زاعماً أنّه قد توصّل إلى شيءٍ جديدٍ، مع أنّه قد ترك الآراء السديدة، والمناهج القيّمة في نفس هذه المسائل التي ذكرها، وليس ذلك إلاّ قصوراً منهُ لتناول الفقه، أو تعمّداً منهُ للتوصّل إلى غرضه في «تزييف الشريعة»!

ولذلك، فإنّنا أعرضنا عن مُتابعة ما جاء في القسم الثالث من كتابه والذي شحنهُ بمثل هذه الترّهات حول بعض المسائل الفقهيّة، اعتماداً على ما جاء في المصادر الأساسيّة.

مع أنّ أكثر ما ذكره من الإشكالات إنّما تعتمد على آرائه التي عدّها انتقاداً للسنّة، وقد أفصحنا عن وجوه تناقضها، فلا تبقى لما أورده أهميّةٌ تحتاج إلى صرف الجهد في تفنيدها.

١١. نظام الحكم في الإسلام:

يؤكّدُ المؤلّفُ على أنّ الدين الإسلاميّ خالٍ من أيّ تشريعٍ يحدّد النظام لإدارة البلاد وحكم العباد، ويحاولُ أن يوحيَ بأنّ الحكم الّذي كان في البلاد الإسلاميّة طيلة القرون، إنّما هو حكمٌ إسلاميٌّ.

فهو يقول في ص١٤: **«لقد كان الحكم في الإسلام ـ على توالي العصور ـ**

يقوم على الحكم الفرديّ الاستبداديّ المطلَق، القائم على إدارة فردٍ واحدٍ هو الخليفة، أو الإمام، أو السلطان، والّذي لا يعلُو عليه إمامٌ ولا سلطانٌ، ولا تقومُ إلى جانبه هيئةٌ أو جماعةٌ لها صفةٌ شرعيّةٌ تقاسمه الحكم أو تُسدي إليه المشورة والنصح في إدارة شؤون الدولة، ولم يعرف المسلمون الحكم الشعبيّ.

وقد خلت الشريعةُ الإسلاميّةُ من أيّ تشريعٍ يتعلّقُ بنظام الحكم في الإسلام سوى آية الشورى، وقد تجنّب رجال الفقه الإسلاميّ البحث في هذه الشورى، وفي أيّ بحث يتعلّقُ بنظام الحكم في الإسلام، لما له من مساس بسلطة الخليفة المطلقة».

إنّ هذه الإشكالية تعتمد على ثلاثة أُسس:

الأوّل: الخلطُ بين الحكم في الإسلام كدين وشريعة، والحكم في تاريخ المسلمين كواقع.

الثاني: التغاضي عن وُجود معارضة مستمرّة لأنظمة الحكم التي كانت سائدةً في البلاد الإسلاميّة، منذُ وفاة الرسول ﷺ وحتّى عصرنا الحاضر، على طول التاريخ.

الثالث: الجهلُ بالتراث الإسلاميّ الضخم الّذي خصّ بالبحث والدراسات موضوع «نظام الحكم والإدارة في الإسلام».

أمّا في الناحية الأولى:

فإنّ الاعتماد على مجريات تاريخ المسلمين، وما حدث في القرون التالية، وحمل كلّ ذلك على دين الإسلام وشريعته فهذا من أبشع أنواع التحريف المتعمّد في الدراسات التي تكتبها العلمانيّة، ويُشيعها الغربُ، بحيثُ تحمّل مسؤوليّة ما في هذه الأدوار التأريخية كلّها على الإسلام، ويُحاسب بذلك المسلمون المتديّنون به.

بينما التفريق بين السلطة التي تفرضها الشريعة الإسلامية، وبين السلطة التي

سيطرت باسم الدين، أمرٌ لا يخفى على أيّ دارسٍ في الحضارة الإسلاميّة، وعارفٍ بالتاريخ الإسلاميّ، فإذا كان للدين سلطةٌ عُليا يجبُ على المسلمين طاعتها، فهذا شيء، أمّا أن تكون هذه السلطةُ بيد الحكّام الّذين حكموا _فعلاً_ البلادَ الإسلاميّة، فهذا شيءٌ آخرُ.

والتاريخ الماثل لا يقوم إلاّ على أساس ضبط ما هو الحادث من تسلّط مجموعة من الناس باسم الدين، وأمّا السلطةُ التي يفرضها الدينُ، وقرّرت لها الشريعة أُصولاً وطرقاً وأحكاماً، فلها واقعٌ آخرُ غير ما حدث وكان.

ويُحاول العلمانيّون أن يُوحُوا بأنّ الموجود والمقروء من التأريخ هو الّذي يمثّل حقيقة سلطة الدين، إذْ بعد تفريغهم للدين من أيّ نظامٍ صالحٍ للإدارة والحكم، تبقى هذه السلطة بيد المسيطرين على دفّة الحكم، فهم المستفيدُ الوحيدُ من كلّ صلاحيّات سلطة الدين، والأنظمة الحاكمة هي تقلب إرادتها إلى «دين وتشريع» وتسننها بدعةً تفرضها حقّاً ثابتاً في الشريعة، وحتّى لو فرض وجود حكم للدين، فإنّه في هذا الإطار لا يمكن تحقيقه، بل سلطة الدين تفقد حيويّتها ومصداقيّتها عند الجماهير.

وهذا الإيحاءُ فيه تعمّدٌ إلى إلغاء وعي الجماهير، وفصلها عن الدين وفهمه، وعن السلطة والإدارة في الإسلام.

ولكن لو كان للدين سلطةٌ، ولو في بطون الكتب وواقع المعرفة الدينيّة، وما دام وعيُ الجماهير كافياً للوقوف أمام كلّ سبل التأطير للدين واستغلال سلطته، وتوظيف اسمه وأفكاره في سبيل الأطماع السلطوية، فهذا دليل حيّ على إمكان إحياء سلطة الدين؟!

فلماذا يحاول العلمانيّون، أن يغمضوا أعينهم عن ذلك الأمر الواقع،

ويُحاولون إنكاره وتزييفه؟!

ولماذا يريدون أن يُفرّغوا الجماهير من كلّ وعيٍ ومعرفةٍ وإدراكٍ، ويَفرضُوا عليه حتميّاتٍ دبّرت بليلٍ من قبل الغرب وعملائه؟!

ولماذا يصطفّون اليومَ إلى جانب النظم السياسيّة المستبدة الراهنة، في مواجهة المدّ الإسلاميّ، والصحوة الدينيّة لدى الجماهير المُنادية بتطبيق الشريعة الإسلاميّة؟!

ووصفها بـ«الأُصوليّة» كاتّهام وقذف؟!

مع أنّ الجماهير المقذوفة ـ من قبل العلمانية ـ بالجهل والقصور عن درك مفهوم السلطة في الإسلام، هم يعلمون بأنّ النظم الحاكمة في بلاد الإسلام لا تعترف بأيّة خطوة أُصوليّة، بل هي في محاربةٍ مُستمرّةٍ لها بكلّ أشكال القمع والإرهاب، بدعم من الحضارة الغربيّة، ومُساعدة من العلمانية وتزييفها وعبثها بالتُراث وأُصُوله ومصادره.

وأمّا الناحية الثانية:

فإنّ المؤلّف أغفل المعارضة التي قامت ضدّ أنظمة الحكم في التاريخ الإسلاميّ منذ البداية وحتّى اليوم، فإنّ المعارضة السياسيّة لكلّ حاكم أو خليفة أو سلطان أو ملك أو رئيس أو أمير، لم تزلْ تشكّلُ جُزءاً مهمّاً من تاريخ المسلمين، ولها آراؤها، وتُراثها، وثوراتُها، وحتّى الدُولُ الّتي أقاموها على أساس من نظم الحكم فيها.

فكيف يتغاضى المؤلّف عن الثورات العلويّة العديدة؟ ووجهات نظرها الّتي بسطوها في عهودهم إلى المسلمين، والتي تُعدّ كلّ واحدة منها نظاماً جاهزاً متكاملاً لأشكال الحكومة في الإسلام؟!

وهل يتجاهل المؤلّف «عهد الإمام عليّ عليه السلام لمالك الأشتر» الذي يعدّ وثيقةً غنيّةً وقيّمةً لهذا النوع من الإدارة؟!

وهو النصّ الموجودُ أمام المؤلّف فوزي، لأنّه يراجع «نهج البلاغة» في كتابه مكرّراً، فهو من مصادره؟!

إنّ حركات المعارضة التي عاصرت الحكومات الإسلاميّة، أثبتت وجود نظام للإسلام في الحكم والإدارة، غير الذي جرى ويجري على أرض الإسلام، وقد أعلنوها ثوراتٍ دمويّةً لم تجفّ دماؤُها، وأوضحُوا أُطرُوحاتهم في عُهودهم الّتي نشرُوها وأظهرُوها للمسلمين.

ولئن تمكّنت السلطاتُ من القضاء عليها، وإخماد ثوراتهم في وقتها وخنق أصوات أصحابها، وإبادة تُراثهم، فإنّهم لم يتمكّنوا من محو آثارهم وذكرهم، بل بقيت دلالاتٌ في صفحات التاريخ تدلّ على عظمة الأعمال التي قاموا بها، والنظريات الّتي بنوا عليها جهادهم.

كما أنّ العلمانية اليوم، ورغم تناسيها وتغافلها عن كلّ تلك الجهود، فإنّها لا تتمكّن من طمس آثارها، وتجاهلها.

وأمّا موقفه من التراث:

فيكفي لإثبات زيف ذلك كلامه السابق، حيث نفى فيه وجود ما يدلّ على أنّ للإسلام نظاماً في الحكم والإدارة، بينما مئات المؤلّفات والبحوث والدراسات، قد كتبت واُلّفت حول هذا الموضوع، وقد احتوت على عشرات الأدلّة الشرعية الخاصة به، كما استوعبت هذه المادّة صفحات عديدة من كتب الفقه الإسلامي قديماً وحديثاً.

وقد رصد الأستاذ الشيخ عبدالجبّار الرفاعي قائمةً لهذا الموضوع المهمّ في موسوعة «مصادر النظام الإسلاميّ» وطبع باسم: مصادر الدراسة عن الدولة والسياسة في الإسلام، يحتوي على أكثر من ٣٠٠٠ عنوان بحثٍ ودراسةٍ وكتابٍ

حول الموضوع. والرفاعي هذا ممن يتواصل مع العلمانيين ويتعاطى معهم!

فهل يعقل جهل المؤلّف فوزي بكلّ هذا؟!

مع أنّه يتظاهر بالمعرفة لأنّه دخل في معمعة بحث «تدوين السنّة» الحسّاس؟!

ولنعد إلى بقية مؤشرات الهدف:

١٢. السلطة التشريعيّة في الإسلام:

ويؤكّد المؤلّف في عرض سلبيّات الحضارة الإسلاميّة، على: **«أنّ المجتمع الإسلاميّ كان ـ على توالي العصور ـ خالياً عن السلطة التشريعيّة اللازمة».**

فيكرّر التأكيد في ص١٢ على: **«غياب السلطة التشريعيّة في المجتمع الإسلامي».**

وعلى الرغم من التفاته إلى وجود عنصرٍ تشريعيّ مهمّ في الحضارة الإسلامية، وهو «الاجتهاد» فإنّه يُحاول الالتفاف على هذا العنصر فيقول في ص١٥: **«لقد نشأ عن غياب السلطة التشريعيّة في المجتمع الإسلامي أن حلّ الاجتهاد محلّ هذه السلطة، لاستنباط أحكام للمسائل التي لم تنصّ عليها الشريعة».**

وحاول تزييف الاجتهاد بدعواه أنّ: **«رجال الفقه الاسلاميّ لم يحصروا حقّ الاجتهاد بفردٍ أو جماعةٍ، وإنّما أعطوا لكلّ مسلمٍ حقّ الاجتهاد، دون أن يكون لاجتهاد أحدٍ صفةُ الإلزام لأحد آخر».**

وجعل الاجتهاد سبباً للاختلاف في قوله: **«قد اختلفت الاجتهاداتُ وتشرذم الناسُ حولها بسبب الصفة الدينيّة التي أُعطيت لها، ونشأ من اختلافها قيامُ المذاهب الفقهيّة التي تحوّلت إلى مذاهب دينيّة طائفيّة».**

إنّ هذا الإشكال يعتمد على:

١. عدم تحديد «الاجتهاد» فإذا كان هو **«بذل الجهد واستفراغه للوصول إلى الحجّة على ما يجب على المسلم فعله، من خلال الأدلّة والمثبتات الشرعيّة»** فمعنى ذلك أنّ «المجتهدين» هم يشكّلون هيئة المشرّعين، الّذين يحدّدون القوانين التي تعتبر تشريعاً في المجتمع الإسلاميّ.

فالاجتهاد إنّما هو طريقة عمل السلطة التشريعيّة، لا أنّه ينشأ من غياب السلطة التشريعيّة كما يُوحيه... أليست السلطة التشريعيّة في بلاد الغرب لا تتكوّن إلاّ من مجموعة من العارفين بالقانون والدستور، يتداولون الأُمور، ويقرّرون التشريع النهائيّ اللازم العمل به؟!

إنّ «العقليّة التزييفيّة» المسيطرة على «التيّارات العلمانية» تمنعها من رؤية الحقيقة، كما هي، وتبعثها على تشويه ما يمتّ إلى الإسلام حتّى لو كان «جيّداً» فالاجتهاد في الحضارة الإسلاميّة يُعدّ من أرقى المناهج المتّبعة في التشريع، ومبنيّ على أقوى أُسس المنطق السليم، لكن يأبى المؤلّفُ إلا أن يجعل منه أمراً سيّئاً، فيُحاول أن يجعل «عدم حصر الاجتهاد بفردٍ أو أفراد» نقطةَ ضعفٍ، بينما هي أكبر نقطة قوّةٍ في نظام التشريع الإسلامي، إذ تعني أنّ لكلّ فردٍ من أفراد المجتمع امكانيّة التطلّع إلى هذا المقام، إذا أمكن أن يحقّق لنفسه قابلية الاجتهاد وتمكّن من أن يتوصّل بالجدّ والدراسة إلى مرتبةٍ علميّةٍ تُؤهّلُهُ لذلك، فليس الاجتهاد «تمراً» أو «سندويجاً» يأكله الفرد، وإنّما هو بحاجةٍ إلى مُتابعةٍ ومُثابرةٍ حتّى تحصل ملَكته في عقله ونفسه.

فهل القانون الغربيّ يمنع أيّ فرد أن يدرس القانون ويترقّى في مدارج المدارس القانونية، حتّى يترشح إلى المجلس التشريعي ويصير مشرّعاً؟!

أو أنّ السلطة التشريعية ـ مثل أيّة سلطة أخرى ـ محصورة في الغرب على أفراد معيّنين من طبقة معيّنة موصوفة لا تتعدّاها؟!

نعم، الإسلام لم يحصر الاجتهاد في شخص أو جماعة، وهذه مفخرة في النظام الإسلامي، فلا تتكوّن سلطته التشريعيّة من ثلّة من المتحزّبين في إطار وضعي معيّن، ولا يتّبعون أهواءاً خاصّة، بل جعل صفة «الاجتهاد» ومعرفة الأحكام من أدلّتها ملاكاً لقابلية الدخول ضمن السلطة التشريعيّة، فهل هذا نقص حتّى يعرضه المؤلّف ضمن ما يتصوّره على الحضارة الإسلامية من «سلبيّات»؟!

وأمّا أنّ الاجتهاد ليست له صفة الإلزام، فهذا جهل ببحوث هذا الموضوع المهمّ في علم التشريع الإسلامي، فالاجتهاد المتوصّل إليه ملزم لنفس المجتهد بلا نزاع، ولمن يرى ذلك المجتهد أعلم من المجتهدين الآخرين، وبالنسبة إلى الموضوعات العامّة التي ترتبط بإدارة الشؤون الحكومية، فإنّ الإلزام حتميّ فيما إذا كان المجتهد الحاكم قائماً بالأمر، بعد موافقة أهل الخبرة من المجتهدين _أصحاب السلطة التشريعيّة_ وتعيّنه «وليّاً للأمر» ويكون حكمه نافذاً، بعد ثبوت اجتهاده، وموافقته للأُصول المقرّرة وعدم مخالفته للدستور الأساسي للشريعة، ولا يجوز الردّ عليه حتّى من مجتهد آخر.

إنّ إغضاء المؤلّف عن كلّ هذه الحقائق، وطرحه للاجتهاد كأنّه تمرّ يؤكل، ليس إلاّ مبتنياً على غرضه في تزييفه وتهوين أمره.

وأمّا أنّ الاجتهادات اختلفت، وتشرذم الناسُ: فهل أنّ البرلمانات في البلدان الغربيّة _ذات الحضارة الواحدة_ لم تختلفْ؟ وهل اتّحد شعوبُها، في كلّ بلد حول برلمانه؟ أما تختلف تشريعاتها حسب تعدّد برلماناتها؟! وهل لهم «تشريعٌ» واحد؟!.

ثمّ إنّ الاختلاف في المذهب الفقهي، إنّما هو ناشئ من اختلاف وجهة النظر والفهم للمصادر، وهو يتبعُ اختلاف المنهج المذهبيّ في تحديد تلك المصادر ومدى حجّيّتها، وليس العكس كما يُريد المؤلّف أن يصوّر!.

فلو اتّحدت الكلمةُ، واتّفقت الرؤيةُ إلى أُصول الدين، وأُصول الفقه، لما تعدّدت المذاهب الفقهيّة أصلاً، إلا بصورةٍ ضئيلةٍ، فليس الاجتهاد سبباً في وجود المذاهب الطائفيّة، بل المذاهب الطائفيّة والرؤى الفكريّة المتعدّدة هي السبب في اختلاف المذاهب الفقهيّة حسب مصادر الاجتهاد عندها.

١٣. البديل الثقافي:

ليست أيّةُ حضارةٍ معصومةً من الأخطاء والعقبات التي تعترض طريقها مهما كانت الأُسس والنظريّات المبنية عليها رصينةً ومحكمةً، وحتّى تلك المستلهمة من السنن والشرائع الإلهيّة! لما هو واضحٌ من عدم عصمة الناس القائمين على عمليّة التطبيق، وما يدخل في خلال ذلك من أهواء ورغبات، أو أخطاء وتصرّفات تستند إلى السهو.

لكنّ الهجوم على حضارةٍ ما _مهما كانت_ وتخطئتها بالجملة، وبصورةٍ مطلقة، والتركيز على سلبيّاتها، والتغاضي عن إيجابيّاتها أمرٌ مخالفٌ لأبسط قواعد العدل والحكمة، ومنافٍ للنظرة الحياديّة التي يجب أن يتمتّع بهما الباحث الحياديّ.

لكنّ الّذين استهدفوا الإسلام في عصرنا لم ينصفُوهُ في أيّ جانبٍ، لا في ماضيه ولا حاضرِهِ، ولا في عقيدته ولا شريعته، ولا في تاريخه ولا ثقافته ولا تُراثه، بل تراهم يشنّون الغارةَ تلوَ الأُخرى على كلّ ما يمتّ إليه، وهذا هو دليلٌ واضحٌ على «العقليّة التزييفيّة» الّتي تسيطرُ عليهم، وقد اتّخذوا غشاوةً على سمعهم وعلى أبصارهم، وفي قلوبهم مرضٌ هو التشكيكُ في كلّ شيء إسلاميّ!.

ومع أنّ المؤرّخين الغربيّين يشهدون بأنّ الإسلام إنّما جاء في عصر الظُلم والظُلمات الجاهليّة، ليهب للأرض العدلَ والنورَ، وينقذ البشريّة من ورطات الوحشيّة والجهل والرذيلة، فوهبَ لها الرحمةَ والعلمَ والفضيلةَ، حتّى أصبح

الشعبُ المُسلمُ يحملُ مشاعل الهدى والخير والعلم ولِقرُونٍ عديدةٍ.

ومعَ هذا فإنّ العلمانيّين الجُدُد يتجاوزُون هذه الحقيقةَ، وبكلّ جسارةٍ ووقاحةٍ، يركّزون على السلبيّات الّتي ابتليتْ بها الأُمّة الإسلاميّة على يد شراذم مّن دخلُوا التاريخ بالتزوير، فلا يمثّلون الإسلامَ في أيّ عُنصرٍ من إيجابيّاته، ولكنّ العلمانيّة تُركّزُ على هذه الأمثلة المشوّهة لتشويهِ صُورة الإسلام والأُمّة الإسلاميّة، وتسكتُ عن الأمثلة الرائعة التي تزخرُ بها الحضارةُ الإسلاميّة في الحكم والعلم والأخلاق.

ومن أطوار تزييفهم مقارنتهم بين «التقدّم التكنولوجي» و«الثقافة الإسلاميّة» مع أنّهما من مقولتين، لا يمكن المقارنة بينهما، فالثقافةُ الإسلاميّة لابُدّ أن تُقاسَ بالثقافة الغربية المعاصرة، حتّى يتبيّن ما بينهما من التفاوت.

أمّا التقدّم العلميّ والتكنولوجيّ فلا يكون دليلاً على التفوّق الثقافيّ والفكريّ، بقدر ما هو دليلٌ على المثابرة على العمل واستغلال الظروف والإمكانات، بينما ظلّت الأُمّة الإسلاميّة، وبفعل الغربيّين المستعمرين وعُملائهم الحكّام في المنطقة، بعيدةً عن كلّ إمكانات العمل الجادّ، بل سدّ هؤلاء أبواب الإبداع والاختراع على الشعب المسلم، ومواجهة المبتكرين بالاستهانة، وحتّى التحقير والقتل والتشريد، ممّا اضطرّ العقول الشرقيّة إلى الهجرة إلى الغرب لتوفّر الإمكانات هُناك، وتقديرهم لكلّ عقلٍ متتبّعٍ مُبدعٍ، واحتضانه إلى حدّ قطع ولائه عن أهله ووطنه وإنتمائه إلى شعبه ودينه!.

أمّا بعد الحرّية النسبيّة التي حصلت عليها البلدانُ الإسلاميّة، فإنّ التقدّم العلميّ والتكنولوجيّ يتحقّق بسرعة فائقة على أيدي أبناء المسلمين، وإبداعاتُهم تزهُو، وصناعتُهم تزدهرُ بشكلٍ فائقٍ، ولكن هل تسمحُ الدولُ الاستعمارية لها

بمثل ذلك؟! كلاّ! فإنّها تحاولُ بشتّى الصُور والاتّهامات صدّها وإيقاف كلّ محاولة من هذا القبيل، ولو بشنّ الحرب، وقصف المعامل والمصانع بأطنان القنابل، كما حدث بالنسبة إلى العراق، أو تسعى لفرض الحصار الاقتصادي أو العزلة السياسيّة لقطع السبل عن وصول البلدان الإسلاميّة إلى هذا الهدف، كما تقوم بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية في إيران. بهدف صدّها عن برنامجها النووي، اليوم؟

إنّ محاولة المؤلّف تعتمدُ أساساً على تضحيل الثقافة الإسلاميّة والاستهانة بها، وتشويه صُورة التاريخ الإسلاميّ، مقدّمةً للطعن في السُنّة، الّتي هي عماد التشريع الإسلاميّ، فَسَرَدَ مجموعةً ممّا تصوّره «سلبيّات» و«إشكاليّات» لكنّها ضحلةٌ لا تعتمدُ على المنطق السليم، ولا النقل الصحيح، ولا الاستنتاج الصائب، ومع ذلك فقد حَشّدَ في كتابه _بمناسبةٍ ولا مناسبةٍ_ قضايا ووقائع تاريخيّة، وتحدّث عنها بشكل يبدو «صائباً» فيها.

إنّ وجود فَجواتٍ عميقةٍ في التاريخ الإسلاميّ، تخدشُ في وجه الموروث الإسلامي العزيز، وتنجرّ سلبياتها على سُمعة الدين والعقيدة والشريعة، ممّا لا يُنكر، ولكن على ماذا تدلّ؟! وبماذا تعالَج؟! وكيف ترفض؟! ولماذا تُعرض؟!.

إنّ المسلمين _عامّةً_ يعتقدون بالدين الإسلامي وأُصوله الأساسيّة وهي: التوحيدُ، والنُبوّةُ، والمعادُ، على أساس الاستلهام من القرآن والنبيّ، ولهم مشتركاتٌ تجمعهم هي: الكعبةُ وحجُّها، وصومُ شهر رمضان، والصلاةُ اليوميّة، والزكاةُ، ولم يختلف اثنان من المسلمين في شيءٍ من هذه «الثوابت» المسلّمة، وإن اختلفوا في معرفة أشياء أُخرى من الإسلام ومعارفه ممّا يشكّل الفروع العمليّة، وإنّ ذلك نشأ من اختلافهم في طرق الإثبات _كمّاً وكيفاً_ بما لا يكون أبداً عقبةً في وَحدتهم وانتمائهم الدينيّ، ولا في أُخوّتهم الإسلاميّة.

فطائفة كبيرة من المسلمين التزمتْ بأهل بيت النبيّ ﷺ مُرشدين لهم، وأئمّةً يُعرّفونهم أحكام الدين، ويهتدون بهديهم في السيرة والخُلُق والعمل، لأنّهم خلفاءُ الرسول الّذين نصبهم أئمّةً للأُمّة، وأمر بالتمسّك بهم للنجاة من الضلال، والتخلّص من الانحراف عن الإسلام. وهذه أحاديثهم وأقوالهم وإرشاداتهم أدلة ناصعة على استحقاقاتهم، وتأريخهم الناصع يكشف عن عصمتهم وتقواهم وعدلهم.

وطائفة أخرى تمسّكتْ بسنّة الصحابة لفرضهم مُرشدين أمناء على هذا الدين، وقد كانت هذه الطائفة الأكثرُ عدداً، والأقوى يداً، و كانت السلطةُ على طول التاريخ بأيديهم وأيدي من وقف معهم في هذا الطريق.

ومع أنّ الصحابة، لم يقلْ أحدٌ بعصمتهم جميعاً من الأخطاء والانحرافات، لا عقيديّاً ولا فكرياً ولا عمليّاً، فإنّهم أصبحوا في نظر الطائفة المتمسّكة بهم طُرُقاً إلى الدين، من خلالهم تصلُ أحكامه وتفسّر آياته وتُعرف سيرته، فلابدّ أن يُوثّقوا ويُلتزم برأيهم ـ أيّاً كانوا ومهما كان فعلهم ـ ولأنّهم يمثّلون المسلمين الأوّلين القائمين بأمر الإسلام، فلابدّ أن يُلتزم بهم، فإنّ التشكيك في هؤلاء يعني التشكيك في نفس الإسلام ومسلّماته، وإنّ رفض الصحابة، والتجاسر عليهم، والاعتراض على سيرة أحدهم يُساوي رفض الدين كلّه، والكفر بالإسلام من أصله والمساس بالمعتقدات الأساسيّة الثابتة كلّها.

ومهما كانت أسبابُ آية الفكرة ودوافعها، ومنشأ وُجودها في أنظار هذه الطائفة أو تلك، ولماذا يُساوون بين أئمتهم والإسلام.

فإنّ ثمارها واضحةٌ، فإنّ الحكّام الذين حكموا التاريخ الإسلاميّ قد استغلّوا فكرة الصحابة لتبرير كلّ ما يصدُرُ منهم من مخالفات، وحصّنوا أنفسهم ضدّ كلّ

خارجٍ أو معترضٍ، وضدّ كلّ محاسبةٍ أو مساءلةٍ، فلذلك بقيت الطبقة الحاكمة آمنةً مطمئنّةً من أن يثور عليهم عامّةُ المسلمين.

أمّا أتباع أهل البيت وهم الشيعة ، الّذين لم يلتزموا بتلك الفكرة، ولم يلتزموا بما فرّعوا عليها، فإنّهم التزموا بالأُصول الإسلاميّة الثابتة، واعتمدوا على أهل البيت النبويّ طريقاً إلى معرفة أحكام الإسلام، ولم يسكتوا عن التصرّفات الّتي كان الحكّام والأُمراء والولاة يقومون بها مُتجاوزين أحكاماً ثابتة في الدين، ولم يعترفوا لهم بحقٍّ في التعدّي على حقوق الله وحقوق الناس، وكان في مقدّمة هؤلاء أئمّةُ أهل البيت أنفسهم الّذين تولّوا أمر الدين، وهم: فاطمة الزهراءُ، وعليّ أميرُ المؤمنين والحسنُ والحسينُ سبطا رسول الله، والأئمّةُ الآخَرون، وكذلك العلويّون الّذين نذروا أنفسهم للتصدّي للمخالفات والخروج عن أحكام الدين.

بينما عامّة الناس من الطائفة الأُخرى تحافظ على عقائدهم الأساسيّة بالإسلام، وإنّما يجدون هم في الالتزام بسنّة الصحابة طريقاً لتلك المحافظة، ويعدّون تصرّفات الخلفاء _الذين يمثّلون الحكومة الإسلامية_ أموراً وقتية، وتصرّفات خاصّة، تزول وتفنى، ولا يبقى سوى الإسلام بأُصوله وشموخه وعظمته، وقد دأب المنظّرون التابعون للسلطات في توجيه تلك التصرّفات بغرز أفكار انحرافيّة مثل: الإرجاء، والجبر، والتذرّع بالاجتهاد والرأي، وغير ذلك من الأفكار التي تقنع الناس، وتمنعهم من التحرّك للإصلاح.

ومن أخطر ما بثّوه كفر المعارضة، وخروجها عن الدين ووجوب التصدّي لها باسم الإسلام. وفي نفس الوقت كان المؤمنون بالإسلام في أصوله الثابتة ومسلّماته الأساسيّة يعارضون كلّ التصرّفات ويفنّدون الأفكار الموجّهة لها، لكنّهم يعرضون البديل الحقّ والمتين والصادق، وهم أئمّة أهل البيت وتوجيهاتهم الرائدة وفقههم

الناصع العادل، وسيرتهم الجيدة.

وبذلك كانت تتبخّرُ جهود المُضلّلين بتكفير المعارضة، وكيف تكفّرُ طائفةً يقودُها أئمّةُ أهل البيت النبويّ؟! وتسوقُها إرشاداتُهم القيّمة العادلة؟!

إنّ الشيعة لمّا عارضوا ما لم يوافق الحقّ من التصرّفات المريبة والخارجة عن حدود الشريعة ومسلّماتها، والسيرة الفاسدة التي قام بها أُناس باسم الخلافة والحكومة الإسلاميّة، لم يزيّفوا إلا أعمال هؤلاء، وكانت معارضتُهم من أجل المحافظة على الإسلام وأصوله، وجاؤا ببديل أوثقَ وأتقى وهم أهلُ البيت عليهم السلام.

فإذا عرضوا إشكالات التاريخ الإسلاميّ، ومخالفات الخلفاء والأمراء، فإنّما هو بهدف توجيه العامّة من الناس إلى الحقّ الصحيح ممّا جاء به الإسلام في أحكامه وفروعه وسيرته وتشريعه، وتنبيههم إلى أنّ الصحبة للنبيّ صلى الله عليه وآله إنّما تكون فضيلةً _وما أعظمَها_ إذا لم تقترن بمخالفته فيما جاء به من أُصول وفروع وسيرة، وأنّ الصحابة الطيّبين الذين لم يخالفوا النبيّ في شيء من ذلك وبقوا إلى آخر الخطّ على هديه وسيرته كثيرون، لكنّ مَنْ خرج منهم عن السيرة الإسلاميّة النبويّة فلا أبقى لنفسه كرامةً، وليس له عند الله ورسوله والمؤمنين حرمةٌ.

فلا يجوز لأحدٍ أن يعتديَ على أحدٍ من الصحابة ما لم يثبت تعدّيه هو على الإسلام.

فالمهمّ لكلّ مسلم الحفاظ على الإسلام وأُصوله وهديه، وليس لأحدٍ حقّ على حساب كرامة الإسلام مهما كان خليفةً أو صحابياً أو سُلطاناً أو أميراً.

وأمّا العلمانيّون _ومنهم المؤلّف_ فإنّهم يستغلّون السلبيّات التي وقعت في التاريخ الإسلاميّ وعلى أيدي رجالٍ من الصحابة وغيرهم، لضرب أصل الإسلام وتشويه صورته وتزييف تشريعاته، ويجعلون ذلك وسيلةً إلى ضرب السنّة التي هي

مصدرها.

واستخدامهم لهذا إنّما هو من قبيل **«كلمةُ حقٍّ يُرادُ بها الباطلُ»** فوقوعُ تلك المخالفات أمرٌ ثابتٌ، لكنّ المسؤول عنها إنّما هو القائمون بها، لا الإسلامُ ولا السُنّةُ ولا التشريعاتُ المعتمدةُ عليها.

فليست المخالفاتُ مُبرّراً للهجوم على الدين بقدر ما هي وسيلةٌ لتوجيه عامّة المسلمين وتصحيح مسارهم، وهديهم إلى الإسلام الحقّ والصحيح.

إنّ محاولة ضرب الدين بتصرّفات السلاطين، إنّما هو الهدف الّذي أراده السلاطين الفاسدون أنفسهم، أمثال معاوية والحجّاج وخُلفاء بني أُميّة وبني العبّاس وآل عثمان، ومن تلاهم من قُوّادٍ ومُلوكٍ وأمراء ورُؤساء الدول الإسلاميّة في هذا العصر.

ثمّ إنّ العلمانيّة التي تستهدف ضرب الإسلام بعرض هذه القضايا، فإنّما تفرّغُ ساحة العالم الإسلاميّ من أيّة ثقافة أو حضارة، لتدعوَ إلى استبدالها بالحضارة الغربية الحديثة، فإذا زيّفت الشريعة الإسلاميّة، فلابدّ من تبنّي الشريعة الغربية، وبذلك تتحقّقُ مآربُ عُملاء الغرب في تضحيل الحضارة الإسلاميّة، وتعظيم حضارة الغرب المادّية محلّها.

وفي نفس الوقت فإنّ العلمانية تكونُ _بعملها اللئيم هذا_ قد أسقطت الأوراق التاريخيّة من أيدي الباحثين الّذين يعرضُون مآسي التاريخ الإسلاميّ، لدعوة الناس إلى الإسلام، فإنّ عملهم ـ وهم يُحاولون تزييف الإسلام به ـ يجعلهم في نظر عامّة الناس، من المعارضين للإسلام. ويجرّون معهم كلّ مَنْ يُحاول فهم التاريخ بصورةٍ صحيحةٍ إلى قفص الاتّهام بالمعارضة للإسلام وتزييف شريعته! وهذا في نفسه مكسب للعلمانيّة، أن تبدّد مساعي الإصلاح في العالم الإسلاميّ

على الأقلّ، إن لم تحظَ بمآربها الفاسدة.

ولكن إذا كانت العلمانيّة فاشلةً في أساليبها لتزييف الشريعة، فهي في هذه المحاولة أكثر فشلاً.

كلمة الختام:

فكتاب «تدوين السنّة» لإبراهيم فوزي، في «عنوانه» ومؤدّاه، وفي «غرضه» ومؤشّراته، قد بسطنا ما عليه من الملاحظات، إذ لم يلتزم باستخدام العنوان بشكل صحيح، ولا أدّى حقّ العنوان بصورة علميّة حياديّة مجرّدة، بل عرض له مُنحازاً وبصورة غير موضوعيّة، ممّا يثيرُ التساؤل حول صحّة النتائج التي توصّل إليها، كما إنّه لم يتّبع منهج التوثيق المعترف به علميّاً، فكانت معاملتُهُ مع المصادر بشكل قَلِقٍ يُثيرُ الريبةَ في صحّة منقولاته وتماميّتها.

وأمّا هدفُهُ فقد تلخّص في «تزييف الشريعة الإسلاميّة» والسعي في إيحاء عدم إمكان تطبيقها، وقد استولت هذه الروح التزييفيّة على عقل المؤلّف وقلمه، في كلّ صفحات الكتاب، فراحَ يتابعُ الإشكاليّات على السُنّة التي تعتمدُ عليها الشريعة الإسلاميّة.

وبينما نجدهُ يُعمّمُ بعض هذه الإشكاليات على السُنّة، لكنّه يخصّ قسم المعاملات من الشريعة بالاستهداف، فجعلها مركزاً للإشكاليّات، وتبلورت عندها النتيجةُ التي طلبها من كتابه كلّه، وهي تزييفُ الشريعة وإبعادها عن حيّز التطبيق، داعياً إلى استبدالها بالشريعة الغربيّة الحديثة، حيثُ راحَ يُمجّد بها ويُزمّر لها بأنّها تتّفقُ والمبادئ الإنسانيّة والقيم الأخلاقيّة.

ونحن في القسم الآخَر من قراءتنا هذه تصدّينا لإشكاليّاته على السُنّة،

ففنّدناها وأثبتنا خُلُوّها من الصحّة والدقّة، وعدم مُطابقتها لواقع الحال في ما تصوّرهُ عن السُنّة المعتمَدَة في الفقه، وإنّما خلطَ في الهُجوم على الإسلام بين أُصوله وأحكامه، وبين ما توصّل إليه الناسُ وجعلوهُ إسلاماً أو تصوّرُوه أصلاً أو حكماً.

وأنّ المفارقات التي قرأها وعدّدَها لا تُحملُ إلا على تاريخ المسلمين وليس يمسّ الإسلام بشيءٍ، وإنّما هو صُورةٌ خاطئةٌ في أذهان أُولئك الناس كما هو في ذهن المؤلّف ومَنْ لَفّ لَفّهُ من العلمانيّين عن الإسلام وتشريعاته.

ثمّ إنّ البديل الثقافيّ الّذي اقترحَهُ المؤلّفُ لا يُمكن أن يكون هو الشريعة الجارية في الحضارة الغربيّة المعاصرة، لِفراغها وتنافيها مع أبسط القِيَم والمبادئ البشريّة الصالحة، وسُقوطها وخُروجها عن أبسط قواعد المنطق والعدل.

وإن ما تظاهَرَ الغربيّون به من دعوى حقوق الإنسان، والحرّية، والمساواة بين البشر، وبين المرأة والرجل، فهذا ليس إلا إعلاناً يستخدمونَهُ ضدّ الأديان والشعوب الشرقيّة، لتضحيل ثقافاتهم، وتفريغهم من شرائعهم وأُصول حضاراتهم المبتنية على التقاليد والأعراف الخاصّة بهم، ودفعهم إلى التبعيّة الحضارية للغرب المستهتِر بالقِيَم والمبادئ، وحقوق الإنسان والرجل والمرأة، والمعتمِد على القوّة والإكراه والسطو والقهر.

إنّ العلمانيّين ـ بمثل ما قام به المؤلّفُ ـ ليسُوا إلاّ أبواقاً مزيّفةً مأجورةً للدعاية الغربيّة، وهم أيدٍ عميلةٍ للحضارة الغربيّة في تزييف الإسلام وعقيدته وشريعته، يقومُون بما قام به المُستشرقُون من قبل باسم الدراسات العلميّة والجامعيّة، وما قام به الرتلُ الخامسُ من أعمال تخريبيّة ضدّ الشُعوب الأُخرى، ولكن بلسانٍ عربيٍّ، وبأقلامٍ عربيّةٍ، بدعوى صلتهم بالإسلام من خلال دراسة مصادره وتُراثه وفكره وشريعته، وما هم إلا أجانب مستعمرون، وغربيون مستشرقون بُعداء عن هذا

الشعب وهذا الدين وهذا التراث.

إنّ قراءتنا هذه أثبتتْ زيفَ كلّ هذه الدعاوى الباطلة، بالحياد والتجرّد ومعرفة التُراث الإسلاميّ، بهدف تزييفه ونقده ودراسته!

وبعدُ، فكيف تمنحُ **جائزةُ المعرض الدولي للكتاب في مدينة أبي ظبيّ في الأمارات العربية** لهذا الكتاب الّذي يحتوي على هذه الأهداف، ويتيحُ في ضرب السُنّة النبويّة وتزييفها بهذه الأساليب؟

ألم يقرأ المُشرفُون على **المعرض الدولي للكتاب في ابو ظبي**، وكذلك الذين انتخبوا هذا الكتاب للفوز بجائزتها، هذا الكتاب؟ أو لم يقفوا على أهدافه؟ أو أنّهم عرفوا كلّ ذلك لكنّهم قصدوا أن يضربوا به السُنّة النبويّة التي هي أساس الإسلام؟

إنّ صُدور مثل هذا الكتاب في أوساط المسلمين، وقيام اللا مسؤليين بترويجه ونشره وتشجيع كاتبه بهذا الأُسلوب ممّا يؤكّد على المسلمين لزوم التمسّك بالسُنّة الشريفة الثابتة والعَضّ عليها بالنواجذ.

وليعلم المسلمون أنّ ما استهدفه الكفّار وعُملاؤهم العلمانيّون والحكّام السائرون في ركب الغرب، وما تهجّموا عليه من تُراثٍ أو عقيدةٍ أو عملٍ أو تاريخٍ أو رأيٍ، أو من هاجموه من شخصيّةٍ أو عَلَمٍ أو أَثرٍ أو عادَةٍ، فإنّما يُهاجمونه لكونه حقّاً وصدقاً.

ولا يريدون من نفيه إلا أن يُحرمونا من خيره وصلاحه وبرّه، كما يُهاجمون قُرآننا وسُنتنا ورسولُنا وأئمّتنا وعُلمائنا ومُجاهدينا فلابدّ أن نحذر دعواهم.

﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾.

إيقاظُ الوَسْنان
بالملاحظات على (فتح المنّان في مقدمة لسان الميزان)

إنّ علم الجرح والتعديل من المعارف الإسلاميّة المهمّة التي يبتني عليها المهمّ من أمر إحراز السنّة الشريفة، والاستيثاق منها، والتأكّد من سلامة طرقها ووسائل إثباتها، وهي الأسانيد الحاوية لأسماء الرواة.

وقد بذلَ عُلماء الأُمّة الإسلاميّة المجيدة قُصارى جهودهم في تحقيق هذا العلم، فحدّدوا معالمه، ونقّحوا مسائله، وألّفوها في كُتب جامعة.

ومن أشهر مؤلّفات «الجرح» هو كتاب **«لسان الميزان»** الذي ألّفه الحافظ، شيخ الإسلام ابن حَجَر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) مُعقّباً على ما أورده الذهبيّ التركماني (ت: ٧٤٨هـ) في كتابه «ميزان الاعتدال».

وبما أنّ الذهبيّ معروف بحنبليّته، فلذلك قد أبدى في كتابه كثيراً من التعصُّب، وخلّط في كثير من المواضع، وبالأخصّ عندما يتورّط بعلوم ـ غير التاريخ ـ ممّا لا عَهْدَ له بها، ولم تكن له فيها يدٌ أو باعٌ أو شأنٌ، كعلوم الكلام والفقه والعلوم العقلية، وحتّى فقه الحديث ومتن الحديث، وعلوم اللغة والأدب، فإنّ كلّ هذه المعارف لم يتعمّقْ فيها، وإنّما تخصّص بعلم تاريخ الرجال، فلذلك وقع في مؤلّفاته ـ عندما يتعرّض لما لا يَعنيه ـ في كثيرٍ من الغلط والتجديف والتكلّف والتحكّم على الواقع والحقّ، مستخدماً أساليبَ القذف والتكذيب، سيّما إذا واجَهَ واحداً من أولياء أهل البيت عليهم السلام وأتباع مذهبهم، فإنّه يُغْرِقُ سهماً في المغالطة والإيهام، وإبراز الكراهيّة، وكَيْل الاتّهام، والإغراء لقُرّائه بالحطّ والغضّ عن المكارم والمحاسِن، ويُحاول التشكيك والتهوين لها، مع التضخيم والتهويل لما يراهُ

جرحاً وقدحاً، ولا يألو جُهْداً في كلّ هذه الألوان من التصّرفات مع مَنْ يُخالفه في الرأي والهوى.

وقد عُرِفَ الذهبيّ بما ذكرنا من التصّرُفات عند أهل نِحلته من عُلماء السنّة، فضجّوا منها ومنه، لّما رأوهُ لا يتقيّدُ بحدٍّ في ذلك، ولايردعهُ دينٌ، أو موضوعيّةٌ، أو وجدانٌ، فتصدّوا له في مؤلّفاتهم، حَذَراً من ضياع الحقّ الّذي أخفاهُ، وخوفاً من نفاذ الباطل الذي أبداهُ[1].

وفي مقدّمة الّذين عقّبوهُ بالاستدراك: الحافظ، الشافعيّ ابن حَجَر العسقلانيّ، فقد قابَلَ تصرّفات الذهبيّ، بالردّ والتصحيح مُستخدماً أُسلوباً يتّسِمُ بالأدب والإنْصاف، مع الفَهم الجيّد والموضُوعيّة، مُحاولاً تعديل ما أوهمه الذهبيّ في ميزانه.

وقد يعودُ اعتدال ابن حَجَر وإنصافه إلى علمه الزاخِر وموسوعيّته الشاملة لأكثر العلوم الإسلاميّة، كالفقه، والحديث، واللغة، مُضافاً إلى تبحّرِهِ في علوم تاريخ الرواة وتراجم الرجال، مما جَعَلَه أقدرَ وأوْعَبَ، وأبرزَ وأعمقَ، في مواقفه مع الذهبيّ عندما يُؤاخذُهُ، ويُساجِله.

ومن أجل ذلك كان (لسانُ الميزان) أكبر فائدةً من (ميزان) الذهبيّ، وأكثر تدقيقاً، وأعمّ وأشملُ مساحةً واستيعاباً، ممّا حدا بالحافظ ابن حَجَر أنْ يُعلنَ عن أسَفه بالانشغال بكتاب الذهبيّ، فقال: «**لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ، لم**

(١) لاحظ قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين للتاج السُبكيّ (ص ١٤ و١٦ و٣١ و٣٥ و٣٦).

أتقيّد بالذهبيّ، وجعلته ـ يعني اللسان ـ كتاباً مبتكراً»[1].

ولكنّ عمل ابن حجر، هو الآخَر، لا يخلو من بعض المخالَفات، سواء في المنهج، أم في الأحكام القاسية؟

فكانَ من الضروريّ، إيقاف أهل العلم، وطلاّبه المنصفين، على ذلك، كي لا ينظروا إلى **مَنْ قالَ**، ولا يغتروا بما أثبته في كتابه من الخلاف للواقع، وإنْ كان ذلك لا يُنافي الاهتمام بكتابه والاستفادة مما فيه من فوائد قيّمة.

ولّما وقفتُ على الطبعة الحديثة من «لسان الميزان» الصادرة سنة (١٤١٥هـ) بتحقيق ومراجعة «ستة عشر» محقّقاً، وبإشراف «محمّد عبد الرحمن المرعشليّ» في مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربيّ. وجدتُها عملاً قيّماً، لمتانة الجهد المبذول في سبيلها.

ثمّ إنّ الأستاذ المشرف «المرعشليّ» قدّم للكتاب مقدّمة طويلة الذيل، سمّاها «فتح المنّان بمقدمة لسان الميزان» في (٥٦٤) صفحة، أورد فيها ما يلزم من التعريف بالكتاب والمؤلّف والموضوع، بشكل واسع جدّاً.

فقرأتُ هذه المقدّمة كلّها، وجمعتُ في هذه الدراسة ما ينبغي أن يُسجّل كملاحظات عليها، في سبيل الهدف الّذي ذكرته وهو: إصلاح ما فيها من تحريف واضح، أو بُعد عن الصواب اللائح، وتنبيها للقراء على ما في أصل اللسان من العوج، وما فيه من المخالفات للمنهج، وإيقاف طلاّب العلم على ما يخصّ المذهب الشيعيّ ورواة حديثه الذين استهدفهم الجارحون، وإيقاظ الوسنان الذي يجدُ ما في

---

(١) نقله السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر» عن الحافظ ابن حجر، لاحظ كتاب (تعريف أهل التقديس) المقدمة (ص١٧).

اللسان والميزان وأمثاله من دون أن ينتبه على كونه مقلوباً وغير موزون.

فإنّ المحقّقين الأفاضل، لكتاب لسان الميزان، بما فيهم الاستاذ المشرف، لم يكونوا إلاّ في صدد ذكر محاسن الكتاب والتمجيد به، مع بعض الإشارات إلى الأخطاء والتصحيحات، إلاّ أنّهم لم يُشيروا لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ إلى ما سنذكره، مضافاً إلى وقوع المشرف في تهافت لابدّ من تنبيهه عليه.

ولستُ في هذه الدراسة إلاّ مُتطلّعاً إلى الحقّ وناشداً للحقيقة، وأسأل الله أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم **﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾** و**(لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله العَليّ العَظيم)**.

حُرّر في (٥ شهر رمضان المبارك ١٤١٦هـ)

وكَتَبَ السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

الملاحظة الأولى:
مع منهج ابن حَجَر:

قال المرعشليّ: كتاب «اللسان» هو من أهمّ كتب الجرح المصنّفة قبله، استوعب فيه الحافظ ابن حجر كلّ ما كُتب قبله، وتتبّعها بالنقد والتمحيص والردّ والتوضيح والموافقة والمخالفة، مما يُنبي عن معرفة الرجال...

وقد حوى «لسان الميزان» اكثر من (١٥٥٠٠) ترجمةً، واستغرق الحافظ ابن حجر أكثر من (٤٧) سنةً لتأليفه...

وقد شيَّدَ الحافظ لَبناتِ كتابه على «قاعدة العدل والإنصاف والموضوعيّة والتحرّي» وهي أعلى درجات التوثيق، فالتزم التحرّر من التعصّب الذي كثيراً ما أهلك العلماء، فكان في بحوثه وتقريراته وترجيحاته وردوده يتحرّزُ عن الانقياد للإجماع الخاطيء. فتح المنان (ص ٨ -١٠).

أقول: وهذا هو الذي ينبغي أن يكون عليه العالم الورع المخلص للإسلام ولمصادره التي من أهمّها السنّة الشريفة المعتمدة على هؤلاء الرواة، ولنعم المنهج هذا، لو اتّبعه المؤلّف فاتّخذ من **«قاعدة العدل والإنصاف والموضوعية»** أساساً لبناء عمله!

وهل «لسان الميزان» مبنيّ على هذا الأساس؟!

وللإجابة عن هذا السؤال، أعرض هذه الحقيقة الكاشفة عن جانب من الإجابة، وهي:

إن ابن حَجَر بَنى في «لسان الميزان» على ذكر مجموعة من أسماء الرجال، الذين ذكرهم علماء الرجال من الشيعة الإماميّة في كتبهم المعدّة لذكر الرواة، مثل

الإمام ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) شيخ الطائفة الإماميّة، وكذلك سائر علماء الرجال الشيعة كالنجاشيّ (ت: ٤٥٠هـ) وابن شَهر آشُوب (ت: ٥٨٨هـ) وابن أبي طي الحلبيّ (ت: ٦٣٠هـ) ومنتجب الدين الرازي (ت: بعد ٦٠٠هـ) وعليّ بن الحكم، وغيرهم، في مؤلّفاتهم التي خصّصوها لذكر أعلام المذهب الشيعي الإماميّ من رواة الحديث، أو تراجم العلماء.

فأورد ابن حَجر مجموعةً من أسماء المترجَمين في هذه المصادر، نقلاً عن المؤلّفين، وعدّهم في «لسانه» المعدّ للضعفاء!

وفي كثير من الموارد التي نقلها لم يزد على المنقول شيئاً أصلاً، ولا حرفاً واحداً، مما يدلّ على أنّ ابن حجر لم يعرف ذلك «الرجل» بأكثر مما وجده في ذلك المصدر من كتب الشيعة.

كما يدلّ على أنّ «الرجل» ليس له ذكرٌ في كتب العامّة، ولا له حديثٌ أو روايةٌ في كتب الحديث العاميّة، فهو مهملٌ عندهم مطلقاً.

فعلى ماذا يدلّ صنيعُ ابن حجر هذا؟ لّما اعتبر المذكورين في الكُتب الرجاليّة الشيعيّة، داخلين في موضوع «لسان الميزان»؟ مع أنّه يجهلُهم، ولا يعرفُهم إلاّ من خلال المصادر الشيعيّة المذكورة؟

لا شكّ أنّ هذا الصنيع يعني: أنّ ابن حَجَر ينتهجُ في لسانه الحكم بجهالة هؤلاء، لمجرّد عدم معرفته بهم! والحكم بضعفهم، لمجرّد إثبات الشيعة لأسمائهم في كتب رجالهم!.

لكنّ هذا العمل بعيدٌ عن العدل والإنصاف والموضوعية:

فأوّلاً: إنّ عدم معرفة شخصٍ، لا يستلزم المجهوليّة المطلقة الّتي تؤدّي إلى الضعف الّذي هو ملاك الدخول في «لسان الميزان» لأنّ المعرفة تتوقفُ على

الارتباط، والتداخُل، ومع عدم ذلك، فعدم المعرفة هو الأمرُ المفروضُ والطبيعيّ، فالمتداخِلُ مع شخصٍ يمكنُه أن يتعرّف على حاله بالثقة أو الضعف، أمّا البعيدُ عنه فمن الطبيعيّ أن لا يعرفه، مهما كان الشخصُ معروفاً عند أهله وذويه.

لكن ليس لمن لا يعرفه أن يُنكرَ وجوده، أو يحكم بضعفه لمجرّد أنّه غير معروف له، بل له أن يقول: «لا أعرفه».

وإذا كان الشخصُ معروفاً عند ذويه، فيكونُ الجهل به عيباً في الجاهل، لا الشخص.

وبعبارة أخرى: إنّما يصحّ الحكم بالجهالة في من لم يعرفْ مطلقاً، حتّى عند الفحص والمتابعة والتحرّي، أمّا الغريب، البعيد، فلا يصحّ فيه ذلك، لأنّه ـ أساساً ـ ليس في موضعٍ تمكن فيه المعرفة، فهو من قبيل «السالبة بانتفاء الموضوع» ولا يدخلُ مثلُه في اهتمامات علم الرجال، كما هو واضحٌ.

وعلى أساسٍ من هذا المعنى حكم العلماءُ بأنّ **«بلديّ الرجل أعرفُ به من غيره»** واحتجّوا بمثل هذا، وعلّله الخطيبُ بقوله: **«لما كان عنده زيادة علم بخبره، على ما علمه الغريب بظاهره»**[1].

فهؤلاء رواةُ الحديث عند الشيعة، الّذين عَرفهم علماءُ الرجال الشيعة وترجموا لهم في كتبهم، إذا كان ابنُ حَجر لا يعرفُهم! فما ذنبُ الرواة حتّى يعدّهم ـ من أجل جهله هُوَ ـ في كتاب الضُعفاء؟

والعجيبُ! أنّه ينعى على ابن حَزم الأندلسيّ مثل هذا التصرّف، وأنّ **«عادته إذا لم يعرف الراوي يجهّله»** انتقده ابنُ حجر بهذا في «اللسان» مكرّراً، في ترجمة

---

(١) الكفاية، للخطيب: ١٧٥، ولاحظ، لسان الميزان ـ طبعة الهند ـ : ١/٣٦٩.

«أحمد بن عليّ بن أسلم» وترجمة «إسماعيل بن محمّد الصفّار» وذكر في ترجمة ابن حَزم نفسه تجهيلَه للرُواة المعروفين، والردّ عليه[1].

وقد أطلق ابنُ حزم عبارة «مجهول» في خلقٍ من المشتهرين من الحفّاظ[2].

فابنُ حَجر وقعَ فيما عابَ به ابنَ حزم، فاستحقّ أن يخاطَبَ بقول الشاعر:

«لاتَنْهَ عن خُلُق وتاتي مثلَهُ...».

وثانياً: إنّ هذا التصرّف لغوٌ محضٌ لافائدةَ فيه علميّاً: لإنّ الجرحَ والتعديل إنّما يُطلبان لغرض معرفة قيمة الحديث الّذي ينقلُه الراوي، تضعيفاً وتوثيقاً، فإذا انتفى وجود الحديث فلا موضع للجرح أو التعديل، لعدم الفائدة العلميّة المترقّبة حينئذٍ.

والمفروضُ _كما أوضحنا_ أنّ ابن حَجر لم يعرفْ عن هؤلاء الّذين نقل تراجمهم أيّ شيءٍ، ولم يقفْ لهم على أيّ حديثٍ وذِكْرٍ، سوى وجودهم في كتب الرجال الشيعيّة.

فما هي الفائدةُ العلميّة المترتّبة على تضعيفه لهم بذكره لهم في «لسانه»؟

فإنْ كان مُرادهُ أنْ يُسقط عن الاعتبار تلك الروايات التي رواها هؤلاء، في التراث الشيعيّ، فهذا عملٌ بعيدٌ عن الموضوعيّة، إذْ كيفَ يُريدُ الحكم على روايات لم تبلغهُ، ولم يعرفها، ولم يقفْ عليها، فلعلَّ أنّ لها أسانيد أخرى صالحة ترفَعُها من الضعف إلى القوّة؟!

مع أنّ علماء المصطلح صرّحوا بأنّه ليس لأحدٍ أن يحكم على متن _رُوي

---

(١) لاحظ: لسان الميزان: ٤/ ٢٠١- ٢٠٢، ولاحظ ماذكره ابن كثير فى البداية والنهاية: ١١/ ٦٧.

(٢) الامام الترمذي والموازنة بين جامعه و بين الصحيحين: ٣١-٣٢.

بإسنادٍ ضعيفٍ ـ بالضعف بقولٍ مطلقٍ! بل له أن يقولَ: «ضعيفٌ بهذا الإسناد» فلعلّ له سنداً آخر ليس فيه ضعفٌ»[١].

وقد عابَ التاجُ السُبكيّ على مَنْ ذكر في كتابه أسماء مَنْ ليسُوا من الرواة عنده، إلاّ أن يرى أنّ القدحَ في هؤلاء من الديانة، وهذا بعينه التعصُّب في المعتقد![٢].

فإذا كان ابنُ حجر بريئاً من التعصّب بعينه، وبنى «لسانه» على «قاعدة العدل والإنصاف والموضوعيّة» فكيف يوردُ رُواة الشيعة ـ ممّن لارواية لهم عنده ـ في الضُعفاء؟!

ثالثاً: ليس كلّ المذكورين في كتب الرجال الشيعيّة، هُم ـ بالضرورة ـ من الشيعة، بل تختلف المؤلّفات الرجاليّة في مناهج وضعها، فكتابُ الرجال، للشيخ أبي جعفر الطوسيّ ـ مثلاً ـ مبناهُ على ذكر أسماء الرُواة للحديث في التُراث الشيعيّ عن النبيّ ﷺ والأئمّة المعصومين عليهم السلام ورتّبهم على الطبقات، من دون التزامٍ بانتمائهم إلى مذهبٍ معيّنٍ، ولا التزامٍ بالتوثيق والتضعيف، وإنّما غرضُه الوحيدُ معرفةُ الطبقات[٣].

فليس إيرادُهُ لاسم الرجل دليلاً على كونه شيعيّاً، فضلاً عن الوثاقة، فلعلّ المذكور فيه يكونُ عاميّاً، أو ضعيفاً، فإنّا نجدُ فيه، وفي طبقة الرُواة عن النبيّ ﷺ

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح: ١٠٢-١٠٣، ومنهج النقد: ٢٩٠.

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل: ١٦.

(٣) شرحنا طرفاً من منهج الشيخ في الرجال، في بحث «باب من لم يرو...» المنشور في مجلة (تراثنا) العدد (٧-٨) السنة الثانية ١٤٠٧هـ.

مثل «أبي بكر ابن أبي قحافة» و«عمر بن الخطّاب» ممّن أمرهم مشهورٌ وحالُهم معروفٌ.

فكيف يحكمُ ابنُ حَجر بمجرّد ذكر الطوسيّ لرجلٍ، بكونه ضعيفاً، ويُوردُهُ في الضُعفاء في «لسانه» فلعلّ الرجلَ هو عاميّ أو هو ضعيفٌ عند الطوسيّ؟!

إنّ بُعْدَ تصرف ابن حجر، هذا، عن الموضوعيّة، أمرٌ واضحٌ للمُنصفين، كما هو خارجٌ عن المنهج العلميّ الرصين.

بينما نجدُ أقدم كتاب في «الضُعفاء» من التُراث الشيعيّ المكتوب في القرن الخامس الهجريّ، لم يقعْ فيه مثل ما وقعَ فيه لسانُ ابن حجر، وهو كتاب (الضُعفاء) لابن الغَضائريّ البغداديّ، إذْ لم يذكر فيه سوى الّذين وَجَدَ لهم رواياتٍ في التُراث الشيعيّ، ولم يجرحْ أحداً إلاّ مُبيّناً سببَ الجرح، ولذلك لم يتجاوزْ عددُ المذكورين فيه الـ (١٥٠) رجلاً.

ولو انتهجَ ابنُ الغضائريّ منهجَ ابن حَجَر، لأوردَ جميعَ رُواة العامّة الّذين لاحديث لهم في التُراث الشيعيّ، وملأ كتابَهُ بأسمائهم الّتي تتجاوزُ الآلاف!.

لكنّ مثل هذا العمل، تافهٌ علمياً، لعدم فائدةٍ فيه، وبعيدٌ عن الموضوعيّة، وعن العدل، وعن الإنصاف، ذلك بالحكم على مجهولين بأنّهم ضُعفاء لمجرّد الخلاف المذهبيّ.

إنّ المحقّق المُشرف المرعشليّ، لم ينتبهْ إلى قيام ابن حَجر بهذا التصرّف البعيد عن الصواب، فكيفَ اعتبَر عملَه مَبْنيّاً على قاعدة العدل، و...؟!

الملاحظة الثانية:
بين الذهبيّ، وبين ابن حَجَر:

لقد التزم الذهبيّ في (الميزان) بإيراد من ذُكِرَ بضعفٍ، حتّى لو لم يستحقّ ذلك، حَذَراً من الاستدراك عليه.

لكن ابن حَجر حذفَ من «اللسان» أسماء من أخرج له الأئمّةُ الستّةُ في كتبهم! كما صرّح بذلك في مقدّمته[1].

وقد اعتذرَ لهُ المشرفُ المرعشليّ بأنّه كان له من ذلك فائدتان:

إحداهما: الاختصارُ والاقتصارُ.

والأخرى: أنّ أولئك، إمّا أئمة موثوقون وإمّا ثِقاتٌ مقبولون، وإمّا ساءَ حفظُهم ولم يُطرَحوا، وإمّا قومٌ تُرِكُوا وجُرِحُوا: فإنْ كان القصدُ بذكرهم أن يُعلمَ انه تُكُلِّمَ فيهم في الجملة، فتراجمُهم مستوفاةٌ في «التهذيب».

فتح المنّان (ص ٤٠٩)

أقول: أمّا قوله: **«إحداهما: الاختصار والاقتصار»:**

فمن المعلوم أنّ المتصدّي لمثل عمل (اللسان على الميزان) ليس شأنه الاختصار والاقتصار، بل هو بصدد الاستدراك والاستيفاء والجمع، وتوفير الوقت والجُهد على المراجعين، فلذلك يعدّ «اللسان» أجمع ما كُتب في هذا الفنّ ـ كما عبرّ بذلك المرعشليّ نفسه ـ ومن أهمّها، حيث استوعب فيه كلّ ما كُتِبَ قبله. فتح المنّان (ص ٨).

وأما قوله: **«كون المحذوفين أئمة...».**

---

(١) لسان الميزان ـ الطبعة الحديثة ـ: ١/ ٩.

ففيه: أنّ ذلك لايُنافي وجود الجرح والقدح فيهم، وإلا ، فلماذا أوردهم الذهبيّ في «ميزانه» المعدّ للضُعفاء؟! أليس _على الأقلّ_ حتّى تبرأ ذِمّتُهُ من تُهمة الجهل بالقدح، وحتّى لايُستدرك عليه، كما ذكره في آخر الميزان[1].

وأمّا الإحالة إلى كتاب آخر، كالتهذيب، فليس من شأن المؤلّف المتصدّي للجمع والاستيفاء.

مع أنّ عملَهُ هذا مُعاكسٌ لما عمله في مورد الملاحظة الأُولى، فلماذا لم يعمل هناك مثل هذه الإحالة إلى كتب الشيعة، فيقول: «جميع مَنْ ذكرهم الشيعة في كتب رجالهم _ممن لم نعرفهم_ فهم داخلون في «اللسان» لكنّا لم نذكرهم، اختصاراً ونحيل القاري الى كتبهم.!؟.

كلاّ، ليس السببُ في حذف ابن حَجر أسماء رواة الكتب الستّة من كتاب الضُعفاء، هو ماذكره المرعشليّ، بل السببُ هو عدم الموضوعيّة، وعدم الإنصاف: فرجالُ الكُتب الستّة لابُدّ أن لا تدخلَ أسماؤُهم في مثل كتاب «لسان الميزان» المعدّ في الأصل لذكر الضُعفاء! لأنّ مجرّد وجود أسمائهم فيه توهينٌ لهم.

لكنّ رجال الشيعة _حتّى الّذين لم يتّصل ابن حَجر بهم، ولم يقفْ لهم على حديثٍ_ فلابدّ أن يُذكَروا في الضُعفاء! كي تُلطّخ سُمعتُهم بوُجُود أسمائهم في «لسان» ابن حَجر؟

فهل هذا هو الإنصاف؟ وهل هذه هي الموضوعيّة؟!

ولئلا نكونَ قاسينَ على المُشرف المرعشليّ، نقول: إنّهُ قد حاولَ في عمله أن يكون موضوعيّاً ومُنصفاً، مهما أمكن، ولم يصرّحْ بالتزييف والإهمال للتُراث

---

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي: ج٤/ص...

الشيعي، كما يفعله الكثيرون من الكُتّاب والمحقّقين الجُدُد، فابنُ حَجر نفسُه لم يسمحْ بمثل هذا الإهمال، فقد ملأ كتابه «لسان الميزان» بالنقل من كتب الشيعة حول رُواتهم وعُلمائهم، مهما كانت أهدافُه وأغراضُه الّتي ناقشنا طرَفاً منها في (الملاحظة الأُولى).

أما المرعشليّ: فإنّه من جانبٍ: مدفوعٌ إلى استخدام المصادر ذاتها، وغيرها، ليتمَّ عملُه الجيّدُ في تحقيق الكتاب وتوثيقه، وهذه فضيلةٌ يُقدّرُ من أجلها ويُشكرُ عليها.

وهو من جانبٍ: قد تحمّلَ _بلاريبٍ_ صُعوباتٍ عظيمةً، لأنّ كثافة الهُجُوم والتحامُل على الشيعة وتُراثهم وعقائدهم، هي بالحجم الّذي يصعُبُ على المحقّق - غير الشيعيّ - أن يخرُجَ من وطأتها بمثل ما خرج الاستاذُ المرعشليّ!

فماذا يفعلُ مَنْ لايمرُّ بمصدرٍ سُنّيّ، إلا ويراهُ مَليئاً بالقدحِ والجرحِ، وبشتّى الأساليب، وبالأيْمانِ المُغلّظة والكلماتِ القاطعةِ، على كلّ ما يمُتُّ إلى الشيعة بِصِلةٍ، فهلْ يُكذّبها كلَّها، وهي لم تصدُرْ من أُناسٍ عاديّين، بل من الجُلُود المنفُوخة طوال قُرُونٍ ماضيةٍ ولأيامٍ خاليةٍ، ولقائليها وزنُهم عند عامّة الناس من العامّة!؟

والاتّهاماتُ كذلك ليستْ عاديّةً؛ فليستْ مُلقاةً لمرّةٍ واحدةٍ، او اثنتين، بل لعشراتِ المرّاتِ، على طريقةِ: **«قُلْ، وقُلْ، وقُلْ، ولو كذباً، حتّى يُصدّقُكَ النّاسُ»!!**

فالخروجُ من ثِقَلِ هذه الأطنانِ من الاتّهاماتِ، وعدمُ الاحتفاءِ بها، وتركُ نقلِها _مهما أمكنَ_ مكرمةٌ تمكّنَ الاستاذُ المشرفُ المرعشليّ من أن ينالها، ولكنّه _ورغماً من سعيه_ لم يتمكّنْ من الانفلاتِ منها كلّهاً على طريقة **«مالايُدركُ كلُّهُ، لايُتركُ كلّهُ»**.

وقد سعينا في هذه الدراسة إثبات الملاحظات _ولا نسمّيها «المؤاخَذات»_ على عمل المشرف الفاضل، بغرض تنبيههِ، ليتَداركَها ولوْ في عملٍ مُقبلٍ، بتوفيق الله.

الملاحظة الثالثة:

الإسناد عند الشيعة:

عنونَ المرعشليُّ في (البحث الثاني) ما يلي:

«ا ـ علم الإسناد هو أصلُ عُلُوم الإسناد».

ثمّ «ب ـ أهميّة علم الإسناد وأقوال العُلماء في ذلك».

ثمّ عنون كما يلي:

◆ اليهود: إرسالٌ وإعضالٌ.

◆ النصارى: .....

◆ الرافضةُ: إسنادٌ معدومٌ.

وقال: ولم تكن هذه المزيّة _يعني الإسناد_ مُطلقةً للأُمّة الإسلاميّة، بل اختصّ بِها أهلُ السنّة والجماعة، دُون الرافضة وغيرهم من طوائف البِدَع.

فتح المنّان (ص١٦٠).

أقول: وقد حاول تفسير الرافضة بـ«فرقة من الشيعة» نقلاً عن تاج العروس (رفض) ففي ذلك نوعٌ من التملّص عن المحاسبة!

إلاّ أنّ كلامَهُ المنقول يدلّ على سلب هذه المزيّة عن الشيعة، لأنّه يُدخِلُهم في (طوائف البدَع) بلا تردّدٍ!

ومع ذلك فقد جعل (الرافضة) الّذين هم عنده من الأُمّة الإسلاميّة كما

توحيه عبارته المنقولة، مُساوين لليهود والنصارى في العناوين السابقة، بل جعل لليهود مزيَّةً عليهم حيثُ أثبتَ لليهود إسناداً _ولو مُرسلاً أو مُعضلاً_ لكنّه نفى الأسناد عن الرافضة وقال: معدوم!

ومهما يكن، فإنّ للمرعشليّ فضلاً في فصله الرافضة عن اليهود، لا كما يحلُو للوهّابية الحشويّة في عصرنا حيثُ يعتبرون الرافضة «هم اليهود» ويُحاولوا في ذلك «بذل المجهود»[1]!

وأما ملاحظاتنا على المرعشلي في عناوين كلماته، هنا:

أوّلاً: إنّ المرعشليّ نقلَ عن أبي بكر ابن محمد (ابن الخاضبة محدّث بغداد) ما نصّه: بلغني أنّ الله خصّ هذه الأُمّة بثلاثة أشياء، لم يُعطها مَنْ قبلَها من الأُمم: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ. فتح المنّان (ص ١٦١) نقلاً عن القسطلانيّ.

ولاريبَ في متانة هذا الكلام، ولكن ما هي دلالته على ماعنونه المرعشليّ: «الرافضة: إسناد معدوم»؟

فإنّ كلام ابن الخاضبة يدلّ على عموم هذه المزايا الثلاث لجميع طوائف الأُمّة، وظاهرٌ أنّ الرافضة من الأُمّة، كما دلّ عليه كلام المرعشليّ السابق، فيكون كلام ابن الخاضبة ردّاً على قول المرعشليّ: **«لم تكن هذه المزية مُطلقةً للأمّة الإسلامية»!**

إلا أن يُريد المرعشليّ إخراج (الرافضة) من الأُمّة، حتّى يتسنّى له مُصادرة «الإسناد» منهم، لكنّه يلزمُه أن يُصادرَ منهم «الأنساب، والإعراب» كذلك،

---

(١) فقد ألّفوا كتاباً بهذا العنوان (بذل المجهود في أنّ الرافضة همُ اليهود)!

لصالح قومه وجماعته!

فاللازمُ عليه أنْ يُصحّح العُنوان إلى: **«الرافضة: إسنادٌ معدومٌ، وأنسابٌ معدومةٌ، وإعرابٌ معدومٌ»**.

ولوفعل المرعشليّ مثل هذا، لكان أدلّ على خطئِهِ! وتعصُّبِهِ!

وما نقله ابنُ الخاضبة واضحٌ ـ لا غُبار عليه ـ فكلّ طوائف الأُمّة الإسلاميّة تمتازُ بهذه المزايا، ولابُدّ أن لاتتدخّل التعصّباتُ المذهبيّة في أمرٍ مثل هذا من الواضحات الّتي لايكون إنكارها إلاّ عاراً على مُنكرها!

وثانياً: نقل المرعشليّ عن شيخ إسلامه ابن تيميّة الحرّانيّ (ت: ٧٢٢هـ) في كتابه منهاج السنّة: ٤/١١، قوله: الإسنادُ من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثمّ هو في الإسلام من خصائص أهل السُنة، والرافضةُ من أقلّ الناس عنايةً به. فتح المنان (ص ١٦١).

ووجوه الملاحظة على المرعشليّ، أمورٌ:

الأوّل: أنّ كلام ابن تيميّة ينصُّ على أنّ **«الرافضة من أقلّ الناس عنايةً به»** أي بالإسناد، فهو يعترفُ بوُجود الإسناد لدى الرافضة، ويعترف بعنايتهم به، إلاّ أنّه يتّهمهم بـ **«قلة العناية به»**.

لكن عُنوان المرعشليّ يقول بأنّ **الإسناد «معدومٌ» عندهم** ولاوجود!

وكم بين المعدوم، والموجود القليل، من المسافة؟!

فقد أضاف المرعشليّ على أستاذه وشيخ إسلامه ابن تيميّة، ما ينطبقُ عليه المَثَلُ العراقيّ: **«التلميذُ: أُستادٌ ونُصٌ»**.

الثاني: إنّ استشهاد المرعشليّ بابن تيميّة يُنافي محاولته التخفّي على مُراده من «الرافضة» وتفسيرها بـ«فرقة من الشيعة» لأنّ ابن تيميّة يقصُد من لقب «الرافضة»

خُصوص «الشيعة الإماميّة» فكتابه «منهاج السنّة...» هو ردّ على كتاب «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» للعلامة الحسن ابن مطهّر الحلّيّ (ت: ٧٢٦هـ) من كبار علماء الشيعة الإماميّة.

فهل يلتزمُ المرعشليُّ بأنّ كلام ابن تيميّة، لا يرتبط بما ذكره في العنوان؟ إذن، فلماذا يستشهد به؟!

الثالث: ماذا يُفيدُ الاستنادُ إلى كلام ابن تيميّة، في مثل هذه الدعوى الخطيرة ضدّ الشيعة، لأنّ ذلك من المُصادرة على المطلوب _كما يقول عُلماء المنطق_ لأنّ ابن تيميّة متعنّتٌ ضدّ الشيعة، ويُحاولُ اتّهامهم بالزُور والبهتان، وعلى أثر ذلك ردّ كثيراً من السُنّة النبويّة الثابتة الصحيحة حتّى ضجَّ منه أهلُ نحلته، فهذا الحافظ ابن حَجر قال في (اللسان): **وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضيّ أدّته _أحياناً_ إلى تنقيص عليّ رضي الله عنه.**

وقال الحافظ أيضاً: **طالعت ردّ ابن تيميّة على الحلّي فوجدته كثير التحامل في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهّر الحلّي، ردّ _في ردّه_ كثيراً من الأحاديث الجياد**[1].

وقد ألّف العلامةُ المحقّقُ الإمامُ الشيخُ محمّد زاهد بن حسن الكوثريّ (رحمه الله) كتاب **«التعقّبُ الحثيثُ لما ينفيهِ ابنُ تيميّة من الحديث»**[2].

وقال فيه ابن حَجر المكّي الهيتميّ: **ابنُ تيميّة عَبْدٌ خذلهُ اللهُ وأضلّهُ وأعماهُ،**

---

(١) لسان الميزان: ٦/٣١٩، ولاحظ الدرر الكامنة له: ٢/٧١، وفتح الباري: ٦/٢٢٢.

(٢) لاحظ: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للكهنوي تعليق العلاّمة المحقّق الشيخ عبد الفتاح أبي غُدّة الحلبي: ١٧٤، وانظر الرفع والتكميل للكهنوي: ٣٠٨.

واصمّهُ، وأذلّه(١).

فماذا يُرجى من مثل هذا «**المخذول، الضالّ، الأعمى، الأصمّ، الذليل**» حتّى يستشهدَ المرعشليّ المحقّقُ الفاضلُ، بكلامه؟!

الرابع: إنّ مَنْ ينفي «الإسناد» كلّه عن الشيعة، فماذا يعني من «الإسناد»؟

فإنْ عَنى «طُرُق الرواية»: فهذا التُراث الحديثيّ الشيعيّ يعجُّ بالحديث «المُسْنَد» المرفوع، ويضجُّ بأسماء الرواة بطبقاتهم.

وإنْ قصدَ «الإسناد» الخاصّ الذي يتداوَلُهُ أهلُ السُنّة. فمن الطبيعيّ أنْ لا تكون الأسانيدُ عند الطوائف المتعدّدة مشتركةً ومتساويةً، دائماً ـ وإنْ كانَ الحديثُ المتّفقُ المتن، والمشتركُ الأسانيد غيرَ قليلة في التُراث الإسلاميّ ـ إلاّ أنّ لكلّ طائفةٍ حديثُهم الخاصُّ، ورجالُهم الخاصّين، ولكلّ قومٍ: طُرُقُهم، وأسانيدُهم، ورِجالُهم، ورُواتُهم.

فمن غير المعقول القول: بلزوم اتّحاد الرُواة جميعاً، كما أنّ من غير الإنصاف: نفيُ رُواة حديث قومٍ، لأنّهم ليسُوا رُواةً لحديثنا، وإلا، لجاز للشيعة أنْ ينفُوا «الأسانيد» عن غيرهم، لكون رُواتها ليسُوا رُواةً لحديثهم! فهل يَقْبلُ المرعشليّ مثلَ هذا الفرض؟!

وثالثاً: أنّ المرعشليّ نقلَ عن مالك: أنّ الرافضةَ يكذبُون! ونقلَ عن شريك: أنّ الرافضةَ يَضَعُون الحديثَ! ويتّخِذونه ديناً!!.

وهذه الدعاوى الباطلة والاتّهامات الزائفة، كلّها أجنبيّةٌ عن عُنوان «**إسناد معدوم**» فإقحامُها في ذيله يدلّ على عدم اتّزان القلم في يد المرعشليّ، خُصوصاً إذا

(١) الفتاوى الحديثية: ١١٤ - طبع البابي (١٩٧٠م).

واجَه الشيعة!

مع أنّ مثلَ هذه الاتّهامات مُتبادلةٌ بين الطوائف، فما أسهلها أنْ تُرَدَّ على مالك وشريك نفسهما، فيُتّهما بالكذب، وبوضع الحديث؟! فهل هذا طيّبٌ في ذوق المرعشليّ؟!

وهذا (لسان الميزان) لو فُرِّغ من «الرافضة والشيعة» فكم من الآلاف المؤلّفة من الرواة ـ من أهل السُنة أنفسهم ـ قد ثبتَ في حقّهم «الكذبُ، والوضعُ» وفيهم أئمّةٌ كبارٌ!

رابعاً: إنّ المرعشليّ نقل عن مسلم في مقدمة الصحيح: ١٥/١، ومصادر أخرى: قول ابن سيرين عن بدء السُؤال عن الإسناد، فقال: إنّه لّما وقعت الفتنةُ قالوا: «سَمُّوا لَنا رجالَكم» فينظر إلى أهل السنّة فيؤخَذُ حديثُهم، ويُنظر إلى أهل البدَع فلا يُؤخَذُ حديثُهم.

فتح المنّان (ص١٦١).

أقول: كلامُ ابن سيرين هذا لا يدلّ على أنّ «أهل البدع» لا إسناد لهم، بل بالعكس: يدلّ على أنّ لهم رجالاً وأسانيد، فكيفَ يذكُرهُ المرعشليُّ تحت عنوان **«إسناد معدوم»؟**

مُضافاً إلى أنّ مجال البحث عن «أنّ أهل السنّة، مَنْ هم؟» و «البدعة ما هي؟ وأهلها مَنْ هم؟» فسيحٌ واسعٌ! لا يُكتفَى في حَسمهِ بكلمةٍ واحدةٍ منقولةٍ عن هذا أو ذاك!.

وبعدُ: أهكذا تكونُ **«الدراسةُ الشاملةُ التامّةُ الّتي تستوعبُ كلّ ما كتب، بما يحتاجه الناظرُ لهذا العلم»** الّتي وعدتَ بِها القُرّاء في مقدمة فتح المنّان (ص١٤) يا أخ مرعشليُّ؟!

الملاحظة الرابعة: الصحابة والسُنّة:

عنونَ المرعشليّ في (ص١٧١):

٢. دورُ الصحابة في العناية بالسُنّة حِفظاً وتدويناً.

وعنونَ في (ص١٧٣):

٣. علمُ الجرح والتعديل زمن أبي بكر وعُمر وعُثمان...

وفي (ص١٧٤) ذكر:

٤. عوامل التحريف والتبديل في الحديث الشريف، ثمّ عدّدَ في الصفحات (١٧٤–١٧٧) العوامل التالية:

١. السمعُ يُخطئ.

٢. الطبيعةُ البشريّةُ والخطأُ والوهمُ والنسيانُ.

٣. نفثُ سُموم أعداء الإسلام بعد انتهاء خلافة عُثمان بوضع الأحاديث.

٤. العناصرُ الخارجيّةُ التي دخلت الإسلام طلباً للمادّة والنُفُوذ.

٥. الخلافاتُ بين المسلمين أنفسهم حول سُلطان الخلافة.

٦. القُصّاصُ.

٧. الزنادقةُ.

٨. الزُهّادُ.

٩. تأخُّرُ التدوين الشامل للحديث الشريف.

أقول: الملاحظة العامّة على هذه العناوين ومحتوياتها هي: إغفال المؤلّف لذكر الإمام عليّ أمير المؤمنين ﷺ إطلاقاً في عداد الصحابة الّذين لهم دورٌ بارزٌ في العناية بالسنُّة حفظاً وتدويناً.

مع أنّ أكثرَ المحدّثين وعُلماء الحديث ومؤرّخيهِ ذكروا الإمامَ ﷺ في صدر

المحافظين على السُنّة والمُدافعين عنها، وقد ذكره مسروق : **«أوّل اثنين انتهى إليهما علم النبيّ ﷺ»**[١].

ولقد روي عن عليّ عليه السلام في باب السنّة والاحتجاج بها الحديثُ الكثيرُ، بينما لم يُرْوَ عن عُثمان شيءٌ في الباب[٢].

بل روى البخاريّ ومسلم والترمذيّ، والشهاب في شرح الشفاء، من رواية مروان بن الحكم، قال: شهدتُ عليّاً وعُثمان بين مكّة والمدينة، وعُثمان يَنْهى عن المُتعة، وأنْ يجمع بينهما ـ أي بين العُمرة والحجّ ـ فلمّا رأى ذلك عليٌّ، أهلَّ بهما جميعاً، فقال: «لبّيْك بحجّة وعمرة معاً» فقال عُثمان: تَراني أَنْهى الناسَ عن شيءٍ، وأَنْتَ تفعَلُهُ؟!

فقال: **ما كُنْتُ لأدَعَ سُنّةَ رَسُول الله ﷺ لقول أحدٍ!**

وأخرج الشيخان والنسائي نحوه من طريق ابن المسيّب، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبدالله بن شقيق[٣].

فَمَنْ كان لهُ الدورُ في العناية بالسُنة حِفظاً ورِعايةً وتطبيقاً، هل الإمامُ عليٌّ عليه السلام أو عُثمانُ؟ ومَن الواجبُ ذكرُهُ منهما في العناوين الّتي كتبَها المرعشليُّ؟

فما بالُهُ يذكُرُ عُثمانَ، ويُغفِلُ ذِكْرَ عليٍّ عليه السلام؟

وأما التدوين: فقد أجمع عُلماء المُصطلح ومؤرّخو الحديث على أنّ عليّاً عليه السلام كانَ «رائدَ المدوّنين للسنّة» وأوّلَ المُجوّزين لِكتابتها، فلاحظ أيّ مصدر

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح: ٢٩٧.

(٢) لاحظ مثلاً حجيّة السنة لعبد الغني عبد الخالق: ٣٢٩ و ٤٦٢.

(٣) حجيّة السنة: ٣٦١، وانظر تدوين السنة الشريفة: ٥٦٤.

شتّى في الباب[١].

وأمّا عثمانُ: فلا أثرَ لهُ في القيام بتدوين السُنة[٢].

بل كانَ لِعُثمان دورٌ بارزٌ في المنع عن تدوين الحديث، وكان يُتابعُ في ذلك سُنّة عُمر، فلم يَشأ أنْ يدوّنَ السُنن، ولا أنْ يأمرَ الناسَ بذلك، شأنُهُ شأنَ الخُلفاء من قبلُ ومن بعدُ[٣]!

بل كان يمنعُ حتّى من رواية حديث رسول الله ﷺ ونَقْلِهِ! فكان يقول: **لا يحلّ لأحد يروي حديثاً عن رسول الله ﷺ لم يُسْمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر**[٤].

ومهما كان تفسير هذه المواقف من عثمان تجاه السنة، وتبريرها، فإنّها لا تدلّ على عناية عثمان بالسُنّة حِفظاً وتدويناً. أكثرَ من الإمام عليّ عليه السلام!

ومع ذلك فإنّ اسم عُثمان يظهر مع الصحابة الّذين لهم دورٌ بارزٌ في العناية بالسنة، ويخفى اسمُ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام؟

بلْ، في عناوين المرعشليّ [لاحظ العنوان (٣)] إشارة واضحةٌ إلى أنّ زمن حكومة الإمام _بعد انتهاء خلافة عُثمان_ هو المطلعُ لوضع الحديث ونفث

(١) ومن أشهر المصادر: علوم الحديث، لابن الصلاح: ١٨١، والإلماع للقاضي عياض: ١٤٧، وتدريب الراوي للسيوطيّ: ٢٨٥، ودفاع عن أبي هريرة: ٧١، ودراسات في الحديث النبويّ للأعظميّ: ٤٧، وراجع تدوين السنّة الشريفة: ١٣٤.

(٢) دراسات في الحديث النبويّ: ١٢٧.

(٣) الحديث والمحدّثون، لأبي زهو: ١٢٦، لاحظ تدوين السنّة الشريفة: ١٧٢.

(٤) الطبقات لابن سعد: ٢/١٠٠، ومسند أحمد بن حنبل: ١/٢-٣٦٣، وتدوين السنة الشريفة: ٤٧٢.

السموم!؟

مع أنّ المنقول من كلمات عُثمان يدلّ بوضوحٍ على وجود حديث لم يُسمح بنشره ونقله، مما يدلّ على وُجود حديثٍ مخالفٍ لرأيه وفي نظره، وهذا هو في عهده وزمانه، لا بعدَهُ!؟.

وأخيراً: فمَنْ يُؤمِنُ المرعشليَّ من أنْ يقال له: إنّ الوضعَ للحديث على الرسولﷺ وتعمّدَ الكذب عليه كان قد بدأ في عهد الرسول ﷺ حتّى نادى: **«من تعمّد عليّ الكذب فليتبوّأ مقعده من النار»؟!**

ثمّ انتشر في عهد الخلفاء من بعده، حتى انبرى عمرُ لمنع الصحابة من التحديث، والتدوين معاً؟!

وأمّا ما ذكره (ص١٧٧) بعنوان:

٩. تأخّر التدوين الشامل للحديث، من عوامل التحريف والتبديل في الحديث: فالملاحظُ فيه: أنّ هذا العامل هو الأصلُ لجميع العوامل والأسباب المذكورة قبله، فلو كانت السُنّة تُدَوَّنُ وتُضبطُ من أوّل يومٍ، لما ابتُلي الحديثُ الشريفُ بالعلل المذكورة: فلا خطأ في سماعه، ولا نسيانَ، ولا وهمَ، ولا، ولا...[١].

ثمّ، هلْ تعرفُ مَنْ كان المُباشرُ الأوّلُ لعمليّة منع التدوين؟ والمسببُ الأساسُ لتأخُّر التدوين؟ والمانع من التدوين شاملاً وغير شاملٍ؟ بل، عَمَدَ إلى إحراق مُدوّنات الصحابة وإبادتها، في أجرأ عمليّة إبادة للحديث في تاريخ الإسلام؟!

قد استوفينا الإجابةَ على هذا السُؤال في كتابنا الكبير **«تدوين السنة الشريفة»**

(١) لاحظ تدوين السنة الشريفة.

فلا نريد الخوض في بحوثه هُنا.

وبعدُ، فليس من الإنصاف للباحث _الّذي يريد أن يكون كتابُه موضوعيّاً ومستوعباً للعلم_ أنْ يتصرّفَ مع مواقف الإمام أمير المؤمنين ﵇ من السُنّة وحمايتها حِفظاً ورِوايةً ونَشراً وتدويناً، هكذا؟

الملاحظة الخامسة:
العناصر الدخيلة ووضع الحديث:

نقل المرعشليّ عن أبي زَهو في كتابه (الحديث والمحدّثون (ص٦-٨٧) قوله: حتى الخوارج _رغمَ تكفيرهم للكاذب، ورغمَ خُلُوّ صُفُوفهم من عناصر أجنبية، كالفُرس واليهُود_ الذين اندسُّوا في الشيعة! ووضعوا كثيراً من الأحاديث! رغمَ ذلك فإنهم لم يعدمُوا أفراداً منهم اصطنعُوا الأكاذيب واختلقُوا الأحاديث.

وأضاف المرعشليُّ: ولا نتحدّثُ عن موضوعات الشيعة التي تولّدتْ عنها موضوعاتٌ للأُمويّين كردّ فعلٍ مُعاكِسٍ يحدُّ من غلوائها ويدحَرُها.

فتح المنان (ص١٧٨).

أقولُ: معَ أنّ اللهجةَ مع الخوارج تبدُو فيها المُحاباةُ والمُداراةُ، لكنّ صفوفهم خاليةٌ من العناصر الأجنبيّة، لأنّ هذه العناصر ـ كالفُرس واليهُود ـ اندسّت في الشيعة، فقط!

أمّا لماذا؟ ومتى؟ وكيفَ؟

فلا يجوزُ أن يُسأل عنها لا أبا زهو ولا المرعشليّ، لأن الحوار حول ذلك يؤدّي إلى كذب هذه الدعاوى وبطلانها، لأنّ الجميع يعلمون _والتاريخ يشهدُ_ أنّ بلاد الفُرس في بداية القرون الستة الأولى من تاريخ الإسلام ودخوله إلى إيران، كانتْ سُنّيةَ المَذْهَب، وهلْ يُمكنُ لأحدٍ أنْ يُنكرَ كونَ الريّ وأصفهان، ونيسابور، وهمدان، وقزوين، والأهواز، وغيرها، مراكزَ وعواصمَ للتسنّن عبرَ تلك القرون!؟

وأنّها ولدتْ أعلاماً عمالقةً من رجال المذهب السُنّيّ من الفُرْس، وفيهم أصحاب السُنن والمعاجم والصِحاح!؟

وامّا الشيعةُ في بلاد الفرس، في تلك القرون، فكانوا ينحصرون في مُدُنٍ معيّنةٍ، كمدينة قُمّ، الّتي هاجر إليها الأشعريّون العَرَبُ الأقحاح اليمانيّون، واستوطنوها منذُ أواخر القرن الأوّل وحملوا معهم التشيّعَ، وقد هاجَروا إليها من الكوفة هَرَباً من بطش الحجّاج الأُمويّ السفّاح!

فهلْ يبقى المؤلّف المرعشليّ مُقتنعاً بأنّ الفُرس الّذين أسلموا في القرن الأول كانوا مُندسّين لأجل وضع الحديث لصالح الشيعة؟!

أمّا اليهودُ: فالّذين أسلموا منهم كانوا عدّةً، فمَن دخل التسنُّن منهم، كمن دَخَل التشيّع، فهلْ يُنكرُ أحدٌ تسنّنَ كَعب الأحْبار، أو وَهْب بن مُنبّه، أو عبد الله بن سَلام، وأضرابهم من رُواة الحديث السُنيّ؟ وهل يبرّؤُهم المرعشليّ من الكذب ووضع الحديث، وهم أغزرُ مصادر الاسرائيليّات؟؟

لكنّهم بريئون فعلاً، لأنّهم اختاروا التسنّن مذهباً، ويبقى المتشيّعون من اليهود فقط في قفص الاتّهام بالوضع؟

إذن، ليس الجُرم في يهوديّتهم، وإنّما هو في تشيّعهم، حتّى لو كانوا عَرَباً لا فُرْساً، أو كانوا من قريش والأنصار، لا من اليهود!!

كفى ـ يا أخ مرعشليُّ ـ انهماكاً في اجترار هذه الخُزعبلات، وتكرار هذه التُرّهات، الّتي أشاعها وأذاعها المستشرقُون من أمثال فلوتن، وكولد زيهر، وفلهاوزن، وأذنابُهم، كأحمد أمين، ورشيد رضا، وأمثالهم.

فالعصرُ ليس ذاك الّذي تُقبلُ فيه الدعاياتُ من دون مناقشة.

وأما حديث الوضع: فهو ذُو شُجون، وقد تحدّثنا عن جانب منه في كتابنا «تدوين السنّة الشريفة» (ص٤٩٤-٥٠٤) فقد شرحنا الحالة الّتي وصلت إليها الأُمّة تحت ضغط الحكم الأُمويّ، ومما قلنا:

في الوقت الذي يخشى الراوي أنْ يرويَ فضيلةً ثابتةً صحيحةً، كيف يجرؤُ على وضع مثلها؟! ومَنْ هو الّذي يرغبُ أو يُحاول أن يرويَ فضيلةً صحيحةً، فضلاً عن فضيلةٍ موضوعةٍ؟

فبدلاً من أن يُعَدَّ الراوي لفضائل أهل البيت عليهم السلام في مثل تلك الظروف الصعبة القاسية، إنساناً مؤمناً طالباً للحقّ، حيثُ أنّه جازف بحياته وخاطرَبسلامته، فتصدّى لعمل هو أخطرُ ما يكون عليه، وهو رِوايةُ حديثٍ في فضائل عليّ وآله؟! أو مُحبّاً متفانياً في حُبّ آل الرسول صلى الله عليه وآله حيث عرّض سمعتَهُ لاتّهام أعداء الحقّ الحاكمين، وسطوتهم!

نجدكم تتّهمون رواة الشيعة لآل محمد، بالوضع؟!

مع أنّ وُضّاع الحديث إنّما يسعون لدُنياهم: إمّا مالاً وثروةً، أو جاهاً ومقاماً، أو منزلةً وشهرةً، ومن المعلوم أنّ شيئاً من هذه المُغريات لم يكن إلى جانب أهل البيت عليهم السلام حتّى يدعوَ أحَداً إلى وضع أحاديث في فضائلهم؟

بينما كلّ المغريات كانت متوفرةً لدى السلطة الحاكمة[1].

فالمتّهمُ بالوضع إنّما هم أنصارُ الدولة، ورجالُ حديثها ورُواتها، لا الشيعةُ المضطَهدون، وقد رأينا أنّ معاويةَ كان يُغري وُضّاعَ الحديث بالأموال والعقارات والصِلات والهبات والإقطاعات، والولايات والإمارات والزُلفى والتقرّب لديه!

فكيفَ يتغاضى مُؤرّخو الحديث السنّة، وخاصةً الجُدُدُ منهم، عن هذه الحقيقة[2].

---

(١) ولاحظ المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي: ٩٥-١٠٢ و ٩٦ خاصة.

(٢) تدوين السنّة الشريفة: ٤٩٩-٥٠٠.

ثمّ إنّ المرعشليّ ـ وبجعله موضوعات الأُمويّين كردّ فعلٍ مُعاكس لموضوعات الشيعة للحدّ من غلوائها ودحرِها ـ يُوحي إلى مشروعيّة موضوعات الأُمويّين، وتهوين أمرها! وجعل لأئمتها على الشيعة! وكأنّه يريد أنْ يفرّق بين وَضْع، ووَضْع!

وما أدري لماذا لا يفرضُ العكس، فتكون موضوعاتُ الشيعة ـ إنْ كانت! ـ هي نتيجةً كردّ فعلٍ على موضوعات الأُمويين؟!

هل ضبطت عندَهُ تواريخُ الأحاديث الموضوعة عند الفريقين؟ فوجدَ موضوعات الشيعة صدرت ـ تاريخيّاً ـ قبلَ موضوعات الأُمويّين؟!

ويا ليتَ المرعشليّ، لو تفرّغَ لدراسة علميّة لتحديد هويّة الوضّاعين والضعفاء المذكورين في «لسان الميزان» ليعرفَ عددَ شيعتهم من أهل سُنّتهم، وعددَ العلويينَ من الأُمويين؟

حتّى يتبيّن له زَيْفُ كلّ تلك الدعاوى الفارغة، الّتي لا يزال يتداولها القومُ يداً بيدٍ، وكلٌّ يَقْصَعُ بِجِرّةِ سابقهِ، من دُون خَجَلٍ!؟

الملاحظة السادسة:
هذيان الذهبيّ:

أعدّ المرعشليّ جدولاً أبجديّاً بأهمّ ألفاظ الجرح، هوَ من أروع ما قدّمه إلى القُرّاء في هذا الكتاب، لولا ما شابَهُ من التصرّفات الشائنة، مثلُ ما أورده تحت عنوان «معتزليّ» فقال:

٢. علي بن الحسين العلويّ الحسيني الشريف المرتضى (ت:٤٣٦هـ) وهو المتّهم بوضع كتاب «نهج البلاغة» ثم نقل عن الذهبي في ميزانه: (١٢٤/٣) ترجمة (٥٨٢٧) ما نصّه: المتكلّم الرافضي المعتزليّ... ومَنْ طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنّه مكذوبٌ على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه... وفيه من التناقض! والأشياء الركيكة! والعبارات التي مَنْ له معرفة بنَفَس القرشيّين الصحابة، وبنَفَس غيرهم ممّن بعدهم من المتأخّرين، جزمَ بأنّ الكتابَ أكثرهُ باطلٌ!» فتح المنان (ص١٦١)

أقول: في هذه الملاحظة حديثان، مع المرعشليّ المنذهل بكلام الذهبيّ، ومع الذهبيّ الّذي هذى بذلك.

أمّا المرعشليّ، فنقول له: إنّ كون الرجل «معتزليّاً» فهذا من ألفاظ الجرح عند رجاليّي العامّة، الّذين هم في الغالب أشاعرة في المذهب، وكلا المذهبين أهلُهما من العامّة أهل السنّة، فنحن لا ندخلُ في ذلك صحةً وسُقماً، فليجرحْ بعضُهم بعضاً بما شاء! وإن كانَ الجرحُ بمجرّد العقيدة تعصّباً، خارجاً عن المنهج العلميّ الصحيح، لكنْ:

(أوّلاً) كون عليّ بن الحسين الشريف المُرتضى، مُعتزليّاً، كما عنون المرعشليّ، غيرُ صحيح، فإنّه من كبار الشيعة الإماميّة، كما يُنادي به كلّ تُراثه

الموجود، والمعتزلةُ إنّما هم فرقةٌ سُنّيّةٌ بعيدةٌ عن التشيّع، ولو انذهل المرعشليّ بكلام إمامه الذهبيّ فلا بدّ أن يعرف الخطأ في الجمع بين اسمي «الرافضيّ» و «المعتزلي» حيث أنّ الجمع بينهما من التناقض المحال، كما فصّلنا عن ذلك في مقدمة تحقيقنا لكتاب «الحكايات» للشيخ المفيد[1].

ونقول للمرعشليّ (ثانياً): إذا كان الكلام عن «المعتزلة» فقد مثّلتَ له بذكر «الشريف المرتضى» فما بالك أضفتَ عبارة **«وهو المتّهم بوضع كتاب نهج البلاغة»**[2] متّبعاً في ذلك خطأ غيرك.

مع أنّ مؤلّف «نهج البلاغة» وجامعه هو أخوه الشريف الرضيّ (ت: ٤٠٦هـ) وقد أصبح هذا الأمرُ، من أوضح الواضحات في هذا العصر، وليس خافياً على أحدٍ من العلماء، وإنْ توهّمه بعضٌ قديماً، كابن خلّكان والذهبيّ، لجهلهم بالتُراث الشيعيّ وتاريخه.

مع أنّ حكمَك القاطع بـ«وضع» نهج البلاغة، وهذا ليسَ من صُلب اهتمامك في ذلك الجدول، مخالفٌ لأبسط قواعد العلم والتأليف؟

مع أنكَ قد أطلقتَ عِنان هذه الدعوى، بلا بيّنةٍ ولا بُرهان! وأنتَ تعلمُ أنّ أمرَها لا ينتهي بمثل هذه الكلمة، ولا بعشرة آلافٍ من أمثالها، والبحثُ عن نهج البلاغة وإثبات صحّته قد احتلّ صفحاتٍ من الكتب!

وأمّا الذهبيّ: فقد أبدى صفحته للحقّ في هذيانه ذلك:

فقد تناقض في نسبة الشريف المرتضى «رافضياً، معتزلياً» كما عرفت! وأخطأ

(١) الحكايات، للشيخ المفيد: ٢٥-٢٦.

(٢) يلاحظ إنّه أخذها من لسان الميزان في ترجمة الشريف: ٤/٢٢٣ رقم ٥٨٩.

في نسبة كتاب «نهج البلاغة» إليه، وهو لأخيه.

وأمّا قوله: «إنّه مكذوب على أمير المؤمنين عليّ ﷺ».

فهذا كلامٌ تكذّبهُ **«مصادرُ نهج البلاغة وأسانيده»**[(١)].

وأمّا قوله: إنّ «فيه السبّ الصُراح».

فلو كان التظلّمُ من الغاصب، وذكر الحقّ المغصوب «سبّاً» فليكُنْ.

وأمّا قوله: إنّ «فيه التناقض والأشياء الركيكة».

فهذا ما يردّه بقوّةٍ: «ما قيل في نهج البلاغة من نظم ونثر»[(٢)].

وما تضمّنته إشاداتُ العُلماء والأُدباء قديماً وحديثاً بكتاب «نهج البلاغة» الشريف، مضموناً وأداءً: حتّى قال فيه القُوشجيّ (ت: ٨٧٩هـ) _وهو من كبار مُتكلّمي العامّة_ نقلاً عن البُلغاء: «إنّه دُون كلام الخالق وفوقَ كلام المخلوق»[(٣)].

وكفى ردّاً على هذيان الذهبيّ مُراجعةُ القُرّاء الكرام لكتاب «نهج البلاغة» المنشور المشهور، فليقرأ القارئُ صفحةً منهُ، من أيّ موضعٍ شاءَ، ليقفَ بنفسه على سفاهة كلام الذهبيّ وبطلان حكمه، وأنّه إنّما عابَهُ، من بابة:

وضرائرُ الحسناء قُلنَ لوجْهِها حَسَداً وبَغْياً إنّهُ لَدمِيْمُ

وأمّا قول الذهبيّ: «... العبارات التي مَنْ له معرفةٌ بنَفَس القُرشيّين الصحابة،

---

(١) كتاب بهذا العنوان، مطبوع في مجلّدات، تأليف المرحوم العلاّمة السيّد عبد الزهراء الخطيب رحمه الله.

(٢) مقال بهذا العنوان، للعلاّمة الفقيد صديقنا السيّد عبد العزيز الطباطبائي نشر في مجلة (تراثنا) العدد (٣٤) السنة التاسعة (١٤١٤هـ).

(٣) شرح التجريد، للقوشجي: ٣٧٨.

ونَفَس غيرهم ممّن يعلَمهم...».

فما أدري ما أقول؟ إلاّ أنْ أتساءلَ: ما لِلذهبيّ التُركماني، والحديث عن «النَفَسِ العربيّ: القرشي أو غيره» ؟

مع أنّ الشريف الرضيّ، وهو «أشعر قريش»[1] قد جمع هذا المجموع وصرّحَ بأنّهُ من كلام الإمام عليّ أمير المؤمنين عليه السلام ؟!

وإليك بعض ما قيل في النهج قديماً وحديثاً:

قال كمالُ الدين ابن طلحة الشافعيّ (ت: ٦٥٢هـ): قد اشتمل كتابُ «نهج البلاغة» المنسوب إليه عليه السلام على أنواعٍ من خطبه ومواعظه الصادعة بأوامرها ونواهيها، المطلعة أنوار الفصاحة والبلاغة مُشرقةً من ألفاظها ومعانيها، الجامعة حكم عُيون علم المعاني والبيان على اختلاف أساليبها مُودعةً فيها[2].

وقال العلاّمة الأديب ابن الطقطقَى: «نهجُ البلاغة» من كلام أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام، فإنّه الكتابُ الّذي يتعلّمُ منه الحكم، والمواعظ، والخطب، والتوحيد، والشجاعة، والزهد، وعُلوّ الهمّة، وأدنى فوائده: الفصاحةُ والبلاغةُ[3].

وقال أديب الشام محمّد كرد عليّ _رئيس المجمع العلميّ السوريّ_: إذا طلبتَ البلاغةَ في أتمّ مَظاهرها، والفصاحةَ الّتي لم تشُبْها عُجمةٌ: فعليك بنهج

---

(١) لسان الميزان: ٥/١٤١رقم ٤٦٨.

(٢) مطالب السؤول.

(٣) الفخريّ في الآداب السلطانية (ص١١) مطبعة المعارف، راجعه محمد عوض إبراهيم وعلي الجارم، واعتمدته وزارة المعارف في مصر.

البلاغة الّذي فيه خطب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ورسائله إلى عُمّاله[١].

وهذا مُصطفى صادق الرافعي _صاحب كتاب: إعجاز القرآن_ يقولُ: إنّك تُريد امتلاكَ ناصيةِ الأدَب، فإذا رغبتَ في أقرب الطُرُقِ إلى ذلك... ولا تنسَ شرحَ ديوان الحماسة، وكتابَ نهج البلاغة، فاحفظْ منهما كثيراً[٢].

فأيّةُ قيمةٍ لهذر الذهبيّ، بعد إجماع المتقدّمين عليه والمتأخّرين عنهُ، على بُطلان كلامه في التطاوُل على شأن «نهج البلاغة» العظيم!

وكفى هذا الكلامُ _كما قلتُ_ حافزاً للقرّاء الكرام، على قراءة نهج البلاغة، ليقفوا بأنفسهم على الحقيقة!

ومما يُثيرُ العجبَ أنّ الذهبيّ يُشفع هذيانه ذلك بكيل الجزم تلوَ الجزم، بأنّ الكتاب مكذوبٌ، وأنّ أكثرَهُ باطلٌ.

والأعجبُ أنّ المرعشليّ الّذي أصابه الذُهُولُ من كلام إمامه الذهبيّ، هو الآخرُ، لم يكتفِ بذكر عبارة الذهبيّ مرةً واحدةً، بل أعادَ بعضها مرّةً أُخرى (فتح المنّان: ٤٥٤) مغترّاً بإمامة الذهبيّ واتّباعاً له! معَ أنّ الحقّ أحقُّ أن يُتّبعَ، ومعَ أنّ من الأئمّة مَنْ يدعو إلى النار.

---

(١) مجلة المجمع العلمي السوريّ: ج١٨/ ٢٧٠.

(٢) رسائل الرافعي: ١٦.

الملاحظة السابعة:
مع رجاليّي الشيعة:

أورد المرعشليّ في الصفحات (٣١٣-٤٠٦) قائمة بأسماء (٨٠٩) أشخاص من علماء الجرح والتعديل، وقد أغفلَ فيها ذكر عُلماء الرجال من الشيعة، إغفالاً تاماً؟!

مع أنّ مؤلّفيهم في هذا العلم كثيرون جدّاً، سواءٌ من القُدماء أم المُتأخِّرين؟

وقد جمع الإمامُ شيخُنا آقا بُزُرك الطهرانيّ في كتابٍ حافلٍ أسماهُ «مُصَفّى المقال في مُصنّفي علم الرجال» أسماءَ الرجاليّين الشيعة، وهو مطبوعٌ متداوَلٌ.

ومع أنّ ابن حَجر قد اعتمد في «لسان الميزان» على مجموعةٍ من كبار عُلماء الجرح والتعديل الشيعة، في التعريف برجالهم ورواتهم.

مثل: أحمد بن عليّ أبيّ العبّاس النجاشيّ (ت: ٤٥٠هـ).

ومثل: أبي جعفر الطوسيّ محمد بن الحسن شيخ الطائفة (ت: ٤٦٠هـ).

وابن أبي طيّ الحلبيّ (ت: ٦٣٠هـ) وغيرهم.

ومع أنّ المرعشليّ ذكر كتبهم في «أهمّ مصادر الحافظ» بعنوان:

«٢. كتب رجال الشيعة» فتح المنان (ص٤٤٣) ونقل المرعشلي عنهم بعض الأمثلة لبيان شمولية الكتاب، بعنوان «من تراجم رجال الشيعة» فتح المنان (ص٤٥١).

فمعَ ذلك كلّه، فما معنى إغفال ذكر هؤلاء في قائمة علماء الجرح والتعديل؟!

الملاحظة الثامنة:

دفاعٌ مشبوه!

ذكر المرعشليّ في آخر ورقة من كتابه حديثاً عن التحريف الذي ورد في نسخ «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، فقال:

والأخطرُ من ذلك كلّه: وجود ترجمة للإمام أبي حنيفة النُعمان بن ثابت في (٢٦٥/٤) ترجمة (٩٠٩٢) من تحقيق البجاوي للميزان.

قال المرعشليّ: والصواب: أنّها مدسوسةٌ، قد أُلحقتْ في بعض النسخ، بغير قلم مؤلّفه الحافظ الذهبيّ!؟

فتح المنّان (ص٥١٣).

وقد استدلّ على هذه الدعوى بوجوه، أهمّها:

١. عدم وجود ترجمة لأبي حنيفة في «اللسان»!

٢. تعليق المحقّق عند ترجمة أبي حنيفة: إنّها غير موجودة في نسخة بخطّ ابن العجميّ.

٣. تصريح الذهبيّ في ميزانه المطبوع: (٢/١): لا أذكر في كتابي من الأئمّة المتبوعين في الفروع أحداً، لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، **مثل أبي حنيفة والشافعيّ والبخاري**، فإن ذكرتُ أحداً منهم فأذكره على الإنصاف ولا يضرّه ذلك عند الله ولا عند الناس.

٤. قول الحافظ العراقيّ في شرح ألفيّته: ٢٦٠/٣: لكنّه _أي ابن عديّ_ ذكر في كتاب الكامل كلّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه وإنْ كان ثقةً، وتبعه على ذلك الذهبيّ في الميزان، إلاّ أنّه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمّة المتبوعين، ونقل ذلك عن السخاوي والسيوطي. فتح المنّان (ص٥١٤).

أقول: في هذا ملاحظات:

ونبدأ ملاحظتنا بدليله الثالث: فالعبارة الّتي نقلها عن الذهبيّ في الميزان (١/٢) أوردها ابن حَجر في مقدّمة اللسان، بكاملها، ولم يردْ فيها قوله: **«مثل أبي حنيفة والشافعيّ والبخاريّ»** وبعض النسخ المخطوطة متّفقةٌ على خلوّ اللسان من هذه الزيادة.

لكنّ المرعشليّ لا يُريبهُ من هذا شيءٌ، فيتركه، ويترك المناقشة في صحة «الميزان» المطبوع، و«اللسان» المطبوع، اللذَين وردت تلك الجملة فيهما؟!

مع أنّ كلام الذهبيّ وقوله: «فإنْ ذكرتُ أحداً منهم فأذكره على الإنصاف» يدلّ بوضوحٍ على أنّه لا يأبى من ذكر الأئمّة المتبوعين!

فلماذا الفزعُ من وُرُود ترجمة أبي حنيفة في «الميزان»؟!

هذا مع أنّ أبا حنيفة، قد كالُوا عليه أطنان النقد والجرح من كلّ صوب وحدب، حتى ملأ الخطيبُ البغداديّ ـ الشافعيّ المذهب ـ ترجمته من «تاريخ بغداد» بصفحات من ذلك، في (الجزء الثالث عشر).

فلماذا لم يَكن للذهبيّ أن يذكر اسمه في «الميزان» ولو للدفاع عن كلّ ذلك، على الأقلّ؟!

وبينما المرعشليّ لا يقرّ له قرارٌ لهذا، نراهُ لا ينبضُ لهُ عرقٌ ولا تتحرّكُ لهُ شَفَةٌ، ولا يشعُرُ بطرفٍ خفيٍّ من الألم، حينَما يجدُ ترجمةَ الإمام العظيم جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام من أئمّة أهل البيت الكرام عليهم السلام، مذكورةً في «الميزان» الخاسِرِ للذهبيّ!.

مع أنّ الأدلّةَ التي أقامَها على نفي ترجمة أبي حنيفة، أكثرُها موجودٌ في حقّ الإمام الصادق عليه السلام:

١. فلا وجود لترجمة الإمام في «اللسان».

٢. وتصريح الذهبيّ بعدم ذكر الأئمّة المتبوعين، يشمله.

٣. وتصريح العراقيّ، والسخاويّ والسيوطيّ، كذلك.

والأهمّ من ذلك:

أنّ من المسلّم لدى الجميع وجود مُعارضين كبار لأبي حنيفة، قد وجّهوا له طُعُوناً عنيفةً، كالنسائيّ، والخطيب، وغيرهما، فالسكوتُ عن نقده، وعدم إيراد ترجمته في الميزان، بأيّ هدفٍ كان، لا يمحُو أثرَ تلك النقود والطعون.

ومعَ ذلك، فلو راجعتَ كتاب تهذيب التهذيب، لابن حجر: ١٠/٤٤٩ رقم (٨١٧) لم تجدْ ذكراً لشيءٍ من تلك الطُعُون الّتي ملأت صحائف من تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، الجزء الثالث عشر، أثبتها مؤلّف محدّثٌ رجاليٌّ كبيّر مثل الخطيب البغداديّ.

بل، لم ينقل ابن حَجر _في حقّ أبي حنيفة_ سوى المدح، ونقل عن ابن معين: توثيقه في الحديث في سطرين، وأمّا باقي الترجمة -البالغة ثلاث صفحاتٍ وخمسةَ أسطر، فكلّها حديثٌ عن شُؤون اُخرى لا ربطَ لها بالجرح والتعديل، ويقول في آخر الترجمة: **«ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدّاً، فرضي الله تعالى عنه، وأسكنه الفردوس، آمين».**

فباللهِ عليك _يا مرعشليُّ_ هل هذه هي طريقة الحافظ ابن حَجر في تأليف كتاب «تهذيب التهذيب»؟ وهل طريقة هذه الترجمة في تلك الصفحات الكثيرة هي نَفَسُ عالم رجاليّ؟!

ألا يُريبكَ خُلُوُّ الترجمة _مع طولها_ من كلمة نقدٍ واحدةٍ؟ وألا تفرضُ وجودَ دسٍّ وتزويرٍ في الأمر؟

ولكن انظرْ إلى ترجمة الإمام الصادق (عليه السلام) في تهذيب التهذيب: ١٠٣/٢ رقم (١٥٦) فمع أنّهُ ذكرَ في الرُّواة عنه: شعبة، والسفيانين، ومالك، وابن جُرَيْج، وأبي حنيفة... وخلقاً كثيراً، ومع نقله توثيقَ الإمام عن: الشافعيّ، وابن أبي خيثمة، وعن أبي حاتم، وقال: **لا يُسأل عن مثله،** وعن عمرو بن أبي المقدام قوله: **كنتُ إذا نظرت إلى جعفر بن محمّد، علمت أنّه من سلالة النبيّين**، وعن ابن حبّان في الثقات قوله: **كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلا**، وقال أبو حنيفة في فقهه: **ما رأيتُ أفقه من جعفر بن محمّد**[1].

فمع هذا كلّه، لم يُخلِ ابنُ حَجرِ ترجمةَ الإمام (عليه السلام) من قول ابن سعد: **«كان كثير الحديث، ولا يُحتَج به! ويُستَضْعف!»**

مع أنّ كلام هذا العبد النحس، على ضعفه وإرساله وجهالته، ليس بذي أثرٍ في شأن ذلك الإمام العظيم الذي ملأ الدنيا صيتُهُ فضلاً وعلماً، وإمامةً في الدين، وفي العقيدة، حتّى ملأ فقهُهُ الدُنيا، وقد احتجّ به مسلمٌ في صحيحه، والبخاريُ في سائر كتبه بعد الصحيح.

والهدفُ أنّ ابن حَجر أثبتَ هذا الجرحَ الهزيلَ في ترجمة الإمام، مع ضعفه وبطلانه، فكيف يُهملُ في ترجمة أبي حنيفة أطنانَ الجرح وأنواعَ القدح، ولا يذكُرُ منها ولا واحدةً؟!

ألا يُثير كلُّ هذا ظنّاً عندك يا مرعشليُ بأنّ يداً خائنةً قد امتدّتْ إلى تهذيب ابن حَجر، فحذفتْ من ترجمة أبي حنيفة ما لا يُوافق هوى صاحبها؟

أو يكون ابن حَجر قد اتّقى أتباع أبي حنيفة الذين كثروا على طول الزمان من

---

(١) لاحظ تهذيب الكمال للمزّي: ٧٩/٥.

عصره إلى عصر ابن حَجر، فلم يتمكّن ابن حَجر من أن يَنْبس ببنت شَفَةٍ في نقل **«نقلٍ واحدٍ»** في حقّ أبي حنيفة، من بين **«نقوده الكثيرة»**؟!

أوَ لايُثير هذا ظنّاً بأنّ حنفيّاً اغتاضَ من ذكر اسم أبي حنيفة في (ميزان) الذهبيّ، فحذفه من نسخة أو أُخرى! كما حذف قدحه من(لسان) ابن حَجر؟!

ثمّ، ما لك؟ يا مرعشليّ! لا تتأثر لَمّا يتعرّض إمامٌ من أهل البيت عليهم السلام مثل جعفر الصادق عليه السلام، للإيراد في «الميزان» وللنقد في «التهذيب»؟!

ولكنّك تستشيطُ غَضَباً لَمّا تجدُ ترجمة أبي حنيفة في «الميزان» وتُحاوِلُ نفيَها بِكلّ وسائل الإمكان؟

أفهلْ هذا من أصول «العدل والإنصاف والموضوعيّة» التي ادّعيتها؟

كلاّ، فما هكذا تُورد ــ يا مَرْعشليُّ ــ الإبلُ.

❖ ❖ ❖

هذا ما لاحظناهُ على وجه السُرعة، في كتاب **«فتح المنّان بمقدّمة لسان الميزان»** مع الإغضاء عن كثيرٍ من الصغائر الّتي ذكرها يُطيلُ العتاب على المؤلّف الفاضل المرعشليّ.

ولولا هذه وتلك، فإنّ الكتابَ من الأعمال القيّمة في علم الجرح والتعديل، يستحقّ التقديرَ والتبجيلَ.

نسألُ الله التوفيقَ لما فيه خيرُ الدُنيا والآخرة، والعمل لِصلاح الإسلام والمسلمين، والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة على رسوله الكريم، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار، والتابعين لهم بإحسان. وآخِرُ دعوانا: **﴿أنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**.

المصادر والمراجع

١. **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة** للإمام أبي الحسنات محمّد عبد الحيّ اللكهنويّ الهنديّ (١٢٦٤-١٣٠٤) وعليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للأستاذ العلامة الشيخ عبد الفتّاح أبي غُدّة، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلاميّة حلب ١٣٨٤هـ.

٢. **الإلماع في أُصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض اليحصبيّ الأندلسيّ، تحقيق السيّد أحمد صقر رحمه الله ، دار التراث القاهرة، الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ.

٣. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، تأليف الدكتور نُورالدين عتر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٨هـ.

٤. **باب مَنْ لم يرو عن الأئمة** عليهم السلام **في رجال الطوسي** للسيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ، نشر في مجلة (تراثنا) الصادرة من مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، العدد (٧-٨) السنة الثانية ١٤٠٧هـ.

٥. **البداية والنهاية في التاريخ،** لابن كثير إسماعيل بن عمر القرشي مطبعة كردستان العلمية-ط اولى في (١١) جزءً، عام ١٣٤٨هـ.

٦. **تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي** لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) حقّقه عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الاولى-القاهرة ١٣٧٩هـ.

٧. **تدوين السنة الشريفة** للسيّد محمد رضا الحسيني الجلالي، مركز النشر، مكتب الإعلام الاسلامي-قم ١٤١٣هـ.

٨. **تعريف أهل التقديس لمراتب الموصوفين بالتدليس** لابن حجر العسقلاني

(ت: ٨٥٢هـ) تحقيق دكتور عبد الغفار سليمان والاستاذ محمد أحمد عبد العزيز، توزيع دار الباز–مكة المكرمة ودار الكتب العلمية– بيروت، طبعة ثانية ١٤٠٧هـ.

٩. **تهذيب الكمال في أحوال الرجال** للمزّي يوسف (ت: ٧٤١هـ) تحقيق الدكتور بشار عواد معروف–دار الرسالة ١٤٠٥هـ.

١٠. **الجواهر والدرر** للسخاوي، راجع مقدمة (تعريف أهل التقديس).

١١. **حجيّة السنة** للدكتور الشيخ عبد الغني عبد الخالق، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، واشنطن دار القرآن الكريم–بيروت ١٤٠٧هـ.

١٢. **الحديث والمحدثون** لمحمد محمد أبو زهو، القاهرة ١٣٧٨هـ. ودار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤هـ.

١٣. **الحكايات في الفرق بين الشيعة والمعتزلة** املاء الإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (ت: ٤١٣هـ) رواية السيّد الشريف المرتضى علي بن الحسين (ت: ٤٣٦هـ) تحقيق وتوثيق السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي _نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد_ قم ١٤١٣هـ.

١٤. **دراسات في الحديث النبوي** الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الاسلامي–١٤١٣هـ.

١٥. **الدرر الكامنة** لابن حجر العسقلاني، طبع حيدر آباد–الهند ١٣٤٨هـ.

١٦. **دفاع عن أبي هريرة** عبد المنعم صالح العلي دار القلم بيروت–ط: ثانية ١٩٥١م.

١٧. **رسائل الرافعي** لمصطفى صادق الرافعي، المرسلة إلى محمود أبي ريّة– طبع القاهرة.

١٨. **الرفع والتكميل** للامام عبد الحيّ اللكهنوي، تحقيق الاستاذ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية-حلب ١٣٨٨هـ.

١٩. **شرح التجريد، للعلامة الحليّ** شرح العلامة المحقق القوشجي (ت: ٨٧٩هـ) مطبوع على الحجر-في إيران.

٢٠. **الطبقات** لابن سعد كاتب الواقدي (ت: ٢٣٠هـ) دار صادر بيروت ١٣٧٧هـ.

٢١. **علوم الحديث** لابن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق الدكتور نور الدين عتر_دار الفكر_ دمشق، ط: الثالثة ١٤٠٤هـ.

٢٢. **الفتاوى الحديثية** لابن حجر المكّي الهيثمي (ت: ٩٧٤هـ) مطبعة البابي-القاهرة ١٩٧٠م.

٢٣. **فتح الباري شرح صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) مطبعة البابي-القاهرة ١٣٧٨هـ.

٢٤. **فتح المنان بمقدمة لسان الميزان** محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي-بيروت ١٤١٥هـ.

٢٥. **الفخري في الآداب السلطانية** لابن الطقطقى محمد بن علي بن طباطبا، رادجعه ونقحه محمد عوض إبراهيم، وعلى الجارم، مطبعة المعارف-مصر، الطبعة الثانية.

٢٦. **قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرّخين** للامام تاج الدين عبد الوهاب بن التقي السبكي (٧٢٧-٧٧١) حققه الاستاد الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة، طبع مع: الرفع والتكميل للكهنوي.

٢٧. **الكفاية في علوم الرواية** للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ) صاحب تاريخ بغداد؛ تقديم المحدث محمد الحافظ التيجاني مراجعة الاستاذين عبد الحليم محمد وعبد الرحمن حسن، دار الكتب الحديثة _مصر_ الطبعة الاولى ١٩٧٢م.

٢٨. **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) طبعة الهند حيدر آباد _العثمانية١٣٣١هـ، والطبعة الحديثة دار احياء التراث العربي ١٤١٥هـ تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف الاستاد محمد عبد الرحمن المرعشلي–بيروت.

٢٩. **ما قيل في «نهج البلاغة» من نظم ونثر** بقلم العلامة الفقيد السيد عبد العزيز الطباطبائي (ت:١٤١٦هـ) نشر في مجلة (تراثنا) العدد (٣٤) السنة التاسعة (١٤١٤هـ) الصادرة في قم.

٣٠. **مجلة المجمع العلمي السوري** مقال للاستاد محمد كرد علي _رئيس المجمع_ (المجلد) ١٨–دمشق.

٣١. **المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي.**

٣٢. **مسند أحمد بن حنبل** طبع القاهرة في ستّة مجلدات.

٣٣. **مصادر نهج البلاغة وأسانيده** للمرحوم العلامة السيد عبد الزهراء الخطيب طبع في النجف و بيروت مكرراً.

٣٤. **مطالب السؤول** لابن طلحة الشافعي كمال الدين (ت:٦٥٢هـ) طبع النجف.

٣٥. **منهج النقد في علوم الحديث** بقلم الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر دمشق ١٤٠٦هـ.

٣٦. **ميزان الاعتدال في الرجال** للذهبي التركماني (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق البجاويّ _مطبعة الحلبي_ القاهرة ١٣٨٣هـ.

إنقاذُ الذريعة
مما أُدرِجَ فيه من الأخطاءِ والتصرّفات الشنيعة[1]

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا رسول الله الأمين وعلى الأئمّة حُجج الله المعصومين من آله الطاهرين وعلى أصحابهم أولياء الله المجاهدين وعلى أوليائهم عباد الله المخلصين.

وبعدُ: فإنّ كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» تأليف العلامة الحجّة شيخنا الإمام محمّد مُحسن الشهير بالشيخ آقا بُزُرك الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩هـ) هي الموسوعة الكبرى المعتمَدة لدى الباحثين والدارسين والعلماء والمحقّقين في العالم، لمعرفة ما يمتّ إلى الشيعة والتشيّع من الآثار المكتوبة، بالإضافة إلى جامعيّتها وسعة الرُقعة الزمنيّة الّتي غطّتها منذُ طُلوع شمس الإسلام وحتى عام (١٣٧٧هـ) تمتازُ بأنّها رُصّفَتْ بيد أكبر خبيرٍ أمينٍ، وثقةٍ عدلٍ، و عالمٍ نحريرٍ من أعلام الطائفة نفسها.

وليس قصدُنا هُنا التعريف بالكتاب والمؤلّف، فهما من الشُهرة والمعروفيّة بما لا يحتاج معهما إلى المزيد، ولا تُضفي كلماتُ التمجيد على حقيقتهما وعظمتهما بشيءٍ جديدٍ ويكفي عن ذلك كلّه اعترافُ الخبراء من أهل الشرق والغرب لهما بما ليس عليه مزيد.

والمهمّ الّذي قصدنا هُنا ذكره هو أنّ الشيخ مَعَ ما كانَ عليه من العلم والمعرفة

---

(١) طبع هذا المقال أوّلاً على موقع (كاتبان kateban) في صفحة (تُراثيّات) ثمّ نقل في مجلة: (تُراثنا) الفصلية التي تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، في العدد (٩٣ و٩٤) لسنة ١٤٢٩هـ.

والخبرة في شؤون الطائفة وعلومها ودراساتها، وبما له من قَدَم قديمةٍ راسخةٍ في هذا الفنّ، ممّا تدلّ عليه ترجمته واتّصالاته برجالات الطائفة منذُ أن انخرط في سلك طلاب العلم في مولده مدينة (طهران) عاصمة البلاد الإيرانية، كان مهتمّا بهذا الفنّ، حيث نجدُ في بواكيرأعماله وآثاره مستنسَخاتٍ لبعض مؤلّفات القدماء و ذلك قبل هجرته إلى العراق في سنة (١٣١٣هـ).

وقد حطّ رحلَهُ في مدينة العلم، النجف الأشرف، واتّصل مُباشرةً بالعلم الفذّ المؤلّف الموسوعيّ الشيخ حُسين النوريّ، الذي كان من أعمدة التُراث الشيعيّ في عصره، كما يستشفُّ ذلك من خاتمة كتابه العظيم «مستدرك الوسائل» وقد كان لهذا الاتّصال أثرُهُ العميقُ في ثقافة الشيخ الطهرانيّ، حيثُ فتحَ أمامَه الآفاقَ الواسعةَ، اهتماماً وضروراتٍ وتحسُّساً وتصميماً وعزماً على متابعة الأمر، ومَلْءِ الفراغاتِ المحسوسةَ والثغراتِ الملموسةَ ورأبِ الصدعِ وسدِّ الثغور حسبَ الإمكاناتِ المتوفّرةِ لديه، وطالتْ مدّةَ اتصاله بشيخه النوريّ حتّى وفاة الشيخ في سنة (١٣٢٠هـ).

وقد اقترن ذلك بدخول الشيخ الطهرانيّ في حلقات الدراسات العُليا عند مجتهدي العصرمن أمثال الفقيه السيّد محمّد كاظم الطباطبائيّ اليزديّ والأصوليّ الشيخ محمّد كاظم الخراسانيّ الآخوند، وشيخ الشريعة الأصفهانيّ، فبلغ رتبةً ساميةً من العلم أهّلتْهُ للقيام بالأعمال الكبرى، وبعدَ وفاة أستاذه الخراسانيّ في سنة (١٣٢٩هـ) شدّ الرِحال وهاجرَ إلى سامراء، وهُناك ـ وفي نفس السنة ـ بدأ بتأليف كتاب «الذريعة» مع دخوله في حوزة درس المحقّق الفقيه النحريرالإمام المجاهد الشيخ

الميرزا محمّد تقيّ الشيرازيّ (ت: ١٣٣٧هـ) وبقي الشيخ الطهرانيّ هُناك مُدرّساً[١].

و محققاً وباحثاً، واستمرّ في متابعة تأليف الذريعة حتّى استنفد جُهده في التتبّع والتنقير في مراكز العلم ومخازن الكتب الخاصّة والعامّة في مُدُن العراق، وفي أسفاره الكثيرة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز في الحرمين الشريفين، وإلى بلاد إيران حيثُ كنوز المخطوطات المكتظّة بالكتب، واعتمد على المراسلات والمعلومات الشخصيّة من زملائه وتلامذته، مع المسح الكامل والواسع لما تيسّرآنذاك من فهارس المكتبات والمخطوطات، والكتب الخاصّة بهذا الشأن حتّى تمّ له تأليف كتاب الذريعة العظيم.

وعند رجوعه إلى النجف قبل سنة (١٣٥٥هـ) بدأ العمل في طبع كتاب الذريعة في مطبعة خاصّة، فطبعَ الجزئين الأوّل والثاني سنة (١٣٥٥هـ) هُناك، وكان لظهورالكتاب دلالته الواضحة على مدى ما بذله من جُهدٍ وما قام به من تتبّعٍ واسعٍ ومُثابرةٍ مع التحقيق والضبط والتاكّد عن المعلومات وتوثيقها.

وكذلك الحال مع ظهورالجزءين (الثالث عشر والرابع عشر) من الكتاب الّذي أشرف على طبعهما المؤلفُ نفسُهُ ثمّ أوعز إلى العلامة الحجّة المحقّق السيّد محمّد صادق بحرالعلوم القيام بإتمامهما فطُبعا في النجف على التوالي سنة (١٣٧٨و١٣٨١هـ).

فهذه الأجزاء الّتي طُبعت على يد المؤلّف؛ و بإشرافه المباشر، هي نماذجُ من عمله العظيم بما فيه من الدلالات المذكورة.

لكن ـ ومع كلّ الأسف ـ اضطرّ المؤلّف إلى إيكال أمر طباعة الكتاب إلى

---

(١) أخبرني المرحوم السيد صادق بن السيد هاشم المجدد الشيرازي أنه حضر عنده كتاب (المطول) للتفتازاني للتفتازاني هناك.

أولاده الّذين كانوا في طهران، ليُطبع هُناك بعيداً عن إشراف المؤلّف نفسه، فطُبعت باقي الأجزاء الباقية هناك، وبعمل ولديه (علي نقي منزوي، وأحمد منزوي).

ولو كانا يلتزمان بطبع ما جاء في نسخة الشيخ المؤلّف وما كتبه بخطّه فقط، ولم يتصرّفا فيه بالزيادة والنقصان، لكانت خدمةً رائعةً للعلم والعلماء وللكِتاب.

ولكنّهما _مع كلّ الأسف_ تجاوزا قواعدَ الأمانةِ المقرّرة والمعروفة عندَ من يقوم بمثل عملهما بالالتزام بالمراجعة والتصحيح المطبعيّ للكتب، فلم يُحافظا على نصّ الشيخ، وتدخّلا في عباراته بالزيادة والنقصان وأدرجا ما عَنَّ لهُما من أنظارٍ وآراء في متنِ الكتابِ من دُون تميز وتعيينٍ، ولم يجعلا مثلَ ذلك في الهوامش كما هو المتعارفُ لمراجعي الكتب، وكذلك تصرّفا في إملاء الكتاب، ونثرهِ، وغيّرا ما التزم به المؤلّفُ من ألقابٍ وأوصافٍ وتعاريفَ للمؤلّفين والأعلام، مما لم يرقْ لهُما، ولم يلتزما بالأعراف والقوانين المتداولة في تحقيق أعمال الآخرين.

والشيخ المؤلّف الطهرانيّ لم يتمكّنْ من صدّهما عن ذلك:

أوّلاً: لضعفهِ عن المُتابعة جِسمياً، بعدَ أنْ تجاوزَ الثمانين من العمر، مع بُعده عن بلاد إيران حيث كان يُطبعُ الكتابُ.

وثانياً: إنّه كان يتغاضى عن ذلك، هادفاً إلى إتمام طباعة الكتاب، رغبةً في صدوره في عصره، خوفاً من أداء التأخير إلى عدم طبع الكتاب.

وثالثاً: إنّه كان يقفُ على أمرٍ واقعٍ لا حيلةَ لهُ في تغييره، مع تأكيده المستمرّ على فصل ما يكتبه المصحّحون والطابعون عن المتون، وجعلها في الهوامش.

كما كان الشيخ يعترضُ على ما يراهُ من التجاوزات، لكن الطابعين كانوا يَعِدُونه بالإصلاح والاستدراك، ولا يَفُونَ!

وقد قامَ هو بإصلاح ما يراهُ في نُسخته الخاصّة، وأعدّ مُستدركاً على جميع

الكتاب يتلافى فيه بعضَ تلك الأمور.

كما كان يحثّ تلامذتَهُ ومن يعرفُ من الفُضلاء على القيام بما يجبُ من الإصلاح والاستدراك، وكتبَ بذلك تصريحاً هذا نصّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

قد شرعتُ في تأليف هذا الفهرس يومَ دَحْو الأرض، الخامس و العشرين من ذي القعدة سنة ١٣٢٩هـ لكنّه لم يكن مرتّباً إلا بالنسبة إلى الحرف الأوّل، فشرعتُ في ترتيبه كذلك في هذه النسخة في أوائل سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة وألف، وقد كمل ترتيبُه كذلك في ستّة مجلّدات، هذا المجلّد أوّل الستّة، وأبقيتُ البياضات للإلحاقات، راجياً ممّن يلحقني أن يُلحقَ ما فاتَ منّي كاملاً في محلّهِ ويُتمّمَ هذا الكتابَ بقدرِ وُسعه واطّلاعه، ويجعلَ لهُ خطبةً وديباجةً يذكرُ فيها اسمه الشريف إنْ شاء الله تعالى، فإنّ رُوحي بذلك راضيةٌ، وأنا على هذا العمل مُتشكّر، نسألُ الله حسنَ النيّةِ والعاقبةِ، والمغفرةَ لي ولوالديّ ولمن شاركني في هذه الخدمة.

وأنا المؤلّفُ الكاتبُ الجاني المسيء محمّد مُحسن الشريف المدعوّ بآقا بُزُرك ابن الحاجّ عليّ بن محمّد رضا ابن الحاجّ محمّد مُحسن الطهراني[1].

إنّ مثل هذا النصّ يدعو الواقف عليه إلى القيام بتكميل عمل المؤلّف والاستدراك عليه ومتابعة العمل فيه تلبيةً لرغبته وإسهاماً في إقامة هذا الصرح العظيم، ولذلك قامَ كثيرٌ من تلامذة المؤلّف ومريديه من أهل فنّ الفهرسة والمعتنين بها، وكذلك المهتمّين بالتراث الشيعيّ، منهم:

١. الفقيد الراحل العلاّمة الحجّة المحقّق صديقُنا السيّد عبدُالعزيز الطباطبائيّ

---

(١) طبعت صورة هذا النص في مجموعة (نسخه بزوهي) دفتر (١) ص٥٩٦.

اليزديّ (١٤١٦هـ) فقد كانت له عنايةٌ فائقةٌ بآثار شيخه الطهرانيّ الذي لازمهُ طوال رُبع قرن أو أكثر، فأكملَ الذريعةَ واستدركَ عليها، ومُستدركاتُه مُحررّة، يقومُ بإعدادها نجلُهُ الفاضلُ السيّد عليّ الطباطبائيّ وفقه الله، كما أنّ له تعليقاتٍ ضافيةً مكتوبةً على هوامش النسخة المطبوعة من الذريعة، وهي لم تحرّر بعدُ.

وممّا يجدرُ ذكرُه أنّ سماحة المرحوم السيّد الطباطبائيّ رحمه الله قام باستنساخ أجزاءٍ من الذريعة (من حرف النون إلى آخرها) بخطّ يدهِ من نسخة المؤلّف، قبل أن تُطبعَ، وذلك «حذراً من أن يتأخّر طبعهُ ولايمكنُ الوقوفُ على نسخة الأصل» كما صرّح رحمه الله بذلك، ونسخته هذه موجودةٌ في مكتبته العامّة العامرة في قُمّ المقدّسة.

كما أنّ لسيّدنا الطباطبائيّ تعليقاتٍ واستدراكاتٍ ضافيةً على كتاب (طبقات أعلام الشيعة) للشيخ الطهرانيّ، وهي مكتوبةٌ على هوامش النسخة المطبوعة من مجلّدات الطبقات، نرجو أن يوفّق من يقوم بتحريرها وطبعها.

٢. وقام العلامة المجاهد المرحوم السيّد سعيد أخترالرضويّ الهنديّ (١٣٤٥-١٤٢٣هـ) بعملين قيّمين حول الذريعة:

أحدهما: تكملة الذريعة، أورد فيه مستدركاً على الذريعة بإيراد ما فاته، وتكميله بما تأخّرعن (١٣٧٧هـ) من مؤلّفات وخاصّة مؤلّفات علماء القارّة الهنديّة.

وقد قمتُ بإعداد هذا العمل، وطبع في نشرة (نسخة بزوهي) السنوية التي يصدرها الأخُ الفاضلُ المفهرس الشيخ أبوالفضل حافظيان بابلي، في العدد (الثاني) سنة ١٤٢٦هـ في الصفحات (٥٣٧-٥٩٣).

وثانيهما: (التعليقات على الذريعة) أورد فيه التصويبات لما ورد فيها من

أخطاء وهفوات، وتكميل ما ورد فيه من نقصٍ في التراجم والعناوين.

وقد أعددتُهُ أيضاً وطُبع في نشرة (نسخة بزوهي) العدد (الثالث) الصفحات (٦٢٧-٦٨٢) الصادر سنة ١٤٢٧هـ.

وبعث السيّد الرضوي هذين العملين إلى السيّد الطباطبائيّ ليدرجهما في عمله على الذريعة، ويشترك معه في الأجر.

٣. العلامة المفهرس القديرالاستاذ السيّد أحمد الحسينيّ الاشكوريّ دام ظله وقد ركّز في عمله على تصحيح بعض الهفوات ونشر بعنوان (على هامش الذريعة) في العدد الأوّل من نشرة (نسخة بزوهي) الصفحات (٥٩٧-٦٦١) وقد استفاد فيه من عمل السيّد الرضوي الهندي ورمز له بالحرف (ض).

٤. شقيقي العلامة المحقّق الباحث السيّد محمّد حسين الحسينيّ الجلاليّ دام ظلّه حيث أعلن ضمن مؤلّفاته عن (مستدرك على الذريعة).

ولكثيرمن أصحاب الفنّ تعاليق على الذريعة مكتوبة في هوامش النسخ، وغيرمحرّرة، وقد رأيتُ من أوسعها ما علّقه العلامة الحجّة المدقّق النيقد السيّد محمّد عليّ الروضاتيّ الأصفهانيّ دام ظلّه، وقد طبع بإعداد الفاضل الشيخ محمد بركت ابن خالتنا حفظه الله، في مجلدين من منشورات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران سنة ١٤٣٢هـ.

هذا بعض ما وقفتُ عليه مما قام به أصحاب الشيخ الطهراني وأحبّاؤه من الأعمال الطيّبة حول الكتاب، امتثالاً لرغبته تلك.

لكنّ أولاده (أحمد منزوي، وعلي نقي منزوي) استغلا إرادة الشيخ تلك ليَعْبَثا بالكتاب، ويتصرّفا فيه بما يشينُ ولا يزينُ، وفي بعض ما قاما به ما شوّه سمعة

المؤلّف البريء، ولعلّ القارىء اللبيب يتمكّنُ من الوقوف على ما نقول بنظرةٍ عابرةٍ في صفحات ما طبعاه من مجلّدات الكتاب.

ولو قاسَ أحدٌ ما طبعاهُ معَ ما طُبِعَ بإشراف المؤلّف، وهي المجلّدات (١و٢و١٣و١٤) كما سبق، لوجدَ الفرقَ واضحاً والتمييزَ ممكناً وسهلاً.

وكنتُ خلال مُراجعاتي الكثيرة أقفُ على بعض العبارات ممّا لا يمكن تصحيح مضمونها بوجهٍ من الوجوه! فتستوقفُني، ونظراً لما أعرفه من دقّة الشيخ الطهرانيّ وورعه وتقواه وعلمه وفضله ووثاقته، فلا يكونُ ما في المطبوع مُتناسباً مع ما عليه الشيخ من صفات وسيرة، وقد عرضتُ بعض ذلك الهاجس على العلامة الفقيد الطباطبائيّ رحمه الله، فقال لي بصراحة: «إنّه من تصرّفات المنزويّ! فإنّه كان يتدخّلُ في كتب الشيخ».

وكذلك أخبرنا صديُقنا العلامة الحُسينيّ الاشكوريّ بأنّ المنزويّ قال له بكلّ صراحة: إنّه يتصرّف في كتب والده بالزيادة والنقصان!.

وبذلك يتحمّلُ هذان الولدانِ (أحمد منزوي، وعلي نقي منزوي) مسؤوليّة ما في كتاب (الذريعة) من أوهامٍ و تصوّرات باطلة، مُضافاً إلى الأغلاط الإملائية والإعرابيّة، والتعبيرات الناقصة والهزيلة، ممّا نربؤُ بالمؤلّف وعلمه و فضله أن تصدر من قلمه الشريف.

والغريبُ أنّ السيّدين الطباطبائيّ والحسينيّ، مع علمهما بتلك العمليّة السلبيّة السيّئة، لم يتصدّيا لتنقية الذريعة من كلّ ذلك السوء والفساد والأذى! ولم يُنقذاها من الاتّهام والإدراج والباطل؟!! مع خطورة الأمر؟

وكذلك لم نجد مَنْ تنبّهَ إلى هذا الأمر الخطيرأو نبّهَ عليهَ؟.

ويزيد الأمرَ خُطُورةً إذا لاحظنا تداوُلَ الكتاب منذُ صُدُورهِ وحتّى اليوم، مع

هذا الوضع المُرزي، مضافاً إلى تكرّر طباعته بالتصوير(الأوفست) لعدّة مرّات!

وكذلك نزولُه على ألواح البرامج الكمبيوترية من الطبعة نفسها، مع تلك المشاكل والمهازل!.

ولنعرضْ هُنا مثالاً واحداً من تلك التصرّفات الشاينة، وهو من أخطرها، وقد وقفنا عليه خلال عملنا في كتابنا عن **(سعد بن عبدالله الأشعريّ القمّيّ: حياته، ونشاطه العلميّ)** حيثُ تحدّثنا عن مؤلّفاته بتفصيلٍ، ومنها كتابه **(النوادر)** الّذي ذكره له الشيخ النجاشيّ وأسند إليه، فقد عنون في كتاب (الذريعة) في حرف النون، في الجزء (٢٤ص٣٣١) من المطبوع المكتوب عليه (نقّحه ابن المؤلّف الدكتور علي نقي المنزوي) من الطبعة الأولى في المطبعة الاسلامية–(طهران) ١٣٩٨هـ. ما هذا نصه:

«(١٧٣٩: النوادر) لسعد بن عبدالله ابن أبي خلف القميّ الاشعريّ، قم٣٦ و٥٣ب، سمع الحديث من العامّة، ولقي وجوههم، ذكره النجاشيّ وقال: له خمسة كتب موافق الشيعة، ونقل عن بعض الأصحاب أنّ لقاءَهُ مع العسكريّ حكايةٌ موضوعةٌ، وله (الردّ على المحمدية والجعفرية) ومرّ له: (الردّ على الغلاة) ومات ٢٩٩.

ويظهرأنّه كان ممّن سمّاهم المفيد بالمقصّرين، وهم: المتظاهرون بالتشيّع، والمتستّرون بعدائهم للغُلاة الّذين لفّقوا كتاب (الضُعفاء) لجرح عُلماء الشيعة، ونسبوهُ إلى ابن الغضائريّ. ذ ٢٨٨:٣ – ١٩٠ و١٠: ٥٨ – كما مرّ في قم ١٦٧١ و ١٧٢٨. وقد ينُسب إليه (فرق الشيعة) للنوبختي، ومرّ تبويب (النوادر) ذ = ٣ : ٣٢٧».

انتهى ما في المطبوع.

إنّ من يقرأ هذا النصّ، ولم يكن يعرف شخصيّة (سعد بن عبدالله القمّيّ الأشعريّ) ولا مكانته في الطائفة، ولا كثرة رواياته وآثاره في التُراث الفقهيّ والعقيديّ والحديثيّ عند الشيعة الإماميّة، إنّ من يقرأ هذا النصّ تحصلُ لديه القناعةُ التامّةُ بأنّ كاتب هذا النصّ سيّئُ الظنّ بسعدٍ الآشعريّ، وأنّه يتّهمُهُ بِتُهَمٍ عديدةٍ أهمّها: أنّه لا يعتقدُ بكونه شيعيّاً واقعاً، وأنّه يستدلّ بكلماته هذه على ذلك، وهي:

١. أنّ سعداً سمع الحديث من العامّة و لقي وجوههم.

وهذا _وإنْ لم يكنْ لوحده دليلاً على شيءٍ سيّىء_ إلا أنّ ضمّهُ إلى ما يليه من التهم يُشيرإلى فرض كونه من العامّة.

٢. أنّ النجاشيّ قال: لهُ خمسةُ كتب تُوافق الشيعةَ.

وكأنّه يُوحي إلى أنّه عاميّ لكون هذه الخمسة فقط من كتبه تُوافق الشيعة.

٣. أنّ النجاشي نقل عن بعض الأصحاب: أنّ لقاءهُ للعسكريّ حكايةٌ موضوعةٌ.

٤. وأنّ لهُ كتاب «الردّ على المحمديّة والجعفريّة، وله الردّ على الغُلاة.

٥. (ويظهر) أنّه كان ممّن سمّاهم المفيدُ بالمقصّرين.

٦. وأنّه من المتظاهرين بالتشيّع.

٧. وأنّه من المتستّرين بعدائهم للغُلاة.

٨. وأنّه من الّذين لفّقوا وضع كتاب «الضُعفاء» لجرح علماء الشيعة. ونسبوه إلى ابن الغضائريّ، (وأرجع هنا إلى الذريعة (٣/ ٢٨٨-١٩٠) أو (١٠/ ٥٨).

٩. و ينسب إليه «فرق الشيعة» للنوبختي[١].

إنّ من يقرأ هذه الأمور، ويرى أنّ سعداً كان يلتزمها أومتهّماً بها! لابدّ أن يُسيءَ الظنَّ بهِ، ويراهُ شخصيّةً غيرَ شيعيّةٍ! بل هو من أعداء الشيعة المندسّين بينهم! يُحاول التلبّس بالتشيّع لضرب الغُلاة وسائر فرقهم!.

هذا، مع نسبة الوضع إليه ونسبة التقصير بلوازمه إليه.

هذا مجملُ ما يُوحيه النصّ الوارد في المطبوع من الذريعة.

بينما من يقرأ ترجمة **(سعد بن عبدالله ابن أبي خلف القمّيّ الأشعريّ)** عند علماء الطائفة وعند علماء الرجال منهم خاصة، كالشيخ الطوسيّ، يجدُ أمراً مخالفاً لذلك وتماماً بالعكس.

فهذا الشيخ الطوسيّ يقول في الفهرست: **سعد بن عبدالله القمّيّ يكني أبا القاسم: جليلُ القدر واسعُ الأخبار، كثيرُ التصانيف**... و ذكر من كتبه (أحد عشر كتاباً).

وأمّا الشيخ النجاشي فقد ذكرفي ترجمته قوله: **سعدُ بن عبدالله ابن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ أبوالقاسم، شيخُ هذه الطائفة وفقيهُها ووجهُها، كان سمعَ من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، ولقيَ من وُجوههم الحسنَ بن عرفة، ومحمّد بن عبد الملك الدقيقيّ، وأبا حاتم الرازيّ، وعبّاس الترقفي.**

---

(١) وفي هذا الأخير، قرأت كتاب (بعد إذن الفقيه) للكاتب العلماني رشيد الخيّون، نسبة (السرقة) إلى سعد الأشعري، والقول بأنه سرق كتاب (فرق الشيعة للنوبختي) ونسبه إلى نفسه في كتاب (المقالات والفرق) المطبوع في طهران! وقد أثبتنا في مقالنا المطبوع في العدد الأول من مجلة (تراثنا) الصادرة سنة (١٤٠٦هـ) في قم المقدسة من مؤسسة آل البيت ع لإحياء التراث: أن المطبوع باسم (فرق الشيعة) ليس للنوبختي. بل هو مختصر مشوش عن كتاب سعد الأشعري، فليراجع.

ولقيَ مولانا أبا محمّد ﷺ ، ورأيتُ بعض أصحابنا يضعّفون لقاءَه لأبي محمّد ﷺ ويقولون: هذه حكايةٌ موضوعةٌ عليه، والله أعلم.

ثمّ قال النجاشي ـ بعد ذكر أبيه عبدالله ـ ما نصّه: وصنّفَ سعدٌ كتباً كثيرةً، وقع إلينا منها: ... (فذكر (٢٧) كتاباً).

فالّذي يقفُ على هذه النُصوص من أعيان أهل فنّ الرجال في الطائفة، في حقّ سعدٍ، يعلمُ بالقطع أنّ ما جاء في الذريعة من كلام ذلك الكاتب: باطلٌ، وبعيدٌ عن الحقيقة.

ونحنُ نربؤُ بالشيخ الطهرانيّ مؤلّف الذريعة أن يكتبَ عن سعدٍ مثل ذلك الكلام الباطل، ويتجاوز كلمات الأعلام الخُبراء أولئك، فإنّ ثقتنا التامّة بشيخنا الطهرانيّ، وهو شيخُ مشايخ الحديث في القرن الرابع عشر، وشيخ إجازتنا وإجازة المئآت من علماء الطائفة في عصرنا، وكذلك معرفتنا المباشرة بعدالته وورعه وتقواه، وحرصه على حفظ تُراث الطائفة، و تعظيم رجالها، كلّ ذلك يدعونا إلى اليقين بعدم صحّة نسبة ذلك المطبوع في الذريعة، إلى سماحته.

وقد وقع في رُوعي ـ بتوفيقٍ من الله وفضلٍ ـ أمرٌ مهمٌ في مجال التوثّق من نسبة هذه النُصوص إلى الشيخ في (الذريعة)، وهو مُراجعة النُسخة الأمّ، والأصل الّذي بخطّ المؤلّف صاحب الذريعة، للتأكدّ من صحة النصّ المطبوع وعدمه؟

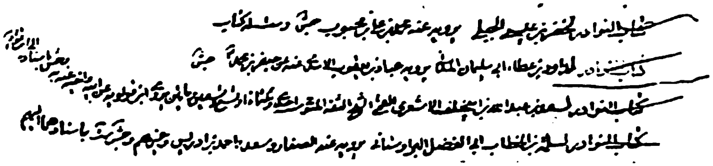
ومن حسن الحظّ أنّي وقفتُ على صورةٍ من نسخة الأصل بخطّ الشيخ الطهرانيّ، نحتفظ بها ويحتفظ بها فضيلة العلامة المحقّق المفهرس الكبير صديقنا الاستاذ السيّد أحمد الحسينيّ الاشكوريّ دامت معاليه وهي لتمام كتاب (الذريعة).

كما وقفتُ على نسخة أخرى منقولةٍ عن خطّ صاحب الذريعة، كتبها سماحة العلامة المحقّق الثبت الحجّة المرحوم صديقنا السيّد عبدالعزيز الطباطبائيّ

اليزديّ (المتوفّى ١٤١٦هـ) قدّس الله روحه، فقد قام بكتابة قسم من الذريعة كما سبق، ونسختُهُ محفوظةٌ في مكتبته العامرة في قُمّ المقدّسة.

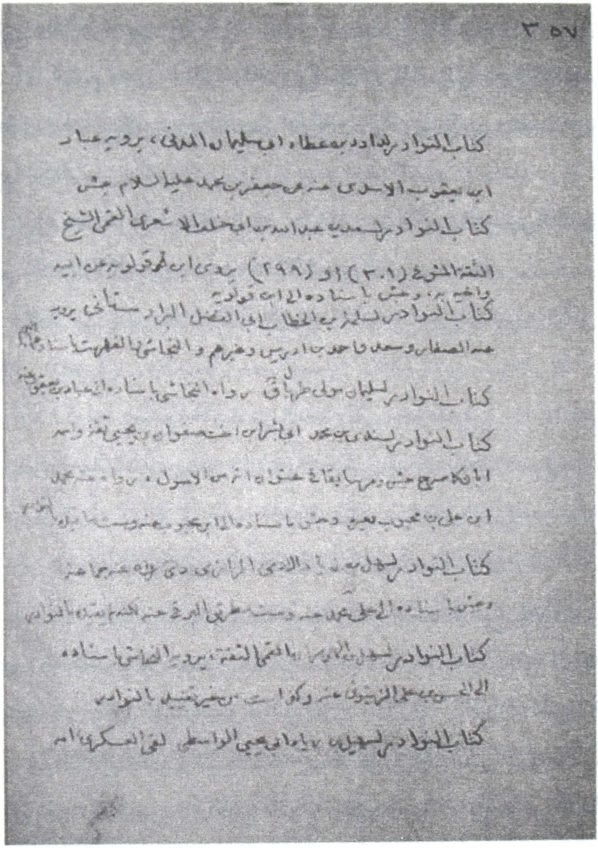
وبعد مراجعة هاتين النسختين، وقفتُ على الحقيقة المُذهلة التالية:

إنّ الشيخ الطهراني في أصل نسخته، وفي حرف النون، وتحت عنوان (النوادر) أثبت ما نصّه بخطّه:



كتاب النوادر، لسعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ، الشيخ الثقة، المتوفّى (٣٠١) أو (٢٩٩) يروي ابن قولويه عن أبيه و أخيه به، و(جش) بإسناده إلى ابن قولويه.

وكذلك جاء النصّ في نسخة السيد الطباطبائي تماماً وهذه صورته:



٣٥٧

كتاب النوادر لداود بن عطاء أبي سليمان المدني، يرويه عباد
ابن يعقوب الأسدي عنه عن جعفر بن محمد عليه السلام جش
كتاب النوادر لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي الشيخ
الثقة المتوفى (٣٠١) أو (٢٩٩) يرويه ابن قولويه عن أبيه
وأخيه، جش بإسناده إلى ابن قولويه
كتاب النوادر لسلمة بن الخطاب أبي الفضل البراوستاني يرويه
عنه الصفار وسعد ومحمد بن إدريس وغيرهم والنجاشي في الفهرست بإسناده [illegible]
كتاب النوادر لسليمان مولى طربال يرويه النجاشي بإسناده إلى عباد بن يعقوب عنه
كتاب النوادر لسندي بن محمد أبي البشر ابن أخت صفوان بن يحيى ثقة واسمه
أبان كما صرح جش [illegible] من الأصول [illegible] عنه محمد
ابن علي بن محبوب [illegible] جش بإسناده إلى ابن محبوب [illegible]
كتاب النوادر لسهل بن زياد الآدمي الرازي [illegible] عنه جماعة [illegible]
[illegible] بإسناده إلى [illegible] طريق البرقي [illegible] النوادر
كتاب النوادر لسهل بن الهرمزان القمي الثقة يرويه النجاشي بإسناده
إلى الحسن بن علي الزيتوني عنه [illegible] النوادر
كتاب النوادر لسهل بن [illegible] أبي يحيى الواسطي [illegible] العسكري [illegible]

هذا تمام ما في نصّ المؤلّف الطهرانيّ، ولا أثرَ لما في المطبوع في طهران من (الذريعة) أصلاً وفرعاً.

وبهذا ثبتتْ براءةُ ساحة سماحة الشيخ الطهرانيّ من كلّ ما في نصّ المطبوع

من التهم والترّهات.

كما اتّضح مدى ما اقترفه (المنزويّ) بإثبات ذلك الهُراء من الاعتداء على الذريعة ومؤلّفها العظيم، وما فعله من الخيانة والجرأة على العلم والعلماء، بدعوى (تنقيح) الكتاب.

هذا، عدا ما لفّقهُ بخياله الواهي الباطل من التُهم والدعاوي الخاوية على شخص المحدّث الأقدم سعد بن عبدالله الأشعريّ القميّ رحمه الله.

ولابدّ من بيان بطلان تلك المزاعم والأوهام جميعاً، ليتبيّن الأمر للقرّاء الكرام:

أولاً: قوله: «سمع الحديث من العامة ولقي وجوههم».

نقول: هذا مقطعٌ من عبارة الشيخ النجاشي، وتمامه: «كان سمعَ من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافرَ في طلب الحديث ولقيَ من وجوههم الحسنَ بنَ عرفة، ومحمّد ابن عبد الملك الدقيقيّ، وأبا حاتم الرازيّ، وعبّاس الترقفيّ».

إنّ كلام الشيخ النجاشي هذا ـ بَعدَ وَصفِه سعداً **«بشيخ الطائفة وفقيهها ووجهها»** لابدّ أن يكون بصدد تعظيم سعدٍ ومدحه، والتاكيد على سعة علمه، وسعيه في التزوّد من المعرفة بالرحلة في طلب الحديث، ولابدّ أن يكون لغرضٍ علميّ مهمّ، فروايته عن وجوه العامّة ـ وهم من كبار المحدّثين في بغداد وسامراء كما يظهر من تراجمهم ـ تدلّ على طُموحٍ مبكّرٍ، وجهدٍ متميّزٍ من ابن قُمّ، معدن التشيّع، وبما يتميّز به من تشدّدٍ من محدّثيه في رفض الغُلوّ وسائر الانتماءات غيرالحقّة، فقيام سعدٍ من مثل هذه البيئة بعملٍ نادرٍ مثل هذه الرحلة إلى مراكز العامّة، وأخذ الحديث (الكثير) من وجوه أعلامهم، لهو محاولةٌ جريئةٌ ونادرةٌ لم تُعرف من محدّثي قُمّ.

وقد جرى عليها الشيخُ الصدوقُ _وهو منْ هُوَ في مقامه وشخصيته_ حيثُ روى عن العامّة و نشر حديثهم في كتبه.

واعتمد الصدوق على (كتاب الرحمة لسعد) الّذي سيأتي الحديث عنه وعن منهجه فيه، فجعله في مقدّمة «كتاب من لا يحضره الفقيه» من مصادره الّتي قال عنها: «لم أقصدْ فيه قصد المُصنّفين في إيراد جميع ما رووهُ، بل قصدتُ إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحّته، وأعتقدُ فيه أنّه حُجّةٌ في ما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته، وجميعُ ما فيه مُستخرَجٌ من كتبٍ مشهورةٍ عليها المعوّلُ وإليها المرجعُ، مثل كتاب حَريز... وكتاب الرحمة لسعد بن عبدالله... وغيرها من الأصول و المصنّفات».

إنّ قيام سعدٍ بتلك الرحلة، وجمعه الحديث الكثيرمن العامّة يدلّ على هدفٍ سامٍ، سنشرحه في الفقرة التالية.

ثانياً: قوله: «إنّ النجاشيّ قال: له خمسةُ كتبٍ تُوافقُ الشيعةَ».

وهنا أيضاً نقل كلام الشيخ النجاشيّ بصورةٍ مبتورةٍ و محرّفةٍ، ففي عداد كتبِ سعدٍ ذكر النجاشيّ كتابَ الرحمة، ومحتوياته وهي خمسةُ كتبٍ: كتابُ الوضوء، وكتابُ الصلاة، وكتابُ الزكاة، وكتابُ الصوم، وكتابُ الحجّ، وعقّب ذلك بقوله: **«كتبه في ما رواه ممّا يُوافقُ الشيعةَ خمسةُ كتبٍ: كتابُ الوضوء، كتابُ الصلاة، كتابُ الزكاة، كتابُ الصيام، كتابُ الحجّ».**

وكلمة «كُتُبُهُ» إنْ كانت مستأنفةً، فتدلّ على أنّ هذه الكتب _المذكورة ثانياً_ هي أحاديث مرويّة عن العامّة تدلّ على ما يُوافق فقه الشيعة في أبواب: الوضوء، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحجّ» من فقه العامّة.

وإنْ كانت بصيغة الفعل (كَتَبَهُ) فهي تدلّ على أنّ كتابَ (الرحمة) مؤلّفٌ

ليجمع بينَ رواياتِ الشيعة وروايات العامّة الموافقة للشيعة في أحكام هذه الأبواب الفقهيّة.

وفي بعض نسخ النجاشي ما يدلّ على هذا المعنى الثاني.

ومهما يكنْ، فإنّ الكلامَ يدلّ على أنّ سعداً حاولَ أنْ يكتبَ في هذه الأبواب الفقهية فقهاً مقارناً بينَ الشيعة والعامّة، ويقوم بما حاولنا تسميته بـ«**فقه الوِفاق**» الّذي قصدنا فيه الجمعَ بينَ الأحكام المتّفق عليها بينَ المسلمين، بمحوريّة فقهِ أهل البيت عليهم السلام، وجمع آراء منْ يتّفقُ معهم على فقههم، ليدلّ على عدم انفرادهم بهذا الفقه.

إنّ عمل سعدٍ إذنْ يكونُ من بوادرهذا المنهج الفقهيّ، الحاوي على هذا الهدف السامي، وهو التوحيد بين المسلمين على فقهٍ جامعٍ موحّدٍ، ينبذُ الخلافَ وفقهَهُ والشقاقَ وشأنَهُ.

وقد ذكرنا في أطروحتنا عن (**فقه الوِفاق**) أسماء الجهود التي بذلتْ في هذا السبيل، ويُعدّ سعدٌ من الطليعة الّذين قاموا بهذا العمل العظيم ذي الهدف السامي القويم، كما أنّ كتابه الرحمة ذلك يُعدّ في صدرالتّراث المؤلّف في «**فقه الوفاق**».

فكيف يسعى طابع الذريعة أن يُسيئ الاستفادة من عبارة النجاشي، ببترها وتقطيع أوصالها حتّى يُمهّد لغرضهِ من جعل سعدٍ رجلاً عامّياً يُريد التنكيل بالشيعة!

وثالثاً: قال: «ونقل عن بعض الأصحاب أنّ لقاءه معَ العسكريّ حكايةٌ موضوعةٌ».

نقول: ومرّة أخرى قطّع أوصال كلام النجاشي، فإنّه إنّما قال: «ولقيَ مولانا أبا محمّد عليه السلام، ورأيتُ بعضَ أصحابنا يُضعّفون لِقاءهُ لأبي محمّد عليه السلام،

ويقولون: «هذه حكايةٌ موضوعةٌ عليه».

وقد نقل النجاشيّ هذا الكلام بعد ذكر رحلة سعدٍ في طلب الحديث ولقائه بوجوه أعلام العامّة.

وقد عرفنا أنّ أولئك العامّة كانوا من عُلماء بغداد وسامراء، فعطف النجاشي مسألة لقاء سعدٍ للإمام الحسن العسكريّ (عليه السلام)، كأنّه من تتمة مهمّاته في تلك الرحلة العلميّة، وهذا يكون إشارةً إلى تقريب مسألة اللقاء، ونفي استبعاده.

ثمّ إنّ كلام النجاشي وقوله: « **ولقيَ مولانا أبا محمّد (عليه السلام)** » هو حكمٌ إثباتيّ مطلقٌ، يقتضي قبوله وكونه من المفروغ عنده، وإنّ ما ذكر بعدَه رأيٌ لبعض الأصحاب للتبرؤ من ذمّته بعد ما بلغهُ.

معَ أنّ المنقول عن بعض الأصحاب ليس الحكم بكون مسألة اللقاء (حكايةً موضوعةً) بقولٍ مطلقٍ، ممّا يُوهمُ أنْ يكون هو واضعها، وإنّما قولهم هو: «إنّها حكايةٌ موضوعةٌ عليهِ» وهذا يعطي معنىً غير ذلك، ويعني أنّ بعضهم افتعلها ونسبها إلى سعدٍ، فما ذنبُ سعدٍ وما دخله في هذا الوضع والجعل، حتّى ذكر كاتّهام له؟

و رابعاً: قال: «وأنّ له كتاب «الردّ على المحمديّة و الجعفريّة» وله «الردّ على الغلاة».

نقول: يظهرُ منه أنّه يعتبرُ سعداً مُعارضاً لطوائف الشيعة المختلفة، ومنها طائفة الغلاة خاصّة، وذلك بتصدّيه للردّ عليهم، فهو يمهّد بهذا إلى ما يأتي من اتّهامه بالتقصيرأو دعوى التشيع، أوالهجوم على علماء الشيعة.

ودلّ هذا الكاتب بكلامه على عدم معرفته أنّ «المحمديّة» و«الجعفرية» فرقتان من الغلاة، والأهم في الأمر أنّ الكاتب إنّما ذكر هذه الكتب الثلاثة لسعد من بين الـ

(٢٧) كتاباً التي ذكرها النجاشي، وهذا أيضاً من تمهيداته لاتّهام سعد بالأمور التالية.

وخامساً: يقول: «ويظهرأنّه كانَ ممّن سمّاهم المفيدُ بالمقصّرين».

نقول: ومع أنّ هذا مجرّد استظهارٍ من الكاتب إلا أنّه اتّهامٌ خطيرٌ، وليس هو إلا من نسج خياله، وسيراً على هواه، وإلا فلماذا لم يذكر نصّ عبارة المفيد التي توحي ما يريد؟ ولا أشار إلى مصدر كلامه! حتّى يمكن معرفة وجه هذا الاستظهار، بل لم نجدْ ذكراً لسعد بن عبدالله الأشعري في مؤلّفات المفيد ـ غير ما جاء في أسانيده ـ حتى يمكن البحث في كلامه.

وسادساً قال: «المتظاهرون بالتشيّع».

وهُنا صرّح الكاتب بما مهّد له مُكرّراً من اعتقاده بأنّ سعداً لم يكن شيعيّاً واقعيّاً، بل هو مُتظاهرٌ بالتشيّع! ولهذا قام بما قام به من الأمورالسابقة، وهذا الاتّهام يُبرّر للكاتب اتّهامه بالأمورالتالية:

وسابعاً: قوله: «المتسترون بعدائهم للغُلاة».

نقول: يدلّ الكاتب بكلامه هذا على اعتقاده في سعدٍ أنّه ليس بشيعيٍّ واقعيّ، بل هو متظاهرٌ يتسترُ بذلك للردّ على الغلاة!

وهذه دعوى سخيفةٌ في نفسها، لآنّ الردّ على الغلاة لا يحتاجُ إلى التسترّ بالتشيّع، فإنّ العامّة أيضاً يردّون على الغلاة، لأنّ الغُلوّ كفرٌ يردّهُ كلّ مسلمٍ.

وأمّا المؤلّفات الشيعيّة في الردّ على الغلاة فهي أكثر وآشدّ وطأً عليهم، فردّ سعدٍ على الغلاة لا يتوقّف على فرض كونه عامّياً تلبّس بالتشيّع، كما يحاول الكاتب أن يفرض؟!

وثامناً: يقول: «ولّفقوا كتاب «الضعفاء» لجرح علماء الشيعة، ونسبوه إلى

ابن الغضائري».

نقول: في هذا جهاتٍ من الردّ!

١. إن كتابَ «الرجال» لابن الغضائريّ المسمّى بالضُعفاء من أهمّ كتب الرجال المعتمدة على أسدّ المناهج الرجاليّة، وقد صحّح نسبته إلى ابن الغضائريّ شخصيّاتٌ كبيرةٌ من علماء الطائفة، وقد حقّقنا الكتاب وأثبتنا جميع ذلك في مقدمته.

٢. ناقشنا في تحقيقنا لكتاب الغضائريّ جميع ما قيل في الكتاب، ورددنا على من زعم مثل ما ذكره الكاتب.

٣. إنّ كتاب الغضائريّ لم يشتمل على ما ذكر من **«جرح علماء الشيعة»** وإنّما تفرّدَ بجرح ما لايتجاوزُ أكثر جمع القِلّة، وهم فقط (١٠) أنفسٍ، وليس فيهم من هو من علماء الشيعة المعروفين.

وقد فصّل عن هذا الأمر العالمُ المحققُ القديرُ السيدُ عليّ أبوالحسن الموسوي في مقال: **(براءة الغضائري من التسرّع بالجرح)** نشر في مجلة (علوم الحديث) الفصليّة الصادرة من كلية علوم الحديث في العدد (١٠) الصفحات (٢٠٦-٢٢٦).

وتاسعاً يقول: «و ينسب إليه «فرق الشيعة» للنوبختي».

نقول: وهذا أيضاً من التزيّد في الهُجُوم على سعدٍ، بلا مُوجبٍ.

حيثُ أنّ الكاتب يتصوّرُ أنّ عُنوان كتاب «فرق الشيعة» خاصّ بما كتبه النوبختيّ فقط، وكأنّه ليس لأحدٍ من معاصريه أو من سبقه أو لحقه أنْ يؤلّف كتاباً باسم فرق الشيعة، إلا أن يكون قد أخذ كتاب النوبختي.

ومع تصريح الشيخ النجاشي بأنّ سعداً له «كتاب فرق الشيعة» فأيّ وجهٍ لتلك المزعومة السخيفة؟

ثمّ إنّ لسعد بن عبدالله كتاباً باسم «مقالات الإماميّة» ذكره له الشيخان الطوسيّ والنجاشيّ وغيرهما، وقد طبع في طهران باسم «المقالات والفرق» بتحقيق الدكتور محمد جواد مشكور.

وأمّا النسبة بين كتاب سعد هذا، وكتاب «فرق الشيعة» المنسوب إلى النوبختي، فقد أثاره الدكتورعبّاس إقبال الآشتياني الطهرانيّ، في كتابه «خاندان نوبختيّ» وناقشه الدكتور مشكور المذكور وغيره، ودخلنا في هذه المعمعة وتوصّلنا إلى نتيجة مُتفاوتة، حاصلها: أنّ كتاب سعدٍ هو (أصيلٌ) ومُستقلّ، وهو عيّنة من تُراثنا، في موضوعه.

وأمّا (فرق الشيعة) المطبوع منسوباً إلى النوبختي، فهو ليس كتاب النوبختي، بل ليس إلا نسخةً مشوّهةً ممسوخةً من كتاب سعدٍ المذكور، وأثبتنا كلّ هذا في مقالٍ بعُنوان «فرق الشيعة أو مقالات الإماميّة؟ للنوبختي أو للاشعري» طبع المقال في نشرة «تراثنا» الفصلية في العدد الأوّل من السنة ١٤٠٥هـ.

وبعد ظهور بُطلان هذه المزاعم التي كدّسها (منزوي) وأدرجها في كتاب «الذريعة» نقول له:

إذا كان سعدٌ بهذه المنزلة عندك، وهوصاحب هذه البلايا في رأيك، فلماذا أدخلتَ كتابه (النوادر) وسائر كتبه في موسوعة «الذريعة» التي هي «في تصانيف الشيعة»!

فكان الواجب وأنت «تنقّحُ» الكتابَ أنْ تحذفَ هذا وأمثاله، ولا ترقّم لكتابه في عداد كتب الشيعة، أو أنْ تصرّحَ بواضح العبارة بعدم كونها من كتب الشيعة!

وبعد هذا كلّهً تبيّن أنّ القائمين على طبع كتاب «الذريعة» في طهران، قد قاموا بتجاوزات شنيعة على الكتاب وعلى مؤلّفه، فهم قاموا بـ:

١. إثبات ما لم يكتبه صاحب الذريعة، من دون أدنى إشارةٍ إلى كون النصّ لهم وليس لصاحب الذريعة.

٢. إغفالُ النصّ الذي كتبه صاحب الذريعة وحذفه كليّاً، أو جزئياً أحياناً، من دون أدنى إشارة إلى ذلك.

٣. محاولة الإرجاع إلى مواضع من الذريعة، للإيهام إلى توثيق ما كتبوه! مع عدم أدنى ارتباطٍ لتلك المواضع بما كتبوا!؟

وهذه الأمور كلّها تعتبرُ في عُرف العُلماء و محققي النصوص خيانةً لا تغتفر.

وهذا _ومع كلّ الأسف_ هو الواقع الذي بُلينا به في هذا العصر وبليتْ به عيون تراثنا العزيز، حيث يعبثُ به الجاهلون والتجّار الطامعون، بأسماء رنّانة! ويعناوين التحقيق والتصحيح! مما ليس إلا التخفيق والتغليط.

والعجبُ أن ذلك يتمّ باسم مؤسسات ضخمة ذات عناوين فخمة مثل «...إحياء التراث» و «...تصحيح التراث» وأمثالهما! وليس ما ينتجون إلا إماتةً وقتلاً، وفضيحةً واتّهاماً للعلم و الدين.

والأغرب أنّا لم نجد في أهل الحلّ والعقد، ومن لهم الشأن والأمر مَنْ يسمعُ أو يرى أو يفهمُ!:

لنبـثُّهُمْ عَبَثَ الهوى بـ«تُراثنا» ... من كلّ ملقٍ للهوى بِقِيادِ

نسألُ الله أنْ يحفظَ ديننا وتُراثه من أيدي العابثين، وأن يوفّق رجال العلم والدين للقيام بنهضةٍ كُبرى لتلافي ما يقع من ذلك، إنه ا لموفّقُ والمُعينُ.

وبالنسبة إلى كتاب «الذريعة» العظيم: فإنّي أهيبُ بتلامذة الإمام الطهرانيّ، وأحبّائهِ، ومَن يمتّ إليه بصلة المودّة والعلم والتعظيم أن يهبّوا لتلافي ما أفسده

اولئك الطابعون ، وأنْ يقفوا أمامَ هذا الضياع لأكبر موسوعةٍ علميّة ، هيَ من مفاخر العصر ، وأن يذبّوا عنه هذا الركام من التصرّفات البشعة الشائنة لوجهه الناصع ، ويقوموا بتحقيقه من جديد اعتماداً على نسخة (الأصل) المخطوطة بخطّ الشيخ الطهرانيّ نفسه ، واستعانةً بنسخة (الفرع) التي كتبها العلامة الطباطبائيّ ، وأن يُخرجوها نسخةً محققةً موثوقةً ، مُستفيدين من كلّ الملاحظات والمستدركات والتعاليق الّتي كتبها مُحبّو الشيخ والمعرفة ، ليخرجَ عملاً كاملاً يليق بالطائفة ، ويليق بمكانة الشيخ الطهرانيّ الّذي هوعَلَمٌ في هذا الشأن ، ومن الخالدين في خدمة الطائفة وتُراثها المجيد ، رحمه الله وأثابه ، ونسأله تعالى أنْ يوفّق العاملين لخدمة العلم والدين ، إنه مجيبُ الدعاء ، ومنه التوفيقُ والتسديدُ.

الخاتمة:

لقد انتهينا بحمد الله وتوفيقه ممّا قصدنا تقديمه إلى الأعزّة من إخواننا طلبة العلوم في الحوزة العلميّة، وقد استوفيت فيه ما تيسّر لي من موضوع (علم تحقيق النصوص) في كلا قسميه: النظريّ العلميّ، والتطبيقيّ العملي.

ليكونَ لهم عوناً على التحقيق المتين، دعماً للحضارة الإسلاميّة وإحياءاً لتُراثنا الغالي.

وليكون ذكرى لي عندهم يتحفوني بدعائهم المستجاب عند الله.

وقد تمّ ذلك بجوار مرقد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف. في اليوم العشرين من شهر رجب المرجب سنة ١٤٣٣هـ.

والمرجوّ منه تعالى القبول، والرفد بالمأمول، والتوفيق للعلم والعمل، بحقّ محمّد المرسل وآله الأطهار. والحمد لله أولاً وآخراً.

وكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي

كانَ اللهُ لَهُ

الفهرسة